

## الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد،  
خاتم النبيين وإمام المرسلين، وخير خلق الله أجمعين، ورحمة الله للعالمين،  
وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن القرآن الكريم هو الرسالة الخاتمة، والمعجزة الخالدة، أنزله  
الله سبحانه على قلب رسوله وحبيبه محمد صلى الله عليه وسلم، فسطعت  
أنوار معرفته، وتجلت أسرار إعجازه، وأخذت روعة بيانه بالألباب، وأسرت  
القلوب والأفئدة، وتحدى الأولين والآخرين من الثقليين أن يأتوا بمثله، فقال:  
﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ  
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وأدرك المخاطبون أنهم أمام بيان معجز،  
فأذعن الإنس والجن بأنه كلام الله المعجز، ونطق لسان العدو اللدود له بأن  
«له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه  
ليعلو ولا يعلى عليه، وما يقول هذا بشر»، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَاهُ  
الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَشْيَةً مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ  
لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، وإنه جبل الله المتين، والنور المبين، والصراط المستقيم،  
والحجة الباقية إلى يوم الدين، لا يشبع منه العلماء، ولا تنقضي عجائبه، وقد  
تكفل الله سبحانه بحفظه، وصانه أن تطال إليه يد التحريف والتبديل، فقال:  
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

ومنذ أن أنزل القرآن على الرسول الكريم ﷺ ، صار شغل الأمة الشاغل ،  
قراءة ، وتزكية ، وتعلماً وتعليماً ، وحفظاً ، وعملاً ، وتدبراً ، وأفرغوا في تفسير  
نصوصه ، وتحليل خطابه ، والكشف عن كنوزه كل طاقاتهم ، فتحقق للقرآن  
الكريم من العناية والحفاوة ما لم يتحقق قط لكتاب سماوي أو أرضي ، ولن  
يتحقق ذلك . وقد هيا الله لكتابه الكريم أقواماً من شعوب وقبائل شتى ، عرباً  
وعجماً ، يتسابقون ويتنافسون في خدمته ، والذود عنه ، فخرجوا بأنواع شتى من  
أصناف التفسير والتحليل ، من تفسير بالمأثور ، وآخر بالرأي ، وآخر يعنى بالنحو  
والبلاغة ، وآخر يعنى بالتفسير الفقهي وغير ذلك من أصناف التفسير .

وهذا الكتاب: «أحكام القرآن ، للقاضي بكر بن إسماعيل القشيري» ، من  
أقدم الكتب التي وصلتنا كاملة ، ونحى به مؤلفه منحىً فقهياً ، وقد أذن الله له  
ليرى النور ، نضجه بين أيدي طلاب العلم ، لتقر أعينهم به .

وقد أُلِّف هذا الكتاب في عصر كان من أزهى عصور الإسلام ازدهاراً  
للعلم ، ودولة الإسلام قائمة وشرع الله هو الحاكم على ربوع المسلمين ،  
والمسلمون في عزتهم ، وهم يومئذ في طليعة الأمم ، وكانت المساجد جامعات  
تزدهر بالمناظرات العلمية ، والساحة العلمية تعج بالبحث والمناقشات والردود ،  
فالفكر الإسلامي لم يعرف التحجر ولا الجمود ، بل باب المناقشات والردود  
كان مفتوحاً إلى أبعد مدى ، في مثل هذه الظروف أُلِّف هذا الكتاب ، وانعكس  
روح العصر فيه ، ففيه ردود ومناقشات ، وعرض للأدلة على طريقة المناظرات  
العلمية ، لكن الردود على الإمام الشافعي رضي الله عنه اتسمت بالعنف ،  
وحادت عن الموضوعية والمناقشة العلمية الهادئة إلى الطعن والتجريح  
- أحياناً - ، ونحن لم نشأ أن نتدخل في هذه الردود بالتعليق ، فإن الإجابة عن  
مثل هذه الردود قد تولاه علماء الشافعية وغيرهم ، وهي مبثوثة في الكتب ، فلم

يكن هناك من داعٍ لإثقال الهوامش بمناقشات فات أوانها، وقد كفيناها، وإنما ننبه القارئ الكريم أننا نعيش زمناً غير تلك الأزمنة، فإن كانت هناك مسوغات على هذه الردود في تلك العصور، فإن زماننا لا يتحمل مثل هذه المناقشات، ولا مسوّغ عن الخروج عن المنهج العلمي المنضبط في المناقشات، وإن كنّا نقطع بسلامة قصد السابقين، وابتغائهم الحق، ولكن البشر - عدا الأنبياء - مهما بلغوا من العلم مقاماً ومن الفضل شأواً فإنهم غير معصومين عن الخطأ، وقديماً قيل: لكل عالم هفوة، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

ومن منطلق رسالة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في نشر الثقافة القرآنية، وتعميمها، يشرفها أن تسهم في خدمة كتاب الله العزيز، وتقدم إلى المكتبة الإسلامية في سلسلة الدراسات القرآنية هذا الكتاب، راجين المولى عزّ وجلّ أن يجعل هذا الكتاب وغيره من إنجازات الجائزة صدقة جارية في صحيفة أعمال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، راعي الجائزة الذي أنشأ هذه الجائزة لتكون منار خير تنشر ما تجود به القرائح في حقل الدراسات القرآنية، وتخدم القرآن الكريم بسبل شتى، فجزاه الله عن القرآن وأهله خير الجزاء.

ومن منطلق إسناد الفضل لأهله، فإن وحدة البحوث والدراسات في الجائزة تتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس اللجنة المنظمة للجائزة سعادة المستشار إبراهيم محمد بوملحه، مستشار صاحب السمو حاكم دبي للشؤون الثقافية والإنسانية الذي ما فتى يشجع نشر الكتب العلمية القيمة في إطار رسالة الجائزة في خدمة كتاب الله الكريم وسنة رسوله العظيم ﷺ.

وفي الختام نسأل الله أن يجزل الأجر لمؤلف هذا الكتاب ، وأن يغفر له ما بدر منه ، وأن يجعله مع الإمام الشافعي رضي الله عنه في جنان الخلد ، من الذين قال الله فيهم ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْرَجْنَا عَلَىٰ شُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] ، وأن يكتب لمحقق هذا الكتاب عظيم المثوبة ، ولكل من أسهم في خدمته وتصحيحه وتدقيقه وإخراجه في هذا الثوب القشيب .

وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين ،  
والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات .

الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء  
رئيس وحدة البحوث والدراسات





الحمد لله تعالى ، أشكره شكرًا يتوالى ، وأصلي وأسلم سيدنا محمد إمام الأصفياء ، وعلى آله الأنقياء الأتقياء ، وصحابته الرحماء الأقوياء .  
أما بعد ، فلم يعد خافيًا عن أنظار الدارسين ، ما تميز به الأئمة المالكيون ، ولا سيما المتقدمون ، من رسوخ القدم ورحابة الباع في تحرير المسائل ، وإقامة البراهين والدلائل ، وقد ضَرَبَ حُذَاقُ أهل العراق من ذلك بالحظ الموفور ، وأقاموا للاستدلال والتأصيل لمسائل المذهب تجارة لن تبور ، ويتوالي بروز مصنفاتهم إلى عالم المطبوعات ، ترسخت هذه الحقيقة ، وزَهَقَتِ التهمة الشهيرة ، والفرية الخطيرة ، بأن الفقه المالكي لم يُشَيَّدْ على أساس ، وأن أحكامه لم تصدر عن النص أو معتبر القياس ، وأضحى من يردد هذا الكلام بإطلاق نائيًا عن العدل والإنصاف ، حليف الجور والاعتساف .

ويعتبر الكتاب الذي بين يديك ، من أوضح تلك الدلائل وأجلاها ، وقد حاز عددًا من المزايا والمحاسن الناطقة بقدره وجليل منزلته بين مصنفات المذهب ، فموضوعه تفسير آيات الأحكام ، وهو ضرب من ضروب العناية بالدليل في باب الدراسة الفقهية ، كما يعد الكتاب أقدم كتب أحكام القرآن التي وصلتنا تامة إلى حدود كتابة هذه الأسطر ، حيث لم يصلنا من أحكام القاضي إسماعيل ابن إسحاق (٢٨٢هـ) سوى ورقات معدودة ، طبعت في مجلد لا يبلغ نصف عُشر الكتاب ، بل لم يصلنا من مصنفات غير المالكية في هذا الباب قبله ، سوى طرف من كتاب أبي جعفر الطحاوي الحنفي (٣٢١هـ) ، وقد طبع في مجلدين .

وميزة قدم الكتاب بالنسبة لما طُبِعَ، مع حُفُولِهِ بالاستدلال للمذهب، والمحاماة عنه والرد على مخالفيه، أنه يوقف الدارسين على صفحة من صفحات ميلاد مناهج الخلاف، والجدل، والمناظرة، والاستدلال، والتعديد والتعليل الفقهي للأحكام، كما يحتفظ الكتاب بنصوص كثيرة لشيخ مالكية العراق بلا مدافع القاضي إسماعيل بن إسحاق، على اعتبار الكتاب اختصاراً لأحكامه..

ومؤلف الكتاب الإمام القاضي الفقيه، الأصولي النظار، المحدث الراوية، المفسر لكلام الله تعالى، بكر بن العلاء القشيري البصري المالكي، مجتمع على جلالة قدره وعظيم مكانته، وأنه «من كبار الفقهاء المالكيين» كما نقل القاضي عياض، وأنه «من أهل التحقيق من المفسرين، والعلماء الراسخين» كما وصفه القرطبي.

وبالرغم من كون الكتاب مختصراً من أحكام القاضي إسماعيل، إلا أن منهجه في الاختصار والزيادة لم يجعله مجرد تهذيب وحسب، بل غيّر وجه الكتاب تماماً، وأكسبه استقلالاً في البناء والمضمون.

كل هذه الاعتبارات وغيرها، جعلت كتاب «أحكام القرآن» للقاضي بكر بن العلاء، أحد أهم مصادر الفقه المالكي، ودعت بإلحاح إلى التعجيل بإخراجه إلى الدارسين.

وقد حُقق الكتاب في رسالتين جامعتين بجامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة السعودية، ولم ير النور فيما علمت إلى اليوم، وقد اطلعت على ما وضع من الرسالتين مرقوناً على شبكة الإنترنت، فألفيته جهداً مشكوراً، اعترته بعض الملاحظات مثل الإطالة في التعليقات وإثقال الهوامش بما لا تحتمله من النقول والترجيح، والإطالة في التخريج، فضلاً عن وقوع كثير من التصحيحات والتحريفات، والكمال لله تعالى وحده، لأجل هذا قوي عزمي على إخراج الكتاب بمنهج مقارب مقتصد، جاعلاً غرضي الأول إقامة نصوصه، وتصحيح

حروفه ، مع التعليق كلما اشتدت الضرورة إليه ، فعسى أن يقع عملي هذا من الدارسين موقع القبول ، ويؤدي لهم يداً أجد دُخْرَهَا يوم الحساب ، وعساهم يتجاوزون عما يجدونه من هنات وزلات ، ف ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ .

وختاماً ، أنه بفضل ذوي الفضل في إنجاز العمل ، وعلى رأسهم الأستاذ البحاثة سيدي محمد بن عبد الله الشعار البيروتي الحنفي ، الذي لم يدخر جهداً في التصحيح والمقابلة والإخراج الفني ، حتى جاء على الهيئة التي هو عليها الآن ، فالله أسأل أن يبارك فيه ، ويجزيه خير الجزاء ، ولغيره من الإخوة الكرام الأفاضل أقولهم ما قال الشاعر:

فإن أكن ساكتاً عن شكر أنعمه      فإن ذاك لعجزي لا لإغفالي  
وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد إمام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، والحمد لله رب العالمين .

كتبه سلمان بن عبد السلام الصمدي

بالقصر الكبير شمال المغرب الأقصى حرسه الله تعالى

يوم الاثنين غرة رجب الفرد عام ١٤٣٦ هـ

الموافق ٢٠ أبريل ٢٠١٥ م



القاضي بكر بن العلاء القشيري  
عصره وترجمته

### أ- نظرة في عصر القاضي

تنقسم حياة القاضي بكر بن العلاء إلى مرحلتين زمنييتين، الأولى منها هي: «المرحلة العراقية»، وتمتد من الميلاد في سنة (٢٦٤هـ)، إلى ما «قبل الثلاثين وثلاثمائة»<sup>(١)</sup>، ثم الرحلة إلى مصر لتبتدئ «المرحلة المصرية»، وتمتد إلى سنة الوفاة (٣٤٤هـ)، وسأعرض هنا بحول الله أهم معالم هذا العصر الذي عاشه القاضي في الجانبين السياسي والعلمي.

#### الحالة السياسية

نشأ القاضي وترعرع في ظل الدولة العباسية وعاصر عدداً من خلفائها وهم:

- المعتمد على الله، أحمد بن المتوكل، الذي تولى الخلافة من سنة (٢٥٦هـ)<sup>(٢)</sup> إلى سنة (٢٧٩هـ)، فعاصره القاضي الخمس عشرة سنة الأولى من حياته.

- المعتضد بالله، أحمد بن الموفق، الذي تولى الخلافة من سنة (٢٧٩هـ)<sup>(٣)</sup> إلى سنة (٢٨٩هـ).

(١) ترتيب المدارك (٢٧١/٥).

(٢) تاريخ الطبري (٤٧٤/٩).

(٣) المصدر نفسه (٣٠/١٠).

- المكتفي بالله، علي بن المعتضد، الذي تولى الخلافة من سنة (٢٨٩هـ)<sup>(١)</sup> إلى سنة (٢٩٥هـ).

- المقتدر بالله، جعفر بن المعتضد، الذي تولى الخلافة من سنة (٢٩٥هـ)<sup>(٢)</sup> إلى (٣٢٠هـ).

- القاهر بالله، ابن المعتضد، تولى الخلافة من سنة (٣٢٠هـ)<sup>(٣)</sup> إلى أن خُلع سنة (٣٢٢هـ).

- الراضي بالله، محمد بن المقتدر، تولى الخلافة من سنة (٣٢٢هـ)<sup>(٤)</sup>، إلى (٣٢٩هـ).

عرفت الدولة العباسية على عهد هؤلاء الخلفاء انتكاساً وتدهوراً، فبدأ ظلها يتقلص، ورُقعتها تنقص من أطرافها، ولا سيما على عهد الخليفة المكتفي ومن بعده، لأسباب أهمها تنافس أصحاب النفوذ والقُواد على مواقع السلطة والقرار، وظهور حركات الانفصال والتمرد في أطراف الدولة شرقاً وغرباً، فظهر البُويهيّون في الشرق، وال طولونيّون، والإخشيديّون الذين انفصلوا بمصر، وحركة القرامطة التي تمردت على النظام في اليمن والبحرين والشام وغيرها من الأمصار، حتى استولوا على مكة، وغيرهم ممن تحدّث عنهم كتب التاريخ باستفاضة، ولم تُعد الأوضاع مستقرة حتى في بغداد عاصمة الخلافة<sup>(٥)</sup>.

(١) تاريخ الطبري (٨٨/١٠).

(٢) المصدر نفسه (١٣٩/١٠).

(٣) صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد، طبع في ذيل تاريخ الطبري (١٥٤/١١).

(٤) تكملة تاريخ الطبري لابن عبد الملك، تاريخ الطبري (٢٨٤/١٠).

(٥) انظر الدولة العباسية لمحمد بك الخضري (ص ٣١١) وما بعدها.

ثم خرج القاضي من العراق إلى مصر، يقول الفرغاني: «وخرج من العراق لأمر اضطره»<sup>(١)</sup>، ولعل هذا الطارئ ناتج عما ساد العراق من أحوال سياسية مضطربة، فنزل مصر التي كانت أحسن حالاً قبيل دخول العبيدين، «وأدرك فيها رئاسة عظيمة»<sup>(٢)</sup>.

وعاصر القاضي في مصر سلطان الدولة الإخشيدية، وحُكم أول ملوكها وهو: محمد بن «طعج» الملقب بالإخشيد، الذي تمتعت مصر في عهده بشيء من النظام والهدوء السياسي<sup>(٣)</sup>، وامتد حكمه إلى (٣٣٤هـ)، وخلفه ابنه أبو القاسم «أنوجر» بن الإخشيد، وامتد حكمه إلى ما بعد وفاة القاضي بستين (٣٤٦هـ)<sup>(٤)</sup>.

### الحالة العلمية

كان الوضع العلمي في عصر القاضي على عكس الوضع السياسي، حيث ازدهرت فيه مختلف العلوم الإسلامية من فقه، وحديث، وعلوم قرآن، ولغة وآداب، وتاريخ، وكلام، وتصوف وغيرها، فكان عصرًا من العصور الذهبية المضيئة في تاريخ الحضارة الإسلامية.

ومن مظاهر الازدهار في الميدان الفقهي، نشاط الخلاف والجدل والمناظرات بين أرباب المذاهب، فأدرك القاضي من أهل مذهبه - على الرأي الراجح - شيخ مالكية العراق، القاضي إسماعيل بن إسحاق البغدادي (٢٨٢هـ)، وأخذ عنه، كما نهل من كبار تلاميذه، وعاصر مجد أسرة آل حمّاد، ومنها شيخه القاضي أبو عمر<sup>(٥)</sup>، وعاصر أبا بكر بن الجهم

(١) ترتيب المدارك (٢٧١/٥).

(٢) المصدر نفسه (٢٧١/٥).

(٣) التاريخ الإسلامي (١٣٠/٦).

(٤) الدولة العباسية لمحمد بك الخضري، ثبت بملوك الدولة الإخشيدية، (ص ٣٥٠).

(٥) ينظر عنه وعن القاضي إسماعيل مبحث شيوخ القاضي من هذه الدراسة.

(ت ٣٢٩هـ)<sup>(١)</sup>، وأبا الفرج الليثي<sup>(٢)</sup>، وابن المُتّاب<sup>(٣)</sup>، وابنَ شعبان (ت ٣٥٥هـ) بمصر، وغيرهم.

ومن أعلام الحنفية عاصر أبا جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، صاحب كتاب «معاني الآثار» وغيره<sup>(٤)</sup>، وقد رد عليه بكتاب الأثرية كما سيرد في ذكر المصنفات، وعاصر شيخهم أبا الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي (ت ٣٤٠هـ)<sup>(٥)</sup>.

ومن أعلام المذهب الشافعي عاصر ابن سُرَيْج (ت ٣٠٦هـ)<sup>(٦)</sup>، الذي كانت له معه مناظرة سجلها في «الأحكام».

وأدرك من الظاهرية أبا بكر محمد بن داود (ت ٢٩٧هـ)<sup>(٧)</sup>، ابنَ صاحب المذهب، وكانت له في «الأحكام» صولات وجولات مع آراء الظاهرية.

وفي مجال الحديث وعلومه، شكل العصر الذي عاشه القاضي امتداداً لعصر الأئمة ابن حنبل، والبخاري، ومسلم...، فتميز بأعلام كبار كمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)<sup>(٨)</sup>، وعبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) صاحب «الجرح والتعديل»<sup>(٩)</sup>، وأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) عن مائة

(١) ترتيب المدارك (١٩/٥).

(٢) المصدر نفسه (٢٢/٥).

(٣) المصدر نفسه (١/٥).

(٤) الجواهر المضية (١٠٢/١).

(٥) المصدر نفسه (٣٣٧/١).

(٦) طبقات الشافعية لابن السبكي (٢١/٣).

(٧) سير أعلام النبلاء (١٠٩/١٣).

(٨) تذكرة الحفاظ (٢٠٧/٢).

(٩) المصدر نفسه (٣٤/٣).



سنة، صاحب «المعاجم»<sup>(١)</sup>، ومحمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ) صاحب «الصحيح» و«الثقات» وغيرها<sup>(٢)</sup>، وغيرهم ممن يطول جداً ذكرهم.

ومن أهل التفسير عاصر شيخهم أبا جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، وكان صاحب رأي واجتهاد مستقل في الفقه<sup>(٣)</sup>.

وازدهرت في هذا العصر الدراسات اللغوية والأدبية أيضاً، وجمع أعلاماً كباراً، كأبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ)<sup>(٤)</sup>، وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)<sup>(٥)</sup>، وأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)<sup>(٦)</sup>، وأبي الطيب المتنبّي (ت ٣٥٤هـ)<sup>(٧)</sup>، وابن دُرَيْد (ت ٣٢١هـ) صاحب «الجمهرة»<sup>(٨)</sup>، وأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) صاحب «الأغاني»<sup>(٩)</sup>، وأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ) صاحب «الأمالى»، وغيرهم.

وازدهر في هذا العصر علم الكلام والدفاع عن العقائد الإسلامية، مع الإمام أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) وتلاميذه<sup>(١٠)</sup>، وأبي علي الجُبَّائي المعتزلي (ت ٣٠٣هـ) وغيرهم<sup>(١١)</sup>، وما وضعه أهل الحديث

(١) تذكرة الحفاظ (١٥/٣).

(٢) المصدر نفسه (٨٩/٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤).

(٤) معجم الأدباء (٢٦٧٨/٦).

(٥) المصدر نفسه (٥٣٦/٢).

(٦) المصدر نفسه (٥١/١).

(٧) سير أعلام النبلاء (١٩٩/١٦).

(٨) معجم الأدباء (٢٤٩٠/٦).

(٩) المصدر نفسه (١٧٠٧/٤).

(١٠) انظر ترجمته وذكر أصحابه في تبیین کذب المفتری لابن عساکر (ص ٣٤) وما بعدها.

(١١) سير أعلام النبلاء (١٨٣/١٤).

من مصنفات لتأصيل عقائدهم والذب عنها، ككتاب «التوحيد» لابن خزيمة وغيره.

وراج الزهد والتصوف، وبرز فيه كبار أعلامه كسهل التستري (ت ٢٨٣هـ)<sup>(١)</sup>، والإمام الجُنَيْد (ت ٢٩٣هـ)<sup>(٢)</sup>، وتلميذه أبي بكر الشبلي (ت ٣٤٤هـ)<sup>(٣)</sup> وغيرهم.

## ب - مصادر ترجمة القاضي

ترجم للقاضي جماعة من العلماء والمؤرخين منهم:

- أبو إسحاق الشيرازي في كتابه: «طبقات الفقهاء»<sup>(٤)</sup>، في كلمات معدودة، وهي أقدم ما بين أيدينا.

- القاضي عياض بن موسى السبتي في الجزء الخامس من «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»<sup>(٥)</sup>، اشتملت على: اسمه، ونسبه، ومشيعته، وتلاميذه، وذكر قضائه، ومكانته، وذكر أسماء تصانيفه، وحكاية في مناقبه، وذكر وفاته، وإيراد بيتين من نظمه.

وتعتبر ترجمته هذه أصل معظم تراجم القاضي وعمدتها، اعتمد فيها القاضي عياض على عدد من العلماء الذين صرح بأسمائهم كالشيرازي، وأبي عمر الطلمنكي، والفرغاني، وأبي القاسم الشافعي، ولم أظفر منها سوى بترجمة الشيرازي الموجزة آنفة الذكر.

(١) الرسالة القشيرية (ص ١٤).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٨).

(٣) المصدر نفسه (ص ٢٥).

(٤) (ص ١٦٦).

(٥) (ص ٢٧٠-٢٧٢).

- القاضي إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي في كتابه «الديباج المذهب»، في معرفه أعيان علماء المذهب»<sup>(١)</sup>، اعتمد في ترجمته على ما أورده القاضي عياض بنصه دون زيادة تُذكر.

- محمد بن محمد مخلوف، في كتابه «شجرة النور الزكية، في طبقات المالكية»<sup>(٢)</sup>، واعتمد في معظم ترجمته ما ذكره القاضي عياض، عدا زيادة ذكر بعض التلاميذ ممن لم يرد.

- الحافظ المؤرخ أبو عبد الله الذهبي في كتابه: «تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام»<sup>(٣)</sup>، و«سير أعلام النبلاء»<sup>(٤)</sup>، في ترجمتين متماثلتين، اعتمد فيهما بعض ما أورده القاضي عياض، وزاد فذكر من تلاميذ ومشايخ المترجم عددا من لم يذكره القاضي، فأفادت في هذا الباب.

وترجم له أيضاً في كتابه: «العبر، في خبر من عَبر»<sup>(٥)</sup> ترجمة جدُّ مختصرة، مُلخّصة من كتابيه السابقين دون زيادة، وقد أخذ نصها من ترجم للقاضي ممن جاء بعده، ومنهم:

- أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي في كتابه: «مرآة الجنان، وعبرة اليقظان، في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان»<sup>(٦)</sup>.

- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي في كتابه: «حسن المحاضرة، في تاريخ مصر والقاهرة»<sup>(٧)</sup>، وقد صرح بأخذها من العبر.

(١) (ص ٢٧٨-٢٧٩).

(٢) (ص ٧٩).

(٣) (٧/٧٩٩).

(٤) (١٥/٥٣٧-٥٣٨).

(٥) (٢/٦٧).

(٦) (٢/٢٥٢).

(٧) (١/٤٥٠).

- عبد الحيّ بن العماد الحنبلي في: «شذرات الذهب، في أخبار من ذهب»<sup>(١)</sup>.

وممن ترجم للقاضي أيضاً:

- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي في: «الوافي بالوفيات»، ولم يُضَف إلى من تقدمه.

- العلامة محمد بن علي الدّاؤدي في «طبقات المفسرين»<sup>(٢)</sup>، اعتمد ترجمة القاضي عياض بنصها، دون زيادة تذكر.

- الأستاذ خير الدين الزّركلي في المجلد الثاني من موسوعته: «الأعلام»<sup>(٣)</sup>، وذكر مصادره: ترتيب المدارك، والعبر، وابن قاضي شهبة.

هذا التتبع لمظان ترجمة القاضي يعكس شُحَّ وقِلَّة المعلومات المفيدة في الترجمة، بالرغم من جلالته منزله، وكثرة الآخذين عنه، واختلاف أوطانهم كما سوف يأتي، كما يُظهر قيمة الترجمة التي أفردها القاضي عياض ونفاستها من بين سائر التراجم، لكونها عمدتها.

وقد قمت في هذه الدراسة بتتبع الشوارد وجمع المتفرقات المتعلقة بسيرة القاضي من بطون عدد من المصنفات، لا سيما كتب تراجم الأندلسيين التي حَفِظت لنا ذكر عدد من العلماء الذين أخذوا عن القاضي، ممن كانت لهم رحلة مشرقية، والمصادر التي حَفِظت لنا أسانيدَ استخرجت منها أسماء عدد من شيوخه وتلاميذه، وغير ذلك.

(١) (٢٣٥/٤).

(٢) (١٢٣-١٢٠/١).

(٣) (ص ٦٩).

### ج-اسمه ونسبه ومولده ووفاته

ذكر ابن حزم في جمهرته اسم القاضي ونسبه فقال: هو «بكر، بن محمد، بن العلاء، بن يحيى، بن زياد، بن الوليد، بن الجهم، بن مالك، بن ضمرة، بن عروة، بن شنوءة، بن سلمة الخير، بن قشير»<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي عياض حكاية عن غير واحد من النسابة: «بكر، بن محمد، بن العلاء، بن محمد، بن زياد، بن الوليد، بن الجهم، بن مالك، بن ضمرة، بن عروة، بن شنوءة، بن سلمة الخير، بن بشير، بن كعب، القشيري»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «وكنيته أبو الفضل»<sup>(٣)</sup>.

ونقل عن محمد بن عمر بن عيشون الطليطلي تلميذ القاضي، عن القاضي أن «أمه من ولد عمران بن حصين صاحب رسول الله ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

ولد القاضي سنة (٢٦٤هـ)، وذلك بناء على سنة وفاته وسنّه، فقد «توفي بمصر ليلة السبت لسبع بقين من ربيع الأول، سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وقد جاوز الثمانين بأشهر، وشهدت جنازته، ودفن بالمقطم»<sup>(٥)</sup>.

ولم تذكر المصادر مكان ولادته، عدا إشارات مجملة تفيد أنه «من أهل البصرة»<sup>(٦)</sup>، وأن أول أمره منها<sup>(٧)</sup>.

(١) جمهرة أنساب العرب (ص ٢٩٠).

(٢) ترتيب المدارك (٢٧٠/٥).

(٣) المصدر نفسه (٢٧٠/٥).

(٤) المصدر نفسه (٢٧٠/٥).

(٥) المصدر نفسه (٢٧١/٥).

(٦) المصدر نفسه (٢٧٠/٥).

(٧) قاله الفرغاني، ترتيب المدارك (٢١٧/٥).

## د - شيوخه

- أخذ القاضي عن عدد من الشيوخ منهم:
- ١- أبو خشنان<sup>(١)</sup> محمد بن إبراهيم البصري.
  - ٢- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سهل البريكاني، من كبار طبقة تلاميذ القاضي إسماعيل، توفي سنة (٣١٩هـ)<sup>(٢)</sup>.
  - ٣- أبو عمر محمد بن يوسف، القاضي، من آل حماد بن زيد، ابن ابن عم القاضي إسماعيل بن إسحاق، المتوفى سنة (٣٢٠هـ)<sup>(٣)</sup>.
  - ٤- أبو إسحاق إبراهيم بن حماد بن إسحاق، القاضي، ابن أخي القاضي إسماعيل، المتوفى سنة (٣٢٣هـ)<sup>(٤)</sup>.
  - ٥- أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي، المتوفى سنة (٣٠١هـ)<sup>(٥)</sup>.
  - ٦- أحمد بن إبراهيم بن عبيد<sup>(٦)</sup>.
  - ٧- سعيد بن عبد الرحمن الكرايسي<sup>(٧)</sup>.
  - ٨- محمد بن صالح الطبري<sup>(٨)</sup>.
  - ٩- أبو خليفة الفضل بن الحباب الجُمحي المتوفى سنة (٣٠٥هـ)<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) كذا في ترجمته في «المدارك» نشرة الأوقاف المغربية (١٨/٥)، وفيها في ترجمة القاضي بكر (٢٧١/٥) «ابن خشنان».
  - (٢) ترتيب المدارك (٥/ ١٥-١٦ و ٢٧١).
  - (٣) المصدر نفسه (٥/ ٢٧١)، وترجمته فيه (٥/ ٢-١٢).
  - (٤) المصدر نفسه (٥/ ٢٧١)، وترجمته في (١٣/ ١٥)، منه، وروايته عنه في الأحكام.
  - (٥) المصدر نفسه (٥/ ٢٧١)، وانظر ترجمته في تاريخ بغداد (٨/ ١٠٢).
  - (٦) المصدر نفسه (٦/ ٢٧١).
  - (٧) المصدر نفسه (٦/ ٢٧١).
  - (٨) المصدر نفسه (٦/ ٢٧١)، وروايته عنه في الأحكام.
  - (٩) المصدر نفسه (٥/ ٢٧١)، وترجمته في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٧).

- ١٠- أحمد بن موسى السامي ، روى عنه القاضي بكر الموطأ عن القعنبى<sup>(١)</sup>.
- ١١- أبو بكر ، محمد بن أحمد ، بن بكير ، المتوفى سنة (٣٠٥هـ)<sup>(٢)</sup>.
- ١٢- أبو مسلم ، إبراهيم بن عبد الله الكجى البصرى (ت ٢٩٢هـ)<sup>(٣)</sup>.
- ١٣- أبو محمد سهل بن عبد الله التستري (ت ٢٨٣هـ)<sup>(٤)</sup>.
- ١٤- أبو العباس أحمد بن عبيد الله الجُبيري<sup>(٥)</sup>.
- ١٥- إبراهيم بن فهد بن حكيم البصرى الساجى (ت ٢٨٢هـ)<sup>(٦)</sup>.
- ١٦- أبو الضحاك بن أبي عاصم<sup>(٧)</sup>.
- ١٧- أبو محمد الحسن بن المثنى العنبرى (٣٩٤هـ)<sup>(٨)</sup>.
- ١٨- أبو سهل زياد بن الخليل التستري (ت ٣٨٥هـ)<sup>(٩)</sup>.
- ١٩- أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجى البصرى (ت ٣٠٧هـ)<sup>(١٠)</sup>.
- ٢٠- أبو بكر محمد بن محمد الأزدي الباغندي (ت ٣١٢هـ)<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) وبعض أسانيدھا في الأحكام ، وانظر: سير أعلام النبلاء (٥٣٨/١٥).
  - (٢) ترتيب المدارك (١٧/٥).
  - (٣) سير أعلام النبلاء (٥٣٨/١٥) ، وترجمته فيها في (٤٢٣/١٣).
  - (٤) المصدر نفسه (٥٣٨/١٥) ، وترجمته فيه في (٣٣٠/١٣) ، وساق في الأحكام بعض كلام سمعه منه .
  - (٥) روى عنه في أحكام القرآن ، وترجمته في إكمال الإكمال لابن نقطة (١٠٨/٢).
  - (٦) روى عنه في أحكام القرآن ، وانظر ترجمته في تاريخ الإسلام (٧١٠/٦).
  - (٧) روى عنه في أحكام القرآن .
  - (٨) روى عنه في أحكام القرآن ، وترجمته في سير أعلام النبلاء (٥٢٦/١٣).
  - (٩) روى عنه في أحكام القرآن ، وروى ابن عبد البر عن القاضي عنه حديثين في الاستذكار (١٩٢/٢) و (٣٦٩/٦) ، وانظر ترجمته في تاريخ بغداد (٥٠٧/٩).
  - (١٠) روى عنه في أحكام القرآن ، وترجمته في سير أعلام النبلاء (١٩٧/١٤).
  - (١١) روى عنه في أحكام القرآن ، وترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٨٣/١٤).

محمد بن معدان القُطُفي<sup>(١)</sup>.

٢١- أبو العينان الأصمعي، قال القاضي في الأحكام: «وقد حدثني أبو العينان الأصمعي: العجم لا يحضن بعد الخمسين...»، ولم أقف له على ترجمة.

٢٢- أبو بكر محمد بن الحسين بن مكرم البغدادي (ت ٣٠٣هـ)<sup>(٢)</sup>.

٢٣- أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق القاضي، (ت ٢٨٢هـ)، وقد ذكر الشيرازي في طبقاته القاضي بكرًا في عداد أصحابه، إلا أن بعض المؤرخين ومنهم الفرغاني شككوا في أخذه عنه، وتوسط القاضي عياض بين الطائفتين فقال: «وقد ذكر بكرٌ إسماعيلَ في كتبه بالإجازة، ولا يبعد سماعه من إسماعيل، إذ قد أدركه بالسن كما تراه في وفاته وسنّه»<sup>(٣)</sup>.

ومما يؤيد أخذ القاضي عن القاضي إسماعيل تصريحُه بالسماع منه، ومن ذلك ما ذكره ابن نقطة في «إكمال الإكمال» قال: «وأما عيسون بالسين المهملة فقال أبو طاهر السلفي ومن خطه نقلت: قرأت في كتاب أبي المعالي الحسن بن علي بن إسماعيل الصفراوي بالإسكندرية قال: حدثنا أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن عمر بن حفص الفارض قال: حدثنا أبو القاسم عبد الحميد بن علي بن خلف التجيبي، حدثنا خلف بن الحسن، حدثني عمرو بن عيسون الأندلسي قال: سمعت

(١) روى عنه في أحكام القرآن، ولم أقف له على ترجمة، ولعله الذي ذكره ابن ماكولا في الإكمال (١١٦/٧) فقال: «وأما القُطُفي بضم القاف وبعد الطاء فاء فهو محمد بن معدان القُطُفي»، والذي ذكره الذهبي في السير (٩٧/١١) فيمن أخذ عن أبي خالد هذبة بن خالد القيسي البصري المتوفى بعد (٢٣٥هـ).

(٢) روى عنه في الأحكام، وترجمته في تاريخ بغداد (٢١/٣).

(٣) ترتيب المدارك (٢٧٠/٥).



بكر بن العلاء القاضي يقول: سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي يقول: ما قلدت مالكا قط في مسألة حتى عَلِمْتُ وجه صوابها»<sup>(١)</sup>.

#### هـ - تلاميذه

تصدّر القاضي بكر بن العلاء للتدريس والرواية، فقصده الناس من الآفاق المختلفة المتعددة، حتى قال القاضي عياض: «حدث عنه من لا ينعد كثرة من المصريين، والأندلسيين، والقرويين، وغيرهم»<sup>(٢)</sup>، وخاصة بعد نزوله مصر، وهي القنطرة الجغرافية بين المغرب والمشرق، وكان للأندلسيين والمغاربة الذين كانت لهم رحلة إلى المشرق، حظ وافر من الأخذ والرواية عنه، ومن أشهر تلاميذه:

١- أبو حفص عمر بن محمد بن مسرور العسال، القيرواني، المتوفى سنة (٣٤٣هـ)، سمع من القاضي بمصر<sup>(٣)</sup>.

٢- أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري، المصري، الحافظ، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)<sup>(٤)</sup>.

٣- أبو الأصبع عيسى بن عبد الرحمن بن حبيب بن واقف بن يعيش بن عبد الرحمن بن مروان بن سَكْثَان، المصمودي، قاضي أشوتة، المتوفى سنة (٣٦٦هـ)، سمع من القاضي بكر بمصر<sup>(٥)</sup>.

٤- أبو عبد الله محمد بن عمرو بن سعد بن عيشون، الطليطلي، الفقيه المالكي، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١) إكمال الإكمال (٢٢٩/٤).

(٢) ترتيب المدارك (٢٧١/٥).

(٣) المصدر نفسه (٧٧/٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥٣٨/١٥)، وترجمته فيها (٣٠٧/١٢).

(٥) تاريخ علماء الأندلس (٤٣١/١).

(٦) ترتيب المدارك (١٧٤/٦).

- ٥- أبو جعفر أحمد بن عون الله بن حدير بن يحيى بن تبع بن تبع البزاز القرطبي، المتوفى سنة (٣٧٨هـ)، سمع من القاضي بكر بمصر، ومما روى عنه: أحكام القرآن، وكتاب الأشربة<sup>(١)</sup>.
- ٦- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مُفَرِّج الأموي القرطبي، المتوفى سنة (٣٨٠هـ)، كان رفيق ابن عون الله السابق ذكره في الرحلة، عَدَّ ابن فرحون ضمن من أخذ عن القاضي بكر<sup>(٢)</sup>.
- ٧- أبو بكر محمد بن سليمان، وقيل: بن إسماعيل، وقيل: بن بكر بن الفضل، النُّعالي، المصري، الفقيه المالكي، المتوفى سنة (٣٨٠هـ)<sup>(٣)</sup>.
- ٨- أبو الوليد هاشم بن يحيى بن حجاج البطلوسي، المتوفى سنة (٣٨٥هـ)، سمع من القاضي بكر بمصر<sup>(٤)</sup>.
- ٩- أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، الإمام الشهير، المتوفى سنة (٣٨٦هـ)، يروي عن القاضي بكر بالإجازة، قال في مقدمة النوادر والزيادات متحدِّثاً عن رواياته: «وما ذكرت فيه لبكر بن العلاء، وأبي بكر الأبهري، وأبي إسحاق بن القُرْطبي، فقد كتبوا إليَّ به»<sup>(٥)</sup>.
- ١٠- أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأذفوي المصري، المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، والذي صحب النحاس وأخذ وروى عنه، وألف كتباً كثيرة منها «الاستغناء» في تفسير القرآن، قال الذهبي إنه في مائة وعشرين مجلدة، وقال ياقوت: «وكان سيد أهل عصره في مصره وغير

(١) تاريخ علماء الأندلس (١٠٢/١)، وترتيب المدارك (٢٧٢/٥)، وفهرسة ابن خير (ص ٥٢ و ٢٦٣).

(٢) الديباج (٢٧٨/١)، وترجمه في (٢٢٤٨).

(٣) ترتيب المدارك (٢٧٢/٥) و (٢٠٣/٦).

(٤) تاريخ علماء الأندلس (٢١٥/٢-٢١٦).

(٥) (١٤/١).

مصره...»، روى عن القاضي بكر أحكامه، وهو راوي نسختنا المعتمدة كما هو مثبت في أول كل جزء منها، ووسطها<sup>(١)</sup>.

١١- أبو زيد عبد الرحمن بن مسعود الكُتامي، المعروف بابن أبي غافر، الفقيه المالكي، المتوفى بعد التسعين وثلاثمائة (٣٩٠هـ)، لقي بكر بن العلاء وسمع منه أحكامه<sup>(٢)</sup>.

١٢- أبو محمد الحسن بن إسماعيل الضراب، المتوفى سنة (٣٩٢هـ)، محدث مصري<sup>(٣)</sup>، قال ابن عبد البر مسنداً حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «الضيافة على أهل الوبر، وليست على أهل المدر»: «وحدثناه عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثني الحسن بن إسماعيل قال: حدثني بكر بن العلاء القشيري<sup>(٤)</sup> القاضي...»<sup>(٥)</sup>.

وعبد الله بن محمد بن يوسف المذكور في هذا السند هو أبو الوليد بن الفرضي، صاحب كتاب تاريخ علماء الأندلس، له رحلة إلى المشرق، والحسن بن إسماعيل الضراب ذكره ابن بَشْكَوَال فيمن سمع منهم ابن الفرضي بمصر<sup>(٦)</sup>.

١٣- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن زكرياء بن يحيى التميمي القرطبي، المعروف بابن برطال، الفقيه المالكي، قاضي قرطبة وغيرها، توفي سنة (٣٩٤هـ)، سمع من القاضي بكر بمصر<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت (٦/٢٥٧٠-٢٥٧١)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦٤٢/٨).

(٢) ترتيب المدارك (٦/٢٧٦).

(٣) وفيات المصريين للجهل (ص ٤٣)، والأنساب للسمعاني (٨/٣٨٨).

(٤) في نشرة الاستذكار: القسري، وهو غلط، وتابعتها عليه ط: دار الكتب العلمية.

(٥) الاستذكار (٨/٣٦٩).

(٦) الصلة (١/٢٤٦).

(٧) تاريخ علماء الأندلس (٢/١٣٩)، وترتيب المدارك (٦/٣٠٧-٣٠٩).

١٤- أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الطليطلي، الجهنني، المتوفى سنة (٣٩٥هـ)، فقيه ومحدث وأديب، سمع من القاضي بكر بمصر<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: «وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد قراءة مني عليه، أن أحمد بن محمد المكي حدثهم قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، وقرأت عليه أيضاً أن بكر بن العلاء حدثهم قال: حدثنا أحمد بن موسى الشامي، قالاً جميعاً: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال لأصحاب الحجر: «لا تدخلوا على هؤلاء المعتدين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم مثل ما أصابهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر أيضاً: «وقرأت على أبي محمد عبد الله بن محمد بن أسد، أن بكر بن العلاء القاضي حدثهم قال: حدثنا أحمد بن موسى الشامي قال: ثنا القعنبي قال: قرأت على مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنها مثل الرجل المسلم حدثوني ما هي؟»، قال عبد الله: فوقع الناس في شجر البوادي، ووقع في نفسي أنها النخلة، قال: فاستحييت فقالوا: يا رسول الله، ما هي؟ قال: هي النخلة، قال عبد الله بن عمر: فحدثت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالذي وقع في نفسي، قال عمر: لأن تكون قلتها أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا»<sup>(٣)</sup>.

١٥- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الوشا، المتوفى سنة (٣٩٧هـ)<sup>(٤)</sup>.

١٦- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس الخشني الطليطلي، يعرف:

(١) ترتيب المدارك (٢٠٩/٧).

(٢) التمهيد (١٤٨/١٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١٤٤/١).

(٤) ترتيب المدارك (٨٧/٧).

بابن المشكيلي ، المتوفى سنة (٤٠٠هـ) ، سمع من القاضي بكر بمصر أحكام القرآن<sup>(١)</sup> .

ورواية ابن عبدوس للأحكام وقعت للإمام أبي محمد ابن حزم ، يقول في «طوق الحمامة» : «حدثنا القاضي أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن جحاف المعافري ، وإنه لأفضل قاض رأيته ، عن محمد بن إبراهيم الطليطلي ، عن القاضي بمصر بكر بن العلاء ، في قول الله عز وجل : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] ، أن لبعض المتقدمين فيه قولاً ، وهو أن المسلم يكون مخبراً عن نفسه بما أنعم الله تعالى به عليه من طاعة ربه التي هي من أعظم النعم ، ولا سيما في المفترض على المسلمين اجتنابه واتباعه»<sup>(٢)</sup> .

وقد ساق القاضي في تفسير هذه الآية من سورة الضحى أقوال المتقدمين ممن رأى هذا المذهب ، بما يثبت نسبة ما رواه ابن حزم إلى كتاب «الأحكام» .

١٧- علي بن محمد بن إبراهيم بن هارون الحضرمي المصري ، ذكره القاضي عياض في أهل مصر من طبقة أبي بكر النُّعالي تلميذ القاضي بكر المتقدم ، وقال : «من أصحاب القشيري ، يروي عنه...» ، ولم يذكر سنة وفاته<sup>(٣)</sup> .

١٨- أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن النحاس المصري ، المتوفى سنة (٤١٦هـ)<sup>(٤)</sup> ، من مروياته عن القاضي : كتاب الأشربة<sup>(٥)</sup> .

١٩- سليمان بن حسين الحجازي ، المعروف بابن الطويل ، القاضي ، قال في

(١) الصلة (٤٦١/١) .

(٢) طوق الحمامة (ص ٢٧٢-٢٧٣) .

(٣) ترتيب المدارك (٢٠٤/٦) .

(٤) المصدر نفسه (٢٧١/٥) ، وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣١٤/١٧) .

(٥) المصدر نفسه (٢٧٢/٥) ، وفهرسة ابن خير (ص ٢٦٣) .

المدارك: «له رحلة سمع فيها من بكر القاضي»<sup>(١)</sup>، يروي عن القاضي أحكامه<sup>(٢)</sup>.

٢٠- أبو الفضل سعيد بن حميد بن البختكان، الشاعر، قال ابن المعتز في أخبار سعيد بن وهب من طبقاته: «حدثني ابن البختكان، عن أبي بكر بن العلاء البصري قال: سعيد بن وهب الشاعر من أهل البصرة، وهو مولى لربيعة»<sup>(٣)</sup>.

٢١- عمرو بن عيسون، قال ابن نقطة في «إكمال الإكمال»: «عمرو بن عيسون الأندلسي قال: سمعت بكر بن العلاء القاضي يقول: سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي يقول: ما قلدت مالكا قط في مسألة حتى علمت وجه صوابها»<sup>(٤)</sup>، ولم أقف على ترجمته، ولعله بن عيشون الأنف الذكر، والله أعلم.

٢٢- ابن أبي عراك<sup>(٥)</sup>.

٢٣- أبو زيد بن أبي عامر البستي<sup>(٦)</sup>.

وقد ذهب أستاذنا الدكتور محمد العلمي جازماً إلى أن القاضي أبا بكر الأبهري (ت ٣٧٥) «أخذ عن بكر بن العلاء وطبقته»<sup>(٧)</sup>، ولم يصرح - حفظه الله - بمصدره في هذه التلمذة، ولم أقف على من ذكر ذلك إلى الآن، غير أنه قد أدركه بالسن، فقد ولد «قبل التسعين ومائتين»<sup>(٨)</sup>، فالله أعلم.

(١) ترتيب المدارك (٢٠/٧).

(٢) فهرسة ابن خير (ص ٥٣)، وسماه: «أبو سليمان أيوب بن حسين الحجازي».

(٣) طبقات الشعراء (٢٥٦/١)، وانظر ترجمة ابن البختكان في معجم الأدباء (١٣٦٦/٣).

(٤) (٢٢٩/٤).

(٥) ترتيب المدارك (٢٧٢/٥).

(٦) المصدر نفسه (٢٧٢/٥).

(٧) المستوعب لتاريخ الخلاف العالي ومناهجه عند المالكية (٢٦٠/١).

(٨) ترتيب المدارك (١٩٢/٦).

## و- مصنفاته:

قال القاضي عياض يصف كتب القاضي بكر: «صنف في المذهب كتباً جليلة»<sup>(١)</sup>، وذكر الذهبي أنها تشمل الأصول والفروع<sup>(٢)</sup>، فكتب في أصول الدين، وأصول الفقه، والفروع الفقهية، والاحتجاج للمذهب والذب عنه، وغير ذلك ومنها:

١- كتاب أحكام القرآن المختصر من كتاب أحكام القرآن للقاضي إسماعيل، وهو أهم مصنفاته، ومما يشهد لذلك وصية الإمام أبي محمد لأبي زيد لأحد طلابه بأمهات كتب الخلاف، قال: «... وكتاب الأحكام للقاضي إسماعيل، وإلا اكتفيت باختصارها للقاضي بن العلاء...»<sup>(٣)</sup>، وقال الذهبي: «ومؤلفه في الأحكام نفيس»<sup>(٤)</sup>.

٢- كتاب الأشربة، «وهو نقضٌ لكتاب الطحاوي»<sup>(٥)</sup>، قال القاضي بكر في أحكامه عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، مختصراً الكلام ومحياً على كتاب الأشربة: «وقد ذكرنا هذا كله في كتاب الأشربة، والحجة على من أحل الخمر بأن سماها بغير اسمها، واستغني عن شرح ذلك في هذا الكتاب».

وقال في موضع آخر مبيناً اسم الكتاب وموضوعه: «وقد بينا ذلك في كتاب الأشربة والحجة على الطحاوي فيما هونه من أمر الشراب، وسماه

(١) تاريخ الإسلام (٧/٧٩٩).

(٢) العبر (٢/٦٧).

(٣) بواسطة: المدرسة المالكية العراقية النشأة والمميزات، ضمن بحوث ملتقى القاضي عبد الوهاب بدبي للدكتور حميد لحر (١/٥٠٨)، نقلها عن مخطوطة في مكتبة تشستر بيتي بإيرلنده.

(٤) سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣٨).

(٥) ترتيب المدارك (٥/٢٧١).

- نبيذاً بغير اسمه، وذكرنا النبيذ، وما هو، وما قال رسول الله ﷺ فيه، وما روي عنه عليه السلام أن أمته تستحل الخمر باسم تسميه إياه».
- وقوله: «والحجة على من أحلَّ الخمر بأن سماها بغير اسمها»:
- وهذا المصنف من جملة مرويات ابن خير الإشبيلي في فهرسته<sup>(١)</sup>.
- ٣- كتاب الرد على المزني.
- ٤- كتاب في مسائل الخلاف.
- ٥- كتاب الرد على الشافعي في وجوب الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة.
- ٦- مسألة الرضاع.
- ٧- مسألة «بسم الله الرحمن الرحيم».
- ٨- رسالة إلى من جهل محل مالك بن أنس من العلم، وهو الكتاب الذي في مناقب مالك، والذي عزاه القاضي عياض للمصنف في مقدمة المدارك.
- ٩- كتاب من غلط في التفسير والحد<sup>(٢)</sup>.
- ١٠- كتاب أصول الفقه.
- ١١- كتاب القياس.
- ١٢- كتاب مأخذ الأصول، رآه القاضي عياض<sup>(٣)</sup>.
- ١٣- كتاب الرد على القدرية.
- ١٤- كتاب تنزيه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، رآه القاضي عياض<sup>(٤)</sup>.
- ١٥- كتاب ما في القرآن من دلائل النبوة، رآه أيضاً القاضي عياض<sup>(٥)</sup>.

(١) فهرسة ابن خير (٢٦٣).

(٢) كذا في نشرة المدارك المعتمدة، ولعلها الحديث، والله أعلم.

(٣) ترتيب المدارك (٢/٢٧١).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.



١٦- كتاب في الاحتجاج على أبي حنيفة: قال القاضي بكر محتجاً على أبي حنيفة في مسألة في الإيلاء: «ويأتي تقصّي قولهم في كتاب الاحتجاج عليهم، لأنه يطول هاهنا بذكر الروايات»، فأحال على كتاب في الاحتجاج على أبي حنيفة وأصحابه، وجزمنا بنسبته للقاضي بكر رهين بالوقوف على أحكام القرآن للقاضي إسماعيل، ومعرفة هذا الكلام هل هو للقاضي بكر، أم احتفظ به من كلام القاضي إسماعيل، وقد ذكر القاضي عياض من جملة مؤلفات القاضي إسماعيل: «كتبه في الرد على أبي حنيفة»<sup>(١)</sup>، فلا يبعد - إن ثبت أن الكلام كلامه - أن يكون إحدى هذه الكتب، وإن ثبت العكس، كان كتاباً آخر للقاضي بكر لم يرد قبل، والله أعلم.

١٧- كتاب الفرائض: قال القاضي بكر: «ونحن نبين ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله»، فيحتمل أن يكون كتاب الفرائض مصنفاً من مصنفات القاضي، إذا ثبت أن هذه العبارة من كلامه لا من كلام القاضي إسماعيل، وقد علم أن كتاب «الأحكام» غير مبوّب على الكتب فتكون إحالة على موطن وارد فيه، والله أعلم.

١٨- كتاب في الرد على الشافعي: قال القاضي في الأحكام بعد سوق قول الشافعي «إن تارك الحج يحج عنه من ماله وإن لم يوص»: «وقد تكلمنا في هذه المسألة في كتاب مفرد بما يغني عن الإطالة». وتحتمل هذه الإشارة أن تكون لكتاب مستقل، أو لكتاب «الرد على الشافعي» المتقدم ذكره، والله أعلم.

١٩- كتاب في مسألة تارك الحج، هل يحج عنه وإن لم يوص؟ أشار القاضي إليه في الأحكام في نهاية تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾، بعد أن ناقش الشافعي في مسألة تأخير المستطيع الحج.

## ز - منزلته

تَقُلُّ الشهادات التي تبرز منزلة القاضي ومكانته العلمية والاجتماعية نظراً لقلّة مصادر الترجمة كما قدمت .

ففي علم الحديث وروايته، شهد له القاضي عياض - الذي صرح بوقوفه على بعض مصنفاته كما تقدم - بالتقدم فقال: «وهو من كبار فقهاء المالكيين رواية للحديث»<sup>(١)</sup>، كما نقل عن الفرغاني قوله: «كان راوية للحديث عالماً به»<sup>(٢)</sup>.

وفي الفقه شهد له الفرغاني بأنه كان «من كبار الفقهاء المالكيين بمصر»<sup>(٣)</sup>.

وعده أبو القاسم الشافعي في شيوخ المالكية الذين لقيهم، وأثنى عليه<sup>(٤)</sup>، وقال الذهبي: «وصنف في المذهب كتباً جليّة»<sup>(٥)</sup>، وقال: «ومؤلفه في الأحكام نفيس»<sup>(٦)</sup>.

وقد «ولي القضاء ببعض نواحي العراق»<sup>(٧)</sup>، و«تقلّد أعمالاً للقضاة»<sup>(٨)</sup>. وكان رحمه الله ناظماً للشعر، وذكر له القاضي عياض بيتين في السلوك، عن أبي عبد الله بن عيشون قال: وأنشدنا بكر بن العلاء:  
ومن شيمتي ألا أفارق صاحباً على حالة إلا سألتُ له رُشداً

(١) ترتيب المدارك (٢/٢٧٠).

(٢) المصدر نفسه (٢/٢٧١).

(٣) المصدر نفسه (٥/٢٧١).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) تاريخ الإسلام (٧/٧٩٩).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣٨).

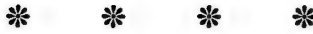
(٧) المصدر نفسه (٥/٢٧١).

(٨) المصدر نفسه (٥/٢٧١).

فإن عاد بي وُدِّي رجعتُ ولم أكن كآخر لا يرعى ذماما ولا عهداً<sup>(١)</sup>  
وقال عنه الذهبي: «العلامة، أبو الفضل القشيري، البصري،  
المالكي»<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي بعد ذكر أحد الأقوال في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي  
أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]: «وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين  
والعلماء الراسخين، كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري، والقاضي أبي  
بكر ابن العربي وغيرهم»<sup>(٣)</sup>.

وحلّاه الأستاذ مخلوف بالإمام الفقيه النظار المحدث الراوية<sup>(٤)</sup>.  
وفي منزلته الاجتماعية التي تبوأها بمصر يحكي القاضي عياض عن  
الفرغاني قوله: «وأدرك بمصر رئاسة عظيمة»<sup>(٥)</sup>.



(١) ترتيب المدارك (٢٧٢/٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٣٧/١٥).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٩١/١٤).

(٤) شجرة النور الزكية (٧٩/١).

(٥) ترتيب المدارك (٢٧١/٥).

كتاب أحكام القرآن  
للقاضي بكر بن العلاء القشيري

أ- نسبة الكتاب

لا يتطرق الشك إلى نسبة الكتاب الذي بين أيدينا إلى القاضي بكر بن العلاء، لأدلة وقرائن كثيرة أهمها:

- ما يتضح بمقارنة الكتاب مع القطع الموجودة والمطبوعة من أصله «أحكام القرآن للقاضي إسماعيل بن إسحاق»، فهو اختصار له وزيادة عليه كما قال القاضي عياض<sup>(١)</sup>، وسترِد المقارنة والأمثلة وافرة في المبحث الموالي.

- نقول العلماء واستشهادهم بأقوال وآراء القاضي بكر، ومقارنتها بما ورد في كتابه مما يُثبت نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه، ومن أمثلة ذلك:

قال مكي بن أبي طالب في «الهداية» عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ يَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]: «وقد قال بكر القاضي: من أعظم الكبائر سب السلف وتنقصهم، وشهادة الزور عند الحكام، وعدول الحكام على الحق، واتباعهم للهوى.

ومن الكبائر: اللواط، والإصرار على الصغائر من الكبائر، «والندم توبة» والصغائر تكفرها الطهارة والصلاة والجماعات.

(١) ترتيب المدارك (٢٧١/٥).

وقال أبو بكر رضي الله عنه: إن الله يغفر الكبيرة فلا تيأسوا، ويعذب على الصغير فلا تغتروا.

وقال عمر: لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار<sup>(١)</sup>.

وهذا النص ورد بالفاظه عند تفسير نفس الآية في أحكام القرآن للقاضي بكر، إلا أن محققي الكتاب علقوا على قول مكّي: «وقد قال بكر القاضي»: هو بكر بن عبد الرحمن القاضي ...، وهذا غلط استبان بالوقوف على نص الأحكام.

- ومن ذلك قول ابن الملقن في التوضيح: «وقال بكر بن العلاء: إنما قال ذلك لأن ربيعة بن نزار كانوا يحرمون شهر رمضان ويسمونه رجباً، وكان مضر تحرم رجباً نفسه، فلذا قال: «الذي بين جمادى وشعبان»<sup>(٢)</sup>.

وفي أحكام القرآن نجد هذا النص بلفظه عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾.

وما رواه الإمام أبو محمد ابن حزم في «طوق الحمامة» قال: «حدثنا القاضي أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن جحاف المعافري، وإنه لأفضل قاض رأيته، عن محمد بن إبراهيم الطليطلي، عن القاضي بمصر بكر بن العلاء، في قول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الصّحى: ١١]، أن لبعض المتقدمين فيه قولاً، وهو أن المسلم يكون مخبراً عن نفسه بما أنعم الله تعالى به عليه من طاعة ربه التي هي من أعظم النعم، ولا سيما في المفترض على المسلمين اجتنابه واتباعه<sup>(٣)</sup>.

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١٣٠٤/٢).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٦١٣/٢٦).

(٣) طوق الحمامة (ص ٢٧٢-٢٧٣).

وفي تفسير الآية من أحكام القرآن نجد القاضي يقول: «قال الحسن بن علي رضي الله عليه وعلى أبيه: إذا أصبت خيراً أو عملت خيراً فحدث إخوان ثقتك ... وقال أبو رجاء العطاردي: لقد رزق الله البارحة خيراً، صليت كذا، وسبّحت كذا، قال أبو أيوب: فاحتملت ذلك لأبي رجاء، وقال نصر بن علي الأكبر: قال عبد الله بن غالب، إذا أصبح يقول: صليت البارحة كذا، وسبّحت كذا، وقرأت كذا، فيقال له: يا أبا قريش، مثلك لا يقول هذا -، فيقول: يقول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾، وتقولون: لا تحدث بنعمة الله...».

وهذا هو عين ما رواه أبو محمد مختصراً، ومما يستفاد منه أيضاً ثبوت رواية محمد بن إبراهيم الطليطلي لكتاب «الأحكام»، وقد نبهت عليه في موضعه آنفاً.

ومنه ما ذكره القاضي عياض في «إكمال المعلم» عن قصة طلاق زيد لأم المؤمنين زينب بنت جحش، وزواج النبي ﷺ بها، قال: «... وأصح ما في هذا ما حكى عن علي بن حسين أن الله تعالى أعلم نبيه ﷺ بكونها له زوجاً، فلما شكها زيد قال له: أمسك، وأخفى في نفسه ما أعلمه الله به مما الله مبدية بطلاق زيد لها وتزويج النبي ﷺ بعد لها، ونحوه عن الزهري وغيره، والذي خشيه إرجاف المنافقين بأنه نهى عن تزويج نساء الأبناء وتزوج زوجة ابنه ... وإلى ما قلناه نحا القاضي بكر بن العلاء القشيري وغيره من المحققين، وأنكروا سواء»<sup>(١)</sup>.

ومصادق هذه الحكاية عن القاضي بكر ثابت في أحكامه حيث يقول: «... لأن الله سبحانه قد كان أعلمه أن زيدا سيطلقها، وأنه يزوجه إياها، فكان يخفي ما أوحى الله إليه من ذلك ...».

(١) إكمال المعلم (١/٥٣١).

ومنه قول العلامة ابن فرحون في «تبصرة الحكام»، في كلامه عن الإشهاد في الرجعة: «وحكى القاضي أبو بكر بن العلاء الوجوب عن مالك»<sup>(١)</sup>.

وفي أحكام القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] نجد القاضي بكرًا يقول: «قال مالك: الإشهاد على الرجعة واجب...».

ويقول السيوطي في كتاب «الإكليل في استنباط التنزيل» عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]: «استدل به بكر بن العلاء على أن السنة في البقرة الذبح»<sup>(٢)</sup>.

وفي أحكام القرآن للقاضي بكر بعد ذكره الآية: «السنة في البقر الذبح بكتاب الله تعالى».

ويقول السيوطي أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]: «قال بكر بن العلاء: وفي الآية أن الساحر يقتل، ووجهه أنه قال: ﴿وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].»

وفي تفسير الآية من أحكام القرآن نجد القاضي بكرًا يستدل على وجوب قتل الساحر بهذه الآية فيقول: «قال تبارك وتعالى في الساحر: ﴿وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾، وإنما باعوا أنفسهم للقتل بالسر الذي فعلوه». فنقل السيوطي رحمه الله كلام القاضي بكر في أحكامه بمعناه دون حروفه.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦] يقول: «استدل به بعضهم على أن التخلي للعبادة أفضل من النكاح، حكاه بكر بن العلاء»<sup>(٣)</sup>.

(١) تبصرة الحكام (١/٢٥٠).

(٢) الإكليل (ص ١٦).

(٣) الإكليل (ص ٢٠٠).

وفي أحكام القرآن يقول بكر بن العلاء: «قيل لعامر بن عبد قيس: لو تزوجت، وتلا عليه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨] فقال: سمعت الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾».

ومن الأدلة التي تطمئن النفس بصحة نسبة الكتاب، ما يغلب عليه من نفس خلافي جدلي استدلالي لا تجده في مصنفات المذهب إلا عند العراقيين.

### ب- أحكام القاضي بكر، وأحكام القاضي إسماعيل

لخص القاضي بكر في آخر كتابه منهجه في اختصار أحكام القاضي إسماعيل بكلمات موجزة يحسن أن أسوقها تامة هنا، ثم أفصل في بيانها والاستشهاد لها.

يقول القاضي بكر بن العلاء: «هذا آخر كتاب الأحكام، اختصرته من كتاب إسماعيل بن إسحاق رحمه الله، وتركت الأسانيد ليقرب على المتعلم، فإن احتيج إلى الأسانيد أخذت من كتاب إسماعيل رحمه الله».

وأما الكلام فالكثير منه كلام إسماعيل، وربما اختصرته وزدت فيه، وتكلمت بما حضرني مما ظننت أن إسماعيل لكثرة شغله أغفله، أو لزيادة زيدت علينا بعده، فاحتجت إلى الانفصال منها، مما رجوت أن يكون تقوية للمذهب، وتصحيحا لما ذهب إليه فيه، إلا ما قلت فيه حدثنا فذلك من سائر الحديث، ليس مخرجه إسماعيل».

وتظهر القطع الصغيرة المطبوعة من أحكام القاضي إسماعيل أنها - تقريباً - على منهج تفسير ابن جرير، مادتها الأحاديث والآثار المسندة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، وما كان من كلام القاضي جاء مصدراً بعبارة: «قال القاضي»، لكن أحكام القاضي بكر ليست على هذا النمط من التصنيف، على الرغم من اعتمادها على السنن والآثار، فقد غيّر مؤلفها في اختصاره وجه



التصنيف، وكأنه لا صلة بين الكتابين لمن لم يمعن النظر، فقد تناول القاضي بكر الأحكام ابتداءً مستدلاً لها في ثنایا الكلام دون تمييز للأدلة عن سائر الكلام، ودون إسناد في الغالب، وزاد مباحث لم يتناولها شيخه، وأكثر من أدلة النظر، ونصب الخلاف، والدفاع عن المذهب، فما هي المعالم الرئيسية لمنهج في اختصار الأحكام، حتى جاء على الهيئة التي وصفت؟

وبمقارنة الموجود من الأصل مع مقابله في المختصر، تظهر لنا بعض تلك المعالم والخطوط الأساسية، التي أخصها فيما يلي:

ما منهج القاضي بكر في اختصار أحكام القاضي إسماعيل والزيادة عليه؟

## ١- الاختصار:

### حذف أحاديث وآثار

في الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ روى القاضي إسماعيل خمسة وستين حديثاً وأثراً في ذكر الكبائر وعدّها ووصفها ...، لم يتخللها كلام له<sup>(١)</sup>.

لكن القاضي بكرًا عمد إلى ما تضمنته هذه الآثار فلخصه، مقدماً له بالإشارة إلى أن الصحابة والتابعين اختلفوا في عدد الكبائر، ولم يُبق إلا بضعة آثار دون إسناد، وهكذا لخص واختصر صنيع القاضي إسماعيل الطويل، ومما قال: «... ومن الكبائر عقوق الوالدين، وشرب الخمر، وهو كل شراب يسكر كثيره، وما ذكر من فاتحة سورة النساء إلى رأس الثلاثين، ومن الكبائر استسباب الرجل لأبويه، يسب رجلاً فيسب ذلك الرجل أبويه، ومن أكبر الكبائر أكل مال اليتيم والسفيه، وكل من لا ينتصف لنفسه، ومن الكبائر قذف المحصنات...».

(١) أحكام القرآن للقاضي إسماعيل: (ص ٦٧-٩٧).

## حذف أسانيد

حذف الأسانيد وإيراد متون الأحاديث والآثار غير مسندة أو بذكر الراوي المباشر للمتن فقط ، عادة حاضرة في الأحكام ومن أمثلتها:

يقول القاضي إسماعيل في أحكامه في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبَابُ ۖ ءَامِنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾: حدثنا عمي قال: حدثنا حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، أن ابن عباس كان يكره أن يبيع الرجل الثوب، ويقول لصاحبه: إن كرهته فرد معه درهمًا، فقال: هذا مما قال الله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(١)</sup>.

لكن القاضي بكرًا أورد هذا الأثر بحذف إسناده فقال مباشرة: كان ابن عباس رضي الله عنه يكره أن يبيع الرجل الثوب، ويقول لصاحبه: إن كرهته فرد معه درهمًا، يقول: هذا مما قال الله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾.

## ٢- الاحتفاظ:

### الاحتفاظ بالأحاديث والآثار المسندة

#### الاحتفاظ بكلام القاضي

كلام القاضي إسماعيل في أحكامه مصدر دائمًا بعبارة «قال القاضي»، قد يحتفظ به القاضي بكر في أحكامه تارة، وقد يستغني عنه فيحذفه تارة أخرى، حسب الاقتضاء، ومن نماذج ما احتفظ به:

(١) أحكام القرآن للقاضي إسماعيل (ص ٦٨).

كلام طويل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾، يتضمن بياناً لمختار القاضي إسماعيل في معنى الآية، وإشارة لمذهب أبي حنيفة، ثم نقلا عن كتاب الأم للشافعي فيه بيان لمذهبه.

ثم يمضي القاضي بكر في نقل كلام الشافعي بما لم يذكره القاضي إسماعيل، وناقشه ورد عليه، ثم عاد لينقل عن إسماعيل قول مالك في مسألة الشقاق والحكمين<sup>(١)</sup>.

### ٣- الزيادة:

رواية أحاديث بأسانيدها لم يروها القاضي إسماعيل، وهو كثير في الكتاب، وهو كثير في الكتاب، مثاله قوله بعد ذكر عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ: «لا يجوز لامرأة هبة في مالها إذا ملك زوجها عصمتها»: نا به محمد بن صالح قال: أنا يوسف بن موسى قال: نا حجاج، عن حماد بن سلمة، عن داود وحبيب، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

### زيادة مباحث لم يتناولها القاضي إسماعيل

ومثاله قوله عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَكِينًا﴾ [النساء: ٣٤]، الذي تناول فيه القاضي إسماعيل مسألة الرجل يجرح امرأته عل عليه القود أو العقل أو لا؟ ومسألة النشوز والفاحشة المبينة، ما هما؟ ومسألة ماهية العِظة والهجران في المضاجع، والضرب ومقداره<sup>(٢)</sup>، لكن القاضي بكر تناول تحت الآية مسألة حجر الرجل على المرأة في نفسها ومالها،

(١) أحكام القاضي إسماعيل (ص ١٢٠).

(٢) (ص ١٠٤ وما بعدها).

ومسألة أداء المرأة للطاعات بغير إذن زوجها، بالإضافة إلى المباحث التي تناولها القاضي إسماعيل.

### ج- منهج القاضي في أحكامه

لخص القاضي منهجه في مقدمة أحكامه فقال: «لم أعد فيه عن السنة وقول السلف، وما تُوجِبُه اللغة التي نزل القرآن بها»، وانطلاقاً من هذه العبارة أبين معالم منهجه في تناول آيات الأحكام باختصار، وإلا فإنه يحتاج إلى دراسة وافية ومستقلة، وحسي هنا أن أشير إلى بعض الملامح وأثر بعض الإشارات، حسب النقاط الآتية:

الاعتماد على المأثور في تفسير الآيات، من قرآن كريم، وأحاديث نبوية، وأثار الصحابة والتابعين، وأقوال العلماء.

فمن أمثلة اعتماده القرآن في التفسير قوله في بيان معنى قوله عز وجل: ﴿إِنْ أَحْصَيْتُمْ فَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَذِيَّةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وأن الفدية في الآية عامة لكل محرم أصابه أذى من رأسه على خلاف ظاهر الآية: «وهذا النحو يأتي في القرآن كثيراً، يذكر القصة، ثم يذكر بعدها أموراً أخرى، ثم يعاد إلى القصة الأولى.

قال الله عز وجل: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ وَشَاهِدٍ مَّشْهُودٍ﴾ [البروج: ١-٣]، ثم ذكر بعد هذا القسم قصة أصحاب الأخدود، ثم قال: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢].

وقال: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ إلى قوله: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ مَسَمٌ لِّذِي حِجْرِ﴾ [الفجر: ١-٥]، ثم ذكر بعد ذلك ما ذكرتم، ثم قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَلِصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤]، هذا هو القسم.

وقال: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، فعلم أنه أتى بقوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ عطفًا على: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ إلا قليلًا، ولولا فضل الله عليهم ورحمته لاتبعوا الشيطان كلهم».

ومن ذلك قوله: «وقوله والله أعلم: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، على نحو المعنى في قوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ في كمال العدد».

ومن ذلك أيضًا قوله: «فإن الله قال: ﴿فَإِنْ قَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، وإنما يسمع الكلام، وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَاوِرُكُمْ﴾ [المجادلة: ١]».

وأما اعتماده على السنن النبوية والآثار فهو كثير، وطريقته أنه يورد الأحاديث المرفوعة والآثار، ولا تكاد تخلو صفحة من ذلك، معتمدًا في معظمه ما أورده إسماعيل في الكتاب الأصل، حاذفًا الأسانيد، وعلل ذلك بقوله: «وتركت الأسانيد ليقرب على المتعلم، فإن احتيج إلى الأسانيد أخذت من كتاب إسماعيل رحمه الله»، ثم يزيد على ما انتقاه من أصل إسماعيل عند الاقتضاء، ويسند أحيانًا المروي، وقد عملت على ترقيمه وفهرسته، يقول: «ماقلت فيه حديثنا، فذاك من سائر الحديث، ليس مخرجه إسماعيل».

ومما أسنده القاضي حديث مالك من رواية القعني، جاء في سنده: «نا محمد بن موسى، قال: حدثني القعني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر...»، وهذه الرواية اعتمدها الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار، فقال في أوله: «وأما رواية القعني عبد الله بن مسلمة، فقرأتها على أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسد، عن أبي بكر أحمد بن محمد المكي، عن علي

ابن عبد العزيز، عن القعني، عن مالك، وعن بكر بن العلاء القاضي القشيري، عن أحمد بن موسى السامي<sup>(١)</sup>، عن القعني، عن مالك<sup>(٢)</sup>.

واستدلال القاضي بالسنة النبوية يضطره لأن ينظر في ثبوتها، فيضطلع رحمه الله بذلك، فيورد الروايات والطرق والألفاظ، وينظر في الرجال وفي المتون، ويحكم على كل ذلك، وبغياب أصل القاضي إسماعيل يتعذر تمييز ما كان من ذلك من كلامه، وعلى كل حال، فالكتاب مملوء بالنقد الحديثي، ومن أمثلة ذلك قوله بعد أن ساق لفظين لحديث القلتين في الطهارة، وسند كل واحد منها: «رواه هُذبة بن خالد وغيره على هذا اللفظ، فاختلف الرجلان في متن الحديث ومعناه، وهذان شيخان لا يحتملان التفرد بهذا الأمر الجليل، ولا يكونان حجة فيه، فقد وهى الحديث في القلتين».

ومن أمثلة اعتماده أقوال العلماء في بيان معاني الآيات قوله: «قال مالك رحمته الله: وسمى الله تبارك وتعالى المرأة حرثاً، لأن الولد يكون منها».

وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]: «قال مالك رحمته الله: ظاهر الآية يدل على أنهم الأحرار».

وقوله: «قال مالك وأهل المدينة: الأقرء: الأطهار».

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١] «وقال الشافعي في كتاب الرسالة: بُعث النبي ﷺ والناس كلهم على دينين، وهم: اليهود والنصارى، أهل كتاب، وعبد الأوثان».

ومن ذلك قوله: «وقال الشافعي رحمته الله: ﴿لَا تَعُولُوا﴾ ألا يكثر من تعولون»، ويعد سوقه ناقشه وردَّ عليه اختياره.

(١) في نشرة القلنجي للاستذكار التي نقلت منها: النسائي، وتابعتها على هذا الغلط طبعة دار الكتب العلمية (١٤/١).

(٢) الاستذكار (١٧١/١).

ومن ذلك قوله: «وقال ربعة في معنى ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾: يقول: لعلكم تتقون محارمكم، ونهي بعضكم عن بعض».

ومنه اعتماده على أقوال القاضي إسماعيل، وقد مرت في باب المقارنة أمثله.

وأما اعتماده على الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين فأشهر من التمثيل له، ولا تخلو منه صفحة من صفحات الكتاب، فلا داعي للإطالة في ذلك.

- اعتماد ما توجه به اللغة، فتجد ذكر «أهل اللغة» عمومًا يتكرر في غير موطن في «الأحكام»، وتجد ذكر أسماء عدد من علماء اللغة بأعيانهم ولا سيما أبا عبيدة معمر بن المثنى.

ومن أمثلة اعتماد مقتضيات اللغة، قوله في بيان معنى القرآن ومعنى السورة: «والقرآن: اسم كتاب الله، لا يسمى به غيره، وسمي كذلك: الفرقان، لأنه يفرّق بين الحق والباطل وبين المؤمن والكافر، ولأنه جمع السور، وسميت السورة لأنها مقطوعة من الأخرى، فلما قرُن بعضها إلى بعض سُمي قرآنًا، وسميت سورة فمنهم من يقول: منزلة شرف، ومنهم من يقول: قطعة من القرآن».

ومنها البحث الذي ساقه في معنى الإحصار في اللغة فقال: «الإحصار في اللغة هو: المرض الذي يحبس، والحَصْر بالعدو يقال فيه: حُصِر فهو محصور، ومعناه: مُنِع فهو ممنوع، والمرض يقال فيه: أُحْصِر فهو مُحْصَر، أي: أُمْرِضْ فهو مُمْرِض».

قال الكسائي، وأبو عبيدة معمر بن المثنى: ما كان من مرض فإنه يقال فيه: أحصر فهو محصر، وما كان من سجن أو منع قيل: أحصر فهو محصور.

... قال إسماعيل: فإذا حُبس الرجل قيل: حَبَسَهُ، وإذا فَعَلَ به فعلاً عَرَضَهُ به لأن يُحْبَس قيل: أَحْبَسَهُ، وإذا قَتَلَهُ قيل: قَتَلَهُ، وإذا عَرَضَهُ للقتل قيل: أَقْتَلَهُ، وسقاه: إذا أعطاه إناء فشربه، وإذا جعل له سُقياً قيل: أَسْقَاه، وقَبَرَهُ إذا تولى دفنه، وأَقْبَرَهُ إذا جعل له قبراً، قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَمَّا لَهُ فَاقْبَرْهُ﴾ [عبس: ٢١].

وقالت بنو تميم لابن هبيرة حين صَلَبَ صالح بن عبد الرحمن: أَقْبِرْنَا صَالِحًا، أي: ائذن لنا في دفنه، قال: قد فعلتُ.

فهذا على أقبرت، ومما جاء على قبرت قول الأعشى:

لو أَسْنَدَتْ مَيْتًا إِلَى نَحْرِهَا      عاش ولم يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ

فهذا على قَبُرْتُ، فعلى هذا المجزئ يكون ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾ أي: أصابكم شيء كان سبباً لأن فاتكم الحج.

ومن ذلك قوله حول «كان الزائدة»: «ويحتمل ﴿كَانَ فَحِشَةً﴾ أي: هو الآن بعد التحريم فاحشة، لأن العرب قد تقول: كان، ولا يعتد بها، وهو كثير في كلامهم، وقال الشاعر:

فإنك لو رأيت ديار قوم      وجيران لنا كانوا كرام

فأدخل كان ولم يَعْتَدَّ بها». ومن مظاهر اعتماد القاضي على اللغة، كثرة الشواهد الشعرية في الكتاب، وقد صنعت لها فهرساً فليراجع.

- ومن منهج المصنف في كتابه العناية بمسائل الخلاف، والجدل لأجل تقرير الأحكام والاحتجاج لها، والدفاع عنها، وهو سمة غالبية في الكتاب، يقف عليها القارئ من أول نظرة، وأكثر المجادلين في الكتاب الظاهرية، ولا يسميهم، وإنما ينعتهم بالمتأخرين على سبيل القدح والذم، فيقول: «وقد قال



قوم من المتأخرين»، «وقد احتج بعض المتأخرين»، «فقد قال قوم من المتأخرين في القرون المذمومة»، والشافعية، والأحناف الذين ينسبهم أحياناً إلى العراق.

وقد يخالف حتى شيخه القاضي إسماعيل، ومن ذلك قوله: «وقد أنكر القاضي إسماعيل ﴿مِنْ فَنَيْتِكُمْ أَلْمُؤْمِنَاتِ﴾ أسلمن، لأن الله تعالى يقول: ﴿مِنْ فَنَيْتِكُمْ أَلْمُؤْمِنَاتِ﴾، فاستغنى بذلك، وهذا مما لا ينبغي أن ينكره، مع علمه باللغة واتساعه فيها.

فدائرة الخلاف عند القاضي بكر واسعة شملت حتى المالكية «الخلاف الصغير» وشيخه الذي يختصر كتابه. وفي هذا دليل على الاستقلال والتجرد والتزام الاهتداء بالدليل دون سواه.

وفي أسلوب الخلاف، قد يُغلظ القاضي أحياناً لمخالفه في العبارة على دأب الخلافيين، فيقول مثلاً ردّاً على الشافعي وأبي حنيفة: «وإنما غلط هؤلاء القوم لما تركوا القرآن، وعدّلوا إلى القياس، ولو تدبروا القرآن لكُفينا التعب معهم».

وقوله يَرُدُّ قولاً حُكي عن أبي ثور: «وقد قال بجواز ذلك بعض المتكلفين للعلم، من القرون المذمومة». وقوله يرد قولاً ينسب لأحمد وإسحاق: «وزعم بعض المتكلفين للعلم». وقد يلين فيقول: «وقد قال الشافعي رحمته الله محتجاً...».

ومن أكثر أساليب الخلاف تكراراً في الكتاب، أسلوب الفُتْقَلَة «فإن قيل: كذا، قلنا: كذا»، وأسلوب الاستفهام الإنكاري: «ألا ترى إلى كذا؟»، «ألا تراه يقول كذا؟»، وهي من الكثرة بمكان، فلا أطيل بالتمثيل لها.

ويتلازم مع الخلاف الفقهي، منهج التعليل الفقهي للأحكام، وهو سمة بارزة في الكتاب، فيعمد القاضي في الاستدلال والاحتجاج والرد على المخالف وإقناعه، إلى تعليل وتسويغ الحكم وتدعيم الاستدلال بكل ما يمكن

أن يكون مدرّكاً به ، من أدلة سواء عقلية أو عقلية ، وقواعد لغوية ومنطقية وأصولية وفقهية على اختلاف أنواعها ، في أسلوب منطقي إقناعي زائد على مجرد الاستدلال ، وهذا المنهج حاضر بكثرة في مسائل الكتاب بما يغني عن التمثيل له ، لكن لا بأس أن أوردَ أمثلة لاعتلاله بالقواعد تعطي نظرة عن حال القواعد بأنواعها عند عالمٍ خلافي متقدم زماناً ، أعرضها دون ترتيب ولا تصنيف .

فمنه قوله : «فأما إتمام عائشة رضي الله عنها في السفر فقد وضع أهل العلم لها المعاذير في ذلك على قدر اجتهادهم ، وكذلك اعتذروا لعثمان رضي الله عنه لإتمامه بمنى ، وما اعتذر لفاعله فلا يحتج به ، وليس بالناس حاجة إلى معرفة فعل قد اعتذر له» .

ومنه قوله : «ولا نعلم خلافاً أن فرضاً لا يدخل على فرض ، وقد تدخل السنن على الفرض» ، «ولم نر فرضاً يدخل على فرض فيسقط حكمه» ، وقوله : «لأن ما وجب لا ينتقل» .

وقوله : «ولا أعلم خلافاً أن الله تعالى إذا جعل أجلاً ، لم يزل حكمه إلا بخروجه» .

وقوله : «والأمر قد يكون على الإيجاب ، وقد يكون على الندب» .

وقوله : «فلما لم يجر أن يكون العبد حاكماً ، لم يجر أن يكون شاهداً» .

وقوله : «فكل الذي كان القول قوله موعوظ» .

وقوله : «وقد يقوم الوارث مقام الوارث في منع بعض الوارثين ، ولا يقوم مقامه في منع كل ما يمنعه الآخر» .

وقوله : «وكل امرأتين لو كانت إحداهما ذكراً لم تحل له الأخرى لا يجوز الجمع بينهما» .

وقوله: «فلما أبيح له في موضع، وحظر عليه في موضع، عُلِمَ أن ذلك على الإيجاب، لا على الاختيار».

هذه بعض من أهم معالم منهج القاضي في تناول الأحكام، نبهت عليها تنبيهاً، وكل عنصر منه جدير بالدراسة المستقلة والشاملة والعميقة، التي تليق بمنزلة الكتاب ومصنفه، ولعل الله جَلَّتْ قدرته يسخر لهذا الشأن أقواماً يقومون به على أتم وجه وأحسنه.

#### د- نقول ليست من «الأحكام»

نجد في ثنايا بعض الكتب، بعض النقول عن القاضي بكر منها:

- ما نقله القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) في الشفا في مواطن منها: قوله في نقد «قصة الغرائق»، قال: «وصدق القاضي بكر بن العلاء المالكي حيث قال: لقد بُلي الناس ببعض أهل الأهواء والتفسير، وتعلق بذلك الملحدون، مع ضَعَفِ نقلته، واضطراب رواياته، وانقطاع إسناده، واختلاف كلماته، فقائل يقول: إنه في الصلاة، وآخر يقول: قالها في نادي قومه حين أنزلت عليه السورة، وآخر يقول: قالها وقد أصابته سنة، وآخر يقول: بل حَدَّثَ نفسه فيها، وآخر يقول: إن الشيطان قالها على لسانه، وأن النبي ﷺ لما عرضها على جبريل قال: ما هكذا أقرأتكَ، وآخر يقول: بل أعلمهم الشيطان أن النبي ﷺ قرأها، فلما بلغ النبي ﷺ ذلك قال: «والله ما هكذا نزلت»، إلى غير ذلك من اختلاف الرواة»<sup>(١)</sup>.

وممن أخذ هذا القول من المفسرين، القاسمي في محاسن التأويل<sup>(٢)</sup>.

(١) الشفا (ص ٦٤٥).

(٢) (٢٥٥/٧).

- وقال القاضي عياض أيضاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ...﴾ الآية: «وقال القاضي بكر بن العلاء: أخبر الله تعالى نبيه في هذه الآية أن تأويله وافق ما كتبه له من إحلال الغنائم والفداء، وقد كان قبل هذا فادوا في سرية عبد الله بن جحش التي قُتل فيها ابن الحضرمي بالحكم بن كيسان وصاحبه فما عتب الله عليهم، وذلك قبل بدر بأزيد من عام»<sup>(١)</sup>.

- وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾: «قال القاضي بكر بن العلاء: المأمور بالسؤال غير النبي ﷺ، والمسؤول الخبير هو النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

أخذ هذا القول الثعالبي في الجواهر الحسان<sup>(٣)</sup>.

- وقال القاضي عياض في موطن آخر: «قال بكر بن العلاء: ألا تراه يقول: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا يَتَائِدِ اللَّهِ﴾ الآية، وهو ﷺ كان المكذَّب فيما يدعوا إليه، فكيف يكون ممن كذب به؟ فهذا كله يدل على أن المراد بالخطاب غيره، ومثل هذه الآية قوله: ﴿الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ المأمور ههنا غير النبي ﷺ، ليسأل النبي، والنبي ﷺ هو الخبير المسؤول لا المستخبر السائل، وقال: إن هذا الشك الذي أمر به غير النبي ﷺ بسؤال الذين يقرؤون الكتاب، إنما هو فيما قصه الله من أخبار الأمم لا فيما دعا إليه من التوحيد والشرعة»<sup>(٤)</sup>.

وبعد تتبع كتاب الأحكام، تبين لي أن هذه النقول ليست منه، وإنما هي عن كتاب آخر، وكلها تتعلق ببيان منزلة النبي ﷺ وعظم قدره، وقد سبق أن أوردت في الكلام على تأليف القاضي تصريح القاضي عياض بوقوفه على كتب

(١) الشفا (ص ٦٩٠).

(٢) الشفا (ص ٢٩٧).

(٣) (٢١٤/٤).

(٤) الشفا (ص ٦٠٩-٦١٠).

أخرى منها: كتاب تنزيه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكتاب ما في القرآن من دلائل النبوة<sup>(١)</sup>، فالظاهر أذن تلك النقول مقبسة عنها أو عن أحدها.

- وقال القاضي عياض أيضاً في سياق الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾: «وقال بكر القشيري: الصلاة من الله تعالى لمن دون النبي ﷺ رحمة، وللنبي ﷺ تشريف وزيادة تكرامة»<sup>(٢)</sup>.

وعنه نقل هذا القول أبو العباس القباب في شرح الإعلام بحدود قواعد الإسلام<sup>(٣)</sup>، والحافظ ابن حجر في الفتح<sup>(٤)</sup>.

وفي أحكام القرآن يقول القاضي في تفسير الآية: «صلاة الله رحمته وتشريفه لعبده، وصلاة الملائكة والبشر ومؤمني الجن دعاءً له عليه السلام»، ولا يخفى التغاير بينهما، مما يلحق هذا النقل بالنقول قبله في كون مصدره كتاب آخر غير الأحكام.

#### هـ- مصادر القاضي في أحكامه

يعتمد القاضي في أحكامه كتباً وتآليف متنوعة، منها ما صرح بذكره، ومنها ما أشار إليه واستدل عليه بالقرائن، ومنها ما أغفل التصريح به. فمما أظهره أو أشار إليه:

- كتاب أحكام القرآن للقاضي إسماعيل، وهو الأصل.

- رواية القعنبى للموطأ، أسند من طريق صاحبها أحاديث في الموطأ.

- كتاب الأم للشافعي، نقل عنه كثيراً.

(١) ترتيب المدارك (٢/٢٧١).

(٢) الشفا (ص ٥٤٤).

(٣) (١/٢٤٨).

(٤) (١١/٢١٧).

- كتاب الربيع بن سليمان الذي يرويه عن الشافعي ، وقد ذكره القاضي .
- كتاب الأشربة للطحاوي ، ذكره .
- كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، نقل عنه تقارير لغوية ، وشواهد كثيرة .

### و- نسخة الكتاب ونماذج منها

وصف النسخة:

النسخة المعتمدة في إخراج هذا الكتاب هي النسخة المحفوظة بمكتبة السلطان بايزيد بإسطنبول بتركيا ، برقم ١٨٦٨٦/٢١ ، ولم أعثر على نسخة أخرى للكتاب على الرغم من كثرة البحث والتحري .

وتقع هذه النسخة في جزأين يضمهما مجلد واحد ، مجموع أوراقها ٣٢٦ ورقة ، في كل ورقة صفحتان ، في كل صفحة ١٩ سطراً .

وكتبت النسخة بخط نسخي جميل ومتقن ، وتمتاز بقلّة التصحيف والسقط ، بالرغم من كثرة أسماء الأعلام الواردة في الكتاب ، مما يدل على يقظة وإتقان وحظ لا بأس به من العلم عند ناسخها رحمه الله .

والنسخة مقابلة على نسخة أخرى حسب ما تظهره بعض الطرر التي رسم فوقها حرف (خ) .

وأثبت الناسخ في الآخر اسمه وتاريخ فراغه من عمله فقال: «فرغ من نسخه ، الفقير إلى رحمة ربه: عبد الكافي بن محمد البجائي ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين يارب العالمين ، وصلى الله على نبيه وآله وسلم ، وذلك في ربيع الأول سنة تسع وثمانين وخمسمائة» .

ونسبة الناسخ أثبتتها على وجه التقدير لا الجزم، لإهمالها في الأصل .  
وفي الصفحة الأولى من الجزء الأول أثبت عنوان الكتاب، ونصّه:  
«الأول من أحكام القرآن، تأليف القاضي الفقيه الإمام أبو بكر القشيري رحمته الله»،  
وكذلك في الجزء الثاني عدا لفظ «الأول» استبدل بـ «الثاني»، ولفظ «أبو بكر»  
اختصر بـ «بكر».

وعلى الصفحة الأولى والأخيرة من الجزأين، وهوامش بعض صفحات  
الكتاب يوجد ختم بيضاوي كتب في داخله: «وقَفَ هذا الكتاب لوجه الله الأجل  
الأكرم، مصطفى باشا الوزير الأعظم»، وهو اسم لعدد من رؤساء الوزراء في  
الدولة العثمانية، والراجح أن صاحب الختم هو قره مصطفى باشا إذ النسخة  
كانت محفوظة بمكتبته برقم ٢١، فأضيف إلى رقم مكتبة بايزيد بعد ضمها<sup>(١)</sup>.

وعلى الصفحة الأولى من الجزء الأول كُتبت عبارة تملك نصّها: «تملكه  
الفقيه محمد بن حسين، بالشراء الشرعي بلا كذب ولا مَينٍ»، وعلى الصفحة  
الأولى من الجزء الثاني ورد اسمه مع الأحرف الأولى من نسبه، وهي:  
الأنصاري.




---

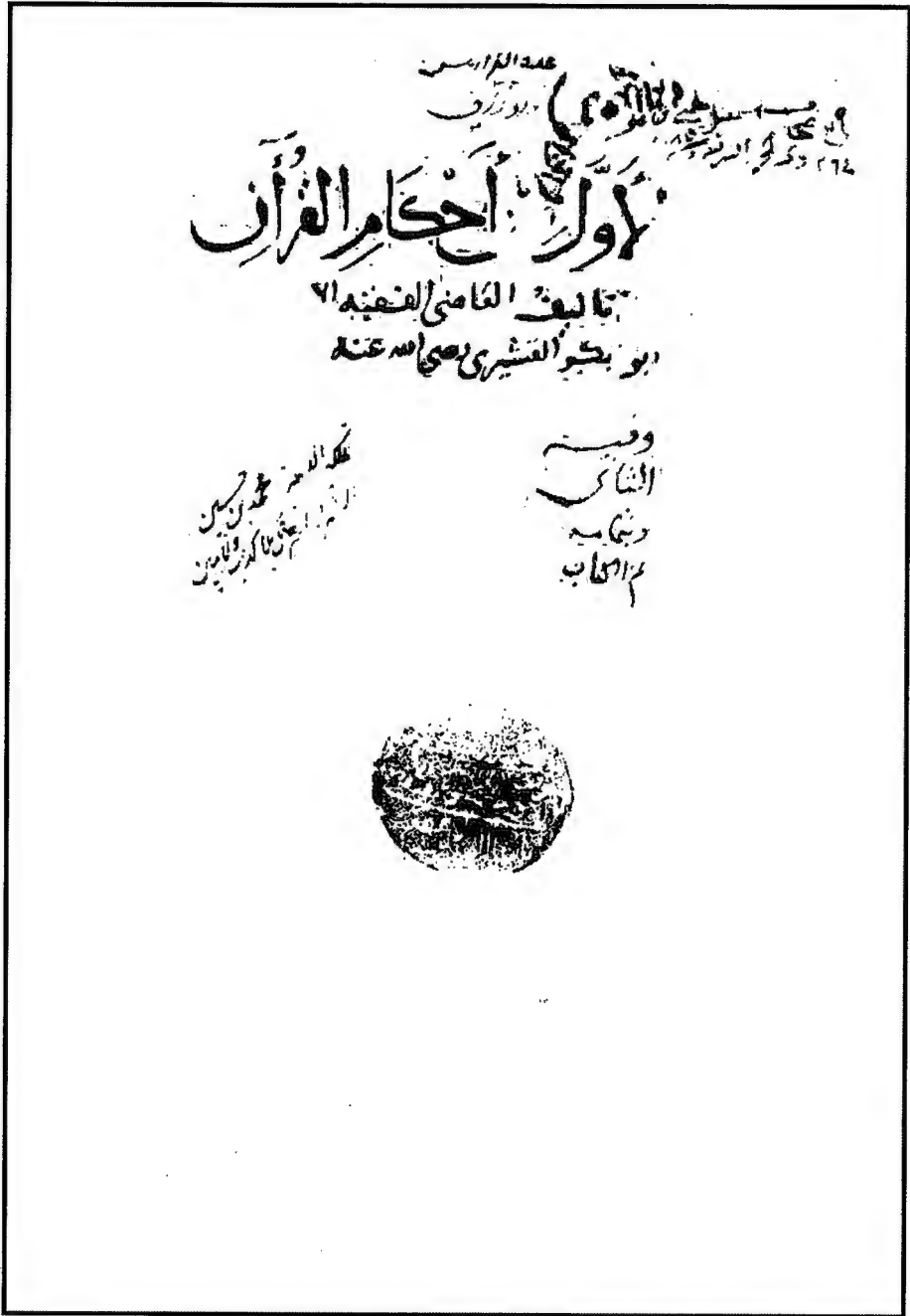
(١) تنظر أخبار الصدر الأعظم قره مصطفى باشا وحملته على فيينا في تاريخ الدولة  
العثمانية العلية للأمير شكيب أرسلان (ص ٢٣١، وما بعدها).





نماذج من النسخة





صورة الصفحة الأولى ، وعليها عنوان الجزء الأول

به الحكم ولا صور كلها قد جليا وحققا منه ما يعقل من الخطا  
 قال الله على لقوم يعلمون تشير انذارا ومنه ما بينه الله عز وجل  
 بالوحي وهو الحق لا تراه لقول ان علينا بيانه وهو تالوا ليعمل  
 بالقران من قبل ان يعض اليك وحيه وفلرب زحينا فاسل  
 نبينا صلى الله عليه وسلم ربه برك وتعالى عن غابه فينبه له ومنه  
 فليبينه الرسول صلى الله عليه وسلم بالحكمة التي اعطاها الله يقول  
 الله عز وجل وان تكون ما تليق بوتكن من ايات الله والحكمة  
 وقوله ليلين للناس فانزل اليهم ومنه ما شرف الله به اصحاب بيته  
 مشاهيرهم السباب التي نزل القران من اجلها ونسك الشرح  
 علا وقولا فكانوا بالمشاهدة اعلم للفق بآثاره وبوجهه -  
 ونضر فانه قال صلى الله عليه وسلم ليس الخبز كالغاية وقال  
 انظروا الى فضل الغاية على الخبز وسبحم للامة وصدقهم قد ربح  
 الله متعق فمقال والذين انعموا باحسان رضي الله عنهم ورضوا  
 عنه ومنعهم انما يتبعهم فيما قالوا دون ما روه ان كان يروي  
 للسمع فيه الرسول صلى الله عليه وسلم فاذا احفظوا وجب النظر  
 في ما يروى به دون الخرج عما يقوله عز وجل الذين يستمعون  
 القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هداهم الله واوذلك  
 اولوا الالباب والاحسن ما سمعوا النظر واستخرجته التالوا والاطل  
 من الاصول المصنوع عليها من الكتاب والسنة فينبه ما اختلف فيه

عَلَى الْمُعْلِمِ فَإِنْ أَحْتَجَّ إِلَى سَائِدِ اخْتِزَتْ مِنْ كِتَابِهِ. أَسَاءَ عِلْمُ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ (وَأَمَّا الْكَلَامُ فَالْكَثِيرُ مِنْهُ كَلَامُ أَسَاءَ عِلْمِ  
 وَرَبِّهَا اخْتَصَرْتُهُ وَزِدْتُ فِيهِ وَتَكَلَّمَ بِأَحْضَرِي مَا طُنْتُ  
 أَنْ أَسَاءَ عِلْمِ لِكثَرَةِ شُغْلِهِ أَعْفَلُهُ أَوْ لِرِزَادَةِ زَيْدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 فَاحْتَجَّ إِلَى الْإِفْصَالِ مِنْهَا مَا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ قُوَّةً لِلذَّهَبِ  
 وَتَصَحُّحًا لِلْمَازِهِبِ إِلَيْهِ فَمِنْ أَمَّا فَطَلْتُ فِيهِ حَرْفًا فَذَلِكَ مِنْ سَائِرِ  
 الْحَرْفِ لَيْسَ بِمُخْرَجِهِ أَسَاءَ عِلْمِ بَعَثَ اللَّهُ بِهِ وَمَنْ تَوَاقَعَلَهُ  
 وَأَرَادَ اللَّهُ بِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ  
 ﴿ فَرَعَ مِنْ رَحْمَةِ الْعَقْبِ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ عَبْدِ الْكَافِي مُحَمَّدٌ ﴾  
 ﴿ الْكَلَامُ عَنْ اللَّهِ لَمْ يُولَدْ لَهُ وَتَجَمُّعُ الْمُسْلِمِينَ ﴾  
 ﴿ أَمْرٌ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالْبُيُوتِ ﴾  
 ﴿ وَذَلِكَ فِي رِجَالِ رِجَالِ الْأَوَّلِينَ تَعَوُّدًا مِنْ وَجْهِ



### ح- منهجي في تحقيق الكتاب

يهدف عملي في هذا السفر الجليل، إلى إخراج النص سليماً في صورة لا مطعن ولا مغمز فيها، مع إضاءته بالضبط والتعليق متى دعت الضرورة إلى ذلك، محاولاً الالتزام بالمنهج الذي وصفه الدكتور عبد العظيم الديب رحمه الله بقوله: «التحقيق إقامة وإضاءة»<sup>(١)</sup>، فلم أسلك السبل الطويلة على حساب الإسراع في وضع الكتاب بين يدي الباحثين والدارسين، وآثرت الاختصار على الأهم، مجتنباً التقصير المفضي للإخلال بسلامة النص.

وتتلخص خطتي فيما يأتي:

إخراج النص وكتابته وفق قواعد الإملاء الحديثة المعمول بها، وإدراج علامات الترقيم من نقطة، وفاصلة، ونقطتي التفسير وغيرها، وتقويم ما وقع فيه الناسخ من سقط أو غلط بالرغم من جودة النسخة الفائقة، والكمال لله وحده، فأثبت الصواب مكان الغلط، وأنبه عليه في الهامش بعبارته: «في الأصل: كذا» غالباً، وأحياناً أضيف مصدر التصويب، ووجه التصويب وتعليقه.

كما أثبت الساقط في النص بين معقوفين [ ]، وأنبه عليه في الهامش بعبارته: «ساقط من الأصل»، وأضيف أحياناً مصدر الاستدراك إن وجد.

أما تعديل الإملاء، فأثبت المعدّل في النص، ولا أشير إليه في الهامش لكثرة، وأكثر ما تكرر منه إهمال كتابة الهمزة التي على السطر كـ «ما» = «ماء»، و«السما» = «السماء»، وأشباهها، وكإثبات الألفات المتعارف الآن على حذفها، مثل «لاكن» = «لكن»، وغير ذلك مما يطول التمثيل له.

ضبط ما يحتاج من الكلمات، بوضع علامات التشكيل، حتى لا تلتبس قراءته.

(١) مقدمة نهاية المطلب (ص ٣٥٤).

عزوت الآيات القرآنية الكريمة، ووضعت أرقام آيات الأحكام التي تناولها المصنف بالشرح والبيان قبلها، وعزوا باقي الآيات بعدها في المتن، وجعلت كل آية مشروحة على رأس الصفحة تيسيراً على القارئ.

وضعت عناوين لبعض الفقر الخالصة لموضوع واحد، تيسيراً على القارئ والباحث.

خرَّجْتُ الأحاديث النبوية، وأثار الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم ما وسعني ذلك، بمنهج موجز، فما كان من الأحاديث متفقاً عليه أو في أحد الصحيحين لم أعُدْ عزوه إلى سواهما، وما كان في أحدهما اكتفيت به، وما كان في موطأ مالك، أو في مسند الإمام أحمد، أو في السنن الأربعة، جميعها أو بعضها، لم أَرُنْ في تخريجه إلى سواها، وما كان في غيرها، لم أزد على ثلاثة مصادر، وأنقل عند الحاجة كلام الأئمة والنقذة، في ثبوت الرواية من عدمها.

أما الآثار فما ظفرت به غالباً في أمهات كتب تفسير القرآن بالآثر، كجامع ابن جرير، أو تفسير ابن أبي حاتم، اكتفيت بعزوه إليها، وما لا يوجد فيها طَلَبْتُهُ في سواها من المجامع الحافلة بالآثار، كمصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرها، مقتصرًا في معظمها على مصدر واحد، مثبتًا في كل التخريج رقم الحديث أو الأثر، أو الجزء والصفحة، واسم الكتاب والباب في كليهما.

وثقت كلام الأئمة والعلماء، وعزوت المذاهب والآراء لأصحابها ما استطعت، معتمدًا أمهات كتب المذاهب ومصادرها، مكتفيًا في غالب الأمر بمصدر واحد.

وما اعتمدت في تخريجه وعزوه على طبعتين من مصدره، أشير إلى طابع أو محقق الطبعة الثانية بعبارة مختصرة مثل: (ت الأرناؤوط) = تحقيق



الأرناؤوط، أو (ط المعرفة) = طبعة دار المعرفة، وأثبت البيانات كاملة في ثبت المصادر والمراجع.

وخرَّجْتُ الشواهد الشعرية من دواوين أربابها إن وقفت عليها ووجدت الشاهد فيها، أو من أقدم مصدر ذكره.

شرحتُ بعض الغريب من المعاجم وكتب الغريب، ملتزماً بنقل ضبطه إذا وقفت عليه.

ترجمت لبعض الأعلام، قريبي العهد من المصنف خاصة، أو لمن صرح صرح بالنقل عنهم، أو من يشبه اسمه، فأحرره معرفاً به، ضابطاً لفظه، ولم ألتزم التعريف بجميع الأعلام ولا سيما رجال الأسانيد، ورواة الآثار. عرَّفْتُ بالأماكن والبلدان المغمورة بعبارة معاصرة مفهومة، مع ضبط ألفاظها.

وقدَّمْتُ للكتاب بمقدمة ضمَّنتُها تعريف بالمصنف، وبمصادر ترجمته وتقويمها، وتعريفاً بالكتاب، وبمنهجه، ونسخته المعتمدة، وبخطتي في إخراجها والعناية به، وغير ذلك.

ثم صنعت للكتاب ما يلزم الناظر فيه من الفهارس، كفهرس الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، ومسند القاضي بكر، والمباحثات والردود، والأعلام البشرية، والمصادر والمراجع، والموضوعات، وغيرها.

### ط - روايتي «لأحكام القرآن»

أروي كتاب «أحكام القرآن» للقاضي أبي الفضل بكر بن العلاء القشيري إجازة عن شيخنا الفقيه المسند المعمر سيدي عبد الرحمن بن الإمام الحافظ السيد محمد عبد الحي الكتاني، وهو يرويه إجازة عن شيخه ووالده الإمام الحافظ الرحلة أبي الإسماعيل محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الحسني

الفاسي ، عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم السباعي المراكشي ، عن أبي العباس أحمد بن محمد المرئسي الفاسي ، عن أبي العباس أحمد بن التاودي بن سودة ، سماعاً لكله عن الحافظ أبي العباس أحمد بن عبد الله الغربي الرباطي عن أبي الحسن علي العكاري ، عن عبد القادر بن علي الفاسي ، عن أبي القاسم محمد بن أبي النعيم الغساني ، عن ابن مجبر ، عن ابن غازي ، عن أبي عبد الله محمد بن محمد بن يحيى السراج الفاسي ، عن أبيه أبي القاسم ، عن جده أبي زكريا يحيى السراج ، عن أبي البركات محمد بن محمد بن الحاج البلقي ، عن ابن الزبير ، عن أبي الحسن أحمد بن محمد السراج ، عن خاله أبي بكر محمد ابن خير الإشبيلي ، عن أبي محمد بن عتاب ، عن أبي عبد الله بن عبد الله بن عابد كتابة ، عن أبي سليمان أيوب بن حسين الحجاري قراءة عليه وهو يسمع ، عن المؤلف رحمته الله وأرضاه .

وتتعدد الطرق في روايتي لهذا الكتاب إلا أنني اخترت هذا الطريق ، وأسأل الله تعالى أسأل أن يُجَنِّبني الزِغ والخَطْلَ ، في القول والعمل ، إنه سميع قريب .



# احكام القرآن

لِلْقَاضِي الْفَقِيه الْإِمَام

أَبِي الْفَضْلِ بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَلَاءِ الْقُشَيْرِيِّ الْبَصْرِيِّ الْمَالِكِيِّ

الْمُتَوَفَّى ٣٤٤ هـ

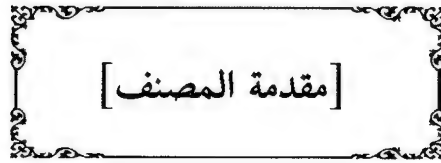
رِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَدْنَوِيِّ عَنْهُ





وبه أستعين

أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأتقوي<sup>(١)</sup> قال: أخبره أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري القاضي البصري قراءة عليه في منزله بمصر عام إحدى وأربعين وثلاثمائة، قيل له: قلت رضي الله عنك:



الحمد لله ذي العز والجلال، والمنة والإفضال، والطول والكمال، القادر الغافر الظاهر، السابق الذي ليس له شريك يضاهيه، ولا وزير يواليه، جل جلاله، وتعاضمت أفعاله، له الشكر على ما منَّ به علينا، إذ أخرجنا في خير الأمم، وهدانا بخاتم أنبيائه، وهادي أوليائه، النبي الأمي الذي ختم به العاجلة، واستفتح به الآجلة، وجعله في المحلِّ رفيعاً، وفي المقام شافعياً، وأنزل عليه كتابه الذي جعله نوراً وبرهاناً مبيناً، وحظر فيه حرامه، وأباح فيه حلاله، وأنار به أعلامه، وبيّن فيه أحكامه، فنسأل الذي بالفضل حباناً، وللإسلام هدانا، أن يصليَ على محمد عبده ورسوله، وأن يَمُنَّ علينا بتوفيقه وإرشاده ومعونته، إنه على ما يشاء قدير.

(١) هو الأتقوي، نسبة إلى أدقو في صعيد مصر، قال الذهبي: «ومن قال فيه «الأتقوي» فعلى لغة عوام المصريين»، انظر ترجمته ضمن تلاميذ المصنف في الدراسة.

أما بعد، فإن أولى ما تمسك به المتمسكون، وتدبره المتدبرون، واتم به المهتدون، ولجأ إليه المعبرون، كتاب الله الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٢]، الذي أكمل الله به الدين، وأنزل الله سبحانه في حجة الوداع: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وقال تبارك اسمه: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي آلِكَتَابٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقال: ﴿بَدَيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فأحكم الله جل جلاله الفرائض/ والأحكام والأصول كلها فيه جلياً [١/ب] وخفياً.

فمنه ما يعقل بنفس الخطاب، قال الله تعالى: ﴿كَتَبْتُ فُصِّلْتُ ءَايَتُهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [فُصِّلَتْ: ٣-٤].

ومنه ما بينه الله عز وجل بالوحي وهو الخفي، ألا تراه يقول: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩]، وقال: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، فسأل نبينا ﷺ ربه تبارك وتعالى عن بيانه فبينه له.

ومنه ما بينه الرسول ﷺ بالحكمة التي أعطاه الله، يقول الله عز وجل: ﴿وَاذْكُرْكَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وقوله: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ومنه ما شرف الله به أصحاب نبيه بمشاهدتهم الأسباب التي نزل القرآن من أجلها، وسُنَّتِ السُّنَن بحضرتهم عملاً وقولاً، فكانوا بالمشاهدة أعلم الخلق

بما نزل، وبوجوهه وتصرفاته، قال النبي ﷺ: «ليس الخبر كالمعاينة»<sup>(١)</sup>، وقال: «انظروا إلى فضل المعاينة على الخبر»<sup>(٢)</sup>، ونصحهم للأمة وصدقهم، فمدح الله متبعهم فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ومتبعهم إنما يتبعهم فيما قالوه دون ما رَوَوْه، إذ كان ما روي المتبع فيه الرسول ﷺ، فإذا اختلفوا وجب النظر في أقاويلهم دون الخروج عنها لقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَسْمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨]، الأحسن ما أنتجه النظر واستخرجته الدلائل والعلل، من الأصول المجمع عليها من الكتاب والسنة، فبين ما اختلف فيه/ على علل ما اتفق عليه.

[١/٢]

ولم يزل أهل العلم على ذلك متبعين لسلفهم حتى حدث في القرن الرابع من هذه الأمة ومن تلاهم، قوم مستخفون بقول السلف وله هاجرون، وعلى مذاهبهم زارون، يحدثون أنفسهم أن أسدَّ الجواب ما استخرجوه، وأعلاه ما استنبطوه، أخذوا ذلك عن أهل الزيغ، لا يعرجون على الرواية، ولا يلتفتون إلى باطن التلاوة، ويرون أنهم يساؤون السلف في العلم بالكتاب، طعنًا بذلك على إخوان المصطفى، الذين فارقهم على الصدق والوفا، والطهارة والتقى، ولو أخذوا ذلك عن من شاهد الوحي، ونزل القرآن بلغته، لكانت هذه الطائفة قد سلكت سبيل الصواب، وصادفت سديد الجواب، ولعلمت أن عقول من تقدمهم تُربي على عقولهم، وأفهامهم تزيد على أفهامهم، ولكنهم لما خالطوا أهل الكلام، وجانبوا الورع، وصار القصدُ الغلبة بالجدل المحض، منعهم الله التوفيق، وحاد بهم عن الطريق.

(١) جزء من حديث رواه الإمام أحمد برقم ١٨٤٢ و٢٤٤٧، والحاكم (٢/٣٢١)، كتاب

التفسير، تفسير سورة الأعراف، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) سياقه يدل على أنه حديث، لكن لم أظفر به.

ومن أعجب ذلك أن قائلهم يقول: إن القرآن على ظاهره إلا أن يقوم الدليل، وهذا قول الخوارج الذين كان أولهم بالنَّهْرَوَان، أخبر رسول الله ﷺ علياً رحمه الله أنه يقاتلهم على تأويله كما قاتل هو ﷺ على تنزيله.

قال القاضي: والقرآن كله قد أحكم، وعُرفت أحكامه، فما أُخِّرَ بيانه عن الحاجة إليه، فقد بيّن ما أراد الله به من عموم وخصوص، وظاهر وباطن، وغير ذلك من وجوهه وتصرفاته، ولم يوقف فلا يعمل به على من يأتي بعد مائتين وثلاثمائة سنة/ فيبيّنه، حتى يضع كتباً يقول فيها: البيان الأول، والثاني والثالث من البيان<sup>(١)</sup>، وهذا ما لا يجوز أن يُقدم عليه إلا جبريل عليه السلام عن الله عز وجل، بل قد عمل به السلف، واتبعهم على ذلك الثاني والثالث من الخلف، وهم عارفون بأقدارهم، مقتدون بهم، وكفى برجل نقصاً أن يرى أنه قد علّم من كتاب الله عز وجل ما قصر عن علمه الصحابة والتابعون، أو يرى أنه فوقهم علماً وفهماً، أو يظن أنه مثلهم، لقد خاب وخسر.

[٢/ب]

قال القاضي: فالحمد لله الذي بَصَّرنا خطأ المخطئين، وسوء موقف من عَنَدَ عن الدين، ولم يَلْجُوا في أمرهم إلى يقين.

أما بعد، - وفقنا الله وإياكم للصواب والسداد والرشاد - فإنني اختصرت في كتابي هذا أحكام القرآن لِيَقْرُبَ من فهم المتعلم، طلباً لعظيم الأجر، وجزيل الذُّخْر، إذ كان عماد الدين، لم أعد فيه عن السُّنَّة وقول السَّلف، وما تُوجِبُه اللغة التي نزل القرآن بها.



(١) هو صنيع الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة.



## [البسمة وسورة الفاتحة]

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى بن ربيعة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ إنما هو بالله<sup>(١)</sup>.

قال ليبد بن ربيعة:

إلى الحَوْل ثم اسمُ السلام عليكما ومن يَبْكِ حَوْلًا كاملاً فقد اعتذر<sup>(٢)</sup>

﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧] أي: تأليفه، ﴿فَإِذَا قَرَأَهُ﴾ [القيامة: ١٨]:

أي: جمعناه، وقال الله عز وجل: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وُضِعَتْ لافتتاح السور، وللфصل بين

السورتين، وليست من القرآن، إلا في سورة النمل فإنها بعض آية، والدليل على

ذلك/ أن رسول الله ﷺ كان لا يقرأها في افتتاح أم الكتاب، قالت عائشة،

وأنس رضي الله عنه: كان النبي ﷺ يستفتح الصلاة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[الفاتحة: ٢].

وزاد فيه أنس: وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup>، يعني في خلافتهم.

وقال حميد، عن أنس: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأبي بكر وعمر

وعثمان فما سمعت أحداً منهم قرأ في صلاته: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل: الله، والتصويب من مجاز القرآن (١٦/١).

(٢) شرح ديوان ليبد جمع إحسان عباس (ص ٢١٤).

(٣) حديث أنس متفق عليه، رواه البخاري برقم ٧٤٣، كتاب الأذان، باب: ما يقول بعد

التكبير، ومسلم (١٢/٢)، كتاب الصلاة، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسمة.

(٤) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٢١٤، كتاب الصلاة، العمل في القراءة.

ورواه أيضاً يزيد بن زريع، عن قتادة عن أنس<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قول النبي ﷺ لأبي بن كعب: «لأعلمنك<sup>(٢)</sup> سورة ما أنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور مثلاً»، فلما دنا من الخروج من المسجد قال له أبي: يا رسول الله، السورة التي تعلمني، قال: «كيف تقرأ أم القرآن؟»، قلت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حتى ختمتها، فقال النبي ﷺ: «هي هذه، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيت»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: «يقول الله تبارك وتعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي، يقول العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، أقول: حمدني عبدي، يقول: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، أقول: أثنى عليّ عبدي، يقول: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾، أقول: مجدني عبدي، يقول: ﴿إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِنَّكَ تُسْتَعْبَدُ﴾، فهذه بيني وبين عبدي، يقول العبد: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فهو لاء لعبدي ولعبدي ما سألت»<sup>(٤)</sup>.

[٢/٤]

فقد عدّها الله سبعا فقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وقال رسول الله ﷺ: «إن الله قسمها بينه وبين عبده نصفين، فجعل نصفها له ثلاث آيات، وآية بينه وبين عبده، وثلاث آيات جعلها لعبده».

(١) رواية هذا الحديث عن قتادة استقصاها ابن عبد البر في الإنصاف (ص ١٧٢-١٧٥) (ضمن الجزء الثاني من مجموعة الرسائل المنيرية)، ولم ترد فيها رواية ابن زريع.  
(٢) على هامش الأصل: لأعلمنكم، وفوقها خ دلالة على أنها كذلك في نسخة أخرى.  
(٣) رواه البخاري برقم ٤٤٧٤، التفسير، باب ما جاء في سورة الفاتحة، باختلاف يسير في اللفظ.

(٤) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى، برقم ٢٢٤، كتاب الصلاة، القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة، ومسلم (٩/٢)، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.

ثم فَرَضَها في الصلاة فلا تجوز الصلاة إلا بها، وقال النبي ﷺ: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِداج»<sup>(١)</sup>، والخِداج عند أهل اللسان<sup>(٢)</sup>: الناقص، فقد يحتمل أن يكون نقصاً يبطل الصلاة، ويحتمل ألا يُبطلها، فأتى البيان عنه ﷺ، إذ كانت قراءتها من فرائض الصلاة بأن قال: «من لم يقرأها فلا صلاة له»<sup>(٣)</sup>، فجاء البيان شافياً.

وذلك خطاب للمنفرد، فأما المأموم فغير مخاطب بذلك، بل خاطبه الله تعالى بالاستماع لقراءة الإمام والإنصات له، وقال<sup>(٤)</sup> النبي ﷺ: «وإذا قرأ الإمام فأَنْصِتُوا»<sup>(٥)</sup>، وأَمَرَهُم ﷺ بما ينوب عن قراءتهم فقال: «قولوا آمين، فإن من

(١) جزء من حديث رواه مالك في الموطأ رواية يحيى، برقم ٢٢٤، كتاب الصلاة، القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة، ومسلم (٩/٢)، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، عن أبي هريرة ؓ.

(٢) في هامش الأصل: اللغة.

(٣) متفق عليه من حديث عبادة بن الصامت ؓ، رواه البخاري برقم ٧٥٦، كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم، ومسلم (٩-٨/٢)، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

(٤) في الأصل: وقال، ولا موجب للواو.

(٥) رواه بهذا اللفظ أحمد، برقم ١٩٧٢٣، وابن ماجه برقم ٨٤٧، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فَأَنْصِتُوا، ورواه بلفظ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به... وإذا قرأ فَأَنْصِتُوا...»، وأبو داود برقم ٦٠٤، كتاب الصلاة، باب: الإمام يصلي من قعود، والنسائي برقم ٩٢١ و٩٢٢، كتاب الافتتاح، تأويل قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، عن أبي هريرة ؓ، وضعف أبو داود لفظة: «وإذا قرأ فَأَنْصِتُوا» عقب روايتها، لكن مسلماً صححها في صحيحه (١٥/٢)، كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة.

وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِهِ»<sup>(١)</sup>، فجعلهم بالتأمين مشاركين للإمام في قراءته ودعائه، ألا ترى الله عز وجل قال: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوْا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾، قال الله تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٨-٨٩]، وإنما دعا/ موسى وأَمَّن هارون فصارا داعيين، فلما أُمِرنا بالإنصات عَوَّضْنَا التَّأْمِينَ رحمة من الله لنا، ألا ترى أبا هريرة رضي الله عنه يقول: «فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

[٤/١]

فأما قول أبي هريرة رضي الله عنه: «اقرأ بها في نفسك يا فارسي»<sup>(٣)</sup>، فإنما أمره بها في الصلاة التي يُخَافَت فيها.

والقراءة في النَّفْس عَرَضٌ على القلب، لِيُشْغِل النَّفْسَ عن الوسوسة بعرضه القرآن عليها من غير أن ينطق به اللسان.

فإن احتج محتج أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ من أم الكتاب لأنها مُثَبَّة في المصحف، قيل له: فقل: إنها من كل سورة، ولم يَقُلْ أحد تَقَدَّمَ، فإن حَمَلَ نفسه على قوله فقال: آية من كل سورة لأنه مُثَبَّت في أوائل السور.

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه مالك في الموطأ برواية يحيى من طرق وبألفاظ متعددة، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في التأمين خلف الإمام، ومثله البخاري، في كتاب الأذان، أبواب جهر الإمام بالتأمين، وفضل التأمين، وجهر المأموم بالتأمين، ومسلم في الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين.

(٢) رواه أبو داود برقم ٨٢٢، كتاب الصلاة، باب: من رأى القراءة إذا لم يجهر، وفي نسخ أخرى: باب: من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام، والنسائي برقم ٩١٩، كتاب الاستفتاح، باب: ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به.

(٣) من حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي...»، تقدم تخريجه قريباً.

قيل له: القرآن ليس يؤخذ بالروايات، ولو أخذ بالروايات لأدخل أهل الزَّيْع فيه شيئاً كثيراً، وإنما يؤخذ بالإجماع وأخذ الكافة عن الكافة، فما أجمعوا عليه مما بين الدفتين أنه قرآن فهو قرآن، وما اختلفوا فيه فليس من القرآن، إذ تَصَمَّنَ الله عز وجل لنا حِفْظَ القرآن علينا، فقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فهو ما حَفِظَ اللهُ بالكافة علينا دون ما اختلف فيه، فقد نجد بين الدفتين ما ليس من القرآن من قولهم: سورة كذا كذا وكذا آية.

وإنما كان نزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ليفصل به بين السُّور، فخرج هذا مع تسمية السُّور عن أن يكون قرآناً، إذ لا إجماع عليه فيكون مما حفظه الله علينا.

واحتجاجهم بأنها في الصحف عليهم، لأن كتاب المصاحف كُلُّهم قد ذكروا العدد/ فأخرجوها من كل سورة، والقراء كُلُّهم عَدَّوا في التلاوة فأخرجوها [٤/ب] من العدد، والحجة في ذلك تطول وقصْدُنَا الاختصار.

والقرآن: اسم كتاب الله، لا يسمى به غيره، وسمي أيضاً الفرقان، لأنه يُفَرِّق بين الحق والباطل، وبين المؤمن والكافر، لأنه جمع السور، وسميت السورة لأنها مقطوعة من الأخرى، فلما قرن بعضها إلى بعض سمي قرآناً، وسمي سورة، فمنهم من يقول: منزلة شرف، ومنهم من يقول: قطعة من القرآن. قال النابغة الذبياني:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَيَّبُ<sup>(١)</sup>

وقال الراعي:

هَنَ الحرائِرُ لا رِباتُ أَخْمِرَةٍ      سُودُ المَحاجِرِ لا يَقْرَأُ بالسُّورِ<sup>(١)</sup>

وقال جرير:

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزَّيْبِرِ تَواضَعَتْ      سُورَ المَدِينَةِ والجِبَالِ الخُشَعِ<sup>(٢)</sup>



---

(١) ديوان الراعي النميري (ص ١٢٢).

(٢) مجاز القرآن (١/١٩٧).

# سورة البقرة





٦٧ - قال الله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾

### [السُّنة في الذَّكاة]

السُّنة في البقر الذبح بكتاب الله تعالى ، ويجوز فيها النحر لقرب المنحر من المذبح ، وأنه لا تعذيب فيها ، ولما رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ نحر عن نسائه البقر<sup>(١)</sup> .

والسُّنة في الإبل النحر لا يجوز سواه ، وفي الغنم الذبح لا يجوز سواه ، لأن العدول عن هذا لا يكون إلا قصداً للتعذيب ، لأن البعير إذا ذبح / طول عليه [٥/أ] الميتة ، والشاة مع القدرة عليها تُسَيَّر الموتة إذا عدل عن الذبح إلى النحر ، فذلك قصد اللعب ومخالفة السُّنة ، ومن قصد لمخالفة السُّنة والتلعب لم تؤكل ذبيحته ، والله نسأل التوفيق برحمته .



(١) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ١١٦٧ ، كتاب الحج ، باب : ما جاء في النحر في الحج ، والبخاري برقم ١٧٠٩ ، كتاب الحج ، باب : ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليال بَقَيْن من ذي القعدة ، ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما دَنَوْنَا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هَدْيٌ ، إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يَحِلَّ ، قالت عائشة : فدخل علينا يومُ النحر بلحم بقر فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : نحرُ رسول الله ﷺ عن أزواجه .

١٠٢ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُّوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابٍ هَرُوتَ وَمَرُوتَ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لَهُ، فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾

[حدُّ الساحر]

قال أبو مصعب عن مالك بن أنس في الساحر: إذا سَحَرَ قُتِلَ، وذلك السحر الذي ذكر الله في كتابه فقال: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ، فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] <sup>(١)</sup>.

وهذا الذي يُقتل عندنا هو الذي يَسَحَرُ بنفسه، لا من يُعطي الأجرة مَنْ يسحر له، لأنه إذا سحر بنفسه فقد كفر، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقًّا يَقُولَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والمسلم إذا كفر كفرًا هو مُسْتَسِرٌّ به قتل ولم يُسْتَتَب، وإذا كفر كفرًا أظهره استتیب، فإن تاب وإلا قُتِلَ، والساحر مُسْتَسِرٌّ بكفره كالزنديق.

والزنديق عندنا من أظهر الإسلام وأبطن الكفر، أي كفر كان من عبادة وثن، أو قول بالدُّهر، أو يهودية، أو نصرانية، أو بأي شيء كان منه، فهو كفر استَسَرَّ به، فهو والساحر لا سَتِسرَّارهما بكفرهما يقتلان ولا يستتابان <sup>(٢)</sup>.

(١) الموطأ برواية أبي مصعب برقم ٢٩٨٥، باب: القضاء في السحرة، وفيه: «... في الساحر إذا سحر نفسه...».

(٢) في الأصل: يستتابا.

والمرتد هو المظهر لكفره، فهذا يستتاب، ألا ترى الله/ تبارك وتعالى لم يجعل التوبة للسارق والزاني بمسقط عنهما الحد، وجعل التوبة للمحارب مسقط للحد فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤].

فلما كان الزاني والسارق يَسْتَسِرَّانِ بفعلهما لم يجز العفو عن حدِّهما، وجاز العفو عن من أظهر فعله، لأنَّ المُسْتَسِرَّ بفعله تأسَّره البيئَة، فلو جعلت له التوبة لكان يقولها من غير نية، ولو أرادها لأتى قبل أن يُؤسَّر فقال: كنتُ على كذا وقد تُبَّت، فيكون كأنه رجل كفر وأظهر كفره.

وإنما توبته بعد الأسر إرادة إزالة الحد عن نفسه، ألا ترى الله عز وجل إذ يقول: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ [غافر: ٨٥]، فلو قبلت توبته كثرت الزنادقة، وأمنا العقوبة بكلمة يقولها إذا رأى السيف، ثم يعود مُسْتَسِرًّا بفعله، والمظهر لكفره لا يعود لإظهاره إذ لنا من الناس ما ظهر، ولذلك ما قال مالك رحمته الله إن القاتل غيلة لا سبيل إلى العفو عنه.

فإن قال قائل: ليس في الآية ما يوجب القتل على الساحر.

قيل له: قلة تبحرك في العلم، وتركك لتدبر ما أنزل الله عز وجل أورثك هذا.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَدِّلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، وقال النبي

ﷺ: «أرواح الشهداء تَسْرَحُ في الجنة في حواصل طير خضر»<sup>(١)</sup> اشترى منهم أنفسهم بالجنة.

[١/٦]

وقال/ تبارك وتعالى في الساحر: ﴿وَلَيْسَ مَا سَكَّرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وإنما باعوا أنفسهم للقتل بالسحر الذي فعلوه، وقال في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَسَرَّوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وإنما باعوه بثمن بخص.

فقد أخبرنا الله عز وجل أن السحر يوجب القتل وإن لم يقتل بسحره، لأن الذي يوجب له الاسم الفعل، ألا تراه قال: ﴿سَكَّرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وكذلك قال في المحارب: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ [المائدة: ٣٣] إلى آخر الآية، وذلك فيمن فعل ذلك قبل أن يَقْتَلَ أو يأخذ المال، فإذا فعل ذلك فهو الذي لا يجوز عنه العفو بالتوبة قبل القدرة، إذ القصاص لا بد منه.

قال القاضي رحمه الله: ونحن نتكلم في هذه الآية في موضعها بما يوفق الله له.

١- أخبرنا إسماعيل بن إسحاق، قال: أخبرنا إبراهيم بن حمزة، قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن جارية لحفصة سحرت حفصة، فوجدوا سحرها، واعترفت على

(١) رواه مسلم: (٣٨/٦-٣٩)، كتاب الإمارة، باب: في بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، والترمذي برقم ٣٠١١، أبواب التفسير، باب: ومن سورة آل عمران، عن عبد الله بن مسعود أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك، فأخبرنا أن أرواحهم في طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت، وتأوي إلى فتاديل معلقة بالعرش...».

نفسها، فأمرت حفصةُ عبدَ الرحمن بن زيد بن الخطاب بقتلها، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فأنكره، فأتاه ابن عمر فقال: إنها سحرَتها ووجدوا سحرَها، واعترفت على نفسها. فكأن عثمان رضي الله عنه أنكر عليها ما فعلت دون السلطان<sup>(١)</sup>.

ورواه حماد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وفي الباب أحاديث يطول ذكرها.

وقد ذكر حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي العلاء، أن النبي ﷺ جعل يرتجز وهو يقول: / «جندب وما جندب والأقطع الخبر»، فلما أصبح قالوا: يا رسول الله، وما جندب والأقطع؟ فقال: «أما جندب فرجل من أمتي يضرب ضربة يبعث بها أمة وحده يوم القيامة، وأما الأقطع فرجل تقطع يده فتدخل الجنة قبل جسده ببرهة من الدهر». فكانوا يرون الأقطع زيد بن صوحان، قُطعت يده يوم اليرموك، وقيل: يوم الجمل، وأما جندب فهو الذي قتل الساحر<sup>(٢)</sup>.

وجندب إنما رأى ساحراً يُري الناس أنه دخل في بقرة ثم خرج منها، فقتله وما كان قتل، فجعله الله أمة وحده بذلك.

وممن رأى قتل الساحر عثمان، وابن عمر، وحفصة، وقيس بن سعد، وخالد بن المهاجر، وعمر بن عبد العزيز، وسالم بن عبد الله، في جمع كثير.



(١) رواه ابن أبي شيبة برقم ٢٨٤٩١ كتاب الديات باب: الدم يقضي فيه الأمراء،

وعبد الرزاق: ١٨٧٤٧، باب قتل الساحر، والطبراني في الكبير: وغيرهم، ورواه مالك

عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة بلاغاً عن حفصة ٢٥٥٣.

(٢) أخرجه ابن حزم في المحلى: (٣٩٦/١١)، من طريق إسماعيل القاضي.

١٠٦ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾

من قرأ: نُسِهَا وأسقط الألف جعلها من النسيان، ومن قرأ: نُنْسَاهَا وأثبت الألف فإنه جعلها من التأخير، كأنه أراد: ونؤخرها، فأثبت الألف لأنها همزة أسكنت الحركة منها لموضع الجزم، وبقيت الهمزة ساكنة فكتبت ألفاً، لأنه يقال: نَسَأْتُ الشيء أي: أخرته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، وإنما كانوا إذا أرادوا قتالاً في شهر حرام حرموا غيره وقتلوا فيه.

قرأ القاسم بن ربيعة على سعد بن أبي وقاص: ما ننسخ من آية أو ننسأها، وذكر أن سعيد بن المسيب يقرأ ذلك، فقال سعد: إن القرآن لم ينزل على المسيب ولا على آل المسيب، قال الله تعالى: ﴿سُقِرْتُكَ / فَلَا تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦]، ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]<sup>(١)</sup>.

(١) رواه ابن جرير (٥٢٢/١ و ٥٢٣)، لكن فيه أن قراءة ابن المسيب: (نُنْسَاهَا) بضم التاء، وأورده السيوطي في الدر المنثور (٢٥٥/١)، وعزاه لعبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وأبي داود في ناسخه، وابنه في المصاحف، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم، لكنه أثبت فيه أن قراءة ابن المسيب: (ننسها)، وأخرج هذا الأثر الحاكم في المستدرک (٥٢١/٢)، كتاب التفسير، تفسير سورة ﴿سَجَّ اسْمُ رَبِّكَ أَلَعَلَّ﴾ أيضاً بخلاف ما عزاه إليه السيوطي، وفيه أن قراءة ابن المسيب: (ننساها)، وهي الموافقة لما أورده المصنف، والله أعلم.

## [نسخ القرآن]

قال القاضي رحمته الله: ﴿مَا نَسَخَ﴾: نسخ الآية بالآية وهي باقية في القراءة، وقد قال بعضهم: كان الله ينسي نبيه ما يشاء وينسخ ما يشاء<sup>(١)</sup>، فمن قرأها من التابعين: ننسأها، يريد: نؤخرها، ومن قرأها: ننسها، يريد يُنسي نبيّه قراءتها.

وقوله: ﴿ثَاتٍ مِّمَّزٍ وَمَنْهَا﴾ لكم، يريد: أيسر عليكم وأخف، أو مثلها في التكليف وزيادة في الثواب، لأن القرآن كلُّ خيرٍ، ليس في كلام الله ما ينقض بعضه عن بعض، وإنما معناه خير لكم، والله أعلم.

وقال بعض المفسرين: ﴿أَوْ مِثْلَهَا﴾ أو مثلها يريد: أو سواها، واستشهدوا بقول حسان رحمته الله:

يَا وَيْحَ أَنْصَارِ النَّبِيِّ وَنَسْلِهِ      بَعْدَ الْمُغَيَّبِ فِي سِوَاءِ الْمَسْجِدِ<sup>(٢)</sup>



(١) هو قتادة، رواه عنه ابن جرير (٥٢٢/١) في تفسيره للآية.

(٢) ديوان حسان: (٢٦٩/١)، وفيه: رهطه بدل: نسله، والمُلحد بدل: المسجد، وفي

هامش الأصل: يعني عمر رضي الله عنه.

١١٥ - قوله تبارك وتعالى :

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُولَوْنَ فَنُجِئَنَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾

### [سبب النزول]

قال ابن عمر ، - رواه سعيد بن جبير عنه - ، أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته ، وهو مقبل من مكة إلى المدينة حيث توجهت به ، وفيه أنزلت ﴿فَأَيْنَمَا تُولَوْنَ فَنُجِئَنَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال قتادة: وزيد بن أسلم: إن ذلك نزل في صلاة رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس ، إلى أن حُولت القبلة إلى الكعبة .

وقال علي بن سابط: ومجاهد: قبلة الله<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن تكون الآية نزلت في الجميع ، ألا تراه عز وجل يقول: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الْحَقُّ كَانُوا عَلَىٰهَا ۚ قُلِ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] .

\* \* \* \* \*

(١) رواه الإمام أحمد برقم ٤٧١٤ ، والترمذي برقم ٢٩٥٨ ، أبواب التفسير ، باب: ومن سورة البقرة ، وقال: حديث حسن صحيح .

(٢) الرواية عن مجاهد عند ابن جرير (٥٥٣/١) في تفسير الآية ، وروي عن ابن عباس رضي الله عنه عند ابن أبي حاتم (٢١٢/١) .



[٧/ب]

/ ١٤٤ - قوله عز وجل:

﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ  
شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾

٢- أخبرنا إسماعيل قال: أخبرنا يحيى بن عبد الحميد، قال: أخبرنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: صلى رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس بعد مقدمه المدينة ستة عشر شهراً، فأنزل الله: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ إلى آخر الآية، قال البراء: فمرَّ علينا شاب، فقال: إن الله قد صرف نبيه إلى القبلة، وقد صلينا ركعتين، فانصرفنا فصلينا ركعتين إلى القبلة<sup>(١)</sup>.

قال القاضي رحمه الله: وكان النبي صلى الله عليه وآله يحب أن يصرفه الله إلى الكعبة حتى صرفه الله إليها، وقال له: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾.

وأما قوله: ﴿شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فالشطر ها هنا: تلقاءه، قِبْلَهُ، قال ذلك: علي رضي الله عنه، والبراء، وأبو العالية<sup>(٢)</sup>. وقال مجاهد: نَحْوَهُ. وقتادة، وزيد بن أسلم: قَصْدَهُ.

(١) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٤٤٨٦، كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ...﴾، ومسلم (٦٥/٢-٦٦)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، بألفاظ مختلفة.

(٢) الرواية عن علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي حاتم (٢٥٤/١)، والرواية عن البراء أخرجه ابن جرير (٢٤/٢)، وابن أبي حاتم (٢٥٤/١)، وعن أبي العالية أخرجه ابن جرير (٢٣/٢)، وابن أبي حاتم (٢٥٤/١) كما روي نحو هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما من الصحابة، وعن مجاهد، وقتادة، والربيع، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وابن زيد، انظر المصادر السابقة.

وأنشدنا لابن أحرر:

تعدو<sup>(١)</sup> بنا شطر جَمْعٍ وهي عاقدةٌ قد كادت العقدُ من إفادها الحقب<sup>(٢)</sup>

من إفادها يعني: سرعتها. قال لقيط:

وقد أظلكم من شطرٍ تُغركم هَوُلٌ له ظَلَمٌ يَغشاكمُ قَطْعاً<sup>(٣)</sup>

### [الإيمان قول وعمل]

وقد سمي الله تعالى الصلاة إيماناً، وإن الإيمان قول وعمل.

قال القاضي بكر: ومما يقوِّي أن الإيمان قول وعمل قوله عز وجل:

﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [الإسراء: ١٩] إلى آخر الآية.

والإرادة: / النية، والسعي: العمل، وهو مؤمن: مقرر.

[٨/أ]

٣- حدثنا إبراهيم بن حماد قال: حدثنا إسماعيل قال: أخبرنا يحيى بن

عبد الحميد، قال: أخبرنا شريك، عن أبي إسحاق، عن البراء: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ

لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ قال: صلاتكم إلى بيت المقدس<sup>(٤)</sup>.

### [سبب نزول: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ...﴾]

٤- قال إسماعيل: أخبرنا محمد بن أبي بكر، قال: أخبرنا مؤمل بن

إسماعيل، عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه قالوا: يا

رسول الله، رأيت الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس؟ فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ

اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: تعدوا.

(٢) ديوان ابن أحرر (ص ٤٣)، وفيه: ... وهي موفدة ... قد قارب العقد ...

(٣) ديوان لقيط (ص ٤٣)، وفيه بدل يغشاكم: تغشاكم، بعود الضمير على الظلم.

(٤) رواه ابن جرير (١٩/٢)، وابن أبي حاتم (٢٥١/١-٢٥٢).

(٥) أخرجه الإمام أحمد برقم ٢٧٧٥، والدارمي برقم ١٢٧١، كتاب: الصلاة، باب: في

تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، وابن جرير (١٩/٢).

١٥٨ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾

### [سبب النزول]

٥ - قال إسماعيل: أخبرنا إبراهيم بن حمزة، قال: أخبرنا إبراهيم بن سعيد، عن ابن شهاب، عن عروة قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ إلى آخر الآية ما على أحد من جناح ألا يطوف بهما، قال: قالت عائشة رضي الله عنها: بئس ما قلت يا ابن أخي، إنها لو كانت على ما أولتها لكانت: «فلا جناح عليه ألا يطوف بهما»، إنما كان هذا الحي من الأنصار قبل أن يُسلموا يُهلُّون بمناة الطاغية التي كانوا يعبدون عند المُشَلَّل<sup>(١)</sup>، وكان من أهل لها يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فقالوا: يا رسول الله، إنا كنا نتخرج أن نطوف بالصفاء والمروة، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، قالت: ثم سَنَّ رسول الله ﷺ [٨/ب] الطواف بهما، فليس ينبغي لأحد أن يدع الطواف بهما.

(١) المُشَلَّل: بضم الميم وفتح الشين المعجمة، موضع شمال مكة، في الطريق بين مكة والمدينة، وقرب قديد، كان فيه الصنم مئة، انظر مشارق الأنوار (٣٩٥/١)، وأطلس القرآن لشوقي أبو خليل (ص ١٩٠).

قال ابن شهاب: فذكرت حديث عروة لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث<sup>(١)</sup> بن هشام فقال: والله إن هذا العلم ما سمعتُ به، ولقد سمعت رجلاً يذكر أن من كان يُهَلُّ بِمَنَةِ الطاغية كُلُّهم كانوا يطوفون بالصفاء والمروة، فلما أمر الله عز وجل بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفاء والمروة قالوا: يا رسول الله، إنا كنا نطوف في الجاهلية بالصفاء والمروة، فتحَرَّجنا في الإسلام أن نَطُوفَ بهما من أجل أن الله عز وجل أمر بالطواف بالبيت، ولم يأمر بالطواف بالصفاء والمروة معه، حتى أنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، قال أبو بكر بن عبد الرحمن: فالآية قد أنزلت في الفريقين جميعاً الذين كانوا يتحرَّجون في الجاهلية، والذين كانوا يتحرَّجون في الإسلام<sup>(٢)</sup>. وقال مجاهد والشعبي وأنس مثل ذلك.

### [السَّعي بين الصفا والمروة]

قال القاضي رحمته الله: فأَعْلَمَ الله تبارك وتعالى عباده أنها من شعائر الله، وأنه لا جُنَاحَ على من كان يتحرَّج، فثبت الطواف بهما لأنهما من الشعائر.

قال النبي ﷺ: «خذوا عني مناسككم»<sup>(٣)</sup>، وإنما أخذ النبي ﷺ مناسك إبراهيم عليه السلام، وقد تطَوَّفَ بهما، وتطَوَّفَ المسلمون بهما، وثبت الطواف بهما، وصار واجباً ليس لأحد تركه، وهو من فرائض الحج، والله أعلم.



(١) هو المدني، انظر تقريب التهذيب (ص ٦٢٣)، رقم الترجمة ٧٩٧٦.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري برقم ١٦٤٣، كتاب: الحج، باب: وجوب الصفا والمروة، ومسلم (٦٩/٤)، كتاب: الحج، باب: بيان أن السعي بين الصفا والمروة رُكْنٌ.

(٣) شطر حديث رواه مسلم (٧٩/٤)، كتاب: الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة، من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ: «لتأخذوا مناسككم...».

[١/٩]

١٧٣ - قوله تبارك وتعالى:

﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

## [لمن تحل الميتة؟]

قال مجاهد: غير باغٍ على المسلمين ولا عادٍ عليهم، فمن خرج يقطع الطريق أو في معصية الله فاضطر إلى الميتة لم تحل له، وإنما تحل لمن خرج في طاعة الله<sup>(١)</sup>.

وقال سعيد بن جبير مثل ذلك<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عباس: غير باغٍ في الميتة، ولا عادٍ في الأكل<sup>(٣)</sup>. وقال الحسن مثل ذلك<sup>(٤)</sup>.

قال القاضي بكر رحمه الله: وأرجو أن تكون الرخصة للجميع، لأن الذي خرج في معصية الله قد مضى فعله، فقتله نفسه معصية ثانية لا نأمره بها، وهو في سعة من أن يحيي نفسه.

قال مسروق: ومن اضطر إلى الميتة فلم يأكل فمات، دخل النار<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه ابن جرير (٩١/٢-٩٢)، وابن أبي حاتم (٢٨٣/١).

(٢) رواه ابن جرير (٩١/٢-٩٢)، وابن أبي حاتم (٢٨٤/١).

(٣) رواه ابن أبي حاتم (٢٨٤/١).

(٤) رواه ابن جرير (٩٢/٢).

(٥) رواه عبد الرزاق، عن معمر بن راشد في جامعه الملحق بمصنف عبد الرزاق =

وقال مالك بن أنس: من اضطر إلى الميتة أكل شبعه<sup>(١)</sup>، وتابعه جماعة من التابعين.

وقال آخرون: يأكل ما يقيم الرَّمَق<sup>(٢)</sup>، وقالوا: ذلك له حلال.

قال القاضي رحمه الله: فأما ذكر الحلال فلا وجه له، لأن العين لا تنتقل من التحريم إلى التحليل، هي محرمة العين مباحة الأكل لمن اضطر إليها، ألا ترى إلى قوله: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فما عُفِيَ عنه وَغُفِرَ وَأُزِيلَ فيه المأثم، خارج عن المحللات إلى الإباحة بالشرط، فإذا وقعت الإباحة كان الشَّبع حلالاً، والله أعلم.




---

= (١٠/٤١٣)، ومن طريقهم البيهقي في السنن الكبرى برقم ١٩٦٧٤، جماع أبواب ما لا يحل أكله، باب: ما يحل من الميتة بالضرورة.

(١) في الموطأ برواية يحيى برقم ١٤٣٩، كتاب: الصيد، ما جاء فيمن يضطر إلى أكل الميتة، عن مالك: أن أحسن ما سمع في الرجل يضطر إلى الميتة: أنه يأكل منها حتى يشبع، ويتزود منها، فإن وجد عنها غنىً طرحها.

(٢) هو مذهب أبي حنيفة والشافعي، يراجع الخلاف في هذه المسألة في الاستذكار (١٥/٣٥٢-٣٥٣).

١٧٨ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ  
بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾

### [سبب النزول]

قال القاضي رحمه الله: وهذه الآية/ نزلت في قبائل من العرب كانوا يتقاتلون، فإذا كان فيهم العدد والمنعة فقتل منهم امرأة، قالوا: لا نقتل<sup>(١)</sup> بها إلا رجلاً، وإذا قتلوا رجلاً قالوا: لا نعطي به إلا امرأة أو عبداً، يستضعفون من دونهم.

٦- قال إسماعيل: أخبرنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن داود، عن الشعبي في قوله عز وجل: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ قال: نزلت في قبيلتين من قبائل العرب اقتتلتا فقالوا: نقتل بعبدنا فلان<sup>(٢)</sup>، ونقتل بأمّتنا فلانة بنت فلان، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) في الأصل: يقتل بها إلا رجلاً.

(٢) عند ابن جرير: فلان بن فلان.

(٣) رواه ابن جرير (١٠٨/٢)، وكان يسمى هذا النوع من القتال قتال عُميّة كما في رواية ابن أبي حاتم (٢٩٣/١) عن الشعبي قال: «هذا في قتال العُميّة، شيء كان على عهد رسول الله ﷺ»، والعُمية: الكبر أو الضلالة. ينظر اللسان (٢٩١/١٠).

وقال قتادة مثل ذلك، وأن أهل الجاهلية كانوا يفعلونه حتى نزلت الآية<sup>(١)</sup>.

### [المماثلة في الحرية والجنس]

قال أبو مصعب: قال مالك رحمه الله: أحسن ما سمعتُ في تأويل هذه الآية: الحر بالحر يريد: الجنس، الذكر والأنثى سواء، وكذا العبد بالعبد، الذكر والأنثى سواء<sup>(٢)</sup>.

وإعادة ذكر الأنثى بالأنثى إنكاراً لما كان من أمر الجاهلية، ألا تراه سبحانه قال: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسٌ بِالنَّفْسِ﴾ إلى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، فالمساواة في ذلك: الحرية في جنسها، والعبودية في جنسها. وزعم أهل العراق أنهم يقتلون الحر بالعبد، والمسلم بالكافر، وسوّوا بينهم<sup>(٣)</sup>.

وقد فرّق الله وجعل القصاص بالتساوي، وفرّق بين الحرية والعبودية، وبين المسلم والكافر، فلم يوجب على من قذف / كافراً عبداً ما أوجبه على من قذف حراً مسلماً، والحدود يُرد بعضها إلى بعض.

وقد ناقضوا أيضاً فزعموا أنهم يقتلون الحر المسلم بالعبد الكافر، ولا يَفْقَؤون عينه بعينه، وكذلك سائر الجراح وذلك في نسق الآية، فزعموا أن النفس تساوي النفس، واليد لا تساوي اليد<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه ابن جرير (١٠٨/٢).

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب برقم ٢٣٢٥، كتاب: العقل، باب: القصاص في القتل، بمعناه لا بلفظه.

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٦٧/١) وما بعدها، في قتل الحر بالعبد، و(١٧٣/١) في قتل المؤمن بالكافر.

(٤) قال الجصاص في أحكام القرآن (١٦٧/١): «قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وزفر، رضي الله عنهم: «لا قصاص بين الأحرار والعبيد إلا في الأنفس...».



فإن كانوا أرادوا الجِسمَ فالمُساواة ظاهرة بيّنة، وإن أرادوا الجنس فالجنسان مختلفان، وقد قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، والعبد لا يتصدّق عندهم، لأن الحقّ لسيده، والكافر لا تكفّر عنه صدقته، فقد خالفوا ظاهر الآية وباطنها، ونسأل الله التوفيق.



١٧٨ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾

قال ابن عباس رضي الله عنه في معنى هذه الآية: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، قال: هذا العمد، يرضى أهله بالدية، ﴿فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ من الطالب، ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ من المطلوب، ﴿ذَلِكَ تَخَفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مما كان على بني إسرائيل.

ورواه سليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس<sup>(١)</sup>.

[و]<sup>(٢)</sup> فيما رواه مجاهد: كان في بني إسرائيل القصاص، ولم يكن فيهم الدية، [ف]<sup>(٣)</sup> قال الله عز وجل: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ ولم يذكر ﴿وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ لمعرفة ابن عباس بالقصة فيها، ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾، فاعفو أن يقبل الدية في العمد، فيتبع الطالب بمعروف، / ويؤدي المطلوب بإحسان، [١٠/ب] ﴿ذَلِكَ تَخَفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٨] مما كتب على من كان قبلكم<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه ابن جرير (١١٢/٢ و ١١٦).

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) ساقطة من الأصل، ومستدركة من صحيح البخاري.

(٤) رواه البخاري برقم ٤٤٩٨، كتاب: التفسير، باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ

عَلَيْكُمْ...﴾، عن مجاهد عن ابن عباس.

وقال الشعبي وقتادة نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

قال القاضي رحمه الله: وهذه الآية نزلت في العمد، والعاقلة لا تحمل عمداً ولا إقراراً ولا عبداً.

[من هو العافي؟]

وقول من ذكرنا من ابن عباس وغيره إذا قبلت الدية، موافق لقولنا: إن العافي هو القاتل، وإن أولياء المقتول مُجْبَرُونَ في قبول ذلك أو القتل، ألا ترى أنه تبارك وتعالى قال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ثم قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ﴾، يعني: مَنْ وَلِيَهِ المقتول شيء، والشيء نكرة، وليس هو دية معلومة، وهو ما بذله له فَرَضِيَ الأولياء به، جازَ الدية أو كان دونها، ﴿فَأَنْبِئُوا بِالْمَعْرُوفِ﴾ يَتَّبِعِ المَعْفُو له طالباً<sup>(٢)</sup> بإحسان، ويؤدي القاتل أيضاً بإحسان.

قال القاضي رحمه الله: وقد غلِط مخالفونا في علم هذه الآية، فجعلوا العافي وليّ المقتول، ولم يتدبروا الآية، فإذا كان وليّ المقتول هو العافي فماذا يَتَّبِعُ، وماذا يؤدي بإحسان؟

وإنما معنى الآية: مَنْ أُعْطِيَ مِنْ أَخِيهِ شيئاً<sup>(٣)</sup> من العقل يرضى به فليتبعه بالمعروف، وليؤد إليه بإحسان، ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾، خَفَّفَ به من أمر القصاص لمن قبله، ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.



(١) الرواية عن الشعبي أخرجها ابن جرير (١١٣/٢)، وعن قتادة أخرجها أيضاً ابن جرير (١١٣/٢ و ١١٦).

(٢) في الأصل: طالب.

(٣) في الأصل: شيء.

١٧٨ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

### [القتل بعد أخذ الدية]

معنى هذه الآية أن من قَبِل الدِّيةَ واتبع بها فليس له أن يَقْتُل بعد ذلك،  
[١١/أ] فَإِنْ قَتَلَ فهو الذي توعدده/ الله تعالى .

قال ذلك سعيد بن جبير، وقتادة، والضحاك بن مزاحم<sup>(١)</sup>.

وروى جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا أُعْفَى مِنْ قَتْلِ بَعْدِ أَخْذِهِ الدِّيةَ»<sup>(٢)</sup>.



(١) الرواية عن قتادة أخرجه ابن جرير (١١٧/١)، وروي أيضاً نحو هذا القول عن ابن عباس ؓ من الصحابة، وعن مجاهد، والربيع، والحسن، وعطاء، وعكرمة، والسدي، وابن زيد، ومقاتل بن حيان، انظر ابن جرير (١١٧/٣)، وابن أبي حاتم (٢٩٧/١).

(٢) رواه أبو داود برقم ٤٤٩٩، كتاب: الديات، باب: هل يقتل بعد أخذ الدية؟

١٧٩ - قال الله تعالى:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾

معنى هذه الآية والله أعلم: بقاء، لأن الذي يريد القتل إذا علم أنه يُقتل أمسك فبقيا جميعاً، وإن قتل إنساناً فقتل قصاصاً توقى أهل الشر خوفاً من القصاص.

قال ذلك مالك بن أنس، ووافقه على ذلك<sup>(١)</sup> أبو مالك، وأبو صالح، وقتادة<sup>(٢)</sup>.

وقال ربيعة في معنى ﴿لَكُمْ تَتَّقُونَ﴾: يقول: لعلكم تتقون محارمكم، ونهي بعضكم عن بعض<sup>(٣)</sup>.



(١) كتب الناسخ فوقها في الأصل: عليه.

(٢) الرواية عن أبي صالح أخرجها عنه ابن جرير (١٢٠/١)، وابن أبي حاتم (٢٩٨/١)، وعن قتادة ابن جرير (١١٩/٢)، وأشار ابن أبي حاتم لرواية أبي مالك دون أن يسوقها، وممن قال نحو هذا مجاهد، والحسن، والربيع بن أنس، وسعيد بن جبير، وابن زيد، ومقاتل، انظر ابن جرير (١١٩-١٢٠)، وابن أبي حاتم (٢٩٧/١).

(٣) رواه ابن أبي حاتم (٢٩٨/١).

١٨٠- قال الله تبارك وتعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾

[مقدار المال الموصى فيه]

روي عن علي رضوان الله عليه، وعن عائشة وابن عباس رحمهما الله، وعن قتادة أنهم قالوا: الخير: المال الكثير، وقالوا في سبعمائة وما أشبهها: إنه قليل، ولم يُدخلوه في الخير المأمور بالوصية فيه<sup>(١)</sup>.

وذكر عن علي بن أبي طالب عليه السلام: أربعة آلاف فما دونها نفقة.

وقال مجاهد: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ قال: مالا<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي رحمه الله: وإنه ليبعد عندي أن يصح عن علي وعائشة وابن عباس ما روي عنهم، اللهم إلا أن يكون على وجه النظر للورثة لقول النبي ﷺ

(١) روى ابن جرير (١٢٦/٢) واللفظ له، وابن أبي حاتم (٢٩٩/١) عن عروة، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه دخل على ابن عم له يعوده فقال: إني أريد أن أوصي، فقال علي: لا توص فإنك لم تترك خيراً فتوصي، قال: وكان ترك من السبعمائة إلى تسعمائة. وعند ابن جرير (١٢٦/٢)، أن رجلاً أراد أن يوصي وله ولد كثير، وترك أربعمائة دينار، فقالت عائشة: ما أرى فيه فضلاً. وعند البيهقي في السنن الكبرى برقم ١٢٧٠٦، كتاب: الوصايا، باب: من استحب ترك الوصية إذا لم يترك شيئاً، عن ابن عباس عليه السلام قال: «إذا ترك الميت سبعمائة درهم فلا يوصي».

(٢) رواه ابن جرير (١٢٥/٢).

لسعد بن أبي وقاص: «إنك أن تدع ورثتك أغنياء، خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس»<sup>(١)</sup>.

أشار/ عليه النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> في عياله بما أشار به، وأخبره بجواز الحكم في الثلث، وعلى هذا عامة الفقهاء أن له أن يوصي بالثلث فما دون فيما قل أم كثر، ويؤمر مع ذلك بحسن النظر لورثته إذا كان الخير قليلاً.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي من أجل حب المال لبخيل، ولم يختلف المعنى في تفسير هذه الآية أن الخير: المال. وقد كان أبو بكر، وعلي رضي الله عنهما يختاران الوصية بدون الثلث، وإذا كان الشيء قليلاً بقي على الورثة، لأن المواريث فريضة، والوصية تطوع، وثواب الفريضة أعظم من ثواب التطوع، والله أعلم.



(١) جزء من حديث متفق عليه، رواه البخاري في مواطن كثيرة منها برقم ٥٣٥٤، كتاب: النفقات، باب: فضل النفقة على الأهل، و: ٦٣٧٣، كتاب: الدعوات، باب: الدعاء برفع الوباء والوجع، ومسلم (٧١/٥)، كتاب: الوصية، باب: الوصية بالثلث.

(٢) كتب فوقها في الأصل: رسول الله.

١٨٠ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾

[لمن الوصية ؟]

اختلف الناس في تفسير هذه الآية:

فزعم مجاهد أنها منسوخة<sup>(١)</sup>.

وزعم طاوس أنه نُسخ منها الوالدان وبقي الأقربون<sup>(٢)</sup>.

وروي عن ابن عمر مثل قول مجاهد.

وقال الحسن وقتادة مثل قول طاوس.

ووافق سعيد بن جبير وعكرمة مجاهد.

---

(١) رواه ابن جرير (١٢٤/٢-١٢٥)، بل وروي هذا عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنه من الصحابة، وعن سعيد بن المسيب، وعكرمة، والحسن، وشريح، وقتادة، وغيرهم من التابعين، انظر تفسير ابن جرير (١٢٤/٢-١٢٥)، وابن أبي حاتم (٢٩٩/١).

(٢) رواه ابن جرير (١٢٣/٢)، وروي هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنه وقتادة والحسن، والربيع بن أنس، وسعيد بن جبير، والضحاك، ومقاتل بن حيان، والزهري وغيرهم، ينظر ابن جرير (٢١٢٢-١٢٤)، وابن أبي حاتم (٣٠٠/١).



وقال زيد بن أسلم: الأقربون هنا: ولده.

﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا﴾ قال: أحدهما من الآخر، وهو التعمد أن يحيف بعضهم على بعض، فشدد الله عز وجل في ذلك وأمر بالإصلاح، فأمر الموصى إليه أن يصلح بين الوالدين والولد، وأمر الموصي أن يسدد بالمعروف، فعجز الموصي أن يوصي كما أمره الله، / وعجز الموصى إليه أن يصلح كما أمره الله، فنزع ذلك منهم وفرض الفرائض وسماها لأهلها.

وقول زيد بيّن واضح، والآية منسوخة بآية المواريث، وقال رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup>، فَفَرَضُ الله لا يجوز أن يُزَاد فيه ولا يُنْقَص، فمن فعل فقد عصى، فإن أجازه الورثة لبعضهم فإنما ذلك هبة منهم، وقد ذكرنا الاختلاف في الأقربين.

والظاهر من كتاب الله عز وجل يدل على ما ذهب إليه جل أهل العلم وفقهاء الأمصار، أن وصية الرجل حيث جعلها، والدليل على صحة ذلك أن الوصية في الأصل ليست بواجبة، فإذا كان الأصل ليس بواجب فكيف يكون الأقربون؟ وقد ينبغي للموصي أن يبدأ بقرباته وذوي أرحامه تقريباً إلى الله عز وجل، إذ كان أقرب له من الغرباء.

(١) جزء من حديث رواه الإمام أحمد برقم ٢٢٢٩٤، وأبو داود برقم ٢٨٦٢، كتاب الوصايا، باب الوصية للوارث، وبرقم ٣٥٦٠، كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية، والترمذي برقم ٢١٢٠، أبواب الوصايا، باب: ما جاء لا وصية لوارث، وابن ماجه برقم ٢٧١٣، أبواب الوصايا، باب: لا وصية لوارث، عن أبي أمامة الباهلي، ورواه أحمد برقم ١٧٦٦٦ وبرقم ١٧٦٦٩ وغير موضع، والترمذي برقم ٢١٢١، الموضوع السابق، والنسائي برقم ٣٦٤١ وبرقم ٣٦٤٣، كتاب الوصايا، باب: إبطال الوصية للوارث، وابن ماجه برقم ٢٧١٢، عن عمرو بن خارجة، ورواه ابن ماجه برقم ٢٧١٤، الموضوع السابق، عن أنس بن مالك، وروي أيضاً عن غيرهم من الصحابة، وانظر تخريجه مستوفى في التلخيص الحبير (٣/١٩٨-١٩٩).

قال مسروق بن الأجدع وقد حَضَرَ رجلاً أوصى بما لا ينبغي، فقال مسروق: «إن الله قسم بينكم فأحسن القسم، وإنه من يرغب برأيه عن رأي الله يضل، أو وصي لقربائك ممن لا يرث، ثم دع المال على ما قسمه الله عز وجل»<sup>(١)</sup>، وظاهر ذلك على الترغيب لا على الإيجاب، وعلى التأكيد لا على العزيمة، وما ينبغي لأحد أن يرغَب عما رَغَبَهُ الله فيه.

وقد أوصى عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأمهات أولاده، لكل امرأة منهن أربعة آلاف<sup>(٢)</sup>.

وقال النبي ﷺ: «خيركم خيركم لأهله»<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ: «خيركم خيركم [١٢/ب] لأهلي / من بعدي».

وأخبر محمد بن عمرو، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ذكر أن أباه أوصى لأمهات المؤمنين بحديقة بيعت بأربعمائة ألف<sup>(٤)</sup>.

وأوصت عائشة رضي الله عنها لمواليها، وأوصى إبراهيم النخعي للحسن بن عمرو، وليس بذوي قرى.

(١) رواه سعيد بن منصور في سننه برقم ٣٦٠ و ٣٦١، كتاب: الوصايا، باب: هل يوصي الرجل من ماله بأكثر من الثلث، ومن طريقه البيهقي في الكبرى برقم ١٢٧١٠، كتاب: الوصايا، باب: ما جاء في قوله عز وجل: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا...﴾.

(٢) رواه سعيد بن منصور في سننه برقم ٤٣٨، كتاب: الوصايا، وابن أبي شيبة برقم ٣١٦٢١، كتاب: الوصايا، في الرجل يوصي لأم ولده، باب وصية الصبي، والدارمي ٣٣٢٤، كتاب: الوصايا، باب: من أوصى لأمهات أولاده.

(٣) رواه الترمذي برقم ٣٨٩٥، كتاب: المناقب، باب: فضل أزواج النبي ﷺ، وقال: هذا حديث حسن صحيح، عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) رواه الحاكم في المستدرک (٣/٣١١-٣١٢)، كتاب: معرفة الصحابة، ذكر مناقب عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال ابن المسيب: الوصية لمن سَمَّى ، ووافقه على ذلك: سالم ،  
والزهري ، وسليمان بن يسار ، ومحمد بن سيرين ، وعبيد الله بن معمر ، وقولهم  
موافق لقول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ  
سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١] .



١٨٢ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا﴾

### [الحيف في الوصية]

الجَنَفُ: الحيف. والإِثْمُ: العمد.

والميل الذي جعله الله جنفاً هو: أن يخطئ فيضع الشيء في غير موضعه، أو أن يحيف في الوصية، فيوصي بأكثر من الثلث، أو يقر في ماله بإقرار يزيل به عن الورثة حقاً.

قال لبيد:

إني امرؤٌ منعتُ أرؤمَةً عامِراً ضَيَّمِي وقد جَنَفْتُ عليَّ خصومُ<sup>(١)</sup>  
فأمر الموصي بالعدل في الوصية، وأمر الموصى إليه بوعظه، وأن يأخذه بالإصلاح فيما يوصي إليه.

هذه الألفاظ معاني ما روي عن طاوس، وعطاء، وسعيد بن جبير، ومجاهد، ومن فسر هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

وقد قال قوم: إن هذه الآية قبل نزول الفرائض، قال ذلك زيد بن أسلم، واحتج بقول الله عز وجل: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضَعْفًا خَافُوا﴾

(١) شرح ديوان لبيد (ص ١٣٢).

(٢) ينظر تفسير ابن جرير (٢/١٢٩-١٣٠)، وابن أبي حاتم (١/٣٠١-٣٠٣).

عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا / قَوْلًا سَدِيدًا ﴿ [النساء: ٩] ، يقول: صواباً، يأمر هذا [١/١٣] الموصي أن يُسَدِّد في ذلك ، فلما عجزوا فرض الله الفرائض وسمّاها لأهلها .  
وقال قتادة في هذه الآية: إن الإمام يردّها إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، فَرَدُّهَا واجب عليه .

فهذا مع قول زيد أحسنُ ما قيل في هذه الآية ، والله أعلم .

٧- أخبرنا القاضي البرنكاني<sup>(١)</sup> ، قال: أخبرنا الحسن بن أبي ربيع الجرجاني ، قال: أخبرنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أشعث ، عن شهر بن حوشب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال: «إن الرجل ليعمل بعمل أهل النار ستين سنة ، ثم يعدل في وصيته ، فيدخل الجنة ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة ستين سنة ، ثم يجور في وصيته ، فيدخل النار» ، واقرؤوا: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٣-١٤]<sup>(٢)</sup> .

(١) كذا بالأصل ، وفي نشرة الديباج ، وفي نشرة الأوقاف المغربية للمدارك: البريكاني ، وقال عياض: «ويقال أيضاً البركاني» ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سهل ، من شيوخ المصنف ، ومن كبار طبقة تلاميذ القاضي إسماعيل ، توفي سنة ٣١٩ هـ ، انظر المدارك (١٥/٥-١٦) ، والديباج (١٤٣/٢-١٤٤) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٦٤٥٥ ، كتاب: الوصايا ، الحيف في الوصية والضرار ، ومن طريقه أحمد برقم ٧٧٤٢ ، وابن ماجه برقم ٢٧٠٤ ، أبواب الوصايا ، باب: الحيف في الوصية ، ولفظه: «إن الرجل ليعمل بعمل الخير سبعين سنة ، فإذا أوصى حاف في وصيته ، فيختم له بسوء عمله ، فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل بعمل الشر سبعين سنة ، فيعدل في وصيته ، فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة» ، وأخرجه من غير طريق عبد الرزاق أبو داود برقم ٢٨٥٩ ، كتاب: الوصايا ، باب: في كراهية الإضرار في الوصية ، والترمذي برقم ٢١١٧ ، أبواب الوصايا ، باب: ما جاء في الضرار بالوصية ، وقال: «حسن غريب» ، قلت: والترمذي رحمه الله يشير إلى ضعفه ، لأن مداره على شهر بن حوشب .

١٨٣ - ١٨٤ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن

قَبْلِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾

اختلف المفسرون في هذه الآية .

فقال عطاء: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾: ثلاثة أيام من كل شهر<sup>(١)</sup>.

وقال قتادة: قد كان ذلك كُتِبَ، ثم كُتِبَ رمضان<sup>(٢)</sup>.

وقال سعيد بن جبير، عن ابن عباس: كان أحدهم إذا نام لم يطعم، ولم تحل له النساء، فزعم أن معنى ﴿كُتِبَ﴾ هذا، وهو صفة كيف كان صومهم دون الأيام<sup>(٣)</sup>.

وقال معاذ بن جبل: إنه كان يُصام ثلاثة أيام من كل شهر ويوم عاشوراء، ثم إن الله فرض شهر رمضان، وكانوا إذا/ ناموا حَرُمَ عليهم الطعام والنساء، فأنزل الله: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ﴾ [البقرة: ١٨٧] إلى آخر الآية<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه ابن جرير (١٣٦/٢)، وابن أبي حاتم (٣٠٥/١-٣٠٦).

(٢) رواه ابن جرير (١٣٦/٢).

(٣) في الأصل: فزعم أن معنى ﴿كُتِبَ﴾ هذا وهو صفة صومهم دون الأيام، ولا وجه له.

(٤) الشطر الأول من الأثر رواه ابن جرير (١٣٦/٢)، والشطر الثاني رواه ابن أبي حاتم

(٣١٥/١) في تفسير قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ...﴾.

١٨٧- فَأَمَّا ﴿أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ فإنه نزل في صِرْمَةَ بن أنس الأنصاري أكل بعد أن نام، وعمر بن الخطاب جامع بعد أن نام، فخشيا أن ينزل فيهما، فنزلت الرخصة من أجلهما<sup>(١)</sup>.

والصحيح من التفسير أنه شهر رمضان.

### [هل كتب رمضان على من قبلنا؟]

فإن قال قائل: فهل كتب شهر رمضان على من كان قبلنا؟

قيل له: قد يجوز أن يكون ذلك قد كُتب على إبراهيم صلوات الله [عليه]<sup>(٢)</sup>، ألا ترى إلى قوله: ﴿يَلَّةَ أَيَّكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: ٧٨]، وقد يجوز ألا يكون كُتب على إبراهيم ولا على غيره شهر رمضان، ولكن كُتب عليهم صيام، ثم قيل لنا: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤]، كما فرض على الذين من قبلكم، أيامًا معدودات وليست بعينها.

ثم جعل الله الأيام التي علينا شهر رمضان، ألا تراه جل جلاله قال: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ولم يخلق عيسى من تراب، وكان التشبيه في قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ دون خلقه من تراب.

ثم قال عز وجل: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، والأخر غير معلومة، وحكمها أن تكون عن<sup>(٣)</sup> معلومة.

(١) الآثار عن أبي صِرْمَةَ وعن عمر رواها ابن جرير (١٧٠/٢-١٧١) في تفسير قوله تعالى:

﴿عَلَّمَ اللَّهُ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ...﴾.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) كذا بالأصل، ولعلها: غير.

### [فدية العجز عن الصيام]

١٨٤- وأما قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾، فإن ابن عباس كان يقرأها: «وعلى الذين يُطَوَّقُونَهُ» ولا يطيقونه، ويقول: إنها في الشيخ والشيخة إذا عجزا عن الصيام<sup>(١)</sup>.

[١٤/أ] وروي عنه ضد ذلك، رواه/ حماد بن زيد، عن سلمة بن علقمة، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ﴾، قال: هي منسوخة<sup>(٢)</sup>.

وقال عكرمة: نزلت في الحُبلى والمُرْضِع، والشيخ والشيخة، وكانوا يرون أن الشيخ والعجوز نُسخا منها<sup>(٣)</sup>.

وروى الحارث عن عليٍّ، وعكرمة عن ابن عباس، أنها في الشيخ والشيخة يُفْطِرَان ويُطْعِمَان<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عمر في الحُبلى: إنها تُفْطَر وتُطْعَم<sup>(٥)</sup>.

وقال نافع: وكان ابن عمر إذا أمر بالإطعام لم يأمر بالقضاء.

ولعل ابن عمر لم يأمر بالقضاء لأن المأمورَ عالمٌ بأن القضاء واجب عليه. والأحاديث في هذا الباب، والاضطراب فيها كثير.

وقد كان أنس بن مالك ضعف عن الصيام قبل موته عامًا أو عامين، فكان يجمع نحوًا من ثلاثمائة مسكين فيُطْعِمُهُمْ<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير ابن جرير (١٤٣/٢-١٤٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٠٧/١).

(٢) تفسير ابن جرير (١٤١/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٠٨-٣٠٧/١).

(٣) تفسير ابن جرير (١٤١/٢).

(٤) الروايتان معا أخرجهما ابن جرير في تفسيره (١٤٤/٢).

(٥) رواه ابن جرير (١٤٢/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٠٧/١).

(٦) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ١٢٣٤٦، كتاب: الأيمان والنذور، من قال: =



وقال إبراهيم، عن علقمة في قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ نسختها ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وكان عبد الله بن صفوان لما كبر شقَّ عليه الصيام، فكان يقول: وددت أن عليَّ في كل يوم رقبة.

وقال قتادة: كان ذلك ترخيصاً<sup>(٢)</sup> للشيخ والعجوز، فُنسخ بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وثبت عن عبد الله بن سَوادة القشيري، عن أبيه، عن أنس بن مالك، رجل منهم<sup>(٤)</sup>، أنه أتى النبي ﷺ وهو يتغذى فقال له: «هلم إلى الغداء»، فقال: يا نبي الله، إني صائم، فقال له النبي ﷺ: «إن الله وضع عن المسافر الصوم، وعن المريض والجُبلى والمُرضع»<sup>(٥)</sup>.

وقال القاضي: ولهذا الحديث طرق<sup>(٦)</sup>.

---

= يجزيه أن يطعمهم مرة واحدة، باب: الشيخ الكبير لا يطيق الصوم، والدارقطني برقم ٢٣٩١، كتاب: الصيام، باب: طلوع الشمس بعد الإفطار، والبيهقي في الكبرى برقم ٨٣٩٤، كتاب: الصوم، وفيه: ثلاثين مسكيناً، ولعل الثلاثمائة خطأ من الناسخ.

(١) تفسير ابن جرير (١٣٨/٢).

(٢) في الأصل: ترخيص.

(٣) تفسير ابن جرير (١٤١/٢).

(٤) أي: رجل قشيري، كما عند أبي داود من طريق أبي هلال الآتي تخريجها: «رجل من بني عبد الله بن كعب إخوة بني قشير»، واكتفى غيره بنسبته لبني عبد الله بن كعب.

(٥) رواه النسائي برقم ٢٣١٥، كتاب: الصيام، وضع الصيام عن الجبلى والمُرضع، والبيهقي في الكبرى برقم ٥٥٥٤، كتاب: الصلاة، باب: السفر في البحر كالسفر في البر في قصر الصلاة.

(٦) منها طريق أبي هلال الراسبي، أخرجها الإمام أحمد برقم ١٩٠٤٧، وأبو داود برقم ٢٤٠٠، كتاب: الصيام، باب: اختيار الفطر، والترمذي برقم ٧١٥، أبواب =

فمعنى الآية والله أعلم: أن الله / أوجب الصيام لشهر رمضان على كل قادر، فمن عجز من شيخ وشيخة، لا يرجو<sup>(١)</sup> ثوب<sup>(٢)</sup> القوة التي يقدر بها على القضاء، فلا صيام له ولا كفارة، إذ يقول عز من قائل: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، فمن سقط عنه فلا بدل عليه.

ومن رأى الإطعام بالآية المنسوخة فإنما رآه بقول الله في إثرها: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وما فعله أنس بن مالك وغيره فإنما قالوه وفعلوه على وجه طلب الفضل، والآية تدل لما جعل الله على المريض والمسافر القضاء، أن يكون على الحُبلى والمرضع إذا أُجْرِيَتَا مجرى المسافر، وذلك ظاهر الآية التي أجمع الناس فيها أنها ثابتة غير منسوخة.




---

= الصوم، باب: ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلى والمرضع، وحسنه، وابن ماجه برقم ١٦٦٧، أبواب الصيام، باب: ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع، عن عبد الله بن سودة عن أنس مباشرة دون أبيه، وغيرها.

(١) في الأصل: يرجوا.

(٢) مصدرٌ من ثاب، إذا رجع بعد ذهاب، وثاب إلى العليل جسمه: إذا حسنت حاله بعد تحوُّله ورجعت إليه صحته، انظر اللسان (٥١/٣).

١٨٥ - قوله:

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَكْبَارٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾

## [رخصة إفطار رمضان]

وليس من اليسر تكليف من لم يُطَق ولا تُرَجَى له حال الإطاقة، فأوجب تبارك وتعالى على كل من شهد الشهر أن يصومه، وأوجب على من كان مريضاً أو مسافراً فأفطر القضاء، والحبل مرض من الأمراض، وإفطار الحبل من أجل مرضها وعجزها، فعليها القضاء، ولا إطعام عليها، والمرضع إفطارها من أجل غيرها، وإن كان فيها الضعف يعتريها فعليها القضاء والإطعام.

والمرض: كُلُّ ضَعْفٍ حَلَّ فِي الْبَدَنِ وَفُتُورٌ حَتَّى يَمْنَعَ مِنَ الصَّوْمِ، قال الله عز وجل: ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، / يريد ضَعْفًا وَشَكًّا وَنِفَاقًا، قال جرير:

إِنَّ الْعِيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ<sup>(١)</sup>

(١) صدر بيت عجزه: قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يَحِينَ قَتْلَانَا، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ص ١٦٣).

أي: فيها ضعف وفتور، فإذا كانت المُرْضِعُ قويةً على الصيام، وإنما تخاف إن صامت أن ينقطع دُرُّها وَيُضَرَّ ذلك بولدها، تُفْطِرُ وتُطْعِمُ، وتقضي إذا كانت تقوى على الصوم، وإنما أفطرت من أجل ولدها.

والحامل لا إطعام عليها، لأنه مرض من الأمراض، إلا أن تكون قوية على الصوم، وإنما تخاف على ولدها، وإفطارها من أجل غيرها، فهذه تقضي وتُطْعِمُ.

وأحسب مالكا ذهب إلى الإطعام في هذا الموضع إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾، وذهب في القضاء إلى ﴿فَعِدَّةٌ<sup>(١)</sup> مِّنْ أَتْيَا<sup>(٢)</sup> أُخَرَ<sup>(٣)</sup>﴾، ولم يختلف في أن هذه الآية غير منسوخة.

وقد اختلف في قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾، فقال بعضهم: منسوخة<sup>(٣)</sup>. وقال بعضهم: غير منسوخة<sup>(٤)</sup>.

وقد كان مالك رحمته الله يستحب ما روي عن أنس: «لمن قوي عليه»، من غير أن يوجهه، وقال: من أطعم فإنما يطعم عن كل يوم مُدًّا، بمد النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>،

(١) في الأصل: عدة.

(٢) في الموطأ برواية يحيى برقم ٨٥٤، كتاب: الصيام، فدية من أفطر في رمضان من علة، قال مالك: وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ويرون ذلك مرضًا من الأمراض، مع الخوف على ولدها.

(٣) ممن قال بهذا: ابن عباس، وسلمة بن الأكوع، وعكرمة، والحسن، وعلقمة، والشعبي وعطاء وغيرهم، وقد تقدم تخريج روايات بعضهم قريبًا، وانظر تفسير ابن جرير (١٤٠-١٣٨/٢).

(٤) ممن قال بعدم نسخ الآية: ابن عباس أيضًا، وعكرمة، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وغيرهم، انظر تفسير ابن جرير (١٤٣/٢-١٤٥).

(٥) الموطأ برواية يحيى برقم ٨٥٢، كتاب: الصيام، فدية من أفطر في رمضان من علة.

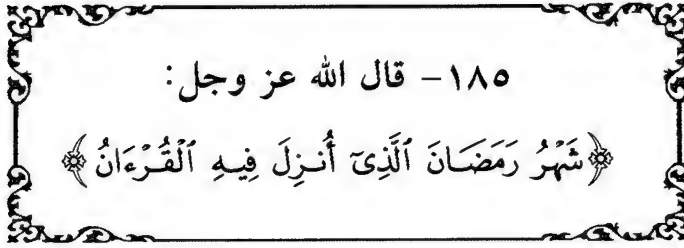
وهذا القول منه على الاحتياط لما جاء من التفسير، فالشيخ ليس ممن يدخل في قوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، إذ كان لا يتوقع له القوة على الصيام كما تُتَوَقَّع للجبلى والمرضع.

وأما قراءة من قرأ: «يطوقونه»، فإن هذه القراءة ليست في مصحفنا المجتمع عليه<sup>(١)</sup>، والذي يبطل ذلك قوله: ﴿وَأَن / تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فكيف يقال لمن لا يطيق: وأن تصومه خير لك؟ ومن قرأ: ﴿وَذِيَّةٌ طَعَامٌ مِّسْكِينَ﴾، و﴿طَعَامٌ مِّسَاكِينَ﴾، فإنه يصير إلى معنى واحد، فمن قرأ: ﴿مِشْكِينَ﴾، يريد: عن كل يوم مسكيناً، ومن قرأ: ﴿مساكين﴾، يريد: عن الأيام بعددها مساكين، وقراءة أبي عمرو بن العلاء، وهو أعلم القراء باللغة، وتابعه قراء العراق على ذلك: ﴿طَعَامٌ مِّشْكِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ونسأل الله التوفيق.



(١) وقال ابن جرير في تفسيره (١٣٨/٢): «فإن قراءة كافة المسلمين: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾، وعلى ذلك خطوط مصاحفهم، وهي القراءة التي لا يجوز لأحد من أهل الإسلام خلافها، لنقل جميعهم تصويب ذلك قَرْنَا عن قَرْن»، ثم حكى قراءة ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) قال ابن مهران في المبسوط (ص ١٤٢): قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ مضاف ﴿مساكين﴾ جميع، وقرأ الباقر ﴿وَذِيَّةٌ﴾ منونة، ﴿طَعَامٌ﴾ رفع ﴿مِشْكِينَ﴾ واحدة، وانظر أيضاً النشر لابن الجزري (٢٢٦/٢).



### [نزول القرآن]

قال سعيد بن جبیر: نزل القرآن جُملة واحدة في ليلة القدر في شهر رمضان إلى سماء الدنيا، فجُعِل في بيت العِزَّة، ثم أنزل على النبي ﷺ في عشرين سنة، بجواب كلام الناس<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس: كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه جبريل ﷺ كل ليلة في رمضان يَعْرِضُ عليه النبي ﷺ القرآن، فإذا لقيه كان أجود بالخير من الريح المرسلة.

رواه إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>.  
والمعنيان جميعاً صحيحان، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وهذه الآية مُحَقَّقة لما قال سعيد بن جبیر، وما رواه ابن عباس صحيح زائد في شرف الشهر، والله أعلم.

(١) رواه ابن الضريس في فضائل القرآن (ص ٧٢) برقم ١٢٠.

(٢) متفق عليه، البخاري برقم ١٩٠٢، كتاب: الصوم، باب: أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان، ومسلم برقم (٧٣/٧)، كتاب: الفضائل، باب: كان النبي ﷺ أجود الناس.

١٨٥ - قال الله تبارك وتعالى :

﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ

فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾

[١٦/١]

### [صيام المسافرين]

٨- نا أحمد بن موسى ، قال : نا القعني<sup>(١)</sup> ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان ، فصام حتى بلغ الكديد<sup>(٢)</sup> ، ثم أفطر وأفطر الناس معه ، وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup> .

وروى هذا الحديث ابن عيينة ، وجماعة من طرق كثيرة عن<sup>(٤)</sup> ابن عباس .

(١) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي البصري ، راوية الموطأ ، روى عن مالك والليث وغيرهم ، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، توفي سنة ٢٢٠ بمكة . انظر ترجمته في ترتيب المدارك (٣/٢٠١) .

(٢) الكديد : قال القاضي عياض في المشارق (١/٣٥١) : «بفتح الكاف ودالين مهملتين [بينهما ياء] ساكنة ، ما بين قديد وعُسفان ، على اثنين وأربعين ميلاً من مكة» ، في المشارق بدل ما بين المعكوفين : «أولاهما» ، وما أثبتته تصويب للمصحح على هامشه ، وقوله : «... ما بين ...» ، الراجح أن صوابه : «... ماء بين ...» كما ورد عند غير واحد .

(٣) الموطأ برواية القعني برقم ٤٩٠ ، كتاب : الصيام ، باب : الصيام في السفر .

(٤) في الأصل : وعن .

وكان ابن عباس يقول: إذا أدركك رمضان وأنت مقيم فصم، وإذا كنت مسافراً فأنت بالخيار، إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر<sup>(١)</sup>.

وروى ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي قال: من أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر لزمه الصوم، لأن الله عز من قائل يقول: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ النَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عباس رضي الله عنه: إهلاله بالدار يوجب الصيام على من أقام أو سافر. وكان الحسن، وعمرو بن شرحبيل، ومحمد بن سيرين، وسعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup> يرون لمن سافر في رمضان وقد كان صام بعضه أن يفطر إن شاء<sup>(٤)</sup>. قال القاضي رحمه الله: وفعل رسول الله ﷺ وإفطاره بالكديد، وعُسفان، وقد سافر ليومين خلوا من رمضان أولى أن يُعَمَلَ به، إذ قد أتبعه العمل، ومع ذلك فإن مالكا رضي الله عنه قال: أحبُّ إليَّ الصيام لمن قَدَّر عليه<sup>(٥)</sup>. وقد قال قوم من المتأخرين<sup>(٦)</sup>: إن من صام في السفر أعاد، لقول النبي ﷺ [١٦/ب] /: «ليس من البر الصيام في السفر»<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه ابن جرير (١٥٢/٢).

(٢) رواه ابن جرير (١٥٢/٢)، وابن أبي حاتم (٣١١/١-٣١٢).

(٣) الرواية عن الحسن سعيد بن المسيب أخرجها ابن جرير (١٥٤/٢)، وعن عمرو بن شرحبيل وهو أبو ميسرة الهمداني، أخرجها ابن جرير (١٥٣/٢).

(٤) في الأصل: إن شاء الله.

(٥) المدونة (٢٠١/١)، وفي الموطأ برواية القعنبي برقم ٧٩٨، كتاب: الصيام، باب: الصيام في السفر، قال مالك: والصيام في السفر لمن قوي عليه حسن.

(٦) عدم جواز الصوم في السفر مذهب داود وأصحابه، ونصره ابن حزم في المحلى (٢٤٦/٦) وما بعدها.

(٧) متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله، البخاري برقم ١٩٤٦، كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه، ومسلم برقم (١٤٢/٣)، كتاب: الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر.



وهذا إنما هو في التطوع إذا قارنته مشقة تخفيفاً ورحمة للعباد، ويدخل في ذلك الفرض عند الشدة، لقول النبي ﷺ: «إن الله يحب أن تؤخذ رخصه كما يحب أن تؤخذ عزائمه»<sup>(١)</sup>، لأن الله قد رَفَّه وَيَسَّرَ، وأباح الإفطار رَفَقاً بالعليل والمسافر، مع قضاء العدة.

وقد كانت عائشة رضي الله عنها تصوم في السفر<sup>(٢)</sup>. وقال أنس: إن أفطرت [فرخصة]<sup>(٣)</sup>، وإن صمت فالصوم أفضل<sup>(٤)</sup>. وقال عثمان بن أبي العاص الثقفي مثل ذلك<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو الدرداء: من صام تطوعاً في السفر كان بينه وبين النار خندقٌ أبعد من ما بين السماء والأرض. وكان ابن عمر يصوم في السفر<sup>(٦)</sup>. ومن صام في السفر من الصحابة والتابعين من لا يدركه الإحصاء.

(١) رواه ابن حبان، الإحسان برقم ٣٥٤، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، ذكر الإخبار عما يستحب للمرء من قبول ما رخص له، والطبراني في الكبير برقم ١٠٠٣٠ و١١٨٨٠ و١١٨٨١، عن ابن عباس، وابن حبان، الإحسان برقم ٣٥٦٨، باب: صوم المسافر، ذكر الخبر الدال على أن الإفطار في السفر أفضل من الصوم، والبيهقي في الكبرى برقم ٥٤٨١ و٥٤٨٣، كتاب: الصلاة، باب: كراهية ترك التقصير والمسح على الخفين، عن ابن عمر، وابن أبي شيبه في مواضع منها في مصنفه برقم ٢٧٠٠١، كتاب: الأدب، في الأخذ بالرخص، عن ابن مسعود.

(٢) رواه ابن أبي شيبه في مصنفه برقم ٩٠٦٨ و٩٠٧٣، كتاب: الصيام، من كان يصوم في السفر ويقول: هو أفضل، وانظر: ابن جرير (١٥٨/٢).

(٣) ساقطة من الأصل، ومستدركة من المصادر.

(٤) رواه ابن أبي شيبه في مصنفه برقم ٩٠٦٧، الموضوع السابق، وابن جرير (١٥٩/٢).

(٥) رواه ابن أبي شيبه ٩٠٧٦، الموضوع السابق، وابن جرير (١٥٩/٢).

(٦) لم أقف عليه، والمشهور المروي أن ابن عمر كان لا يصوم في السفر، انظر الموطأ برقم ٨١٠، كتاب: الصيام، ما جاء في الصيام في السفر، وابن جرير (١٦٠/٢).

وروى سعيد بن إياس، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، والجريري، عن أبي نضرة، عن جابر أن النبي ﷺ كان في سفر في رمضان، فأتى أصحابه على غدير فقال للقوم: «اشربوا»، فقالوا: أنشرب ولا تشرب؟ قال: إني أيسركم إني راكب، فنزل وشرب وشربوا<sup>(١)</sup>.

٩ - [نا]<sup>(٢)</sup> زياد، قال: حدثنا مسدد، قال: نا بشر بن المفضل، قال: نا عمار بن غزية، عن محمد بن عبد الرحمن، عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وهي آخر غزوة غزاها، وهي التي تدعى غزوة العسرة، فبينما هو يسير بعد ما أضحى إذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال: «ما هذه الجماعة؟» فقالوا يا رسول الله: رجل صائم فجهده الصوم، فقال: «ليس من البر الصيام في السفر»<sup>(٣)</sup>.

وقال حمزة بن عمرو الأسلمي، وكان يسرد الصوم: يا رسول الله، أصوم في السفر؟ قال: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن أبي أويس عن مالك: الصيام في السفر أحب إلي من الإفطار لمن قوي عليه، وليس إتمام الصلاة في السفر مثل الصيام.

قال القاضي إسماعيل: لأن المسافر فرضه ركعتان، فلا يجوز له أن يصلي أكثر من فرضه، والمسافر والمريض إنما أجزى لهما الفطر رفقا بهما، وأن يؤخرا فرضهما من وقت إلى وقت، ولم يسقط عنهما من الفرض شيء لا بدل له كما حط من الصلاة، ولو كان قصر الصلاة يُشبه تأخير الصوم، لجاز للمريض أن

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ١١٤٢٣.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) متفق عليه، رواه البخاري برقم ١٩٤٣، كتاب: الصوم، باب: الصوم في السفر والإفطار، ومسلم (١٤٤/٣)، كتاب: الصيام، باب: التأخير في الصوم والفطر في السفر.

يقصر الصلاة كما جاز للمسافر أن يقصر، فلما لم يجز ذلك عُلِمَ أن أمر الصوم لا يُشبه قصر الصلاة.

وقال الشافعي في المسافر: إن شاء أتم وإن شاء قصر، واحتج بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسَّ عَلَيْكُمُ جُنَاحُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]، فلما قيل: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، عُلِمَ أنه إن شاء أتم وإن شاء قصر<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: وهذا خطأ قبيح، ولو كان على ما قال لما كانت الإباحة لقصر الصلاة للمسافر إلا عند الخوف، وإنما هذه الآية في قصر الترتيب لا قصر العدد، لأنه جلَّ وعزَّ قال في إثرها تعليمًا لذلك القصر الذي علمناه/ عند [١٧/ب] الخوف وأباحه لنا: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ﴾، فوصف لنا الصلاة المقصورة عند الخوف وعلمناها، فأما صلاة السفر فقد كنا عرفناها بقوله: ﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ فأقام لهم رسول الله ﷺ صلاة الحضر وصلاة السفر، [ولو كان قوله: ﴿لَا جُنَاحَ﴾ تخييرًا، لكان قوله في الصفا والمروة: ﴿لَا جُنَاحَ﴾ تخييرًا، فمن شاء طاف ومن شاء ترك]<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عمر رضي الله عنهما: بُعث رسول الله ﷺ ولا نعلم شيئًا، وإنما نفعل ما كان يفعل<sup>(٣)</sup>.

(١) الأم (٣٥٥/٢).

(٢) ما بين المعكوفين محصور في الأصل بعلامتين، ومكتوب بإزائه في الهامش: (ليس في الأم، وهو في غيرها صحيح).

(٣) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٣٨٩، كتاب: الصلاة، قصر الصلاة في السفر، وأحمد برقم ٥٦٨٣، والنسائي برقم ١٤٢٤، كتاب: تقصير الصلاة في السفر، وابن ماجه برقم ١٠٦٦، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: تقصير الصلاة في السفر.

وقال عمر رضي الله عنه: صدقة تصدق الله بها عليكم<sup>(١)</sup>، يريد: لم يوجب ذلك عليكم، فتخفيفه عنكم صدقة.

وقالت عائشة، وابن عباس رضي الله عنهما: فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين، فزيد في صلاة الحضر، وأُقرَّت صلاة السفر<sup>(٢)</sup>.

فعدد الفرض في الصلاة قائم في كل موضع من السفر والحضر، لا يجوز أن يُزاد فيه لنشاط ولا لقوة، ولا يُنقص منه لضعف ولا لعدة، ولو جاز أن يسقط من عدد الصلاة شيء لعدة، لجاز أن يسقط عن المريض، إذ كان أضعف من المسافر، فلم يُجز له أن ينقص من العدد، وأبيح له أن يصلي قاعداً ومضطجعاً على قدر ما يمكنه، فأما العدد فلا نقصان فيه، وهذا قول جملة أهل العلم، وما لا ينبغي أن يُتعدى.

فأما إتمام عائشة رضي الله عنها في السفر فقد وضع أهل العلم لها المعاذير في ذلك على قدر اجتهادهم، وكذلك اعتذروا لعثمان رضي الله عنه لإتمامه / بمنى، وما اعتذر لفاعله فلا يحتج به، وليس بالناس حاجة إلى معرفة فعل قد اعتذر له.

[١٨/١]

(١) رواه مسلم (١٤٣/٢)، كتاب: الصلاة، باب: صلاة المسافرين وقصرها، مرفوعاً إلى النبي ﷺ، عن يعلى بن أمية، قال: سألت عمر بن الخطاب، قلت: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وقد آمن الله الناس؟! فقال لي عمر: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته».

(٢) قول عائشة متفق عليه، رواه البخاري برقم ٣٥٠، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة في الإسرائ، و١٠٩٠، كتاب: تقصير الصلاة، باب: يقصر إذا خرج من موضعه، ومسلم (١٤٢/٢-١٤٣)، الموضع السابق، ولم أقف عليه لابن عباس كما أورده المصنف، والذي عند مسلم في الموضع السابق، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة. فالحق أعلم.

وأما قول المتأخر: إن الصائم في السفر يقضي، فلم يَعْرِف وجه قول رسول الله ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر»<sup>(١)</sup>، إنما خاطب بذلك من كَظَّهُ<sup>(٢)</sup>، على ما في الحديث، وهو ﷺ صام في حجة الوداع، واحتَجَمَ وهو صائم مُحَرَّم، وهذا آخر فعله.

قال القاضي: وطرق هذا الحديث كثيرة.

وقد قال مالك ﷺ في من أتمَّ في السفر: إنه يعيد في الوقت<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: إن كان فرضه ركعتين فالزيادة فيها تُبْطِلُها كما تبطل الزيادة في الأربع.

قلنا: الفرض ركعتين أقوى ما روي ونقل إلينا، ولسنا مثل من جاء بعد المائتين يقول: إن ما<sup>(٤)</sup> خالفه لا يجوز البتة، لو قلنا: إن مصلي أربع<sup>(٥)</sup> يُعيد أبداً لكان عثمان وعائشة رضي الله عنهما ما صلياً، وآراؤنا دون آرائهم.

قال ابن مسعود رضي الله عنه وقد صلى خلف عثمان رضي الله عنه أربعاً: ليت حظي من أربع ركعتان<sup>(٦)</sup>، ولم ير الإعادة.

وهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول له ابن عباس: كنت معنا نقول لأبي بكر وعمر: إن الخمس لنا بالكتاب والسنة، حتى أفضى الأمر إليك فقسمته على

(١) تقدم تخريجه (١١٦/١).

(٢) كَظَّهُ: أجهدته، وأصل الكِظَّة: ما يعتري الممتلئ من الطعام من وَهَنٍ وكسل وسقم. انظر اللسان (٧٤/١٣).

(٣) المدونة (١٢١/١).

(٤) في الأصل: إنما.

(٥) في الأصل: أربعاً.

(٦) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه برقم ١٦٥٧، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة بمنى.

ما قسماه ، قال علي : إنهما تأوَّلا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وتأوَّلنا ، ولسنا بتأويلنا أولى منهم بتأويلهم ، فقسمتها على ما قسمها ، وقال : قد كانا رشيدين ، وما أحبُّ أن يؤثر عني خلافهما .

فنحن ما أدركنا الوقت قلنا أيضاً بالأفضل ، فإذا خرج الوقت لم نُزِر على [١٨/ب] الصحابة / ونقول ما يَكْدَحُ<sup>(١)</sup> فيهم .

وقد قال مالك رحمته الله : من ظن أنه يوافي أهله من سفره في آخر النهار فله أن يفطر ، وإن ظن موافاته في أول النهار فليصم<sup>(٢)</sup> .




---

(١) كذا في الأصل ، ومعناها : يَخْدِش وَيَشِينُ ، والكُدُوح : الخُدُوش ، وكدح فلان في وجهه فلان إذا عمل به ما يشينه . انظر اللسان (٣٢/١٣) .

(٢) في الموطأ برواية يحيى برقم ٨١٣ ، كتاب : الصيام ، ما يفعله من قدم من سفر أو أراد في رمضان ، قال مالك : من كان في سفر ، فعلم أنه داخل على أهله من أول يومه وطلع له الفجر قبل أن يدخل ، دخل وهو صائم . وقال مالك : وإذا أراد أن يخرج في رمضان ، فطلع له الفجر وهو بأرضه قبل أن يخرج فإنه يصوم ذلك اليوم .

١٨٥ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰنَكُمْ﴾

وإكمال العِدَّة أن يصوم ما أفطر من رمضان في سفر أو مرض ، فإذا قضاه فقد أكمل العدة .

### [التكبير يوم العيد]

وإنما قوله: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰنَكُمْ﴾ ، قال ابن عباس: حَقُّ عَلَى من رأى هلال شوال أن يكَبِّرُوا الله حتى يفرغوا من عيدهم ، وذلك لأن الله يقول: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰنَكُمْ﴾ ، وقال ابن<sup>(١)</sup> زيد بن أسلم: ينبغي لهم إذا غَدَوْا إلى المصلَّى كَبَّرُوا ، وإذا جلسوا كَبَّرُوا ، حتى إذا خرج الإمام صَمَتُوا ، فإذا كبر الإمام كَبَّرُوا ، فإذا انقضت الصلاة فقد انقضى العيد<sup>(٢)</sup>.

والجماعة تغدو<sup>(٣)</sup> بالتكبير إلى المصلَّى ، وقد روي عن جماعة من الصحابة وكثير من التابعين<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في الأصل ، ولعله يريد: أسامة بن زيد بن أسلم . انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٦٦/١-١٦٧).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١٦٤/٢).

(٣) في الأصل: تغدوا .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب: الصلاة ، في التكبير إذا خرج إلى العيد .

وكذلك أيام النحر يكبر فيها في إثر الصلاة، لقول الله تعالى: ﴿يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤]، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنها أيام أكل وشرب وذكر لله»<sup>(١)</sup>.  
وقال الزهري: إن النبي ﷺ كان يكبر يوم الفطر إذا خرج إلى المصلى، قال الزهري: وذلك من السنة<sup>(٢)</sup>.

وكان علي وابن عباس وجماعة من الصحابة إذا خرجوا إلى المصلى يوم/ الفطر، كَبَرُوا حتى يفرغ الإمام من الخطبة، بالروايات الصحاح. [١٩/أ]  
وكان سعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup> وأكثر التابعين ممن بلغنا يفعله، ولم يُروَ خلافه عن أحد علمناه.

وكانوا يَرُونَهُ في الغُدُوِّ إلى الفطر أوجب منه في الأضحى، إلا علياً<sup>(٤)</sup>  
وابن مسعود، فإنهما كانا يريانهُ في الغدو سواء، ويريان التكبير في الأضحى منذ يوم عرفة.




---

(١) رواه مسلم (١٥٣/٣)، كتاب: الصيام، باب: تحريم صوم أيام التشريق.  
(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٥٦٦٧، كتاب الصلاة، في التكبير إذا خرج إلى العيد.  
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٥٦٦٩، الموضع السابق.  
(٤) في الأصل: علي.



١٨٧ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ إلى قوله:

﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾

### [الجماع في ليل رمضان]

قيل: كان الطعام والشراب والجماع عليهم بعد اليوم محرماً<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنهم لما فُرض عليهم الصيام احتذوا فيه حذو أهل الكتاب، وهذا هو الصحيح، لأن التحريم يقتضي محرماً، ولم يُروَ ذلك ولم يُؤثر، فكان سبب الإذن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقع على امرأته بعد أن نام، ورجلٌ من الأنصار رَقَدَ قبل العشاء ثم استيقظ فأكل، وخافا نزول الوحي فيهما<sup>(٢)</sup>، وكانا سبب رحمة الله لعباده، كما كانت عائشة رضي الله عنها سبب التيمم، فقال لها أسيد بن حضير: ما هذه أول بركتكم يا آل أبي بكر<sup>(٣)</sup>.

وأنزل الله: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَكُمْ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْتَمِسُوا مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْتُمْ لَهُنَّ الْغُفَّارُ ﴿١٨٧﴾ وهو الجماع، ﴿وَأَتَّبِعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ وهو الولد، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْوَجْدُ﴾

(١) في الأصل: محرم.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٣٢٤، كتاب: التيمم، الباب الأول، ومسلم (١/١٩١) -

(١٩٢)، كتاب: الطهارة، باب: التيمم.

الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى الْاَيْلِ ﴿١﴾ ، وبهذا جاءت الروايات ،  
وفسره المفسرون<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس: ﴿الرَّفَثُ﴾: الجماع<sup>(٢)</sup>.

[١٩/ب] وقد قال: الله/ تبارك وتعالى حَيِّيْ كَرِيْمٌ، يُكْنِي عما شاء، وإن الرَّفَثَ،  
والمباشرة، والتغشي، والإفضاء: الجماع.

وقاله ابن مسعود، وابن عمر، وابن المسيب، وعطاء، ومجاهد، وقتادة،  
ولم تختلف الرواية فيه، إلا ابن عباس في قوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾  
قال: ليلة القدر، روى ذلك عنه أبو الجوزاء وحده<sup>(٣)</sup>.

وروي عن زيد بن أسلم: أن الأكل والجماع كانا محرَّمين لقوله: ﴿كُتِبَ  
عَلَيْكُمْ الصَّيَّامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، وكان هذا قد كتب  
على الذين من قبلنا، إلا أنه ذكر أن ذلك في صيام الأيام من كل شهر، فلما  
نزل رمضان أجروه مجراه.

فأما قوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾: إنه الولد.

وقال [ابن]<sup>(٤)</sup> زيد: الجماع.

وقد يحتمل وجهًا ثالثًا وهو: ما كتب الله لكم من الثواب، والله أعلم بما  
أراد من ذلك<sup>(٥)</sup>.

وأما ما قاله ابن عباس: ليلة القدر، فحسن أيضاً.

---

(١) راجع تفسير ابن جرير للآية (١٦٩/٢) وما بعدها، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١٥/١) -  
(٣١٧).

(٢) تفسير ابن جرير (١٦٥-١٦٦/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١٥/١).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (١٧٦/٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣١٧/١).

(٤) ساقطة من الأصل، ومستدركة من المصادر.

(٥) انظر هذه الأقوال عند ابن جرير (١٧٥-١٧٦/٢)، وابن أبي حاتم (٣١٧/١).

١٨٧ - وأما قوله عز وجل:

﴿حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾

فإنه بياض النهار من سواد الليل، وهو البياض الذي يبدو<sup>(١)</sup> من المشرق قبل الحمرة، وهو الثاني المُستطيل المعترض في أفق السماء، فأباح الله تبارك وتعالى الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر.

### [الإصباحُ جنباً]

وإذا كان ذلك، فليس يُصبح الإنسان إلا جنباً، ولا يقع اغتساله إلا بعد الفجر، فالقرآن والسنة قد أبطلا الرواية: «من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم»، لأن عائشة - وهي أعلم الخلق بهذا - أنكرت الرواية، فقال أبو هريرة: لم أسمعه من النبي ﷺ، أخبرنيهِ مُخْبِرٌ، قالت: لقد كان رسول الله ﷺ يُصبح جنباً من غير احتلام/ ثم يصوم ذلك اليوم<sup>(٢)</sup>.

[٢٠/١]

(١) في الأصل: يبدو.

(٢) في الموطأ برواية يحيى برقم ٧٩٥، كتاب: الصيام، ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً، عن مالك، عن سُمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يقول: كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة، فذكر له أن أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، فقال مروان: أقسمتُ عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أُمِّي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك، فذهب عبد الرحمن وذهبتُ معه، حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها، ثم قال: يا أم المؤمنين، إنا كنا عند مروان بن الحكم فذكر له أن أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت عائشة: ليس كما قال أبو =

ومع هذه الرواية فالقرآن يُغني عن كل شيء، لأن من أباحه الله الجماع إلى الفجر فقد جعل اغتساله بعد الفجر، وهو الفجر المعترض يميناً وشمالاً، لا المستطيل في أفق السماء، قال ذلك ابن مسعود<sup>(١)</sup>، وسهل بن سعد<sup>(٢)</sup>، والحسن، وابن سيرين، والشعبي.

### [متى يُمسك ويُفطر الصائم؟]

وروى مُجالد، عن عامر، عن عدي بن حاتم، قال: علمني رسول الله ﷺ الصلاة والصيام، وقال: «إذا غابت الشمس فكل واشرب حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وُصم ثلاثين يوماً إلا أن ترى الهلال قبل ذلك»، قال: فأخذت خيطين من شعر أسود وأبيض، فكنت أنظر فيهما فلا يتبين لي،

= هريرة، يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟ فقال عبد الرحمن: لا والله، قالت عائشة: فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام، ثم يصوم ذلك اليوم، قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك، فقالت مثل ما قالت عائشة، قال: فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم، فذكر له عبد الرحمن ما قالتا، فقال مروان: أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن دابتي فإنها بالباب، فلتذهبن إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق فلتخبرنه ذلك، فركب عبد الرحمن وركبت معه، حتى أتينا أبا هريرة فتحدث معه عبد الرحمن ساعة، ثم ذكر له ذلك، فقال له أبو هريرة: لا علم لي بذلك، إنما أخبرني به مخبر.

(١) رواه مسلم (١٢٩/٣)، كتاب: الصيام، باب: أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر.

(٢) رواه البخاري برقم ١٩١٧، كتاب الصوم، باب قوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا...﴾، ومسلم (١٢٨/٣)، الموضع السابق، أنه قال: أنزلت: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ ولم ينزل ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود، ولم يزل يأكل حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل الله بعد: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، فعلموا أنه إنما يعني الليل والنهار.

فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فضحك وقال: «يا ابن حاتم، إنما ذلك بياض النهار من سواد الليل»<sup>(١)</sup>.

وزاد فيه مسلم، عن حصين، عن الشعبي، عن عدي: «إن كان وسادك إذا لعريض»<sup>(٢)</sup>.

وقال النبي ﷺ في قوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾: «إذا أقبل الليل وأدبر النهار، وغربت الشمس فقد أفطر الصائم».

١٠- نا إسماعيل بن إسحاق، قال: نا علي بن عبد الله، قال: نا سفيان، قال: نا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عاصم بن عمر، عن أبيه عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ: «إذا سقط القرصُ أفطر»<sup>(٤)</sup>.

قال القاضي: إذا غربت الشمس أفطر الصائم أكل أو لم يأكل، لأن الصوم لا يكون بالليل، ولذلك والله أعلم نُهي عن الوصال، لأنه يترك الطعام والشراب وهو مفطر، فلا فائدة له، إذ لا ثواب له.

[٢٠ب]

(١) أخرجه الإمام أحمد برقم ١٩٣٧٥.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه برقم ١٩١٦، الموضع السابق، بدون زيادة مسلم، ومسلم (١٢٨/٣)، الموضع السابق.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري برقم ١٩٥٤، كتاب: الصوم، باب: متى يفطر الصائم، ومسلم (١٣٢/٣)، باب: بيان وقت انقضاء الصوم.

(٤) أورده البخاري في صحيحه في الموضع السابق، معلقاً وموقوفاً على أبي سعيد، قال الحافظ في الفتح (٢٨٠/٤): «وصله سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة...»، وانظر تغليق التعليق (١٩٤/٣-١٩٥).

١٨٧- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾

[هل يُعتكف بغير صوم؟]

اعتكف رسول الله ﷺ في العشر الأواخر من رمضان، وهذه الآية مخاطبة للصائمين، لأنها عطف، لأن «ولا» لا تكون إلا عطفًا على مخاطب، والمخاطب هم الصائمون، لأنه قال: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ أَلَفَتْ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى آيِلٍ﴾، ثم قال: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ معناه: بليل وأنتم عاكفون في المساجد، فالاعتكاف لا يقع عندنا إلا في صوم، إما مفترض وإما متنفل به.

[مُدَّةُ الاعتكاف]

ولا يجب أن يعتكف أحد أقل من عشر ليال، فإن اعتكف أقل من ذلك جاز، وإن كان الاستحباب عند مالك اتباع فعل رسول الله ﷺ.

[الوطء في الاعتكاف]

فُمنع المعتكف في الليل من بعض ما أبيح للصائم، إذ جعل الصيام من الأكل والشرب والجماع، والإفطار بها، فُمنع المعتكف من واحد منها وهو الجماع، إذ كان من لذات الدنيا، ومن حبس نفسه لله تبارك وتعالى ولذكره كان ممتنعاً من الملاذ.

قال: فإن قال قائل: فإن الأكل والشرب من الملاذ.

قيل له: هذان لا تقوم النفوس إلا بهما، وتركهما مُتْلِفٌ، وليس المباشرة كذلك.

وقد احتج بعض المتأخرين في جواز الاعتكاف بغير صوم بشيء روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه سأل رسول الله ﷺ فقال: كنت نذرتُ أن أعتكف في الجاهلية ليلة، فقال له النبي ﷺ: «وَفَّ بِنَذْرِكَ»<sup>(١)</sup>، وقد رُوي: «اعتكف وصم»<sup>(٢)</sup>، فقال: الليل لا صيام فيه<sup>(٣)</sup>.

وهذا غلط فاحش، لأن العرب لا تعرف الليلة إلا بيومها، ولا اليوم إلا بليته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، فلا اختلاف أن الأيام داخله في الوعد مع الليل، وقال: ﴿إِنِّي لَأَكَلُ النَّاسِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [آل عمران: ٤١]، فدخل الليل في النهار، وقال: ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، فدخل الليل في النهار، ألا تراه قال: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]، فدخل العشيُّ والبُكْرَةُ في الليل، لأنه قال: ﴿إِنِّي لَأَكَلُ النَّاسِ ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾، ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ﴾: أوْماً، ولم يتكلم بالنهار أن سَبَّحُوا.

ومع هذا فقد اختلفت الرواية عن عمر، فقال بعضهم: ليلة، وقال بعضهم: يوماً.

(١) متفق عليه، البخاري برقم ٢٠٣٢، كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف ليلاً، ومسلم

(٨٨/٥)، كتاب: الأيمان، باب: نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم.

(٢) رواه أبو داود برقم ٢٤٦٦، كتاب: الصوم، باب: المعتكف يعود المريض.

(٣) جواز الاعتكاف بغير صوم مذهب الشافعي، انظر الأم (٢٦٧/٢).

١١- نا محمد بن صالح الطبري، قال: نا بُندار، قال: نا حجاج، قال: نا حماد بن سلمة، عن أيوب.

١٢- قال: وحدثنا الجرجاني وابن زنجويه، قالوا: نا عبد الرزاق، قال: أنا معمر، عن أيوب.

١٣- قال: ونا الزعفراني، قال: نا عفان، قال: نا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر قال بالجِعْرَانَةِ<sup>(١)</sup>: يا رسول الله، إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام، فأمره رسول الله ﷺ أن يفِي بنذره<sup>(٢)</sup>.




---

(١) الجِعْرَانَةُ: قال القاضي في المشارق (١٦٨/١): أصحاب الحديث يقولونه بكسر العين وتشديد الراء، وبعض أهل الإتقان والأدب يقولونه بتخفيفهما، ويخطئون غيره، وكلاهما صواب مسموع، حكى القاضي إسماعيل بن إسحاق عن علي بن المديني أن أهل المدينة يقولونه فيها وفي الحديبية بالتثقيب، وأهل العراق يخففونهما، ومذهب الأصمعي في الجعرانة التخفيف، وحكى أنه سمع من العرب من يثقلها، وبالتخفيف أتقنها الخطابي، وبهذا قرأناه على متقني شيوخنا، وبالوجهين أخذناها عن جماعة، وهي ما بين الطائف ومكة حين قسم النبي ﷺ غنائم حنين، وإلى مكة أقرب.

(٢) رواه مسلم (٨٩/٥)، كتاب: الأيمان، باب: نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم.



١٨٨ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى

الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

### [الحيلة بالحجة]

روى مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنكم تختصمون إليّ، وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، فأقضي له بما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له به قطعة من النار»<sup>(١)</sup>.

وقال فيه حماد بن زيد: ولا يقولن إنما قضي لي، يريد أن قضائي أحله له، وليس كذلك.

وقال مجاهد، وقتادة في قوله: ﴿وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾، قال: تخاصم وأنت ظالم<sup>(٢)</sup>.

(١) الموطأ برواية يحيى برقم ٢١٠٣، كتاب: الأفضية، الترغيب في القضاء بالحق، ومن طريق القعني عن مالك به، البخاري برقم ٢٦٨٠، كتاب: الشهادات، باب: من أقام البينة بعد اليمين، و٧١٦٩، كتاب: الأحكام، باب: موعظة الإمام للخصوم، ومن غير طريق مالك مسلم (١٢٨/٥-١٢٩)، كتاب: الأفضية، باب: الحكم بالظاهر واللعن بالحجة.

(٢) تفسير ابن جرير (١٩٠/٢).

قال القاضي رحمه الله: فمعنى الآية والله أعلم ما جاءت به الرواية من الحيلة بالحجة، وأخذ الشيء بالحكم الواقع بالظاهر، فذاك أكل المال بالباطل، وسواء كان المحكوم به مالا<sup>(١)</sup> أو غير مال.

وقد زعم العراقيون<sup>(٢)</sup> أنهم يفرقون بين المال وبين غيره، وزعموا أن المال إذا قُضي له به، لم يحل له إذا كان يعلم أنه لا يستحقه. ثم زعموا في رجل شهد عليه شاهدان أنه طلق امرأته وهما عالمان بكذبهما وأنهما شهدا بزور، ففرق الحاكم بينهما، أنه لا بأس أن يتزوجا أحدهما، والحاكم لم يوقع طلاقاً، وإنما أمضى شهادة الشاهدين، كإمضائه شهادتهما لو شهدا على رجل بمال فحكم به الحاكم، لم يحل للمحكوم له عندنا وعندهم أخذ ذلك المال، لأن حكم الحاكم لا يحل ما حرم الله، كذلك حكمه بشهادة الشاهدين لا يُحل حراماً، ولا يُبيحها للأزواج إذا كانت هي عالمة بأن ما ادّعت باطل، كذلك لا تحل لأحد الشاهدين إذ يعلم أنها غير مطلقة، وإنما تحل لمن لا يعلم بظاهر الحكم.

[٢٢/١]

ويلزمهم على هذا - وعساهم قائلوه - أن الحاكم/ إذا حكم بطلاقها، وادعى إقرار الزوج عنده، وهو يعلم أن الزوج لم يُقَرَّ، ففرق بنهيهِ للزوج، أن للحاكم أن يتزوجها.

وقُبِحَ هذه المسألة يُغني عن الاحتجاج على قائلها، والله أعلم.



(١) في الأصل: مال.

(٢) هم الأحناف، وهم كذلك في الكتاب كله.

١٨٩ - قال الله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾

### [البناء على رؤية الأهلة]

جعل الله الأهلة مواقيت محصورة للحج ولصيام رمضان وللمديانات والمعاملات، ألا ترى أن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غمَّ عليكم فاقدروا له»<sup>(١)</sup>.

١٤- أخبرنا إسماعيل، قال: نا محمد بن الفضل عارم، قال: نا حماد بن زيد، عن أبان بن تغلب، عن عمرو بن مرة، عن أبي البخري قال: قدمنا حُجَّاجًا حتى إذا كنا بالصفاح<sup>(٢)</sup>، رأينا هلال ذي الحجة كأنه ابن خمس ليال، فلما قدمنا سألنا ابن عباس فقال: جعل الله الأهلة مواقيت، فيُصام لرؤيتها ويُمسك لرؤيتها.

وقال مجاهد: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ في حجهم، وصيامهم، ولفطهرهم، ولقضاء دينهم، ولعِدَد نسايتهم<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر، بألفاظ قريبة مما ساقه المصنف، أخرجه البخاري برقم ١٩٠٦، كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم...»، ومسلم (١٢٢/٣)، كتاب: الصيام.

(٢) الصفاح: بكسر أوله، وبالحاء المهملة في آخره، على وزن فعال: موضع بالروحاء، والروحاء: قرية جامعة لمُزَيَّنة، على ليلتين من المدينة، بينهما أحد وأربعون ميلًا، انظر معجم ما استعجم للبكري (٨٨٤/٣) و(٦٨١/٢).

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور (٤٩٠/١) لعبد بن حميد.

وقال قتادة نحو ذلك<sup>(١)</sup>.

فالبناء على رؤية الأهله ، وبالله التوفيق .

\* \* \* \* \*

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٩١/٢).

١٨٩- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا  
الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾

### [سبب النزول]

١٥- أخبرنا إسماعيل ، قال: نا حفص بن عمر ، قال: نا شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن البراء: كانت الأنصار إذا حجوا فأقبلوا من مكة لم يدخلوا البيوت إلا من قبل ظهورها ، فجاء رجل / فدخل من الباب فعاثوا عليه ، فنزلت: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾<sup>(١)</sup>.

وقال مجاهد ، والزهري نحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

وهكذا كان في صدر الإسلام ثم زال حكمه ، وثبت أن يأتوا بيوتهم من أبوابها.

\* \* \* \* \*

(١) رواه البخاري برقم ١٨٠٣ ، كتاب: العمرة ، باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾.

(٢) رواه عنهما ابن جرير في تفسيره (١٩٣/٢).

١٩٠ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمْ﴾

[قتال المقاتلين دون سواهم]

قال القاضي رحمه الله: وهذه الآية - والله أعلم - توجب ترك قتل الذراري، والنساء، والشيخ الفاني.

ومعنى ﴿قَتِلُوا﴾: اقتلوا في سبيل الله ﴿الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمْ﴾، ولا تقتلوا من لا فضل فيه لقتالكم، ألا تراه عز وجل قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، فكان هذا مانعاً من قتلهم، وقد قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ما هذا معناه<sup>(١)</sup>.

وقال زيد بن أسلم: هذه الآية منعت من قتال من له عهد، وأمر ﷺ أن يقاتل من لا عهد له، قال زيد: ثم نسخ ذلك بقوله: ﴿وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) روى ابن جرير في تفسيره (١٩٦/٢)، عن يحيى بن يحيى الغساني قال: كتبت إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن قوله: ﴿وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ، قال: فكتب إلي: إن ذلك في النساء، والذرية ومن لم ينصب لك الحرب منهم.

(٢) لم أقف على أثر زيد بن أسلم، والذي عند ابن جرير في تفسيره (١٩٥/٢)، عن ابن زيد.

قال القاضي إسماعيل: إنما أذن الله تبارك وتعالى للنبي ﷺ في القتال بعد قدومه المدينة، ثم أمره بالقتال على أحوال كانت، فكان يؤمر فيها بعينها، فمنها -والله أعلم- هذه الآية التي ذكرناها وغيرها، ثم نَسَخ ذلك كله، وأمر بقتال المشركين كافة، وقتال أهل الكتاب.

قال القاضي: فقد يجوز أن يكون كما ذكره إسماعيل، ويدخل في معناه ما / قدمنا ذكره.

[١/٢٣]



١٩١ - وأما قوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْنَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَنِّلُوَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَنَلُوكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ﴾

نسخها قوله: ﴿فَأَقْتُلُوا<sup>(١)</sup> الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، قال ذلك  
معمر عن قتادة، والله أعلم بما أراد من ذلك<sup>(٢)</sup>.  
وقال رسول الله ﷺ: «أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي،  
وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \* \* \*

(١) في الأصل: اقتلوا.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١٩٨/٢) عن همام، عن قتادة، والنحاس في الناسخ  
والمنسوخ (ص ٢٩)، عن سعيد، عن قتادة.

(٣) جزء من حديث متفق عليه عن أبي هريرة، رواه البخاري برقم ٢٤٣٤، كتاب: اللقطة،  
باب: كيف تعرف لقطة أهل مكة، ومسلم (١١٠/٤)، كتاب: الحج، باب: تحريم مكة  
وصيدها وخلاها، مع تقديم وتأخير عما أورده المؤلف، وروي أيضاً عند البخاري في  
كتاب: الجنائز، باب: الإذخر والحشيش في القبر برقم ١٣٤٩، ومسلم في الموضع  
السابق، عن ابن عباس بألفاظ قريبة.



١٩٥ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾

قال حذيفة: هذا في النفقة<sup>(١)</sup>، يريد: لا تمتنع من الإنفاق في الجهاد.

وقال ابن عباس: إن لم تجد شيئاً إلا مُشَقَّصاً<sup>(٢)</sup> تجهز به في سبيل الله، ولا تقولن: لا أجد شيئاً، قد هلك<sup>(٣)</sup>.

وحكى الضحاك<sup>(٤)</sup>: أن الأنصار أمسكوا عن الصدقة لسنة<sup>(٥)</sup> أصابتهم، فنزلت هذه الآية<sup>(٦)</sup>.

وقال البراء بن عازب: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾: الرجل يذنب فيلقي بيده وقال: لا توبة<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠٦/٢)، وابن أبي حاتم (٣٣١/١).

(٢) المِشَقَّصُ: نُصْلُ السَّهْمِ، انظر اللسان (١١٠/٨).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠٧/٢).

(٤) هو الضحاك بن أبي جبيرة، وقيل في اسمه: أبو جبيرة بن الضحاك، ورجحه ابن

حجر، صحابي، انظر الاستيعاب (٧٤١/٢)، والإصابة (٣٨٣/٣).

(٥) السَّنة: الجذب والقحط، انظر اللسان (٢٨٢/٧-٢٨٣).

(٦) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٣٢/١)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور لابن

جرير، والذي عنده في تفسير الآية عن عامر.

(٧) رواه ابن جرير (٢٠٩/٢).

وقال النعمان بن بشير نحو ذلك وزاد: ولكن يستغفر الله ويتوب ، فإن الله غفور رحيم<sup>(١)</sup>.

وقد رُوي هذا القول عن عبيدة ، ومحمد بن سيرين<sup>(٢)</sup> . وقال شبل بن عوف: قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن مدرك بن عوف شَرى نفسه يوم نهاوند ، فقلت: يا أمير المؤمنين ذلك خالي ، وناس يزعمون أنه ألقى بيده إلى التهلكة ، فقال عمر: كذب أولئك ، ولكنه من الذين اشتروا الآخرة بالدنيا<sup>(٣)</sup>.

قال القاضي: والآية تحتل جميع ذلك ، والله أعلم بما أراد./ [٢٣/ب]




---

(١) ذكر السيوطي الأثر عن النعمان دون الزيادة ، فقال: وأخرج عبد بن حميد ، وابن المنذر ، وابن مردويه ، والطبراني ، والبيهقي في الشعب ، عن النعمان بن بشير قال: كان الرجل يذنب فيقول: لا يغفر الله لي ، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾.

(٢) روي عن ابن سيرين عن عبيدة ، انظر ابن جرير في تفسيره (٢/٢٠٩-٢١٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة ١٩٧٠٢ برقم ، كتاب: فضل الجهاد ، ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه ، و٣٤٤٨١ ، كتاب: البعوث والسرايا ، في توجيه النعمان بن مُقَرَّن إلى نهاوند.

١٩٦- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

### [حكم العمرة]

١٦- نا إسماعيل، قال: نا مسدد، قال: نا عبد الواحد، قال: نا الحجاج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: قيل: يا رسول الله، العمرة واجبة؟ قال: «لا، ولأن تعتمر خير لك»<sup>(١)</sup>.

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال: أن تحرم بهما مؤتفتين من دُورَةِ أهلك<sup>(٢)</sup>.

ووافق عمرٌ علياً في ذلك.

واختلف التابعون، فمنهم من لم يرها واجبة<sup>(٣)</sup>، ومنهم من رآها واجبة<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أحمد برقم ١٤٣٩٧، والترمذي برقم ٩٣١، أبواب: الحج، باب: ما جاء في العمرة أواجبة هي أو لا؟ وقال: «حسن صحيح»، وضعفه الحافظ في التلخيص (٤٣١/٢) لضعف الحجاج، وقال عن كلام الترمذي الآنف الذكر: «وفي تصحيحه نظر كثير من أجل الحجاج، فإن الأكثر على تضعيفه، والاتفاق على أنه مدلس».

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٢١٣/٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٣٣/١).

(٣) كسعيد بن جبير، وإبراهيم، والشعبي، انظر ابن جرير في تفسيره (٢١٦/٢-٢١٧).

(٤) كمسروق، وسعيد بن جبير، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، والضحاك، وقادة، وغيرهم، انظر ابن جرير (٢١٥/٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٣٥/١).

قال القاضي: والذي توجه الآية، إتمام ما دخل فيه منهما، لأن قوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ليس هو من خطاب الإيجاب، ولا ألفاظ الفروض.

فأما الحج فليس بهذه الآية وجب، وإنما وجب فرض الحج بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

وقوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَكَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، فأمر أن يدعوهم إلى الحج الذي لا اسم له غير الحج، وإن كان هذا الاسم يقتضي القصد فهاتان الآيتان نزلتا بفرض الحج، كما قيل: ﴿إِذَا تَوَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يُومِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، فكان دُعاؤهم إليها موجبا لفرضها.

فأما قوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فإنما قصد به: لمن تطوع بالحج، فأمر أن يتممه كما يتمم الفرض، وكذلك أمر في العمرة إذا اختار الدخول فيها فدخل، أمر بالإتمام، إنما يقال للإنسان إذا دخل في الشيء ومضى بعضه/ [٢٤/أ] تَمَّمَهُ، وليس هكذا إيجاب الفرائض، وإنما إيجابها أن يؤمر فيها قبل أن يدخل فيها، قال الله عز وجل: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فأما العمرة فُسَنَّة لا ينبغي تركها، ولا حُجَّة لمن جعلها فرضاً، ألا ترى علياً قال: أن تُحْرَمَ بهما مؤتَفَتَيْنِ من دُورَةٍ أهلك.

وسئل النبي ﷺ لما نزل فرض الحج: أفي كل عام يا رسول الله؟ قال: «لا، ولو قلتُها لوجبت، ولكن مرة واحدة، فإن عُدَّتْ فهو أفضل»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في غير موضع منها برقم ٢٣٠٤، ٢٦٤٢، وأبو داود برقم ١٧١٨، =

وقال النبي ﷺ: «ولأن تعتمر خير لك»<sup>(١)</sup>.

وقد زعم بعض الناس أنها واجبة<sup>(٢)</sup> لقول الله عز وجل: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، فجعل للحج أكبر وأصغر، وأخطأ خطأ فاحشاً، لأن كل من فسر هذه الآية قصد إلى اليوم، ولم يجعل حجاً أكبر وأصغر، فمن الصحابة من قال: يوم عرفة. ومنهم من قال: يوم النحر.

وسئل النبي ﷺ عن يوم الحج الأكبر فقال: «يوم النحر»<sup>(٣)</sup>.

وقال: «أفضل الأيام يوم النحر، ثم يوم القَرِّ»<sup>(٤)</sup>.

وليس يكون من طراً بعد المائتين خلافاً للصحابة الذين ذكروا أن الله عز وجل قصد يوم الحج الأكبر، لا سيما مع بيان النبي ﷺ، ولا نعلم خلافاً أن فرضاً لا يدخل على فرض، وقد تدخل السنن على الفرض.

= أول كتاب المناسك، والنسائي برقم ٢٦٢٠، كتاب: مناسك الحج، باب: وجوب الحج، وابن ماجه برقم ٢٨٨٦، أبواب: المناسك، باب: فرض الحج، جميعهم من طرق عن ابن شهاب الزهري، عن أبي سنان الدؤلي عن ابن عباس، بالفاظ متقاربة، وأخرج حديثاً آخر قريباً منه ابن ماجه برقم ٢٨٨٤، الموضع السابق عن علي، وآخر عن أنس برقم ٢٨٨٥، الموضع السابق، وأخرج مسلم حديثاً آخر عن أبي هريرة (١٠٢/٤)، كتاب: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر، والنسائي برقم ٢٦١٩، الموضع السابق.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) هو الإمام الشافعي، انظر الأم (٣٢٦/٤).

(٣) رواه الترمذي برقم ٩٥٧، أبواب: الحج، باب: ما جاء في يوم الحج الأكبر، عن علي قال: سألت رسول الله ﷺ...

(٤) رواه أحمد برقم ١٩٠٧٥، وأبو داود برقم ١٧٦٢، كتاب المناسك، باب الهدي إذا عطب، عن عبد الله بن قرض، بلفظ: «أعظم». وفي الأصل: النفر، وما أثبتته هو ما في مصادر التخریج. ويوم القَرِّ سمي كذلك، لأن الناس قارّين نازلين فيه بمنى، والذي قبله يوم النحر، والذي بعده يوم النفر. مشارق الأنوار (٢٠/٢).

ثم رأينا هذا القائل يجمع الحج والعمرة، فيسقط عمل العمرة عنده،  
ويجزئ عنهما عمل الحج، ولم نر فرضاً يدخل على فرض فيسقط حكمه، ومن  
[٢٤/ب] رآها من الصدر الأول فإنما أوجبها/ بوجوب السنة، ولأن النبي ﷺ اعتمر،  
وهو عمل من أعمال البر.



١٩٦ - قال الله تبارك وتعالى :

﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾

### [معنى الإحصار]

الإحصار في اللغة هو: المرض الذي يحبس ، والحَصْر بالعدو يقال فيه: حُصِرَ فهو محصور ، ومعناه: مُنِعَ فهو ممنوع ، والمرض يقال فيه: أُحْصِرَ فهو مُحْصَرٌ ، أي: أُمْرِضَ فهو مُمْرِضٌ .

قال الكسائي ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى: ما كان من مرض فإنه يقال فيه: أحصر فهو محصر ، وما كان من سجن أو منع قيل: أحصر فهو محصور<sup>(١)</sup> .

وقال ابن عباس: لا حصر إلا من حبس عدو ، ولم يقل: لا إحصار ، وهو بيت اللغة ، هذا لتعلم<sup>(٢)</sup> أن ما كان من حبس العدو يقال فيه: حُصِرَ بغير ألف ، وهذا النحو من الكلام يجري هذا المجرى .

قال إسماعيل: فإذا حُبِسَ الرجل قيل: حَبَسَهُ ، وإذا فَعَلَ به فعلاً عَرَّضَهُ به لأن يُحْبَسَ قيل: أَحْبَسَهُ ، وإذا قَتَلَهُ قيل: قَتَلَهُ ، وإذا عَرَّضَهُ للقتل قيل: أَقْتَلَهُ ، وسقاه إذا أعطاه إناء فشربه ، وإذا جعل له سُقياً قيل: أَسْقَاهُ ، وقَبَرَهُ إذا تولى دفنه ، وأَقْبَرَهُ إذا جعل له قبراً ، قال الله عز وجل: ﴿ ثُمَّ أَنَا لَهُ فَأَقْبَرُهُ ﴾ [عبس: ٢١] .

(١) مجاز القرآن (٦٩/١) .

(٢) في الأصل: التعلم .

وقالت بنو تميم لابن هُبيرة حين صَلَبَ صالح بن عبد الرحمن: أَقْبِرْنَا صالحًا، أي: ائذن لنا في دفنه، قال: قد فعلت<sup>(١)</sup>.

فهذا على أَقْبِرْتُ، ومما جاء على قَبِرْتُ قول الأعشى:

لو أَسْنَدْتُ مَيْتًا إِلَى نَحْرِهَا عَاشَ وَلَمْ يُثَقَلْ إِلَى قَابِرٍ<sup>(٢)</sup>/

[٢٥/أ]

فهذا على قبرت، فعلى هذا المجزئ يكون ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾ أي: أصابكم شيء كان سببًا لأن فاتكم الحج.

### [الأحاديث في الإحصار]

وقد جاءت أحاديث في المُحصَر بمرض، وقد جاءت أحاديث في المُحصَر بعدوٍّ، ونحن ذاكروا بعضها كي لا يطول الكتاب.

فمن ذلك أن ابن عمر أراد العمرة، فقال له ابنه: سيكون بين الناس أمر يَصُدُّ عن البيت، فقال: إذن أفعل كما فعل رسول الله ﷺ بالحديبية حينما صَدَّه المشركون، فنحر وحلق وحل، فأحرم بعمرة، ثم أدخل الحج عليها.

روي ذلك عنه من طرق<sup>(٣)</sup>، رواه موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر.

ومالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، أن المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة، فإذا اضطر إلى شيء من لبس الثياب التي لا بد له منها أو الدواء، صنع ذلك واقتدى<sup>(٤)</sup>.

(١) مجاز القرآن (٢/٢٨٦).

(٢) ديوان الأعشى (ص ١٠٥).

(٣) الموطأ برواية يحيى برقم ١٠٤٢، كتاب: الحج، باب: فيمن أحصر بغير عدو.

(٤) الموطأ برواية يحيى برقم ١٠٤٤، كتاب: الحج، باب: فيمن أحصر بغير عدو.



وزاد موسى بن عقبة: فإن حبسه بلاء حتى يفوته الحج طاف إذا بلغ بالبيت وبالصفا والمروة، ثم حلق أو قصر، ثم رجع حلالاً من حجه حتى يحج عاماً قابلاً، ويهدي.

فهذا ابن عمر قد فرق بين العدو وبين المرض، لأنه قال في حديث موسى بن عقبة: وإن حبسه عدو حلق وحل.

وقد روي في أمر العدو عن رسول الله ﷺ، والأسانيد عنه في ذلك أحاديث صحاح لا يدخلها وهن.

وقد روى حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن الحجاج بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «من كُسِرَ أو عَرَجَ فقد حل/، وعليه [٢٥/ب] حجة أخرى»، قال عكرمة: فذكرت ذلك لابن عباس، ولأبي هريرة رضي الله عنهم، فقالوا: صدق<sup>(١)</sup>.

وهذا من أسانيد الشيوخ، وقد يحتمل مع ذلك أن يكون المعنى: ففاته الحج، أن له أن يتحلل بعمره، وعليه الحج من قابل، وأحاديث الثقات تضعف هذا الحديث.

فمن ذلك ما رواه سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة أنه قال في المحصر يبعث بالهدي: فإذا أبلغ الهدي محلّه حل، وعليه الحج من قابل، وقال: رضي الله بالقصاص بين عباده، ويأخذ منهم العدو أن عليه حجاً مكان حج، وإحراماً مكان إحرام<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد برقم ١٥٧٣١، وأبو داود برقم ١٨٥٧، كتاب: المناسك، باب: الإحصار، والترمذي برقم ٩٤٠، أبواب: الحج، باب: ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج، وحسنه، والنسائي برقم ٢٨٦١، كتاب: مناسك الحج، فيمن أحصر بعدو، وابن ماجه برقم ٣٠٧٧، أبواب: المناسك، باب: المحصر.

(٢) في الأصل: حج مكان حج، وإحرام مكان.

فدل حديث أيوب على أن عكرمة قال هذا برأيه ، وأنه لو كان عنده عن النبي ﷺ في ذلك حكم لما احتاج أن يحتج بما احتج به .

وقال علي بن المديني<sup>(١)</sup> : نا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، أن ابن عباس رضي الله عنه قال : لا حصر إلا حصر العدو .

وقال ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس مثل ذلك<sup>(٢)</sup> .

فتبين [أن]<sup>(٣)</sup> ما روى الثقات عن ابن عباس في هذا الباب خلاف رواية حجاج الصواف ، وإنما يفعل من أحصر ما يفعل من فاته الحج .

### [الإحصار وفوات الحج]

والذي يذهب إليه مالك : المُحصَر بالمرض بمنزلة من فاته الحج ، يقيمان على إحرامهما حتى يأتي البيت ، ويتحللا بعمره ، ويكون عليهما الحج من قابل والهدي<sup>(٤)</sup> ، على ما روي عن ابن عمر وغيره في ذلك ، وعلى ما روي عن عمر فيمن فاته الحج<sup>(٥)</sup> .

وقد قال عبد الله بن الزبير : يا أيها الناس ، التمتع ليس بالذي / تصنعون ، يتمتع أحدكم بالعمرة قبل الحج ، ولكن الحاج إذا فاته الحج أو ضلَّ رواحله أو كسر حتى يفوته الحج ، فإنه يجعلها عمرة ويحج من قابل ، وعليه ما استيسر من الهدى<sup>(٦)</sup> .

[٢٦/١]

(١) في الأصل : المديني .

(٢) رواه الشافعي في مسنده برقم ٩٤٠ ، بترتيب سنجر ، كتاب : الحج ، باب : في الإحصار ومن حبس دون البيت .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) النوادر والزيادات : ٤٢٨/٢ .

(٥) الموطأ برواية يحيى ١٠٤٩ ، كتاب الحج ، ما جاء فيمن أحصر بغير عدو .

(٦) ابن جرير (٢٥٢/٢-٢٥٣) .

قال القاضي: فقد جاء الاختلاف في الحاج يحصر على ما وصفنا، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنْ أَحْصَيْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ ۖ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، فلولا أنا قد علمنا أن هذه الفدية لكل مُحْرِم أصابه أذى من رأسه، لكان الظاهر يدل على أن هذا إنما نزل في المحصر خاصة، وكذلك: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾، استعملها الناس في كل محرم ساق الهدى، وأنه لا ينبغي أن يحلق حتى ينحر هديه.

وهذا النحو يأتي في القرآن كثيراً<sup>(١)</sup>، يذكر القصة، ثم يذكر بعدها أمورا أخرى، ثم يعاد إلى القصة الأولى.

قال الله عز وجل: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْبُرُوجِ وَالْيَوْمَ الْمَوْعُودِ وَشَاهِدٍ مَّشْهُورٍ﴾ [البروج: ٣-١]، ثم ذكر بعد هذا القسم قصة أصحاب الأخدود، ثم قال: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢].

وقال: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ إلى قوله: ﴿إِذْ يَحْجُرُ﴾ [الفجر: ٥-١]، ثم ذكر بعد ذلك ما ذكر ثم، ثم قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَازِلٌ مُّصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤]، هذا هو القسم.

وقال: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۚ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، فعلم أنه عما<sup>(٢)</sup> بقوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ عطفًا على: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ / ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، ولولا فضل الله عليهم ورحمته لاتبعوا [٢٦/ب] الشيطان كلهم.

(١) في الأصل: كثير.

(٢) كذا في الأصل.

فلما قيل: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، ثم ذكر بعد ذلك ما ذكر ثم، قيل: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ مَنِ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، أعيد ذكر ذلك الهدي للتراخي، وللکلام الذي وقع بين ذلك.

وقال ابن عباس: المتعة للمحصّر، ولمن خُلّيت سبيله.

وكان ابن الزبير يقول: هي للمحصّر، وليست لمن خُلّيت سبيله<sup>(١)</sup>.

قال إسماعيل: ولولا أن الأحاديث التي وصفناها إنما فيها هدي واحد إذا مضى من وجهه فاعتمر، وإذا فاتته الحج، لكان الظاهر في القرآن يدل على هديّين، هدي للفوات، وهدي للتحلل، ولكن لما جاءت الأحاديث، وكان جائزاً في الكلام وما يدل عليه النظر، كان القول به أولى.

وقد كان مالك رحمته الله يقول: إذا أقام المُحصّر على إحرامه إلى السنة الأخرى ولم يتحلل، لم يجب عليه هدي<sup>(٢)</sup>، وإنما التحلل بالعمرة أوجب عليه الهدي، لأن الله عز وجل قال: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ مَنِ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، فمن يجيز كان الظاهر أنه إن شاء تمتع وإن شاء لم يفعل، إذ التحلل رحمةٌ من الله لعباده ورفق<sup>(٣)</sup> بهم، فمن صبر على الشدة ولم يختار الرخصة فلا هدي عليه.

وقال ابن مسعود، وعلقمة: إنه إن شاء أقام على إحرامه، فهو مخير، والاستحباب له التحليل، وأن يدخل في رحمة الله ولا يشدد على نفسه.

---

(١) روى قول ابن عباس وابن الزبير ابن جرير في تفسيره (٢/٢٥٣).

(٢) النوادر والزيادات (٢/٤٢٨).

(٣) في الأصل: ورفقاً.

قال القاضي: والذي يشبه قول مالك ويزكو<sup>(١)</sup> به، أن يكون قوله: ﴿وَإِذَا

أَمِنْتُمْ مِّن تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ للناس كلهم، على ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه [١/٢٧] عنى بهذا من ابتدأ عمرة فتمتع بها إلى الحج، من غير أن يكون أحصر، ويكون الهدى الأول للمحصر خاصة إذا حَلَّ بعمرة ثم حج، والله أعلم بما أراد من ذلك.




---

(١) في الأصل: ويزكوا.

١٩٦ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى

مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾

### [موضع ذبح النسك]

١٧- أنا إسماعيل، قال: نا سليمان بن حرب، قال: نا حماد بن زيد، عن أيوب، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة قال: أتى عليّ النبي ﷺ زمن الحديبية وأنا أوقد بُرمة لي، والقمل يَنْتَثِرُ على وجهي، فقال: «أيؤذيك هوام رأسك؟»، قلت: نعم، قال: «احلق رأسك وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك نسيكة»، قال أيوب: لا ندرى بأيّه بدأ. وطرق هذا الحديث كثيرة<sup>(١)</sup>.

وأما أين تكون النسيكة، فقد اختلف فيه.

١٨- قال إسماعيل: نا علي بن المديني، قال: نا سفيان، قال: قصه علينا يحيى بن سعيد، وهو أول شيء حفظناه من يحيى، قال: سمعت يعقوب بن خالد بن المسيب، يقول: حدثنا أبو أسماء مولى عبد الله بن جعفر، قال: خرج عثمان معتمراً، وخرج معه حسين بن علي، فلما كان بالعرج اشتكى

(١) متفق عليه، أخرجه الشيخان في مواضع وبطرق كثيرة، أقربها ألفاظاً إلى ما رواه المصنف: البخاري برقم ٥٧٠٣، كتاب: الطب، باب: الحلق من الأذى، ومسلم: (٢٠/٤)، كتاب: الحج، باب: جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى.

حسين، فلما نزلوا السُّقيا<sup>(١)</sup> اشتد به المرض، فمضى عثمان وهو بالسُّقيا، وجاء عبد الله بن جعفر فأصبح بالمَقِيل الذي كانوا فيه، وإذا حسين مضطجع<sup>(٢)</sup>، وناقته قائمة على زمامها، فقال له عبد الله: أيها النَّوْمُ<sup>(٣)</sup>، فإذا الرجل مَبَّتْ وجعاً، فنزل وأرسل إلى عليٍّ فجاء، وجاء<sup>(٤)</sup> معه بامراته أسماء بنت عميس، فمرضوه عشرين ليلة، قال: ثم خُبِرَ عليٌّ/ أنه يُشير إلى رأسه، فأمر برأسه فحُلِقَ، ونحر جزوراً، قيل لسفيان: فته وقسمها في الماء، قال: فأين يقسمها إذا نحرها؟

ثم قال سفيان: نا عمرو بن دينار، عن يحيى بن سعيد، ورواه أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد بإسناده، وقال فيه: فأمر بجزور فتصدَّق بها على أهل الماء، وحلقه.

١٩- وحدثناه أحمد بن موسى، قال: نا القعنبى، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن يعقوب بن خالد، عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر، أنه خرج مع عبد الله بن جعفر من المدينة، فمَرُّوا على حسين بن علي وهو مريض بالسُّقيا، فأقام عليه عبد الله بن جعفر، حتى إذا خاف الفوات خرج وبعث إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عميس وهما بالمدينة، فقَدِمَا عليه، ثم إن حسيناً أشار إلى رأسه، فأمر عليٌّ برأسه فحُلِقَ بالسُّقيا، ونَسَكَ عنه فنحر بغيراً، قال يحيى: وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان في سفره ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) السُّقيا: بضم السين، موضعٌ بين مكة والمدينة، أقرب للمدينة، انظر مشارق الأنوار (٢/٢٣٣)، والنهاية (٢/٣٨٢).

(٢) في الأصل: مضطجعاً.

(٣) قال في النهاية (٥/١٣١): «أراد: أيها النَّائم، فوضع المصدر موضعه، كما يقال: رجل صَوْمٌ أي: صائم».

(٤) مكررة في الأصل.

(٥) لم أقف عليه في نشرة رواية القعنبى للموطأ، وهو في رواية يحيى: (١١٥٠).

والروايات في هذا كثيرة.

ولم يأت في هذا شيء أعلى ولا أبين من أمر الحسين ، وما فعله علي في أمره ، لأنه خلق رأس الحسين وهو محرم ، ونسك عنه نسكة في موضعه ، فجاء فعل لا يمكن التأويل فيه ، إذ كان عامة الأحاديث من قول عطاء وطاوس وغيرهم تحتل التأويل ، لأنهم ربما أرادوا الدم من الجزاء للصيد ، فيتوهم السامع أنهم أرادوا نسكة الأذى ، مع أن أسانيدھا ضعاف مضطربة ، وليس على نسكة هدي ، فما كان هدياً فحكمه البلاغ.

ومن النسائك: الأضاحي ، والعقيقة ، وفدية الأذى ، فكل هذه ليست بهدي ، وتجاوز في كل مكان من مكة وغيرها/ لأنها حيث كانت فهي نسكة ، [٢٨/أ] ومن قال: لا تكون إلا بمكة ، توهم أنها بمنزلة الهدي ، وليس مجراها مجرى الهدي .

قال الله عز وجل: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلَ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُٗ ۚ فَمَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ ۖ فَغِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ ، فشرط في الهدي أن يبلغ محله ، وأطلق ما سواه من الصيام والصدقة والنسك .

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحَلَّهُٗ﴾ [الفتح: ٢٥] ، ولم يقل في النسك شيئاً من ذلك .

وكل شيء يُهدى فإنما يُهدى من موضع إلى موضع ، والنسك يكون في كل موضع ، الأضاحي<sup>(١)</sup> في كل بلد وهي نسك .

(١) كذا في الأصل ، ولعلها: والأضاحي .



قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾  
[الأنعام: ١٦٢].

وقال عكرمة، وقتادة، ومجاهد، وابن جبير: ﴿مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾  
[الحج: ٦٧]: ذبحاً هم ذابحوه.

وقال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ  
مِّنْ بَهِيمَةٍ ۖ فَلَا تُقَرَّبُ إِلَهُ الْفِتْرِ﴾ [الحج: ٣٤].

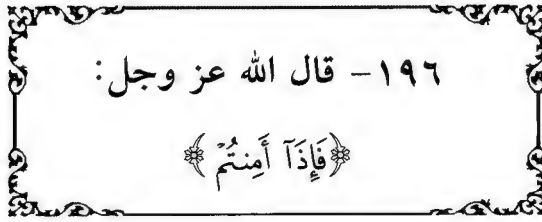
وقال النبي ﷺ: «من وُلد له وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسِكَ عَنْهُ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(١)</sup>، ومن  
سمى الحج بالمناسك فإنما ذلك لظهور الذبح فيه، وقد يكون الشيء يُعْمَلُ فيه  
أعمالاً فيُسمَّى ببعضها.

فأما أهل المدينة فلا يُسمُّونه إلا الحج، ولا يقولون: كُتِبَ المناسك، لأن  
المعروف في اللغة أن النسك: الذبح، وذلك معروف في كلام العرب.

ويمكن أن يكون الْمَنْسُكُ مصدرًا لِلنُّسْكِ، ويمكن أن يكون موضعاً للذي  
نُسِكَ فيه، وقد سَمَى الله هذه الفدية في كتابه، فلم يَخْصُ شيئاً منها بموضع،  
وكذلك الرواية/ عن رسول الله ﷺ، فلا مذهب لأحد عن ظاهر كتاب الله عز  
وجل، وعن سُنَّة نبيه ﷺ.



(١) رواه مالك في الموطأ برقم ١٤٤١ برواية يحيى، كتاب: العقيقة، ما جاء في العقيقة،  
وأحمد برقم ٦٨٢٢، و٢٣٦٤٤، وأبو داود برقم ٢٨٣٥، كتاب: الذبائح، باب: في  
العقيقة، والنسائي برقم ٤٢١٢، أول كتاب: العقيقة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه،  
عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص.



### [إحلال المحصر بعدو]

اختلفت الروايات عن ابن عمر، وابن مسعود، وغيرهم، وكل الأحاديث التي رويت إنما هي في المرض، فقال بعضهم: يَحِلُّ إذا بعث بالهدي . وقال بعضهم: لا يَحِل .

وقال بعضهم: يَحِل من بعض الأشياء، ولا يَحِل من بعضها .

وقال بعضهم: يَحِل في الحج ولا يَحِل في العمرة، لأن الحج يفوت وقته، والعمرة لا يفوت وقتها .

ولم يختلفوا أن النبي ﷺ كان معتمراً حين صدّه العدو، وأنه حل من عمرته، وليس يوجد في هذا شيء من الرواية أولى أن يُتَّبَعَ مما روي عن ابن عمر، لأنه فصل بين العدو وبين المرض، وذكر فعل النبي ﷺ حين صدّه المشركون، وأنه إن صُدَّ عن البيت فعل كما فعلوا مع النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وأفتى المريض أن يكون على إحرامه حتى يطوف بالبيت<sup>(٢)</sup> .

(١) في موطأ مالك برواية يحيى برقم ١٠٤٢، كتاب: الحج، باب: فيمن أحصر بغير عدو، عن ابن عمر أنه قال: إن صُدِدْتُ عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ، فأهل بعمرة، من أجل أن رسول الله ﷺ أهل بعمرة عام الحديبية .

(٢) في الموطأ برواية يحيى برقم ١٠٤٤، كتاب: الحج، باب: فيمن أحصر بغير عدو، عن عبد الله بن عمر أنه قال: المحصر بمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت، ويسعى =

والأسانيد في ذلك أسانيد لا يدخلها وهن ولا خلل ، وليست كغيرها .

ولم يأت عن أحد من الصحابة سواء من ذكر المرض وذكر العدو ما جاء عنه ، لأن الأحاديث التي رُوِيَتْ عن عبد الله بن مسعود إنما هي كلها في المرض ، وليس فيها ذكر العدو ، والأحاديث التي رُوِيَتْ عن عمر إنما هي فيمن أخطأ العدد ففاته الحج ، أو أضل راحله ففاته الحج ، ولم يُذكر في شيء منها أمر العدو ، والأحاديث التي رُوِيَتْ عن ابن عباس أكثرها تدل على مذهب ابن عمر ، وليس فيها من التلخيص ما في أحاديث ابن عمر .

[١/٢٩]

فإذا كان هذا هكذا ، فليس رواية أولى بأن تُتَّبَعَ من الرواية عن ابن عمر ، مع أنه إذا تُدبِّرَ قولٌ من يقول في الإحصار: إن العدو والمرض في ذلك سواء ، وأنه يبعث بالهدي ، ويجعل بينه وبينه يوم أمار<sup>(١)</sup> إذا بلغ الهدي محلّه حلّ ، علِمَ أن هذا لا وجه له ، لأن المحرم قد صده العدو عن النفوذ<sup>(٢)</sup> إلى موضع حلّه ، فكيف يصدونه ويكون الذي يبعث معه بالهدي غير مصدود؟

قال الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥] ، فبين أنهم صدوه وحبسوا الهدي أن يبلغ محله ، ثم حلَّ ﷺ ونحر هديه في موضعه ، ولقد غلظ<sup>(٣)</sup> ذلك على أصحابه أو على كثير منهم ، ودخل قلوبهم ما دخل .

= بين الصفا والمروة ، فإذا اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي لا بد له منها ، أو الدواء ، صنع ذلك واقتدى . وروى أيضاً برقم ١٠٤٧ ، عنه أنه قال: من حبس دون البيت بمرض ، فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت ، وبين الصفا والمروة .

(١) الأماز: الوقت والعلامة ، انظر اللسان (١/١٥٢) .

(٢) في الأصل: النفوذ .

(٣) غلظ: اشتدَّ وصعب ، أمر غليظ: شديد وصعب ، انظر اللسان (١١/٧١) .

٢٠- قال إسماعيل: نا محمد بن عُبَيْد بن حَسَاب، قال: نا محمد بن ثور، عن معمر، عن الزُّهْرِي، عن عُرْوَة بن الزبير، عن المِسْوَر بن مَحْرَمَة، وذكر الحديث في قصة الحُدَيْبِيَّة، قال: فلما فرغ من قضية الكتاب، قال النبي ﷺ لأصحابه: «قوموا فانحروا ثم احلقوا»، قال: فوالله ما قام رجل منهم حتى قال ذلك ثلاث مرات، قال: فلما لم يقم منهم أحد قام فدخل على أم سلمة، فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت أم سلمة ﷺ: يا نبي الله، أتحب ذلك؟ [٢٩/ب] اخرج ثم لا تكلم أحداً منهم حتى تنحر بُدْنَكَ، وتدعوا حالك فيحلقك، فخرج/ ولم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك، نحر بُدْنَه ودعا حلقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمًّا<sup>(١)</sup>.

قال القاضي إسماعيل: فلا يعلم عبد بظاهر كتاب الله، وبالرواية عن رسول الله ﷺ، أن المحصور بعدو ينحر ويحل بموضعه.

فإن قال قائل: إن الحديبية بحضرة الحرم، وأنه يمكن أن يكونوا نحروا بالحرم.

قيل له: ما علّمنا ربنا تبارك وتعالى أنهم كانوا بذلك الموضع، وأنهم مصدودون، ﴿وَالَّذِي مَعَكُمْ أَوْ يَبْلُغْ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥]، ولو كان الهدى قد بلغ محله لما غلظ على أصحابه أن ينحروا هديهم وأن يحلقوا حين أمرهم بذلك.

وكيف يجوز أن يقال هذا والقرآن إنما نزل بعد انقضاء أمر الحديبية، وأعلمهم ما مضى من ذلك، وأن الهدى ﴿مَعَكُمْ أَوْ يَبْلُغْ مَحَلَّهُ﴾، فكيف يجوز أن يقال لهم: كان الهدى معكوكاً وهو قد بلغ محله؟

(١) رواه البخاري برقم ٢٧٣١، كتاب: الشروط، باب: الشروط في الجهاد والمصالحة، من طريق عبد الرزاق، عن معمر به.

وهذا كلام من لا يَعْلَم ، وأما من مَنَّ الله عليه بفهم ومعرفة ، فإنه يعلم أن محل الهدى بمكة وفجاجها ، ومنى في أيام منى ، والدليل على ذلك ما وصفنا في قصة الحديبية ، وأن الحرم لو كان كله منحرًا لما كان هديهم ﴿مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ حِلَّةً﴾ ، ولما خُصَّت مكة ومنى بذلك ، فقليل : «هذا المنحر» للموضع الذي نحر فيه عند المَرَوَة ، «ومكة وفجاجها منحر» ، وقيل : بمنى : «هذا المنحر» ، للموضع الذي نحر فيه النبي ﷺ عند العقبة ، «ومنى وفجاجها منحر» ، فَخُصَّت مكة ومنى بذلك ، وكلاهما من الحرم ، وبينهما مسافة .

فلو كان الحرم كله منحرًا لقليل : / هذا المنحر ، والحرم كله منحر ، فلما وقع الخصوص ببعض الحرم ، عُلِمَ أن سائر الحرم خارج<sup>(١)</sup> من ذلك ، ومن لم يعلم هذا ، لم يعلم خاصًا من عام .

وقال الله تبارك وتعالى في جزاء الصيد : ﴿هَذَا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] ، فأعلمنا عز وجل أن محل الهدايا بلوغ الكعبة ، وعلمنا بأن بلوغها بلوغ حضرتها ، ليس أن يدخلها فينحر فيها ، ولا في المسجد ، ولكن بحضرة ذلك ، فكان المنحر عند المَرَوَة ، في الموضع الذي يفرغ فيه المعتمر من طوافه وسعيه ، ثم وَسَّعَ عليهم بأن جعلت مكة وفجاجها منحرًا ، لأنه أرفق بهم ، إذ يضيق عليهم أن يكون منحرهم كلهم في موضع واحد ، فجعل حكم الفدية كلها حكمًا واحدًا .

وكذلك أمر منى وَسَّعَ عليهم ، لأن المنحر عند العقبة حين يرمي ويحل ، ألا ترى أن المحرم لو بات ليالي منى في بعض الحرم سوى منى ، لما جاز له ذلك ؟ ألا ترى أن المكي لو خرج من بيته يريد سفرًا ، لما جاز له أن يقصر الصلاة حتى يخرج من مكة كلها ، ثم يقصر إذا خرج عنها من قبل أن يخرج من الحرم .

(١) في الأصل : خارجًا .

وقد رُوي في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ما نذكره في موضعه إن شاء الله.

وروى علي بن الحسين، عن عبيد الله، عن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ رمى العقبة، ثم دخل المنحر فقال: «هذا المنحر، وكل منى منحر»<sup>(١)</sup>.

فإن قال قائل: إن حكم الحرم واحد.

قيل له: حكم الحرم كله في الأشياء من الصيد والنحر، وأنه لا يجوز أن يحرم إنسان بالعمرة من بعضه ثم يحل، لأن المَحْرَم إنما يدخل في الإحرام بعد أن كان حلالاً، فكذلك / لا يدخل في الإحرام في الحرم بعد أن كان في حِلٍّ، وأمر الصيد والمنحر لا يُشبه ما وصفنا، لأن الصيد والمنحر ليس للناس فيه عمد، وإنما أمروا أن يجتنبوه، كما أمر المحرم أن يجتنب الصيد في غير الحرم. وكذلك المحرم بالعمرة، إنما قيل له: أحرم من الحِل، ثم افترض عليه العمل في مواضع من الحرم بأعيانها، فجعل كل عمل في موضعه، لا يجوز في غيره، وعلمنا رسول الله ﷺ ذلك وقال: «خذوا عني مناسككم»<sup>(٢)</sup>، فليس يجوز أن يتعدى بأعماله مواضعها وما خص منها وما عم.

### [موضع نحر الهدى]

ولو نحر الهدى في أيام منى بمكة لأجزأ، لأنها هي الأصل في النحر، غير أن السنة في<sup>(٣)</sup> هدي الحاج أن يكون بمنى، لأنه إذا نحر حلق، فكان ذلك موضعه.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٥٦٤ و ٦١٣.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في الأصل: فيها.

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان ينحر بمكة ويقول: إنما النحر بمكة، ولكن نُزِّهَتْ عن الدماء، رواه ابن جريج، عن عطاء، عنه<sup>(١)</sup>.

وقد روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: من نذر بدنة فإنه يقلدها نعلين، ويسوقها، ويُشعرها<sup>(٢)</sup>، حتى ينحرها عند البيت العتيق، أو بمِنَى يوم النحر، ليس لها محل دون البيت العتيق، أو بمِنَى يوم النحر، ليس لها محل دون ذلك<sup>(٣)</sup>، ومن نذر جزوراً من الإبل أو البقر، فلينحرها حيث شاء<sup>(٤)</sup>.

فجعل ابن عمر محل الهدي مكة، أو بمِنَى يوم النحر، وحكم أيام النحر كلها سواء.

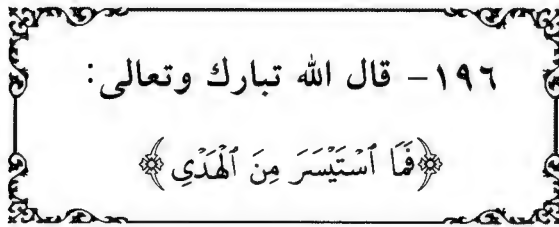


(١) أخرجه ابن أبي شيبة برقم ١٥٧٥١، باب: ما قالوا: أين تنحر البدن؟ والبيهقي في السنن الكبرى برقم ١٠٣٢٦، باب: الحرم كله منحر.

(٢) أشعرها: أعلمها، وهو أن يشق جلدها، أو يطعنها في أسنمتها في أحد الجانبين، أو يطعنها في سنامها حتى يسيل الدم فيعرف أنها هدي، انظر اللسان (٩١/٨).

(٣) كذا العبارة في الأصل.

(٤) رواه مالك في الموطأ برقم ١١٧٠، كتاب: الحج، العمل في النحر، برواية يحيى.



### [جنس الهدى]

قال علي عليه السلام: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ / مِنَ الْهَدْيِ﴾ شاة<sup>(١)</sup>. [٣١/أ]

والهدى من الأزواج الثمانية.

وقال ابن عباس عليه السلام: الهدى من الأزواج الثمانية، والبعر أفضل من البقرة، والبقرة أفضل من الشاة، والشاة ما ﴿اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وكان ابن عمر يقول: لو لم أجد إلا شاة كان أحب من أن أصوم<sup>(٣)</sup>.

وروى مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: بقرة أو بعير<sup>(٤)</sup>.

---

(١) رواه مالك في الموطأ برقم ١١٤٠، كتاب: الحج، ما استيسر من الهدى، برواية يحيى.

(٢) لم أقف على أثر عن ابن عباس فيه التفضيل بين الإبل والبقرة والغنم، أما كون الهدى من الأزواج الثمانية، فقد رواه عنه ابن جرير في تفسيره (٢/٢٢٣ و ٢٢٤)، وما استيسر من الهدى هو الشاة، رواه عنه ابن جرير (٢/٢٢٢ و ٢٢٣).

(٣) رواه مالك برقم ١١٤٥، كتاب: الحج، باب: جامع الهدى، برواية يحيى.

(٤) رواه مالك برقم ١١٤٣، كتاب: الحج، باب: ما استيسر من الهدى، رواية يحيى، بلفظ: بدنة أو بقرة.



ورواه حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: الناقة دون الناقة، والبقرة دون البقرة فيما استيسر من الهدى <sup>(١)</sup>.

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: في هدي القرآن بدنة، فليل له: ابن مسعود يقول: شاة، فقال: الصيام أحب إلي من شاة <sup>(٢)</sup>.

وكان ابن عمر وعائشة يقولان: الناقة، والبقرة <sup>(٣)</sup>. ثم عن التابعين في ذلك ما يكثر ذكره <sup>(٤)</sup>.

### [الاشتراك في الهدى]

وعن جابر بن عبد الله في عام الحديبية: نحرنا البدنة عن سبعة، وذكر سبعين بدنة، وقال: كنا ألفاً <sup>(٥)</sup> وأربعمئة <sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/٢٢٥)، من طريق ابن علية عن أيوب به.  
(٢) لم أفد عليه مسنداً، وذكره ابن عبد البر في الاستذكار (٣١٣/١٢) وقال: «رواه وبرة بن عبد الرحمن، وعطاء عن ابن عمر»، وردّه في (٣١٧/١٢) عند شرحه قول ابن عمر المتقدم: «لو لم أجد إلا شاة...» فقال: «فهذا يرد رواية من روى عنه: الصيام أحب إلي من الشاة»، وقال عن الرواية المتقدمة: «أصح عنه، لأنه معروف من مذهبه تفضيل إراقة الدماء في الحج على سائر الأعمال».

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٢/٢٢٥-٢٢٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٣٦/١).  
(٤) قال ابن أبي حاتم بعد إخراج له لأثر عائشة وابن عمر السابق: وروي عن سالم، والقاسم، وعروة بن الزبير، وسعيد بن جبيرة، نحو ذلك.  
(٥) في الأصل: ألف.

(٦) أخرج الأثر بدون ذكر عدتهم: مسلم في صحيحه (٤/٨٨)، كتاب: الحج، باب: الاشتراك في الهدى، وأخرجه بذكر العدد: البخاري في صحيحه برقم ٤٨٤٠، باب قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾، ومسلم (٦/٢٥)، كتاب: الإمارة، باب: استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال.

ثم عن طاوس وغيره: يجزئ في التمتع شُرْكٌ في دم بقرة، أو بدنة.  
والزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ نحر عن نسائه  
بقرة في حجة الوداع، كذا رواه يونس<sup>(١)</sup>.  
ورواه مالك فقال: نحر عن نسائه البقر<sup>(٢)</sup>. ومالك، عن نافع، عن ابن  
عمر قال: لا يشرك في الدماء<sup>(٣)</sup>.  
وقال ابن سيرين عنه: لا أعلم دماً يُهراق إلا عن نفس واحدة<sup>(٤)</sup>، يعني  
في الهدي.

وقال جماعة من التابعين مثل ذلك.

٢١- [حدثنا]<sup>(٥)</sup> محمد بن صالح، قال: نا محمد بن يوسف الزبيدي<sup>(٦)</sup>  
قال: نا موسى بن طارق / أبو قرة، عن زَمْعَةَ بن صالح، عن زياد بن سعد، عن [٣١/ب]

(١) رواه الإمام أحمد برقم ٢٦١٠٩، وسنده: عن عثمان، حدثنا يونس، عن الزهري،  
وجدت في موضع عن عروة، وموضع آخر عن عمرة، كلاهما قاله عثمان، عن  
عائشة ...، وأخرجه أبو داود برقم ١٧٤٧، كتاب: المناسك، باب: في هدي البقر،  
عن يونس عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة.

(٢) سبق تخريجه، وفيه: نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه، دون قوله: البقر.

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب برقم ١٣٧٨، كتاب: المناسك، باب: ما يكره من الشرك  
في النسك، بلفظ: لا يشترك في النسك، ولم يرد في رواية يحيى.

(٤) لم أقف عليه مسنداً، وذكره ابن حزم في المحلى (٧/١٥٠-١٥١) بلفظ: «ما أعلم وما  
يراق عن أكثر من إنسان واحد»، وفيه تصحيف صوابه ما أورده المصنف: «لا أعلم  
دماً...».

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) في الأصل: الزبيدي، والصواب ما أثبتته، بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة، وهو  
أبو حُمّة كما قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص ٥١٥)، الترجمة  
(٦٤١٨).

أبي الزبير، عن جابر قال: نحر النبي ﷺ يوم الحديبية سبعين ناقة، أشرك بين كل سبعة في جزور<sup>(١)</sup>.

قال القاضي إسماعيل: وهذا الدليل على أنه عليه السلام أشرك بينهم في اللحم، فقد ذكرنا ما روي عن جابر في الإشراف في الهدى، ومخارجها ليست بالقوية، في أسانيدنا ضعف، لأن الرجال الذين نقلوها لا خفاء على نقاد الحديث بمقاديرهم.

وقد ذكر الثوري في الحديث الذي رواه عن أبي الزبير، عن جابر أنه قال: وليشترك نفر في الهدى، فدل على أن هذا القول رأي من جابر، أو من دونه، فلعلة قاس الهدى الواجب على الهدى في الحديبية، ويوم الحديبية لم يكن هناك تمتع، لأن التمتع يكون بعد الإحلال من العمرة إذا حج من عامه ذلك.

وإنما أحرم النبي ﷺ بعمرة، وكذلك أصحابه، فلما صُدُّوا عن البيت، نَحَرُوا بُدْنًا كانت مع النبي ﷺ، قد قَلَّدَهَا وأشعرها بذى الحليفة تطوعاً، فنحَرَهَا وقسموا<sup>(٢)</sup> لحمها، وما كان وجب عليهم هدايا، ولو وجبت عليهم لما أجزى عنهم ما كان قد أُوجِبَ.

وقد يجوز أن يكون النبي ﷺ ساقها عنه وعنهم، كما<sup>(٣)</sup> روي عنه ﷺ أنه ضحى عن أمته<sup>(٤)</sup>، وكما روي عن أبي أيوب أن الرجل كان

(١) أخرجه بهذا الإسناد: الطبراني في المعجم الأوسط برقم ٩١٩٧.

(٢) في الأصل: وأقسموا.

(٣) في الأصل: عما.

(٤) تضحية النبي ﷺ عن أمته وردت في أحاديث منها: ما رواه الإمام أحمد برقم ١٤٨٣٧، وأبو داود برقم ٢٧٨٨، كتاب: الأضاحي، باب: ما يستحب من الضحايا، وابن ماجه برقم ٣١٢١، أبواب: الأضاحي، باب: أضاحي رسول الله ﷺ، عن =

يضحي<sup>(١)</sup> بالشاة الواحدة عنه، وعن أهل بيته، ثم تباهى الناس بعد<sup>(٢)</sup>. والنبي ﷺ لأُمته والد، / وأزواجه أمهاتهم. [٣٢/أ]

٢٢- حدثنا محمد بن صالح، قال: نا محمد بن يوسف الزبيدي<sup>(٣)</sup>، قال: ثنا موسى بن طارق أبو قرة، عن زَمْعَةَ بن صالح، عن زياد بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: نحر النبي ﷺ يوم الحديبية سبعين ناقة، أشرك بين كل سبعة في جزور<sup>(٤)</sup>.

والقوم أيضاً ما كانوا حسابَ سبعين بدنة عن ألف وأربعمائة، كيف تكون البدنة عن سبعة؟ هذا عن عشرين، وقد يجوز أن يفضل بعضهم على بعض في القسَم، فيكون - إذا كانت الأحاديث تصح - دفع إلى جابر وستة معه بدنة، لأن ما وجب لا ينتقل.

= جابر بن عبد الله الأنصاري، أن رسول الله ﷺ ذبح يوم العيد كبشين، ثم قال حين وجهَهُما: «إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً، وما أنا من المشركين، إن صلاتي، ونسكي، ومحياي، ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا أول المسلمين، بسم الله، والله أكبر، اللهم منك ولك، عن محمد، وأُمته»، وما رواه الطبراني في الأوسط برقم ١٨٩١ و٦٤٦٧، والدارقطني برقم ٤٧٤٤، في باب: الضحايا، عن أبي هريرة قال: ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أقرنين، أحدهما عنه وعن أهل بيته، والآخر عمن لم يضح من أُمته.

(١) في الأصل: يضح.

(٢) أخرجه مالك برقم ١٣٩٦، كتاب: الضحايا، باب: الشركة في الضحايا، برواية يحيى، والترمذي برقم ١٥٠٥، أبواب: الأضاحي، باب: ما جاء أن الشاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه برقم ٣١٤٧، أبواب: الأضاحي، باب: من ضحى بشاة عن أهله.

(٣) في الأصل: الزبيدي، تقدم قريباً.

(٤) مر تخريجه قريباً.

ثم عائشة رضي الله عنها تقول: نحر عن نسائه بقرة بقرة، عن تسعة أزواجه في حجة الوداع، وهذا لم يكن هدي يوم، ولا عن واجب.

فإن قيل: إن الهدي كان عليهم، لأنهم حُصروا قبل الهدي، قد كان أوجب بالإشعار والتقليد من قبل أن يحصروا، ثم لم يذكر أحد من الناس في حديث أنهم استأنفوا هدياً بعد الحصر، بل كل من روى يذكر سياق الهدي من موضع الإحرام.

وفي حديث الزهري، عن عروة، عن المسور، في قصة الحديبية، أن الهدي عليه قلائده، قد أكل وبَّره<sup>(١)</sup> من طول الحبس<sup>(٢)</sup>.

وقد حضر ابن عمر الحديبية، ورؤي عنه بالأسانيد التي لا تقاس بها الروايات عن جابر: لا يُشترك في شيء من الهدي، وإنما ذلك لعلمه أن الاشتراك كان في اللحم دون الذكاة.

وعلى أن حديث يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها: نحر رسول الله ﷺ / عن نسائه بقرة في حجة الوداع، غلط من يونس، لأن يحيى بن سعيد رواه عن عَمْرٍو، وعبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة<sup>(٣)</sup>، ومالك، وحماد عن عبد الرحمن قال: ذبح عن نسائه البقر، وكان ذلك في حجة الوداع.

وهذه أسانيد الفقهاء الذين يعلمون ما تحتاج إليه، ويميزون ما يسمعون.

(١) وبَّره: صوفه، والوبر: صوف الإبل والأرانب ونحوها، اللسان (١٥/١٤٢).

(٢) هو حديث صلح الحديبية الطويل، وقد سبق تخريجه، إلا أن أكل الوبر من طول الحبس، لم يرد إلا في رواية للإمام أحمد برقم ١٨٩١٠، لكن بلفظ: «قد أكل أوتاره من طول الحبس عن محله»، ورواه ابن إسحاق في السيرة برقم ٤٥٧، في حديثه عن: أمر الحديبية آخر سنة ست ...، بلفظ: «قد أكل أوباره من طول الحبس عن محله».

(٣) أخرجه الإمام أحمد برقم ٢٦٣٤٤، ومسلم (٤/٣٠)، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام.

وهو أيضاً خطأ على قول من يزعم أن البقرة عن سبعة<sup>(١)</sup>، لأن أزواج النبي ﷺ كنَّ تسعاً، فكيف تجزئ عنهم بقرة؟

وليس يجوز عندنا الاشتراك في الهدايا، لإجماع الصحابة لما سئلوا عما ﴿أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، فذكروا رأساً عن كل رأس، فقالوا: البقرة، والبدنة، والشاة.

ويجوز في الضحايا في أهل البيت وإن كثروا، إذا كان المضحي عنهم واحداً<sup>(٢)</sup>.

ولا يجوز ذلك في المُتَبَايِنِينَ، لما روي عن رسول الله ﷺ أنه ضحى عن أمته، ولما ذكره أبو أيوب الأنصاري أنه كان يفعل، وليس سبيل الضحايا سبيل الهدى.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فجعله مثلاً ليكون على القاتل مثل المقتول من النعم، وهو واحد من الهدى، ولم يَجْزُ أن يكون بعض واحد.

وقال: ﴿فَن تَمَنَّعَ بِالْعِمْرِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، فهو واحد، وقد يكون من الإبل، وقد يكون من البقر، ويكون من الشاء، فأى ذلك استيسر فالهدى اسم للجميع، وواحد هديّة.

وقال: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥]، فعلم أنهم صدوه /.

[١/٣٣]

ولما قيل: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، علم أنه عن الشيء الواحد، واحد من الإبل، لأن الأمة على العموم، ولم يقصد بها لإنسان بعينه، ولا في

(١) هو مذهب أبي حنيفة والشافعي، انظر الإشراف (٥٠٦/١)، والأم (٥٦٧/٤).

(٢) في الأصل: واحد.

صيد واحد، وهو اسم لجميع الهدى، وأهل اللغة يقولون: إن واحد الهدى هدية، مثل: ثمرة وتمر، وجمرة وجمر، وطلحة وطلح، ثبت أنها في الواحد، وتسقطها في الجمع، فلما قيل: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وقد عرفوا أجناس الهدى، علم أنه واحد من هذه الأجناس أنها ما استيسر، لأنها كلها يكون لها واحد وجميع، فأما بعض الواحد فهو جزء من الأجزاء، يُعرف بتقدير الأهلاك، من غير أن يكون لها معاينة تعرف بها، كما تُعرف الشاء بعينها، والبعير بعينه، لأن الإيجاب يقع على كل شيء يختاره الإنسان، فيوجبه بعينه، وقد كان معروفاً بالنت قبل أن يوجبه، والأجزاء لا تكون معينة ولا يوقف على حدودها، وقد قيل في الجنين: غرة، فوقع الإيجاب على شيء يعرف بالنت، فكانت الأمة غرة، وكان العبد غرة، وكان الفرس غرة، فأى ذلك أخرج الرجل فقد أخرج شيئاً نُعت له.

ولو قال إنسان: اتني بما تيسر من الإبل والغنم، لما وقع على بعض شاة، لأنه إذا أتاه ببعض البعير فإنما يأتيه به لحماً، ولا يقع عليه اسم البعير، وإنما يقال: لحم بعير، ولحم شاة.

كذلك إذا قيل له: سق ما استيسر من الهدى، لم يقع على بعض بعير.

قال الله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ۚ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعُمُوا الْقَانِعَ وَالْمَعْتَرُ﴾ [الحج: ٣٦]، [٣٣/ب] فإذا وجبت بدنًا قبل أن تنحر، ولم يقصد بها اللحم الذي يُتصدق به، ألا ترى أنها قد وُصِفَتْ بأنها من شعائر الله، كما قيل في الصفا والمروة إنها من شعائر الله؟ وقال: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

فإذا وصفت بأنها من شعائر الله، فليس يعلم قدر ثوابها إلا الله عز وجل.

ولو كان الهدى إنما يُبتغى به مقدار لحمه، لكان أوفر للمساكين أن يجتمع من الهدى والنفقة عليه والكلفة بلاغه، ثم يشتري بذلك لحم ويُقسم، ولم يكلف الناس سوقه، وما فيه من التعب والغرر، ولعل هدياً واحداً يساق، أفضل عند الله من مائة جزور تنحر، ويقسم لحمها، وكيف يمكن أن يُشَبَّه هذا بهذا، وقد سماه الله عز وجل من الشعائر؟

قال زيد بن أسلم: الشعائر ست: الصفا والمروة، والجمار، والمشعر الحرام، والبُذْن، وعرفة، والركن<sup>(١)</sup>.

فإذا جعلت البدن من إحدى الشعائر، فكيف يُعرف قدرها؟

وأصحاب اللغة جميعاً قالوا: الشعائر مأخوذة من الشيء الذي قد أُشْعِر ليُعرف، ومما يدل على ذلك: إشعار الهدى، وتقليده، فيصير ذلك علامة له، إذا كانت الشعائر سوى البدن مواضع معروفة، وأوقات معلومة، فهذا علامة لها، والهدى إنما يصير هدياً بعد الإيجاب، فجعلت له علامة.

وكان الإشعار والشعائر مشتقاً بعضها من بعض والله أعلم، فلما سُمِّيت البدن في كتاب الله من الشعائر، وجعل فيها الإشعار، / فكيف يفعل الإنسان بنصيبه من الجزور إذا كانت بينه وبين آخر، فكيف يُشْعِرُها؟

[١/٣٤]

وقد يمكن أن يكون شريكه كافراً لا يريد أن ينحر الجزور إن تابعه الشريك على النحر، وإنما يصير حامل نصيب المهدي لحمًا يقسمه ويأكل منه، لأنه هو الذي يمكن أن يُقسم بينه وبين شريكه، ويبطل المعنى الذي وصفه الله تبارك وتعالى فيها بأنه من الشعائر، وبأنهم يذكرون اسم الله عليها صواف، لأن الذكر الذي يُذكر عليها لا ينقسم كما ينقسم اللحم، ويبطل المعنى في المهدي،

(١) لم أقف عليه مسنداً، وذكره مكى بن أبي طالب في الهداية (٣/١٥٦٥)، والباجي في



وتصير البُذُن التي وصفها الله تعالى بما وصفها له ، تنحر بأمر مسلم وكافر لا يُخْلِصُ الله في نحرها .

وقد قال بجواز ذلك بعض المتكلفين للعلم ، من القرون المذمومة<sup>(١)</sup> .

وقد روى أبو حمزة ، عن ابن عباس : «شركة في دم» ، وهو شيخ ، وخالفه أبو أيوب ، عن محمد ، عن ابن عباس ، وثقات أصحاب ابن عباس ، فوهى ما رواه ، والمعتمد في العلم على الثقات المعروفين بالضبط .

### [عَوْدٌ إِلَى جِنْسِ الْهَدْيِ]

وقد كان مالك رحمته الله يستحب أن يكون الهدى جزوراً ، أو بقرة ، ويرى أن الشاة تجزئ ، ويحتج بقول الله عز وجل : ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ أَلْعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]<sup>(٢)</sup> .

وقد روى الكوفيون بأجود أسانيدهم ، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : «كأنني أنظر إليَّ أَقْتُلُ قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم»<sup>(٣)</sup> . فإنه خطأ ذكرُ الغنم منه ، لأن أهل المدينة رَوَوْهُ بالإسناد الجيد من أسانيدهم ، ولم يذكروا فيه هذه الكلمة<sup>(٤)</sup> ، وما سمعنا في حديث ، ولا سيرة ، ولا في خبر / أن الغنم سيقَت في [٣٤/ب]

(١) قال ابن عبد البر في الاستذكار (٣١٩/١٢) : «قال أبو ثور : إن كان أحد السبعة المشتركين في الهدى ذمياً ، أو من يريد حصته من اللحم ولا يريد الهدى ، أجزأ من أراد الهدى ، وبأخذ الباقي حصصهم من اللحم» .

(٢) الموطأ برقم ١١٤٢ ، كتاب : الحج ، ما استيسر من الهدى ، رواية يحيى .

(٣) متفق عليه : البخاري برقم ١٧٠٢ و ١٧٠٣ ، كتاب : الحج ، باب : تقليد الغنم ، ومسلم :

(٤/٩٠) ، كتاب : الحج ، باب : استحباب بعث الهدى إلى الحرم .

(٤) الحديث بغير لفظ الغنم متفق عليه ، رواه البخاري برقم ١٦٩٦ ، كتاب : الحج ، باب :

من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم ، و ١٦٩٨ ، كتاب : الحج ، باب : قتل قلائد البدن

والبقر ، و ١٧٠٠ ، كتاب : الحج ، باب : من قلد القلائد بيده ، و ١٧٠٤ ، كتاب : الحج ،

باب : تقليد الغنم ، و ١٧٠٥ ، كتاب : الحج ، باب : القلائد من العهن ، ومسلم (٨٩/٤) -

(٩٠) ، كتاب : الحج ، باب : استحباب بعث الهدى إلى الحرم .

الهدي من المدينة، في زمن رسول الله ﷺ ولا بعده، وهذا لو كان، لكان أمراً مشهوداً، لبعده من قلوب الناس، ولولا أن ثقات الكوفيين يدلسون، فيمسكون عن ذكر من لو ذكر في الخبر لبطل، لكان هذا الحديث في القلب منه شك، ولكن لا شك في بطلانه.

قال عبد الرحمن بن مهدي مثله من أجل التدليس: لا تشاء أن ترى في حديث أهل الكوفة جيد الإسناد لا أصل له إلا وجدته.

٢٣- نا الفريابي<sup>(١)</sup>، قال: نا نصر بن علي، قال: نا الأصمعي، قال: قال سفيان بن عيينة: إذا أردت ما لا يُعرف حقه من باطله، فعليك بأهل العراق. وقال ابن المبارك: أفسد التدليس حديث أهل الكوفة.

قال القاضي: ومما يذهب على مخالفنا ممن يجيز الشرك في الدم، وخفي عليه وضل عن علمه، قول النبي ﷺ وقد سئل: ما أفضل الحج؟ فقال: «العَجُّ، والثَّجُّ»<sup>(٢)</sup>، والعَجُّ: التلبية إجابةً لله إلى ما دعا إليه، والثَّجُّ: إراقة الدماء. وفي هذا دليل واضح أن المتقرب إلى الله به: إراقة الدماء لا اللحم الذي يُقسم، والله أعلم.



(١) في الأصل: الفاريابي.

(٢) رواه الترمذي برقم ٨٢٧، أبواب: الحج، باب: ما جاء في فضل التلبية والنحر، وابن ماجه برقم ٢٩٢٤، أبواب: المناسك، باب: رفع الصوت بالتلبية، عن أبي بكر الصديق، وجزء من حديث رواه الترمذي برقم ٢٩٩٨، أبواب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة آل عمران، وابن ماجه برقم ٢٨٩٦، أبواب: المناسك، باب: ما يوجب الحج، عن ابن عمر رضي الله عنه.

١٩٦ - قال الله تعالى:

﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾

### [صيام المتمتع الذي لم يجد الهدي]

أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأذفوي، قال: أنا أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري القاضي، في منزله بمصر قراءة عليه وأنا أسمع، قيل له: قلت رضي الله عنك:

قال جماعة من المفسرين ومن الفقهاء الذين تكلموا في هذه الآية: الثلاث آخرها يوم عرفة.

وأجاز بعضهم تفرقتها في شوال، وذوي القعدة، وذوي الحجة<sup>(١)</sup>.

[٣٥/أ]

وقال بعضهم: فإن تأخر عن ذلك أهراق/ دمًا، قالوا: إن شاء فرقها في هذه الشهور<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: لا تجوز إلا متتابعة، وروي نحو ذلك عن عمر، وعلي.

وروي عن عائشة، وابن عمر، وجماعة من التابعين، أن المتمتع إذا لم يجد الهدي، ولم يصم حتى مضى العشر، أنه يصوم أيام التشريق<sup>(٣)</sup>.

(١) روى ذلك ابن أبي شيبة برقم ١٣١٢٤، و١٣١٢٦، كتاب: الحج، باب: في المتمتع يريد الصوم متى يصوم؟ عن مجاهد.

(٢) روى ابن أبي شيبة ذلك في كتاب: الحج، في المتمتع إذا فاتته الصوم، عن عمر وابن عباس من الصحابة، وعن عطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من التابعين.

(٣) روى البخاري برقم ١٩٩٧-١٩٩٨، كتاب: الصوم، باب: صيام أيام التشريق، عن =

واختلفوا أيضاً في السبعة، فقال بعضهم: يصومها بمكة.

وقال آخرون: يصومها في بلده<sup>(١)</sup>.

قال القاضي في ذلك: فوجدنا قول من يقول: يصوم في العشر، ومن أباحه في شوال وذِي القعدة، يدور في ذلك على أن يقع الصوم بعد أن يهَلَّ بالحج، لأن الله عز وجل قال: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْمَعْرِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾، فإذا اعتَمَرَ في أشهر الحج، فليس يتمتع حتى يُهَلَّ بالحج، لأنه قد يعتَمِر في أشهر الحج ثم لا يحج، فإن أَهَلَ بالحج صار حينئذ متمتعاً، وجاء موضع الهدي أو الصيام إن لم يجد هدياً، ولا يبالي حينئذ أن يقع صومه في ذِي الحجة، أو في ذِي القعدة، أو في شوال، لأنه قد أَهَلَ بالحج بعد أن اعتَمَرَ في أشهر الحج، فوضَعَ صومَه في الحج إذ قد كان أحرم به.

فإن لم يصم حتى يمضيَ يوم عرفة، فقد ذكرنا ما روي عن عائشة<sup>(٢)</sup>، وابن عمر<sup>(٣)</sup>، وبعض التابعين، أنه يصوم التشريق<sup>(٤)</sup>، وهو قول مالك<sup>(٥)</sup>.

وإنما أرخص هؤلاء في صيام أيام التشريق، لأنها بقية من الحج، فلما لم يجد الهدي، وكانت من أيام الحج، أمرناه بصومها.

---

= عائشة وابن عمر قالا: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن، إلا لمن لم يجد الهدي».

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسير الآية برقم ١٨٠٤ عن ابن عمر، وقال: «وروى سعيد بن جبير، وأبو العالية، ومجاهد، وعطاء، وعكرمة، والحسن، والزهرى، وقتادة، والربيع بن أنس نحو ذلك».

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٥٨/٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٤٢/١).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٥٨/٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٤٣/١).

(٤) روي عن عكرمة، والحسن، وعبيد بن عمير، انظر ابن جرير (٢٥٩/٢)، وابن أبي حاتم، الموضع السابق.

(٥) المدونة (٤١٥/١).

وقد روي عن النبي ﷺ الإرخاص في صومها من طريق ابن عمر، ولعله قالها اتباعاً.

٢٤- نا أبو الضحاك ابن أبي عاصم، وأحمد بن عبيد الله الجُبيري، قالوا: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: نا يحيى بن سلام، عن شعبة، عن أبي ليلى، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ أَرخَصَ لِمَنْ لَمْ يجد الهدي، ولم يصم في العشر، وكان متمتعاً، أن يصوم أيام التشريق<sup>(١)</sup>.

والقرآن مؤيّد لهذا الخبر، لأن الله عز وجل قال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾، وهذه أيام من أيام الحج.

فإن قال قائل: إن النبي ﷺ نهى عن صيامها، وقال: «هي أيام أكل وشرب وذكر لله»<sup>(٢)</sup>، فهذا - والله أعلم - أريد به من لم يجب لله عليه صياماً، فليس له صومها، وإذا كان من وجب عليه الصوم، وجب عليه صيامها، كما جاء أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح<sup>(٣)</sup>، وقد قال النبي ﷺ: «من نسي صلاة، فليصلها إذا ذكرها»<sup>(٤)</sup>، فأُنزل الأول في المتطوعين، ولم

(١) رواه الدارقطني برقم ٢٢٨٣، كتاب: الصيام، باب: القبلة للصائم، وقال: «يحيى بن سلام ليس بالقوي»، والبيهقي برقم ٨٩٧٠، كتاب: الحج، باب: الإعواز من هدي المتعة ووقت الصوم، وضعف ابن حجر جميع الطرق المصرحة بالرفع، انظر فتح الباري (٣٤٧/٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) وردت في هذا النهي أحاديث منها حديث ابن عمر المتفق عليه، رواه البخاري برقم ٥٨٣، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، و٥٨٣، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده، ومسلم (٢٠٧/٢)، كتاب: الصلاة، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها.

(٤) رواه مسلم (١٣٨/٢ و ١٤٨)، كتاب: الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

يمنع المفترضين من الصلاة في ذلك الوقت، ولا من دخل المسجد وقد صلى في رَحْلِهِ، أن يُعيد.

كذلك مُنِعَ من الصيام المتطوع في أيام التشريق، وجاز للمفترض عليه الصيام في الحج صومُها، فإن أُخِّرَ إنسان صلاةً ذكرها بعد العصر، فقد أخطأ، وصارت عليه في وقت ثان، كما أنه إن أُخِّرَ هذا الصوم في أيام التشريق كان له قضاؤها، ثم السبعة.

وعلى أن النبي ﷺ لم يُحرِّم صيام أيام التشريق، وإنما حرَّم يومين: الفطر، والأضحى، وقال في أيام التشريق: «أيام أكل وشرب»، ويقال: «وذكر الله»، فخصها بالترفيه، وقد ذكرنا من قال ذلك، ومن قال ينتقل إلى الدم.

وقد قال مالك رحمته الله: إنه يصوم، ولو كان الصوم إذا فات في الحج لم يجز أن يقضى، كان موضعه قد فات، لقد كان الهدي أيضاً لا يجوز/ أن يقضى، لأن موضعه قد فات، إذ كل واحد من الهدي والصوم إنما أمر به في الحج. [١/٣٦]

والوجه عندنا - والله أعلم - أن يعمل فيما يقضى من ذلك بعد وقته ما كان يفعل في وقته.

فلو أن مظاهراً غَشِيَ قبل أن يُكْفَرَ، وعَتِقُ الرقبة ممكنٌ، فذهب ماله، لوجب عليه ما كان وجب في الأصل، عتق رقبة وإلا صام، فإن لم يقدر أطمع، يفعل في ذلك بعد الغَشْيَانِ ما كان يفعل قبله. ونظائر هذا كثير.

فإن قيل: فلمَ جَوَزَ ثَمَّ للذي يقضي شهر رمضان أن يقضيه متفرقاً، وقد كان في الأصل متتابعاً؟

قلنا: الذي يختار في كل الصيام أن يكون متتابعاً، فإن قُضِيَ متفرقاً دون ما شرط الله فيه التتابع جاز، لأنه قد أتى في القضاء من العدد مثل ما كان عليه في الأصل، وإنما وجبت المواصلَة في رمضان لأنه مُفْتَرَضٌ بعينه، فلما زالت

العين وجب العدد، لأن الله عز وجل قال: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَر﴾ [البقرة: ١٨٤]، فقام العدد في كل يوم من القضاء مقام كل يوم من الشهر، ألا ترى أن رجلاً لو أسلم في بعض رمضان، لوجب عليه عندنا صيام ما بقي فيه دون ما مضى، ولو أفطر إنسان متعمداً يوماً، لما أفسد ذلك عليه غير يومه.

وليس مجرى الشهرين المتتابعين هذا المجرى، لأن الشهرين لم يكونا في الأصل بأعيانهما، وإنما نعني بالتتابع، فصار بعضه مضمناً<sup>(١)</sup> ببعض، فإن تعمد إنسان إفساد يوم من الشهرين فسد عليه ما مضى منهما، وفي جميع ما وصفنا دليل على ما ذكرناه/ من أمر الهدى والصوم في التمتع.

[٣٦/ب]

فأما التفريق بين الثلاثة والسبعة، فإنه إن تابع كان أحب إلينا، وإن فرّق أجزأه، لأنه لم يشترط علينا فيه التتابع.

فأما الذي يصوم في تمتعه، ثم يُوسر قبل أن يفرغ من صيامه، فقد روي في ذلك اختلاف عن التابعين، والنظر يدل على ما قلناه من أنه يمضي على صومه، لأن المتمتع إذا لم يجد الهدى، والمُطاهر إذا لم يجد الرقبة، والمتميم إذا لم يجد الماء، والمطلقة التي لم تحض ثم حاضت، لكل صنف مما وصفنا وجه.

فأما المتمتع، والمُطاهر، والقاتل، فقد جعل عليهم الصيام عند العدم، وإذا دخلوا في الصيام فقد دخل بأمر الله، ومضى بعض عمله فلا ينتقض ذلك، وكذلك دخل في الصلاة بأمر الله، وزال فرض الوضوء عنه لهذه الصلاة، فلا تنتقض صلاته برؤية الماء.

وأما المُعتدة فإنها أمرت بشيء ليس الأمر فيه إليها، فظاهر الأمر أنها أمرت أن تنتظر أن تمضي الشهور، أو تمضي الأقرء، فكانت العدة أحد هذين الأمرين، وكأنه لا تعلمه إلا بانقضائه، إذ كان غيباً من غيب الله عز وجل، لا

(١) في الأصل: مضمن.

فعل لمخلوق فيه ، لأن المرأة لا تعلم<sup>(١)</sup> حقيقة عِدَّتِها ، إذ لا تدري هل تحيض قبل مضي الشهر أم لا ؟ وكذلك التي تحيض ، لا تدري هل يدوم حيضها أم ينقطع ، فينتقل إلى الشهر ، فتصير يائسة ، وإنما تدري ما عدتها عند تقضيها ، فالمطلقة للعدة هي في عدة منذ يوم طُلِّقت ، لأن أيام طُهرها - قُصُرَت أم طالت - / قرَّبَتها من الحيض إن حاضت ، وهو قرء من الأقراء ، فالطُّهر يؤدي إلى الحيض ، والحيض يؤدي إلى الطهر ، والصيام والعتق في الكفارة ليس يؤدي أحدهما إلى صاحبه ، ولم يكن المكفِّر منذ يوم وجبت عليه الكفارة مكفِّراً ، كما كانت المرأة منذ يوم طُلِّقت معتدة ، لأن المكفِّر إنما أمر أن يستأنف فعلاً يفعلُه ، إما عتقاً ، وإما صياماً ، فكل واحد منهما مُباين للآخر .

[١/٣٧]

فإن اختار الصائم في أوَّل صيامه العتق ، بعد أن قدر عليه ، فقد رأى ذلك مالِك ، وإنما هو أبطل فعلاً فعله ، ثم استأنف فعلاً آخر خَفَّف به عن نفسه .

والتميم إذا وجد الماء قبل دخوله في الصلاة ، فإن الوضوء واجب عليه ، لأن التيمم وقع في غير موضعه ، إذ كان إنما أبيح له التيمم للدخول في الصلاة موصولاً بها ، فإذا وجد الماء قبل الدخول فهو وقت للصلاة ووقت للوضوء ، لأن التيمم لا يقصد به الإنسان نفسه ، إنما يقصد به الإنسان الصلاة ، فإذا دخل فيها لم تنتقض عليه صلاته إلا بحدث يُفسد الصلاة من غير طريق التيمم .

وليس التيمم بإزاء الصيام للكفارة ، لأن التيمم لا يزيل الحدث ، وإنما أمر به للدخول في الصلاة ، فإذا وصلت بالدخول فقد فعل ما أمره الله به ، وزال ذلك الفرض إلى فرض الصلاة ، وإنما بإزاء الدخول في صيام الكفارة ، الدخول في الصلاة بعد التيمم .

(١) في الأصل : يعلم .



وأما المرأة إذا طلقها زوجها طلاقاً يملك فيه رجعتها، ثم يموت عنها، فإن عدتها تنتقل، لأن حكمها حكم المرأة التي لم تطلق في الأمور التي تحدث مادامت في عدتها، من ملاءنة، أو ميراث، / أو نفقة، من أجل أن زوجها يملك [٢/٣٨] رجعتها، فلذلك ما جعلت أحكامها أحكام الزوجات.

فأما الأمة إذا اعتقت بعد أن طلقها زوجها، فإن العدة لا تنتقل، لأن العدة وجبت يوم وقع الطلاق، والله أعلم.



١٩٦ - قال الله عز وجل:

﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾

قال القاضي: قال ابن عمر: إذا رجعت إلى أهلك<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم - أعني التابعين - : إن شاء صام في الطريق، وإن شاء صام إذا رجع إلى أهله<sup>(٢)</sup>.

وقال عطاء: إذا رجع من منى .

وكل ذلك جائز، إن صام عند رجوعه من منى أجزأه، وإن صام في طريقه أجزأه، وإن أخره إلى بلده أجزأه.

١٩٦ - وقال: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾، ومعنى كاملة: أحد وجهين، إما كاملة من الهدى كافية عنه، وإما مجزئة عنه لا شيء عليه بعدها، ألا ترى أنه يقال في العدد، فذلك ليعلم به انقطاع العدد.

وقوله - والله أعلم - : ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّيَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، على نحو المعنى في قوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ في كمال العدد.

\* \* \* \* \*

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٤٣/١).

(٢) ممن قاله مجاهد، وإبراهيم، وعطاء، انظر تفسير ابن جرير (٢٦٣/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٤٣/١).

١٩٦ - قال الله عز وجل:

﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

[المُتَمَتِّع]

اختلف الناس في هذه الآية ، فقال بعضهم: أهل مكة<sup>(١)</sup> .

وقال آخرون: من كان من أهل دون المواقيت<sup>(٢)</sup> .

فأما داخلٌ دخلَ مكة بحج أو عمرة أو لحاجة ، وهو لا يريد إيطانها ، ولا أن يتخذها منزلاً ، فلا نعلم أحداً منهم قال ذلك فيه .

والمعنى الظاهر والله أعلم أي: من لم يكن من أهل ذلك الموضع ، ولو [٣٨/أ] أن مكياً خرج لحاجته ثم رجع في أشهر الحج ، فاعتمر ثم حج ، لما كان عليه هدي ، لأنه من أهل مكة<sup>(٣)</sup> ، وكذلك من لم يكن من أهل مكة ، ثم دخل مكة لحاجة ، لم يكن من أهلها ، وكان عليه الهدي ، وذلك قول مالك رحمته الله .

وقال أيضاً في الذي يأتي مكة يريد الإقامة بها وعدّها منزلاً ثم يتمتع: فلا هدي عليه ، وهو كأهل مكة بالنية .

(١) ممن قاله: ابن عباس ، ومجاهد ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وطاوس ، انظر تفسير ابن جرير (٢/٢٦٥) .

(٢) كذا العبارة في الأصل ، وسياقها: أهل الحرم ومن كان من أهله دون المواقيت ، وممن قال بهذا القول: مكحول ، وعطاء ، انظر تفسير ابن جرير (٢/٢٦٦) .

(٣) المدونة (١/٣٧١) .

فإن دخلها معتمراً في أشهر الحج يريد الإقامة بها، ثم حج، فهو متمتع، وليس بمنزلة أهل مكة في هذا الموضع، لأنه حين دخل مكة، ونوى الإقامة بمكة، لم يسقط عنه الهدى لأنه نوى، وإنما يسقط الهدى إذا نوى وفعل<sup>(١)</sup>.

ومذهب مالك في هذه الآية، أنهم أهل مكة وما اتصل بها من البيوت مثل: ذي طوى<sup>(٢)</sup> وما أشبهها، وهؤلاء حاضروا المسجد الحرام، لأنهم أهل القرية التي فيها المسجد الحرام، وليس كل أهل الحرم كذلك، لأن أهل منى ليسوا أهل مكة، كما أن أهل مكة ليسوا أهل منى، ومنى من الحرم<sup>(٣)</sup>.

ولو أن رجلاً من أهل مكة ثم خرج مسافراً، لما جاز له أن يقصر الصلاة حتى يخرج من بيوت مكة وما اتصل بها، فهو حاضرٌ وليس بمسافر، فإذا خرج عن البيوت صار مسافراً، ولو كان حكم الحرم كله كحكم أهل مكة في أنهم حاضروا المسجد الحرام، لما جاز له أن يُقَصِّرَ حتى يخرج عن الحرم.

وأما قول من قال: فمن كان أهله دون المواقيت، فإن المواقيت لم تجعل للناس، لأنها حاضرة المسجد الحرام، ألا ترى أن بعض المواقيت بينها وبين مكة مسيرة ثمانين ليال، ومنها ليلتين، أف يكون من كان دون ذي الحليفة من حاضري المسجد، ومن/ كان منزله من وراء قرن، مما يلي نجد<sup>(٤)</sup> من حاضري المسجد الحرام؟ وإنما الحاضر للشيء من هو معه.

[٣٨/ب]

ولم يوقت المواقيت ليكون إحرام الناس من المسجد الحرام، وإنما هو رخصة من الله، ورحمة لخلقه إذا استجابوا لما دُعوا له، وكان عليهم أن يقولوا:

(١) الموطأ ٩٨٢ برقم، كتاب: الحج، ما جاء في المتمتع.

(٢) قال البكري: بفتح أوله مقصور منون، واد بمكة، معجم ما استعجم (٣/٥٩٦).

(٣) تفرقة مالك بين أهل مكة القرية وما اتصل بها وغيرهم، وردت في المدونة (١/٣٧٢).

و(٣٧٨).

(٤) في الأصل: نجد.

لبئس من منازلهم، فوقعت الإباحة لمن دُعِيَ<sup>(١)</sup> فقال: لبئس، وخرج، أن يأتي حلالاً في رخصة الله إلى أن يبلغ ميقاته، إذ كان عليه أن يحرم من الموضع الذي خرج منه، مستجيباً<sup>(٢)</sup> للأذان والدعوة بقول: لبئس، فلما كان الأصل هذا، أَوْسَعَ عليهم، وَوَقَّتْ لهم المواقيت على لسان نبيه محمد ﷺ، وبعضها أبعد من بعض، وليس هذا من باب التمتع في شيء.

وكان على كل من وجب عليه الحج أن يلبي من بلده وَيَحْسِب، فيكون إحرام بعضهم السَّنة، والعشرة أشهر، وما أشبه ذلك، فَخَفَّفَ عنهم بقوله عز وجل: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] كما خفف في المواقيت، وكذلك من أحرم قبل الشهور لزمه، ومن أحرم قبل المواقيت لزمه، لتركه الترخيص من الله جل ثناؤه، وَعَمِلَهُ بالشديد، والله أعلم.

ومما يدل أيضاً على أن حاضري المسجد الحرام أهل مكة، ما جاء من الأحاديث أن العمرة واجبة بالسَّنة على الناس كلهم، إذ كانوا لا هدي عليهم، ولم يجزوا مجرى غيرهم من المتمتعين، فكذلك لم تجب عليهم العمرة، لأنهم يطوفون في كل وقت.

قال عطاء وطاوس: ليس على أهل مكة عمرة<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما مثل ذلك.

وقال ابن عمر رضي الله عنهما مثله، / وزاد: إنما هم في عمرة كل يوم.

[١/٣٩]

فإن قال قائل: فإن الحرم كله مسجد، فليس كما قال، لأن الله تبارك وتعالى قد ذكر المسجد الحرام في غير موضع فقال: ﴿أَجْعَلُمُ سَقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ

(١) في الأصل: دعا.

(٢) في الأصل: مستجيب.

(٣) رواه عنهما ابن أبي شيبة برقم ١٥٦٩١ و ١٥٦٩٢ و ١٥٦٩٣ و ١٥٦٩٤ في كتاب:

الحج، من قال ليس على أهل مكة عمرة، (ط الرشد).

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿[التوبة: ١٩]﴾ ، وقال عز وجل: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١٠] ، وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] ، وقال تبارك وتعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥] ، فكل هذا يدل على أنه المسجد الحرام بعينه ، وإنما صدُّ المشركون النبي ﷺ عن المسجد والبيت ، فأما الحرم ، فقد كان النبي ﷺ غير ممنوع منه ، لأن الحديبية تلي الحرم ، وهي من الحِلِّ ، فحاضروا المسجد الحرام الذين هم دهرهم في متعة ، هم الذين عليهم الجمعة ، وهي مكة وما اتصل بها من البيوت ، ومن يبلغه النداء ، والله أعلم .



١٩٧- قال الله تبارك وتعالى:

﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾

### [أشهر الحج]

قال ابن عباس، وابن مسعود، وجماعة من التابعين: شوال، وذو القعدة، وعشرة من ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عمر، وعمرو بن العاصي، وجماعة من التابعين: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة<sup>(٢)</sup>.

والفصل بين أشهر الحج وغيرها، أن من اعتمر من غير أهل مكة في أشهر الحج، ثم أقام بمكة حتى يحج في تلك السنة فهو متمتع، وعليه ما على المتمتع، فإن اعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام حتى يحج فليس بمتمتع، لأنه أتى بالعمرة في موضعها الذي هو الأصل لها، وإذا أتى بها في أشهر الحج، فقد أتى بها في غير أشهرها، في الأشهر التي جُعِلت لغيرها، وقد رخص في ذلك،

(١) قول ابن عباس أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٦٧/٢-٢٦٨)، وأخرج أيضاً قول ابن مسعود (٢٦٧/٢)، وأخرجه أيضاً عن ابن عمر (٢٦٨/٢-٢٦٩)، وعن إبراهيم، والشعبي، وعامر، والسدي، ومجاهد، والضحاك، من التابعين.

(٢) قول ابن عمر، أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٦٩/٢)، أما قول عمرو فلم أظفر به، وأخرج الأثر ابن جرير أيضاً عن: عطاء، والربيع، وقتادة، ومجاهد، وطاوس، وابن شهاب، من التابعين.

[٣٩/ب] وجعل / فيه الهدى أو الصيام ، وأرخص للقارن أيضاً ، وإنما كان الأصل أن لا تكون العمرة في أشهر الحج ، وأن يكون الحج لا عمرة معه ، فأرخص لهم على أن عليهم الهدى .

### [الإحرام قبل أشهر الحج وقبل الميقات]

وفي أشهر الحج أيضاً معنى آخر: أنه لا ينبغي لأحد على الاختيار أن يُحرّم بالحج قبل أشهر الحج ، فإن فعل لزمه ، إذ شدد على نفسه وترك الرخصة ، لأنه أرخص له وخفف عنه كما خفف بالمیقات ، فإن أحرم قبله لزمه ذلك ، وإنما لزمه الإحرام في الحالين جميعاً لأنه أوجب على نفسه عملاً يعمل به في وقت بعينه ، وهو الوقوف بعرفة ، والذي به يدرك الإنسان الحجّ ، فليس يَنْفَكُ من ذلك حتى يأتي بما ألزمه نفسه من طاعة الله عز وجل ، إذ لا فرق بين الشهور وتقدمها وبين الميقات وتقدمه ، لأنه كان في الأصل على الناس جميعاً حين قيل: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧] ، أن تكون الإجابة والتلبية من أوطانهم ، ومنهم من يكون سفره نحو السنة وأقل من ذلك وأكثر ، فخفف عنهم بالشهور وبالميقات ، فإذا أحرم قبل الميقات لزمه ، كذلك إذا أحرم قبل الشهور .

وليس يشبه هذا الصلاة ، لأنه لا سبيل إلى الدخول فيها حتى تجب .

والحج هو: القصد ، ووجوبه من الأوطان على كل إنسان على قدر مسافته ، وإنما يسر عليه وخفف عنه ، فإن قيل ذلك واختاره ، وإلا كان على الأصل الذي كان الإيجاب به ، إذ كان الله عز وجل أوجب الحج ، والحج: القصد ، فليس يشبه الصلاة التي أعمالها متصلة بها ، والحج أعماله متباعد بعضها من بعض ، فهو يخرج في أول شوال ، ثم لا عمل له إلى يوم عرفة إن شاء ، وأعماله كلها بعد عرفة إلا السعي ، / فإنه إن قدمه في إثر الطواف أجزأه .



والحج أيضاً مُبَايِنٌ للصلاة في أشياء كثيرة، فليس تجوز الصلاة إلا بحضرة النية، ولو نوى إنسان بعرفة الحج ووقف لأجزأه ذلك من غير أن يلزمه نفسه قولاً، وقد يُشعر هديته يريد به إيجاب الحج، فيجزئه ذلك من الفرض وإن كان قد نقص حظه بترك التلبية، والحج مجزئ عنه، ولو أن رجلاً ركع للصلاة يريد بركوعه إيجاب الصلاة، ولم يلفظ بالتكبير لما أجزأه.

وقد ألزم نفسه الحج جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ قبل الميقات وقبل الشهور فلزمهم ذلك، منهم عمران بن الحصين، فكره له عمر ذلك<sup>(١)</sup>، ولزمه الإحرام. وأحرم عبد الله بن عامر<sup>(٢)</sup> فكره ذلك عثمان<sup>(٣)</sup>، ولزمه ذلك، وكان ابن أبي نُعم<sup>(٤)</sup> يُحرم من السنة إلى السنة، وإنما كره ذلك لأن لا يُخرج الإنسان إحرامه، ويطول عليه فيفسده.

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ١٢٨٤٢، كتاب: الحج، من كره تعجيل الإحرام، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٧/١٨)، والبيهقي في السنن الكبرى برقم ٩٠٠٤، كتاب: الحج، باب: من استحب الإحرام من ديرة أهله، وقال الحافظ ابن كثير في مسند الفاروق (٣٠٠/١): «هذا منقطع، إلا أن يكون الحسن سمعه من عمران بن حصين، والله أعلم».

(٢) في الأصل: عمر، والتصويب من مصادر التخريج.

(٣) ذكره البخاري في كتاب: الحج، باب قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ تعليقاً، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم ١٢٨٣٨، كتاب: الحج، من كره تعجيل الإحرام، والبيهقي في السنن الكبرى برقم ٩٠٠٥، كتاب: الحج، باب: من استحب الإحرام من ديرة أهله، موصولاً، وعزى ابن حجر في الفتح وصله لسعيد بن منصور، وعبد الرزاق، وأحمد بن سيار في تاريخ مرو، وقال: «هذه أسانيد يقوي بعضها بعضاً»، وانظر تغليق التعليق (٦٢-٦١/٣).

(٤) في الأصل: بن أبي يعمر، والصواب: بن أبي نُعم، ضبطه الحافظ في تقريب التهذيب (ص ٣٠٢) فقال: «بضم النون، وسكون المهملة»، وقال ابن سعد في الطبقات (٤١٥/٨): «عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي، ويكنى أبا الحكم، وهو الذي كان يحرم من السنة إلى السنة، وكان ثقة، وله أحاديث».

ولما وَقَّت النبي ﷺ المواقيت قال: «يستمع المرء بأهله ووثيابه»<sup>(١)</sup>، فعُلم أن ذلك للرفق بهم.

وقال تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فبقوله فمن يوجب فرضاً في غيرهن؟ والفرض: التلبية، وهو الإهلال بالحج، لم يختلف الصحابة والتابعون في ذلك، ويستحب أن يكون فرض الحج في الشهور، فمن قدّمه لزمه ما ألزم نفسه، وفرض الحج إيجابه، فمن أوجب على نفسه شيئاً فقد فرضه، واسم الفرائض مشتق من ذلك.

### [بم ينعقد الإحرام؟]

إلا أنا نستحب له أن يكون الإيجاب بالتلبية على ما مضى عليه العمل، على أن جماعة من العلماء قالوا: إذا أشعر، وقُلّد هديه، يريد الإحرام فقد أحرم، وهو مذهب مالك رحمته الله، ولا أعلم أحداً من أهل العلم/ يخالف في ذلك. [٤٠/ب]

وإنما اختلفوا إذا أشعر هديه وهو لا يريد الإحرام، فالذي يذهب إليه مالك ما جاء عن النبي ﷺ أنه وجّه بهديه ثم لم يمسك عن شيء مما يمسك عنه المحرم<sup>(٢)</sup>، والذي لم يمسك عنه: النساء، والطيب، وما أشبهه، وقد روت أم سلمة أنه أمسك عن أخذ الشعر وما أشبهه<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الإمام الشافعي في الأم (٣/٣٤٤)، باب: في المواقيت، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى برقم ٩٠٠٢، كتاب: الحج، باب: من استحب الإحرام من دويرة أهله، عن عطاء مرسلًا، أن رسول الله ﷺ لما وقت المواقيت، قال: «يستمع المرء بأهله ووثيابه، حتى يأتي كذا وكذا للمواقيت».

(٢) يشير إلى الحديث المتفق عليه، رواه البخاري برقم ١٦٩٨، كتاب: الحج، باب: فتل القلائد للبدن والبقر، ومسلم في صحيحه (٤/٨٩)، كتاب: الحج، باب: استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة، فأفتل قلائد هديه، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم.

(٣) يشير إلى الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه (٦/٨٣-٨٤)، كتاب الصيد =

قال عمر، وابن عباس رضي الله عنهما: إذا قلد الهدي فقد لزمه الإحرام<sup>(١)</sup>.

وقال مثل قولهما قيس بن سعد<sup>(٢)</sup>، ومن شاء الله من التابعين<sup>(٣)</sup>، وكلُّ يقول: لزمه الإحرام، وما انتهى إلينا أن أحداً من الصحابة والتابعين قال غير ذلك.

ورأيت الشافعي قد قال في كتابه خلافاً لما قاله الصحابة والتابعون، فإن منهم من قال: شهور الحج شوال، وذو القعدة، وذو الحجة، إلى انقضاء أيام الحج.

ومنهم من قال: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة، فقال هو: شوال، وذو القعدة، وتسع من ذي الحجة<sup>(٤)</sup>، وتسع تقع على الليالي دون الأيام، فأخرج يومَ عرفة، وليلة النحر من الحج، وهو معظم الحج، قال النبي

= والذبائح، باب نهى من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية، بطرق مختلفة، وبألفاظ متقاربة، عن أم سلمة ترفعه، قال ﷺ: «إذا دخل العشر وعنده أضحية يريد أن يضحي، فلا يأخذن شعرا، ولا يقلمن ظفراً».

(١) رواه عن ابن عباس ابنُ أبي شيبه ١٢٨٤٥ في مصنفه برقم ١٢٨٥١ و ١٢٨٥٢، كتاب الحج، في الرجل يقلد أو يجلل أو يشعر وهو يريد الإحرام، ورواه أيضاً عن ابن عمر ١٢٨٥٨، في نفس الموضع.

(٢) قول قيس بن سعد لم أقف عليه، وعند ابن أبي شيبه في مصنفه برقم ١٢٨٥٣، الموضع السابق، أثر عن سعد بن قيس وفيه: أنه خرج حتى إذا كان بذئ الحليفة وامرأته تُرَجِّلُهُ، إذ هو بيدن قد قلدت، فنزع رأسه من يد المرأة، وقال: «من قلد هذه البدن تم على إحرامه»، فالله أعلم هل قصد المصنف هذا ثم تصحف الاسم أو لا؟

(٣) منهم: إبراهيم، وسعيد بن جبير، وطاوس، وغيرهم، راجع مصنف ابن أبي شيبه، الموضع السابق.

(٤) مختصر المزي (ملحق بكتاب الأم ص ٦٣).

ﷺ: «الحج عرفة»<sup>(١)</sup>، يريد أن الوقوف بعرفة لا بمزدلفة، يقول هذا ويُثَبِّعُه بِأَن يَقُول: من أحرم قبل الشهور لم يلزمه، والله المستعان.



---

(١) رواه أحمد برقم ١٨٧٧٣ و ١٨٧٧٤ و ١٨٩٥٤، وأبو داود برقم ١٩٤٤، كتاب: المناسك، باب: من لم يدرك عرفة، والترمذي برقم ٨٨٩، كتاب: الحج، باب: من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، والنسائي برقم ٣٠١٦، كتاب: مناسك الحج، فرض الوقوف بعرفة، و ٣٠٤٤، فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بمزدلفة، وابن ماجه برقم ٣٠١٥، أبواب: المناسك، باب: من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع.

١٩٧ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾

قال ابن عمر، وابن عباس، وخلق من التابعين: الرَّفَثُ: الجِماع<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في الفُسُوق، فقال بعضهم: المعاصي<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: السَّبَاب<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: الجِدَال: أن تُماري صاحبك<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تفسير ابن جرير (٢/٢٧٦-٢٧٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٣٤٦).

(٢) ممن قاله: ابن عباس، وابن عمر، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار، وعطاء الخراساني والحسن، وطاوس، ومجاهد، ومحمد بن كعب القرظي، وقتادة، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، والربيع بن أنس، وعكرمة، والزهري، ومقاتل بن حيان، ومكحول، انظر تفسير ابن جرير (٢/٢٧٩-٢٨١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٣٤٧).

(٣) ممن قاله: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، ومجاهد، والسدي، وإبراهيم، وعطاء بن يسار، والحسن، انظر: تفسير ابن جرير (٢/٢٨١-٢٨٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٣٤٧).

(٤) ممن قاله: ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء الخراساني، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وعمر بن دينار، والحسن، والضحاك، والربيع، وإبراهيم، وعكرمة، والزهري، وقتادة، وأبو العالية، وجابر بن زيد، ومكحول، ومقاتل بن حيان، وطاوس، ومحمد بن كعب القرظي، انظر: تفسير ابن جرير (٢/٢٨٣-٢٨٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٣٤٨).

وقال بعضهم الرَّفَث: الجماع، والفسوق: السَّبَاب/ والمعاصي، والجدال: أن يقول قائل: إن الحج في غير ذي الحجة، قد استقر الأمر على أن الحج في ذي الحجة، فلا جدال فيه<sup>(١)</sup>، لقول رسول الله ﷺ وقد وقف بعرفة: «ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، فلا حج إلا في ذي الحجة»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن مجرى الجدال مجرى الرَّفَث والفسوق، وإلى أن النهي قد وقع على ذلك كله، فكأنه قد قيل: لا ترفثوا، ولا تفسقوا، ولا تجادلوا.

وذهب بعضهم إلى أن النهي وقع على الرَّفَث والفسوق خاصة، وأخبروا أن الحج لا جدال فيه، فكأنه قد قيل لهم: لا ترفثوا، ولا تفسقوا، ثم اعلّموا أن الحج لا جدال فيه، وأن ذلك قد انقطع، لأن بعضهم كان يقف بعرفات، وبعضهم بمزدلفة، ويقول هؤلاء: نحن أصوب، ويقول هؤلاء: نحن أصوب<sup>(٣)</sup>، وكانوا يغيرون الشهور ويسمونها بغير أسمائها، فيحججون في كل سنتين في شهر، حتى يدور الحج في أربع وعشرين سنة، وكانوا يسمونه النَّسِيء، وهو الذي قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧].

وقال شاعرهم:

---

(١) ممن قاله: مجاهد، والسدي، انظر تفسير ابن جرير (٢/٢٨٦-٢٨٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٣٤٨).

(٢) الشطر الأول منه جزء من حديث متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه في مواضع منها، كتاب: الحج، باب: حجة الوداع. ورواه مسلم (٥/١٠٧)، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن زيد (٢/٢٨٦)، ورواه ابن جرير عن مالك بن أنس (١/٣٤٩).

وَمِنَّا مَنْ سِئِ الشُّهُورِ الْقَلَمَسُ<sup>(١)</sup>

فانقطع الجدال بقول رسول الله ﷺ: «لا حج [إلا]<sup>(٢)</sup> في ذي الحجة»،

ولم يؤمر بالحج حتى دار الزمان، ووقف بعرفة حيث كانت تقف العرب دون الخمس<sup>(٣)</sup>.

وقال النبي ﷺ: «من حج فلم يرفُث ولم يفسق خرج من ذنوبه»<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر الجدال، فدل على أنه لا رفث/ ولا فسوق، نُهوا عن ذلك، ولا جدال في [٤١/ب] الحج، أي: قد انقطع الجدال، وجرى مجرى الخبر، وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

قال الشاعر:

هذا وجَدُّكم الصَّغارِ بَعِينُهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ<sup>(٥)</sup>



(١) البيت ورد عند ابن جرير (٣٧١/٦)، في تفسر قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْبَنِي...﴾، قال في

اللسان (١٨٣/١٢): «الْقَلَمَسُ الْكِنَانِي: أَحَدُ نَسَاءِ الشُّهُورِ عَلَى الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ».

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) في الأصل: الخمس، والصواب ما أثبتته، وسيأتي قريباً تفسيره عند المصنف.

(٤) متفق عليه، رواه البخاري برقم ١٨١٩، كتاب: المحصر، باب: قول الله تعالى: ﴿فَلَا

رَفَثَ﴾، و١٨٢٠، باب: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْوَكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، ومسلم (١٠٧/٤)،

كتاب: الحج، باب: في استحباب الحج والعمرة في يوم عرفة.

(٥) نسبه سيبويه في الكتاب (٢٩٢/٢) لرجل من مذبح بلفظ: «هذا لعمركم الصغار

بعينه...»، وسماء في (٣١٩/١) عند ذكر بيت آخر من نفس القطعة فقال: «وهو

لبعض مذبح وهو: هُنَيْ بْنُ أَحْمَرَ الْكِنَانِي».

١٩٧ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَتَكْزَوْدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾

قال المفسرون جميعاً ممن انتهى إلينا قوله ، وهم من شهر بالتفسير من التابعين: أنهم كانوا لا<sup>(١)</sup> يتزودون فأمرُوا بالزاد ، وأُخبروا مع ذلك أن خيرَ الزاد التقوى ، أي: فاصحبوا حجكم - مع اتخاذ الزاد - التقوى ، لا أعلم خلافاً في ذلك .

\* \* \* \* \*

---

(١) ساقطة من الأصل ، ولا يستقيم المعنى بدونها .



١٩٨ - قال الله عز وجل:

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾

### [التجارة في الحج]

سئل ابن عمر عن التجارة في الحج فقال: لا بأس بذلك، وتلا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾، وعزاه إلى النبي ﷺ، وأنه سئل عن ذلك فنزلت الآية<sup>(١)</sup>.

وقال من فسر القرآن كله: لا بأس بالتجارة في الحج، وفسروا الآية بذلك عن ابن عباس وغيره<sup>(٢)</sup>، وقالوا: لأنهم كانوا يتحرجون من التجارة في أيام الحج، حتى نزلت الآية.



(١) رواه أبو داود برقم ١٧٣٠، كتاب: المناسك، باب: الكري، عن أبي أمامة التيمي قال: كنت رجلاً أكرى في هذا الوجه، وكان ناس يقولون لي: إنه ليس لك حج، فلقيت ابن عمر فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إني رجل أكرى في هذا الوجه، وإن ناساً يقولون لي: إنه ليس لك حج، فقال ابن عمر: أليس تُحْرِمُ وتُلبِّي وتطوف بالبيت وتُفيض من عرفات وترمي الجمار؟ قال: قلت: بلى، قال: فإن لك حجا، جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن مثل ما سألتني عنه، فسكت عنه رسول الله ﷺ فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فأرسل إليه رسول الله ﷺ وقرأ عليه هذه الآية وقال: «لك حج».

(٢) الآثار عن ابن عباس رواها ابن جرير في تفسيره (٢/٢٩٥-٢٩٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٥١/١).

١٩٨ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾

[الإفاضة من عرفة إلى مزدلفة]

قيل: إنه لم يكن نبي إلا أُمر بالصلاة إلى البيت، فلما أُمر إبراهيم عليه السلام ببناء البيت، سارت السكينة بين يديه كأنها قبة، فكانت إذا سارت سار، وإذا نزلت فنزل، فلما انتهت إلى موضع البيت استقرت عليه، وانطلق إبراهيم معه جبريل عليهما السلام، فمر بالعقبة، فعرض له الشيطان فرماه، ثم مر بالثانية، فعرض له فرماه، ثم مر بالثالثة، فعرض له فرماه، ثم انتهى إلى عرفة، فقال له جبريل عليه السلام: عرفت، فلذلك سميت عرفة، ثم رجع فبنى البيت على موضع السكينة<sup>(١)</sup>.

[٤٢/أ]

وقال عطاء، والحسن: سميت عرفات لأن جبريل كان يُري إبراهيم المناسك ويقول له: «عرفت»، فيقول: «قد عرفت»، فسميت «عرفات»<sup>(٢)</sup>.

وسمي الموسم لتوسم الناس بعضهم بعضاً، وسمي التشريق لتشريق الشمس، قال الشاعر:

مَوْقُوفَةٌ يَنْظُرُ التَّشْرِيقَ رَاكِبُهَا<sup>(٣)</sup>

(١) عند ابن جرير في تفسيره عن السدي (٢/٢٩٨)، أثر قريب منه وبدون ذكر السكينة.  
(٢) الأثر عن عطاء رواه ابن جرير في تفسيره (٢/٢٩٩)، ورواه أيضاً عن ابن عباس (٢/٢٩٨).  
(٣) شطر بيت للمتلمس، المسمى: جرير بن عبد المسيح الضبعي خال طرفة بن العبد، ترجمته في طبقات فحول الشعراء (١/١٥٥-١٥٦)، والبيت:

وقال علي، وجابر، عن النبي ﷺ: «عرفة كلها موقف، وكل مزدلفة موقف، وارتفعوا عن عُرنة<sup>(١)</sup>»، فرواه جماعة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عباس: من أفاض من عرفة قبل غروب الشمس فلا حج له. وقيل في المزدلفة: كلها موقف وارتفعوا عن بطن مُحَسَّر<sup>(٣)</sup>.

والمسجد الذي يصلي فيه الإمام يوم عرفة هو في بطن عُرنة<sup>(٤)</sup>، فإذا خرج الإنسان من البطن يريد الموقف بعرفة، فقد صار بعرفة من حين يخرج من البطن، والمزدلفة من حين يدخل الإنسان من ناحية عرفة، فيخرج من الحِلِّ ويصير إلى الحرم، ويصير بين جبلين حين يخرج من المَأَزْمِين<sup>(٥)</sup>، فقد دخل في مزدلفة إلى بطن مُحَسَّر، وبطن مُحَسَّر بين مزدلفة وبين منى، إذا خرج الإنسان من منى يريد مزدلفة لقد هبط في / بطن مُحَسَّر، فإذا خرج منه يريد مزدلفة فهو [٤١/ب] في مزدلفة.

= معقولة ينظر التشريق راجبها كأنها من هوى للرمْل مَسْلُوسٌ

انظر: جمهرة أشعار العرب للقرشي (ص ٢٠٣).

(١) في هامش الأصل: مُحَسَّر، وفوقها (خ).

(٢) رواه عن علي أحمد في مسنده برقم ٦١٣، أبو داود والترمذي برقم ٨٨٥، أبواب الحج، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، وقال: «حسن صحيح»، بلفظ طويل، وابن ماجه ٣٠١٠، أبواب المناسك، باب: الموقف بعرفة، بلفظ مختصر، ورواه عن جابر أبو داود برقم ١٩٣٢، كتاب: المناسك، باب: الصلاة بجمع، وابن ماجه برقم ٣٠١٢ الموضع السابق، وأخرج الحديث بلفظ قريب من لفظ المؤلف مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ١١٥١، كتاب: الحج، الوقوف بعرفة والمزدلفة، بلاغاً من غير أن يسنده.

(٣) مُحَسَّر: بضم أوله وفتح ثانيه، بعده سين مهملة مشددة مكسورة، ثم راء مهملة، وهو اسم واد بعرفة، انظر معجم ما استعجم (٤/١١٩٠)، ومشارك الأنوار (١١٧/١).

(٤) عُرنة: بضم أوله، وفتح ثانيه، بعده نون وهاء التأنيث، وهو وادي عرفة، انظر معجم ما استعجم (٣/٩٣٥).

(٥) المَأَزْمِين: مأزما منى، بفتح أوله، وإسكان ثانيه، وكسر الزاي المعجمة، طريقان معروفان بين عرفة ومزدلفة، انظر معجم ما استعجم (٤/١١٧٣).

١٩٨ - قال الله عز وجل:

﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾

المشعر الحرام: قُزَح، وهو الجبل الذي يقف عليه الإمام، ومزدلفة كلها المشعر، كذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وسائر من انتهى إلينا تفسيره، أن كل الذي بين الجبلين من المشعر.

وكان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر يقفون على قُزَح حِذاء ثَبِير<sup>(١)</sup>، والناس بعدهم على ذلك.

وذكر الله عز وجل هناك واجب بالندب وليس بفرض، لأنه عليه السلام قدم ضعفاء بني عبد المطلب بليل.

\* \* \* \* \*

---

(١) ثَبِير: بفتح أوله، وكسر ثانيه، بعده ياء وراء مهملة، جبل بمكة، انظر معجم ما استعجم (٣٣٥/١).

١٩٩ - قال الله تعالى:

﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾

### [الموقف ومكان الإفاضة]

قال جبير بن مطعم: خرجت في نظر بغير لي بعرفة، فرأيت رسول الله ﷺ واقفاً بعرفة مع الناس فقلت: والله إن هذا من الحُمس، فما شأنه واقفاً هاهنا؟! (١)

وقالت عائشة رضي الله عنها وسائر من فسر ذلك: كانت قريش في الجاهلية، وأهل الحرم، ومن ولدته قريش يسمون الحُمس، وكانوا يقفون بالمشعر الحرام ويجمع (٢)، وكانت سائر العرب تقف بعرفات، وإنما وقف النبي ﷺ قبل البعث بعرفة مع العرب، وترك قومه بهداية الله إياه، فلم تزل قريش على ذلك إلى أن حج رسول الله ﷺ حجة الوداع، وأنزل الله تبارك وتعالى عليه: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، فوقف بعرفة وأفاض منها، فصار الوقوف بعرفة بغير [٤٣/١]

(١) متفق عليه، رواه البخاري برقم ١٦٦٤، كتاب: الحج، باب: الوقوف بعرفة، ومسلم (٤/٤٤)، كتاب: الحج، باب: في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ...﴾.

(٢) جَمَعَ: قال البكري: بفتح أوله وإسكان ثانيه، اسم لمزدلفة. سميت بذلك للجمع بين صلاتي المغرب والعشاء فيها. معجم ما استعجم (٣٩٢/٢).

جدال ولا خلاف حيث كانت العرب تقف، وهو موقف إبراهيم عليه السلام، فقال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾، يعني: من الضالين عن الوقوف بعرفة، ثم أكد ذلك فقال: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، يعني: العرب، لا من حيث كانت قریش تفيض<sup>(١)</sup>.




---

(١) أثر عائشة متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه برقم ٤٥٢٠، كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، ومسلم (٤/٤٣)، الموضوع السابق.

٢٠٠ - قال الله عز وجل:

﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ فَاذْكُرُوا﴾

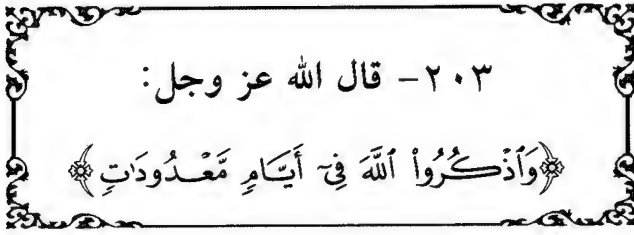
اللَّهُ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾

كانت العرب إذا قضوا مناسكهم في الجاهلية، اجتمعوا بمنى بالموسم، فتذكروا أفعال آبائهم، وأنسابهم، فتفاخروا بذلك، فقال الله عز وجل: ﴿فَإِذْكُرُوا<sup>(١)</sup> اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، فأمروا بذلك، والاشتغال به عن المفاخر، إذ قال ذلك مجاهد، وقتادة، وعطاء، وجماعة<sup>(٢)</sup>.

\* \* \* \* \*

(١) في الأصل: واذكروا.

(٢) انظر تفسير ابن جرير (٣٠٨/٢-٣٠٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٥٥/٢-٣٥٦).



### [الأيام المعدودات والمعلومات]

اختلف ابن عمر، وابن عباس، وسائر من فسر هذه الآية فيها.

فقال ابن عمر: الأيام المعدودات: يوم النحر، ويومان بعده. وقال: المعلومات يوم النحر ويومان بعده<sup>(١)</sup>.

وروى مِقْسَم، عن ابن عباس رضي الله عنه: المعلومات: يوم النحر، وثلاثة أيام التشريق<sup>(٢)</sup>.

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: المعدودات: يوم النحر ويومان بعده، اذبح في أيها شئت/، وأفضلها أولها<sup>(٣)</sup>. [٤٣/ب]

وكذا قال ابن عمر.

وأحسب أن الراوي غلط، أراد أن يقول: المعلومات، فقال: المعدودات، لأنهما قالوا: اذبح في أيهما شئت، والذبح إنما ذكر في المعلومات، فقال تبارك وتعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا<sup>(٤)</sup> أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ

(١) ذكره ابن أبي حاتم تعليقا عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ (٢٤٨٩/٨).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٦١/٢).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٦٠/٢).

(٤) في الأصل: ليذكروا.



الْأَنْفَرِ ﴿[الحج: ٢٧]﴾، وقال في المعدودات: ﴿فَمَنْ تَجَلَّ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

وروى مجاهد، عن ابن عباس: أن المعدودات: أيام العشر، والمعلومات: أيام النحر. وروي مثل ذلك عن جماعة من المفسرين.

فأما قولهم: المعلومات: أيام النحر، فهو موافق لظاهر كتاب الله تعالى، لقوله تعالى: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْفَرِ﴾، فعلم أنها أيام النحر، وهو موافق لقول علي وابن عمر.

وأما قولهم في المعدودات: إنها أيام العشر، فغلط من الرواة، لأن الله عز وجل قد وصف المعدودات بأنه يتعجل في يومين منها، فعلم أنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر، إذ كان النحر الأول يقع في اليوم الثاني من هذه الثلاثة.

وهذه الأحاديث المروية عن علي، وعن ابن عباس، مما يخالف ما روي عن علي، موافق لقول ابن عمر، تدل<sup>(١)</sup> شواهدا على أن المعنى فيها ما قال ابن عمر، والصحيح الذي [لا]<sup>(٢)</sup> يشكل على ذي لب، أن المعدودات والمعلومات تجمعهما أربعة أيام، فالمعلومات منها: يوم النحر، ويومان بعده، وهذه للضحايا فقال: ﴿فَكُلُوا مِنهَا وَأَطِعمُوا الْقَنَاعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، فكان الذبح

فيها والإطعام<sup>(٣)</sup>، والمعدودات: يوم النحر، وهو ثاني العيد، / ويومان بعده، فيها يقع التعجيل والتأخير، فالأضاحي في المعلومات، والهدايا فيها، لأن يوم النحر الثاني ترمى فيه الجمار، فيجوز فيه نحر الهدى، وبالله التوفيق.



(١) في الأصل: يدل.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) في الأصل: وبالإطعام.

٢٠٣ - فأما قوله:

﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ  
وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾

فمعنى ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾: أن يرجع مغفوراً له، لم يبق عليه من ذنوبه المتقدمة شيء، وهذا قول ابن عمر، وابن عباس، وغيرهما من الصحابة<sup>(١)</sup>، وقال مثل ذلك جماعة من التابعين<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض التابعين: لا إثم عليه في تعجيله<sup>(٣)</sup>، وهذا خطأ، لأنه لو كان المتعجل وُضع عنه المأثم لتعجله، لما أعيد ذكر ذلك في المتأخر، لأن المتأخر قد بلغ أيضاً ما حد له، والمعنى فيه ما قاله ابن عمر، وابن عباس: إن اتقى الله عبداً في حجته فتعجل، أو تأخر، فلا إثم عليه في شيء من أعماله.

(١) رواه عن ابن عمر: ابن جرير في تفسيره (٣١٩/٢)، وعن ابن عباس ابن جرير في تفسيره (٣١٩/٢)، ورواه كذلك عن ابن مسعود، ابن جرير في تفسيره (٣٢٠/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٦٢/٢)، وعن علي، عند ابن جرير في الموضع السابق، وذكر ابن أبي حاتم أنه روي عن أبي ذر.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٣١٩/٢-٣٢٠) عن مجاهد، وإبراهيم، وعامر، ومعاوية بن قرة، وزاد ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٦٢/٢) عزوه إلى الشعبي، ومطرف بن الشخير، وحمام بن أبي سليمان.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٣١٧/٣-٣١٩) عن ابن عباس من الصحابة، وعن عطاء، والحسن، وعكرمة، ومجاهد، والسدي، وقتادة، وإبراهيم، من التابعين.

فقد روى منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:  
«من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كما ولدته أمه»<sup>(١)</sup>.



---

(١) متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه برقم ١٨١٩، كتاب: المحصر، باب: قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾، و ١٨٢٠، باب قوله تعالى: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾، ومسلم (١٠٧/٤)، كتاب: الحج، باب: في استحباب الحج والعمرة في يوم عرفة.

٢١٦ - قال الله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾

### [فرض الجهاد]

معناه والله أعلم: شديد عليكم، لأن النبي ﷺ أيام مقامه بمكة قبل الهجرة، كان ينزل عليه الآيات التي فيها لين وحسن معاشرة، فلما أذن له في الهجرة وصار إلى المدينة، أذن له في قتال المشركين وجهادهم والغلبة عليهم، لأنهم ظلموه وأخرجوه عن دياره، فقال عز وجل: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظُلْمًا وَلَئِنْ أَلَّفَ اللَّهُ عَلَىٰ نَفْسِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [الحج: ٣٩-٤٠]، يعني: لقولهم ﴿رَبَّنَا اللَّهُ﴾، وقال تبارك اسمه: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقال: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، فنسخ الجهاد كل آية لينة.

[٤٤/ب]

وكان بين رسول الله ﷺ وبين طوائف من العرب حين قدم المدينة هدية وصلاح، فأمره الله أن يفي بعهدهم إلى مدتهم، وذلك قوله عز من قائل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنَلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يَقْتُلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٠]، يقول: بعهدهم إلى

مدتهم، وقال: ﴿وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنفال: ٦١]، وقال: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآعِلُونَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَزِيدَكُمْ أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، وقال: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠]، وقال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، يقول: بسبب العهد الذي بينكم، وقال: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقال: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْفَقْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٨]، يريد أقمتهم، وقال: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، والخفيف: [١/٤٦] الذي ليس له عيال، والثقيل: الذي له عيال، وقال: ﴿حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقال: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [التوبة: ١٢٠]، وهذا إذ كان الإسلام قليلاً فرض على الجميع، فلما كثر الإسلام قيل<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢].

ففرض الجهاد الآن على الكافة، ينوب بعضهم عن بعض، ولا تتعطل مساجدهم، وجُمُعاتهم، وصلواتهم، فكان الجهاد واجباً على كل مسلم يطيق الجهاد، ولم يكن يجوز لأحد أن يتخلف إلا بأمر رسول الله ﷺ.

وكذلك كانت الهجرة واجبة، فلما فتحت مكة سقطت الهجرة، لأن النبي ﷺ قال: «لا هجرة بعد الفتح»<sup>(٢)</sup>، وكان الناس بعد ذلك يغزون ويرجعون إلى

(١) في الأصل: فقيل، ولا موجب للقاء.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عباس، رواه البخاري برقم ٢٧٨٣ و٢٨٢٥، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل الجهاد والسير، وباب: وجوب النفير وما يجب من الجهاد والنية، ومسلم (١٠٩/٤)، كتاب: الحج، باب: تحريم مكة وصيدها وخلوها... =

٢١٠ \_\_\_\_\_ أحكام القرآن للقاضي بكر بن العلاء القشيري

مواضعهم، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾  
[البقرة: ٢٤٤]، فصارت الجماعة مندوبة، وينوب بعضهم عن بعض، فسقط  
الفرض الذي على الجملة وصار ندباً للكافة، فإن هجم أمر يحتاج فيه إلى  
الجملة وجب عليهم ذلك، والله أعلم.



---

= و(٢٨/٦)، كتاب: الإمارة، باب: المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام... بدون  
لفظ «بعد الفتح»، ورواه مسلم في نفس الموضع بلفظ البخاري لكن عن عائشة رضي الله عنها.

٢١٧ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾

كانوا قد نُهوا عن القتال في الشهور الحُرُم، ثم نسخ ذلك بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا<sup>(١)</sup> الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وإنما أُمر بالقتال بعد الهجرة، وكان ينزل عليه الأمر بعد الأمر.

### [سبب النزول]

وكان سبب نزول هذه الآية: أن رجلين من بني كلاب لقيا عمرو بن أمية الضمري، فقتلتهما وهو لا يعلم أنهما كانا عند رسول الله ﷺ، وذلك في أول يوم من رجب، فقالت قريش: قتلهم في الشهر الحرام، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ثم قال: ما تفعلونه من صد عن سبيل الله وكفر به، وعن المسجد الحرام، وإخراجكم أهله منه أكبر عند الله، مخاطبة لهم بذلك وتوبيخاً. والرجلان هما اللذان مضى رسول الله ﷺ في ديتهما إلى بني النضير، قتلتهما عمرو بن أمية الضمري<sup>(٢)</sup>.

\* \* \* \* \*

(١) في الأصل: قاتلوا.

(٢) بعده في الأصل: تكرار لأول الكلام على الآية إلى قوله: بالقتال بعد الهجرة، ثم ضرب عليها.

٢١٩- قال الله تبارك وتعالى:  
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾

الميسر: القمار، قומר فيه، فهو من الميسر، قال مالك رحمته الله: فقد حرمه  
الله على عباده، وشرحه في سورة المائدة.

\* \* \* \* \*



٢١٩ - قال الله عز وجل:

﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾

والعفو هاهنا: ما كان من صدقة عن ظهر غنى، لأن النبي ﷺ قال: «أفضل الصدقة ما تُصدق به عن ظهر غنى»<sup>(١)</sup>.

وقال الله عز وجل في موضع آخر: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف:

١٩٩]، فالعرف هاهنا من محاسن الأخلاق، أي: استعمل محاسنها، وأعرض عن الجاهلين، ويجوز: خذ ما عفي لك من محاسن/ أخلاق الناس، والله أعلم. [٤٦/أ]



(١) من حديث رواه البخاري برقم ١٤٢٦، كتاب: الزكاة، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى، و٥٣٥٦، كتاب: النفقات، باب: وجوب النفقة على الأهل والعيال، عن أبي هريرة، ومسلم (٩٤/٣)، كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه.

٢٢٠ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾

### [الخُلطة مع مال اليتيم]

قال مالك رحمته الله: كان جُلُّ طعامهم التمر، فيكون لليتيم التمر يجُذّه من حائطه، ولوليه تمر يجُذّه من حائطه، فيختلط فيؤكل، فيكون اليتيم الذي يأكل منه اليسير، لضعف أكله، فلما أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، امتنعوا من مخالطتهم حتى أنزل الله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ۖ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، من يريد الارتفاق بمال اليتيم، فأباح الله لهم المخالطة بصحة النية والاجتهاد.

وليس في القرآن ﴿وَيَسْأَلُونَكَ﴾ إلا ثلاثة عشر موضعاً، لقلّة سؤالهم، ولنهيه إياهم عن السؤال عما لم يكن.

والمخالطة ليست الشركة، أخص الأسماء بالشركة: الشركة، وإن كان قد يجوز أن يقال للشريك: خليط.

والخُلطة التي أراد الله تبارك وتعالى هاهنا: جمع الطعام، والراعي، وما أشبه هذا، وما لكل واحد معروف، كخُلطة الغنم في الراعي، والدلو،

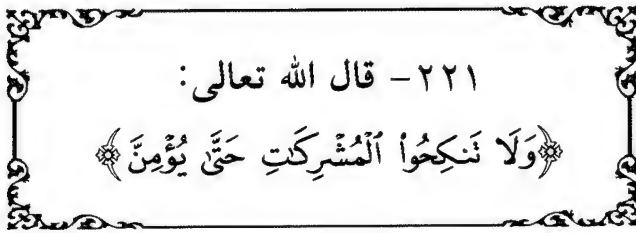
والمُرَّاح<sup>(١)</sup>، وما لكل واحد معروف، وكقوله: خليط البُسْر<sup>(٢)</sup> والتمر، وهما متميزان، وكما تقول الناس: اختلط الناس، وهم متميزون، والله أعلم.



---

(١) المُرَّاح: موضع مبيت الماشية، بضم الميم، انظر: التنبیہات المستنبطة (٤١٤/٢).

(٢) البُسْر عند أهل اللغة هو: التمر عند اخضرار لونه، قبل الزَّهْوِ وبعد البلح الكبير الأبيض، وعند الفقهاء هو: البلح بعد الزهو، انظر: التنبیہات المستنبطة (١٠٤٠/٢).



### [نكاح المشركات والكتايبات]

قال بعض من فسر هذه الآية: إنها نزلت في كل الكفار، ثم استثنى منها أهل الكتاب<sup>(١)</sup>.

وقال/ بعضهم: نزلت في قريش والعرب وسائر عبدة الأوثان، وأفرد أهل الكتاب بإحلال نسائهم<sup>(٢)</sup>. [٤٦/ب]

وذلك - والله أعلم - عندنا، إنما كان إكراماً للكتاب الذي في أيديهم، وإن كانوا قد حرفوا بعضه وبدلوه، وكذلك أحل لنا ما يطعمون من ذبائهم، ولأنهم أقرؤا بالله، وألحقوا به شيئاً لا يلحق، وعبدة الأوثان تخلوا من ذكر الله وعبادته، إلا ما يدعوهم إليه اضطراب العقول بغير اعتقاد، وهذا قول مالك.

وقال: إن الجزية تؤخذ من كل كافر، وثني كان أو غير ذلك، لأن الجزية لم نقصد بها ما قصدنا بالنكاح والطعام، لأن هذين أحلاً تشريعاً لكتابهم، والجزية صغار وذلة، وقد يلزمها كل كافر، وإذا كان الصغار يلزمه أهل الكتاب، فعبدة الأوثان أولى، وقد قال رسول الله ﷺ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) ذهب إلى ذلك: ابن عباس، وعكرمة، والحسن البصري، ومجاهد، والربيع، وسعيد ومكحول، والضحاك، وزيد بن أسلم، انظر: تفسير ابن جرير (٣٨٨/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٩٧/٢).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٣٨٩/٢) عن: قتادة، وسعيد بن جبير.

(٣) رواه مالك في الموطأ برقم ٧٥٦، برواية يحيى، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في جزية أهل الكتاب والمجوس، عن عبد الرحمن بن عوف.

فقال قائلون: لهم كتاب، وهذه غفلة، لو كان لهم كتاب لعرف، ولقال عليه السلام: لهم كتاب، فإنه عالم بالكتب، ولم يقل: «سُتُوا بهم سنة أهل الكتاب».

ويحتمل أن يكون الله لما قال: ﴿قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ  
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٢٩]، أن يكون هذا وصفاً<sup>(١)</sup> لكل كافر، فكنا لو تركنا وذلك أخذناها من الكفار الذين هذا وصفهم سوى أهل الكتاب، ولم نقبلها من أهل الكتاب، لأنهم يؤمنون بكتاب فيه نعت رسول الله ﷺ والأمرُ باتباعه، فلا تقبل الجزية منهم ويقتلون، بينما يقتل المرتد/ الذي قد قامت عليه حجة القرآن ولا يقر، فبين الله تبارك وتعالى أخذها من أهل الكتاب تخفيفاً عنهم في الدنيا، فيكون معناها: وأهل الكتاب أيضاً.

وقال الشافعي في كتاب الرسالة: «بُعِثَ النبي ﷺ والناس كلهم على دينين، وهم: اليهود والنصارى، أهل كتاب، وعبدة الأوثان»<sup>(٢)</sup>، فإذا كان المجوس من عبدة الأوثان فأمرنا فيهم بشيء، فهو في كل عابد وثن، والله أعلم.

ومما يدل على أن المجوس ليسوا أهل كتاب، أن النبي ﷺ بعث والحرب بين فارس والروم، والروم أهل كتاب، وفارس مجوس، فكانت كفار

(١) في الأصل: وصف.

(٢) في مقدمة الرسالة (ص ١٠٢-١٠٣) ما نصه: «... بعثه والناس صنفان: أحدهما: أهل كتاب بدلوا من أحكامه، وكفروا بالله، فافتعلوا كذباً صاغوه بألسنتهم، فخلطوه بحق الله الذي أنزل إليهم...، وصف كفروا بالله، فابتدعوا ما لم يأذن به الله، ونصبوا بأيديهم حجارة وخشباً، وصوراً استحسِنوا، ونَبَزُوا أسماءَ افعلوها، ودعوها آلهة عبودها، فإذا استحسِنوا غير ما عبدوا منها، ألقوه ونصبوا بأيديهم غيره، فعبدوه: فأولئك العرب،...».

قريش والعرب تحب ظهور كسرى، وكان المؤمنون يحبون ظهور الروم، فنُصر  
الروم حتى بلغوا الأنبار، وأنزل الله تعالى: ﴿عَلَيْتِ الرُّومُ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ  
بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾، إلى قوله: ﴿يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ  
يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الروم: ٢-٥].



٢٢٢ - قال الله عز وجل:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ الآية

### [الحيض والطهر]

قد أخبر الله تعالى بالعلة في تحريم وطء الحائض .

والحيض يزيد وينقص ، قال الله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا يَغِيضُ الْأَرْحَامَ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد: ٨] فأخبر<sup>(١)</sup> بنقصانه وزيادته ، فأقله عند مالك دفعة من دم<sup>(٢)</sup> ، وأكثره خمس عشرة ليلة ، فليس يجوز وطء الحائض حتى تطهر وتغتسل .

فأما: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرَ﴾ فإيجاب الفرض .

﴿فَإِذَا طَهَّرَ﴾ فندب عند بعض أصحابنا ، وإيجاب عند بعضهم ، لأن الأذى الذي هو العلة قد زال ، ولو أن حائضاً طهرت فلم تجد الماء لتيممت ، / [٤٧/ب] ووطئها زوجها .

وقال مالك في الكتابية: إن زوجها المسلم يجبرها على الغسل من الحيض ، ولا يجبرها على الغسل من الجنابة<sup>(٣)</sup> ، لأنه يحل له وطء الجنب ، ولا يحل له وطء الحائض حتى تغتسل ، وعلى أن الاغتسال لا يكون إلا بنية ،

(١) في الأصل: وأخبر .

(٢) المدونة (٥٠/١) .

(٣) المدونة (٣٢/١-٣٣) .

والكتابية إذا أجبرت على ذلك فإنما تغتسل بغير نية، ولكنه لما كان له أن يطأ المسلمة بظاهر الاغتسال، وهو لا يدري حضرت النية أم لا، كان له أن يطأ الكتابية بظاهر الاغتسال، وهذا عندي أصح في المعنى، والله أعلم.

وزعم غيرنا أن الحيض لا يكون أقل من يوم وليلة<sup>(١)</sup>.

وقال العراقيون: ثلاثة أيام بلياليها<sup>(٢)</sup>، وليس لهم أصل في ذلك من كتاب ولا سنة ولا قياس<sup>(٣)</sup>، وذلك أن الحيض إنما هو ظهور الدم، وقد قالت الجماعة: إن الدم من الفرج حيض، حتى يعلم أنه استحاضة، والظهر عندنا وعندهم النقاء، فإذا كان ذلك كذلك، فانقطاعه يوجب الطهر وإن كان ساعة من النهار.

فأما غيرنا فزعم أنها إذا طلقت، فطعنت في الدم<sup>(٤)</sup> من الحيضة الثالثة، فقد حلت للأزواج، وهو مع ذلك يقول: أقل الحيض يوم وليلة، ويزعم أن النهي عن وطء الحائض كالنهي عن القرآن بين التمرتين، والتعريس على قارعة الطريق، فجعل ما نهى الله عنه، وذكر العلة فيه، وأكد النهي غاية التأكيد، كالنهي عن القرآن، والقرآن إنما نهى عنه لعله الشيء، فأما الآن فلا بأس بالقرآن، فدل هذا القول منه على معرفته بالفرض والندب<sup>(٥)</sup>، والخاص والعام، وحسن وصفه للرسالة<sup>(٦)</sup>.

(١) ذهب إليه الشافعي، انظر: الأم (١٤٧/٢).

(٢) ينظر اختلاف العلماء في مسألة أقل الحيض وأكثره في الاستذكار (٣/٣٤٢).

(٣) راجع حجج الحنفية لمذهبهم في أقل الحيض في المبسوط (٣/١٤٧).

(٤) طعنت في الدم أي: دخلت في مدته، وفي النهاية (٣/١٢٨): «ومن ابتداء بشيء أو دخله فقد طعن فيه».

(٥) في الأصل: والندر.

(٦) كذا بالأصل، ولعلها: المسألة.



[٤٨/أ] وكل من وقَّت / في الحيض وقتًا فلا برهان له عليه، وإنما هو ظهور الدم وانقطاعه، ألا ترى مالكا قال في النفساء، ثم رده آخر الأمر إلى الموجود وعلم النساء<sup>(١)</sup>.

وأما قوله عز وجل: ﴿فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، يعني: في الموضع الذي وقع فيه التحريم والنهي عنه.

وأما قوله: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾، فإنه ينبغي للمتطهر بالماء أن يستغفر الله ويتوب إليه بنية صحيحة، يستحق بها من الله المحبة.



٢٢٣ - وأما قوله:

﴿فَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتُكُمْ أَنِّي شَتَّمُ﴾

فقال قوم: أي وقت شتّم<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: أنى شتّم منها، لم يُحرّم الله منها شيئاً<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن ذلك نزل لقول اليهود: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء ولدها أحول، فأنزل الله ذلك، رواه مالك عن ابن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

قال مالك رحمه الله: وسمى الله تبارك وتعالى المرأة حرثاً، لأن الولد يكون منها.

واعلموا أنه لا بأس أن يأتي فرجها كيف شاء على ما روى جابر في ذلك، خلافاً لليهود، والنبات إنما سمي حرثاً لأنه تحرث<sup>(٤)</sup> الأرض له، وسميت المرأة حرثاً لأن زوجها يغشاها فيكون منه الولد، والله أعلم.

\* \* \* \* \*

(١) ممن قاله: الضحاك، ومجاهد، رواه عنهما ابن جرير (٤٠٦/٢).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٤٠٧/٢) عن ابن عمر.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه برقم ٤٥٢٨، كتاب: التفسير، باب: ﴿فَسَاؤُكُمْ﴾

حَرَّتْ لَكُمْ...، ومسلم (١٥٦/٤)، كتاب: النكاح، باب: جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها.

(٤) في الأصل: يحرث.

٢٢٤ - قال الله عز وجل:

﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ  
أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾

هو أن يحلف الرجل ألا يبرّ قرابته، ولا يصل رحمه، ولا يصلح بين الناس، ولا يأمر بمعروف، ولا ينهى عن منكر، وما أشبه هذا مما هو قرينة إلى الله عز وجل.

فأمر ألا يحلف على هذه الأشياء، فإن حلف فليحنث، وليكفر/ عن [٤٨/ب] يمينه، هذا معنى ما فسرهُ المفسرون جميعاً.



٢٢٥ - قال الله تعالى:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾

قالت عائشة رضي الله عنها: هو قول الإنسان: لا والله، وبلى والله، وكلا والله، ولا يعقد يميناً بقلبه<sup>(١)</sup>.

وقال غيرها: هو الرجل يحلف على الشيء عنده، فلا يكون كما كان عنده<sup>(٢)</sup>، فلا حنث عليه، لأنه لم يقصد إلى الحلف على كذب، وإنما حلف على ما عنده، فكذلك قال مالك: من حلف على طائر أنه حمام فكان فاختة<sup>(٣)</sup> عند قربه منه، فلا حنث عليه.

### [أنواع الأيمان وأحكامها]

والأيمان على ثلاثة أقسام:

فقسم هو: اللغو، قال جميل العذري:

حَلَفْتُ لَهَا أَنِّي لَهَا غَيْرُ سَائِمٍ      فَمَا قَبِلَتْ فِي الْحَلْفِ لَغْوِي وَلَا جِدِّي<sup>(٤)</sup>

(١) رواه ابن جرير في تفسير الآية (٤١٧/١).

(٢) رواه ابن جرير في تفسير الآية، وغيره، عن أبي هريرة، وابن عباس، والحسن، ومجاهد، وابن أبي نجيح، وإبراهيم، وقتادة، وغيرهم.

(٣) الفاختة: ضرب من الحمام المطوق، وجمعها: فواخت، واشتق اسمها من الفخت الذي هو ضوء القمر أو ظله، انظر اللسان (١٣٨/١١)، ومعجم المقاييس (٤٨١/٤).

(٤) لم أظفر بهذا البيت في المطبوع من ديوان جميل.

فصار لغواً، إذ لا نية فيه.

والثاني: بالقصد، وهو في معناه كقصد الحالف للحق الذي كان يعتقد، وإن كان بخلاف ما ظن، كقول النبي ﷺ في قصة ذي اليمينين: «كل ذلك لم يكن»<sup>(١)</sup>، يريد: عندي، وقد كان أحدهما، وهو النسيان الذي قال [عنه]<sup>(٢)</sup> عليه السلام: «إني أنسى لأسن»<sup>(٣)</sup>.

ويمين على ماض هو فيه كاذب فاجر، فهو قول الله: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [المجادلة: ١٤-١٥]، فهذا لا كفارة فيه.

ويمين على المستقبل، فإذا حلف الحالف على شيء، فكان الحنث فيه أقرب إلى الله، أمره رسول الله ﷺ أن يأتي الذي هو خير، وليكفر عن يمينه<sup>(٤)</sup>،

(١) جزء من حديث متفق عليه عن أبي هريرة، رواه البخاري في صحيحه برقم ١٢٢٩، كتاب: السهو، باب: من يكبر في سجدي السهو، ومسلم (٨٧/٢)، كتاب: الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، واللفظ كما ساقه المصنف عند مسلم، ولفظ البخاري: «لم أنس، ولم أقصر».

(٢) ساقطة في الأصل، وهي ضرورية للسياق.

(٣) رواه مالك برقم ٢٦٤، كتاب: الصلاة، العمل في السهو، رواية يحيى، بلاغاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إني لأنسى أو أنسى لأسن»، قال ابن عبد البر في التمهيد (٣٧٥/٢٤): «أما هذا الحديث بهذا اللفظ، فلا أعلمه يروى عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه، مسنداً ولا مقطوعاً، من غير هذا الوجه والله أعلم، وهو أحد الأحاديث الأربعة في الموطأ التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسله والله أعلم، ومعناه صحيح في الأصول»، لكن وصله ابن الصلاح في رسالته في وصل البلاغات الأربعة (ص ١٣٧-١٣٨).

(٤) يشير إلى حديث عبد الرحمن بن سمرة، رواه البخاري في مواضع من صحيحه منها ٦٧٢٢، كتاب: كفارات الأيمان، باب: الكفارة قبل الحنث وبعده، ومسلم (٨٦/٥)، كتاب: الأيمان، باب: ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، والحديث الذي رواه مالك برقم ١٣٧٣، برواية يحيى، كتاب: النذور والأيمان، ما تجب فيه =

[٤٩/أ] وإن كان أقرب إلى<sup>(١)</sup> / الله الإقامة على اليمين ، فهذا فيما لو لم يكن يميناً<sup>(٢)</sup> لكان مأموراً به ، والله أعلم ، وسيأتي في سورة المائدة كشف منه ها هنا إن شاء الله .



---

= الكفارة من الأيمان ، ومسلم (٨٥/٥) ، نفس الباب ، عن أبي هريرة ، والحديث

الذي رواه مسلم أيضاً (٨٥/٥-٨٦) ، نفس الباب ، عن عدي بن حاتم .

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : يمين .

٢٢٦-٢٢٧- قال الله تبارك وتعالى :

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا

فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

### [متى يقع الطلاق في الإيلاء؟]

قال مالك بن أنس رحمته الله: إذا انقضت الأربعة الأشهر قيل للمُولي إذا وقفه الحاكم: إما أن تفيء، وإما أن تطلق، فإن امتنع منهما طلق الإمام عليه<sup>(١)</sup>.

وقال النُّعْمَان وأصحابه: يقع الطلاق بمُضي الأربعة الأشهر، وقالوا: عزيمة الطلاق وقوعه، وهذا خطأ، قال الله عز من قائل: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، والعزيمة هاهنا إيقاع عقدة النكاح، وقلنا لهم: لا يخلوا وقوع الطلاق أن يكون في الأربعة، أو بعد تقضي الأربعة، فإن كان في الأربعة فقد نقصوا الزوج مما جعله الله له، وإن كان بعد الأربعة، فقد وقع في الخامس.

(١) في الموطأ، كتاب: الطلاق، باب: الإيلاء برقم ١٦٠٠، من رواية يحيى، عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول: «إذا آلى الرجل من امرأته، لم يقع عليه طلاق وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف، فإذا أن يطلق وإما أن يفيء»، قال مالك: «وذلك الأمر عندنا». وفيه في نفس الموضع برقم ١٦٠١، عن ابن عمر أنه كان يقول: «أَيُّمَا رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ وَقَفَ حَتَّى يَطْلُقَ أَوْ يَفِيءَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ حَتَّى يَوْقِفَ».

وقد قالوا: إن الإيلاء لا يكون إلا بيمين، فإن حلف الإنسان ألا يطاء امرأته أربعة أشهر، قالوا: يقع الطلاق بتقصّيها، فإن هذا لا يخلو من أن يكون في الأربعة أو في الخامس، فإن كان في الرابع فقد جعل الله له الأربعة، لا مقال عليه فيها، وإن كان في الخامس فقد وقع الطلاق وهو غير مولي، ومع ذلك فإن الله قال: ﴿إِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، وإنما يُسمَع الكلام، وقال الله تعالى: / ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَافَكُمْ﴾ [المجادلة: ١]، ويقال: سمع الله قولك، ورأى فعلك.

ومالك رحمته الله لا يرى من حلف على أربعة أشهر مولياً<sup>(١)</sup>، لأن تقصّيها يخرجها عن الحكم، ومع ذلك فإن قوله سبحانه: ﴿إِنْ فَأَوْ﴾ لا يكون إلا لمستقبل بعد تقضي الكلام في المدة، وإن عزموا مثله، هذا لسان العرب لا يعرف خلافه.

ولا أعلم خلافاً أن الله تعالى إذا جعل أجلاً، لم يزل حكمه إلا بخروجه، ألا تراه قال: ﴿يَتَرَيَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، فلا يجوز عقد إلا في الحادي عشر، وإن الديون إذا قيل إلى شهر، لم يكن لصاحب الحق مطالبة حتى يمضي الشهر ويدخل الثاني، ويأتي تقصّي قولهم في كتاب الاحتجاج عليهم، لأنه يطول هاهنا بذكر الروايات.





٢٢٨ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

### [عدة المطلقات]

قال مالك وأهل المدينة: الأقراء: الأطهار<sup>(١)</sup>.

وقال العراقيون: الحيض.

وهو شيء قد اختلف الناس فيه قديماً، واللغة تحتل معنيين جميعاً، وهو انتقال الشيء إلى الشيء، وإن كان أحدهما أكثر وأظهر على لسان العرب، وهو الطهر، قال ذلك أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>.

وأنشد من قال: إنه الطهر قول الأعشى:

وفي كل عام أنت جاشمُ غَزْوَةٍ    تَشُدُّ لَأَمْضَاهَا عَزَائِكَا  
مُورَّتَةٍ مَالاً وفي المجدِ رِفْعَةً    لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا<sup>(٣)</sup>

قال أبو عبيدة: «وهو من قولهم: قد أقرأت النجوم، إذا غابت»<sup>(٤)</sup>، والمغيب في أيام الطهر، ويظهر في أيام الحيض، والطهر أظهر/ في المعنى.

[١/٥٠]

(١) النوادر والزيادات (٢٣/٥).

(٢) في مجاز القرآن (٧٤/١): «وكل قد أصاب، لأنه خروج من الشيء إلى الشيء...»، ولم يذكر فيه ما يفيد كون أحد المعنيين أكثر وأظهر من غيره.

(٣) الأبيات في ديوان الأعشى (ص ٦٧)، وفيها: «تَشُدُّ لَأَقْصَاهَا...».

(٤) مجاز القرآن (٧٤/١).

وقال الله عز وجل: ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ ، يعنى: لُقُبُلْ عدتهن ، ﴿وَأَحْصُوا أَلْعَدَّةَ﴾ [الطلاق: ١] ، فعلمنا أنها لهذا الوقت .

وقال النبي ﷺ لعمره رضي الله عنه في قصة ابنه لما طلق: «مُرّه فليراجعها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم إن شاء طلق ، وإن شاء أمسك فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء»<sup>(١)</sup> .

فبان بالكتاب والسنة أنه أمر أن يطلق فيما تعتد به ، وهو الطهر ، لأنه لو طلق وهي حائض ، لم يعد ذلك من عدتها ، فقال: فإذا طلقها في بعض الطهر فاحتسبت به ، وقد قال الله: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ، فالذي حصل بعض هذا القرء ، قلنا لهم: المعنى ما قال أهل اللغة أنه خروج من شيء إلى شيء ، ومع ذلك فقد قال الله: ﴿الْحَيُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ، وهو شهران وأيام ، فليس بمنكر ذلك في الأطهار ، ومع ذلك فالغرض سلامة الرحم ، والطهر لا يعلم به سلامة الرحم ، وإنما يعلم بالحيض ، فإذا كان يعلم بالحيض ، فأول الدم من الثالثة يبرؤها .

والقرء مأخوذ من المقرأة ، وهي التي يجتمع فيها الماء ، فأيام اجتماع الدم هي أيام الطهر ، والمبتغى عندنا من الطهر آخره ، لأنها به تخرج إلى الحيض المبرئ للرحم ، وأول الحيض هو المبرئ ، لأن آخره لا يبرئ لو أذن لهم في الطلاق في الحيض ، لأن المرأة قد تحمل في آخر الحيض ، ولذلك قال أبو كبير الهذلي:

وَمُبَرًّا مِنْ كُلِّ غُبْرِ حَيْضَةٍ      وَفَسَادِ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغْضِلٍ<sup>(٢)</sup>  
أي: لم تحمل به أمه في آخر حيضها .

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر ، رواه البخاري برقم ٥٢٥١ ، كتاب: الطلاق ، باب ، ومسلم (١٧٩/٤) ، كتاب: الطلاق ، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها .  
(٢) البيت في شرح أشعار الهذليين للسكري (١٠٧٣/٣) ، وفيه: ... وداء مُغْضِلٍ .

ثم زعم أهل العراق أن/ الطلاق للعدة أن يطلق في الطهر، ثم عليها [٥٠/ب]  
ثلاث حيض وبعض الطهر الرابع حتى تغتسل، فجعلوا عليها ثلاثة قروء  
وشيئاً<sup>(١)</sup>، والكلام عليهم يتسع، وقصدنا الاختصار.



---

(١) في الأصل: وشيء.

٢٢٨ - قال الله تعالى :

﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾

قول مالك رحمه الله أن المرأة مؤتمنة على عدتها إذا كانت من ذوات الأقراء، ووعظت حين ائتمنت ألا تكتنم ما خلق الله في رحمها من الولد، فهي مصدقة في الحيض إلا أن تأتي بما لا يعرف، ومُصدقة في الحمل إذا وصفته، إذا علم الحمل قبل ذلك.

ولا أعلم المفسرين اختلفوا في هذه المعاني، قاله عمر<sup>(١)</sup> وجماعة من الصحابة والتابعين رحمهم الله<sup>(٢)</sup>، وبالله التوفيق.

\* \* \* \* \*

(١) قال ابن أبي حاتم في تفسيره (٤١٥/١): قرأت على محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا ابن وهب، حدثني قباث بن رزين، عن علي بن رباح، قال: كانت تحت عمر بن الخطاب امرأة من قريش، فطلقها تطليقة أو تطليقتين، وكانت حبلى، فلما أحست بالولادة أغلقت الأبواب حتى وضعت، فأخبر بذلك عمر فأقبل مغضباً، فقرأ عليه: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾، فقال عمر: إن فلانة من اللاتي يكتمن ما خلق الله في أرحامهن، وإن الأزواج عليها حرام ما بقيت. ورواه أيضاً ابن جرير في تفسيره (٤٦٢/٢).

(٢) منهم ابن عمر، وابن عباس، ومجاهد، والربيع بن أنس، والضحاك، والشعبي، والحكم بن عتيبة، وغيرهم، انظر تفسير ابن جرير (٤٦٠/٢-٤٦١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤١٥/٢-٤١٦).

٢٢٨- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَيَقُولُ أَهْلُ بَيْتِهِ فِي ذَلِكَ إِنَّ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾

### [الرجعة]

قال مالك رحمه الله في المطلق واحدة واثنتين: إن له أن يرتجعها شاءت أم أبت، بغير ولي ولا صداق، لأنها على بقية الزوجية، ليس لها الامتناع، وعليه أن يُشهد على الرجعة قبل تقضي العدة، ليزول الجحود منها إن كرهته<sup>(١)</sup>، ولم يختلف المفسرون في ذلك.



(١) انظر المدونة (٢/٢٢٤ وما بعدها)، باب الرجعة.

٢٢٨ - قال الله عز وجل:

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾

### [حقوق الزوجة وواجباتها]

[٥١/أ] الذي لهن: القسمة بينهن إذا زُدن عن الواحدة، والنفقة على حسب إمكانه، وقدر حالها، والمعاشرة بالمعروف، والتحمل لها بحسب ما يلزمها له من التأهب والتزين، فإن ابن عباس رضي الله عنه قال: أحب أترين للمرأة، كما أحب أن تتزين لي<sup>(١)</sup>.

وهذا وإن لم يقله مالك ولم ينقل عنه، فإنه مستحسن.

وله عليها: التَّصُونُ، والتَّخَفُّرُ، والطاعة، وما أشبه ذلك، إذ الزوجة عليها الإمارة، ألا تراه جل وعز قال: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، والنفقة هاهنا الصداق، وقد سمي الله عز وجل الصداق نفقة في مواضع فقال: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُنَّ مِمَّا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠]، يعني: الصداق، ثم أعاد القول فقال: ﴿وَسْأَلُوا مِمَّا أَنْفَقْتُمْ وَلَسْتَلُوا مِمَّا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١٠].

\* \* \* \* \*

(١) رواه ابن أبي شيبة برقم ١٩٦٠٨، كتاب: الطلاق، ما قالوا في قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾.

٢٢٩ - قال الله عز وجل:

﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾

### [ طلاق السنة ]

الطلاق الذي أمر الله به، وأباحه من أراد، وهو الذي للسنة، الذي علمه الله عباده بقوله: ﴿طَلَّقُوهُنَّ إِعْدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وهو أن يطلقها واحدة، ويدعها تمضي في عدتها، فإن أحدث الله له الرغبة ارتجعها ما لم تنقض العدة، وإن لم يرد ذلك وخرجت من العدة، فهو خاطب من الخطاب، فمتى تزوجها كان له أن يطلقها أخرى، فتكون للسنة، فإن رغب في ارتجاعها، كانت عنده على واحدة، وإن خرجت من العدة كان خاطباً من الخطاب، فإن تزوجها فطلقها الثالثة كانت أيضاً للسنة، ولم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثم يطلقها، فإن تزوجها بعد الزوج كانت عنده على / طلاق مستأنف.

[٥١/ب]

### [ سبب نزول الآية ]

وسبب نزول: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾، أن الإنسان كان يطلق لغير عدد، ولم يكن للطلاق عدد معروف، فكان إذا أراد أن يضار بامرأته طلقها، فإذا قاربت انقضاء عدتها ارتجعها، فلا يزال كذلك يعذبها ويطول عليها، فنزلت: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾، يريد: الطلاق الذي تكون فيه رجعة واحدة بعد واحدة واثنتين مجتمعان، فإن طلقها

الثالثة ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ، فكان هذا سبب نزول هذه الآية<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ ، يريد: بعد الاثنتين ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾: بعشرة جميلة ومعاملة حسنة ، ﴿أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾: تطليق الواحدة الباقية لمن أراد ذلك ، فكان هذا مانعاً من الزيادة في عدد الطلاق وغاية ، قال ذلك جماعة من المفسرين<sup>(٢)</sup>.



(١) رواه مالك برقم ١٧٢١ ، كتاب: الطلاق ، جامع الطلاق ، برواية يحيى ، والترمذي برقم ١١٩٢ (م) ، أبواب: الطلاق واللعان ، باب ، عن عروة بن الزبير أنه قال: كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها ، كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة ، فعمد رجل إلى امرأته فطلقها ، حتى إذا شارفت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها ، ثم قال: لا والله لا أويك إلي ولا تحلين أبداً ، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ ، فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ ، من كان طلق منهم أو لم يطلق .

(٢) انظر تفسير ابن جرير (٢/٤٧٢-٤٧٣) .



٢٢٩ - وأما قوله:

﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا

حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾

### [الْخُلْع]

فإن مالكاً رحمته الله يقول: إذا كان النشوز من قبلها، والكرهية منها، فلا بأس بما يأخذه منها إذا افتدت به، قل أو كثر، وإذا كان الضرار من قبله، والأذى من جهته، لم يحل له ما تفتدي به منه<sup>(١)</sup>، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِنَّمَا مُبْدِيًا﴾ [النساء: ٢٠]، لأن الإرادة منسوبة في هذا الموضع إلى الزوج خاصة، فلم يجز له إذا أراد فراق المرأة/ وكرهها ألا يفارقها حتى يأخذ منها شيئاً، وهذا الموضع وما أشبهه هو الذي كرهه مالك وجماعة من المفسرين<sup>(٢)</sup>، إذا كانت الإساءة من قبله لم يجز له أن يأخذ منها شيئاً، وإذا خافا ألا يقيما حدود الله فقد اشتركا في هذه المخافة يَبَرُّ بها واحد منهما، وكان لها أيضاً أن تفتدي، وله أن يأخذ، كما كان له إذا كانت الإساءة من قبلها.

[٥٢/أ]

(١) في المدونة (٢/٣٤٠): وقال مالك: لم أزل أسمع من أهل العلم، وهو الأمر المجتمع عليه عندنا، أن الرجل إذا لم يصل للمرأة، ولم يأت إليها، ولم تؤت المرأة من قبله، وأحببت فراقه، فإنه يحل له أن يقبل منها ما افتدت به.

(٢) في المدونة (٢/٣٤١): وقال مالك في التي تفتدي من زوجها: إنه إذا علم أن زوجها أضربها أو ضيق عليها وأنه لها ظالم، مضى عليه الطلاق ورد عليها مالها، وهذا الذي كنت أسمع والذي عليه الأمر عندنا.

وزعم بعض المتكلفين للعلم، أن هذه الآية توجب عليه ألا يأخذ منها إلا ما أعطاهما أو بعضه<sup>(١)</sup>، وليس الأمر على ما توهم، لأنه لو كان كما قال لقليل: فلا جناح عليهما فيما افتدت به منه، أو من ذلك، حتى يؤدي الكلام إلى ما أعطى الرجل امرأته من الصداق، فلما لم يقل ذلك، كان مطلقاً في كل شيء افتدت به.

ولو قال إنسان لإنسان: لا تضربن فلاناً إلا أن تخاف منه شيئاً، فإن خفته فلا جناح عليك فيما صنعت به، لكان مطلقاً له، لأنه لو أراد الضرب خاصة لقال له: فلا جناح عليك فيما صنعت به منه، أو من ذلك.

ومما يدل على العموم فيما افتدت به، وأنه ليس مردوداً<sup>(٢)</sup> إلى صداقها، أنا رأينا النهي في المواضع كلها إنما هو شيء نسب الأخذ إليه خاصة، فدل ذلك على أنه يفعل بها، فلا يُحَوِّجُهَا إليها أن تعطيها، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْضُوا لَهُمْ نِصَابَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْأَدْنَىٰ ۚ ذَٰلِكَ يَفْعَلُ اللَّهُ بِعِبَادِهِ مَا يُؤْتِيهِمْ﴾ [النساء: ١٩]<sup>(٣)</sup>، وقال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ۚ أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا وَإِنَّمَا تَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا﴾ [النساء: ٢٠]، فعلمنا أنها تعطي ما تعطي<sup>(٤)</sup> من غير طيب نفسها، وإذا كانت هي الكارهة فيما أعطت من طيب نفسها/ قال الله عز وجل: ﴿وَأَنذَرْتُهَا نَارَهُنَّ الَّتِي هُنَّ فِيهَا مُنْقَرِعَاتٌ ۚ وَإِنَّ عَلَيْهُنَّ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النساء: ٢٤]، فلما

نسب الفعل إليها، نسب إلى أنه عن طيب نفس منها، فعلمنا أن الذي نهى عن أخذه منها هو غير الذي طابت به نفسها.

(١) مذهب أحمد وإسحاق، انظر مختصر الخرقى (ص ١٥١)، والإشراف للقاضي عبد الوهاب (٢/ ٧٢٦).

(٢) في الأصل: مردود.

(٣) في الأصل: «...أتيتموهن شيئاً».

(٤) في الأصل: يعطي.

وكذلك لما قيل: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾، دل على أنه عن غير طيب نفس، ثم قيل: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فلما اشتركا أيضاً علم أن الذي تفتدي به حلال خوطبا به جميعاً إذ فعلته عن رغبة منها، فلما كان كذلك جاز لهما، وعلم أنه أمر مستأنف مُطْلَق في كل ما طابت به نفسها له، وهو قول عامة أهل العلم، والخُلع عندهم إنما يكون بالصداق، والفدية تكون بالصداق وأقل منه وأكثر.

وقال الناس جميعاً إلا طاوس: إن الخلع طلقة.

وروى طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه: إنه فسخ بغير طلاق<sup>(١)</sup>، فعوتب طاوس في ذلك، فعزاه إلى إنسان، وأنكر أن يكون سمعه من ابن عباس.

### [الطلاق ثلاثاً]

وروي عن طاوس أيضاً أنه روى عن ابن عباس رضي الله عنه في المطلق ثلاثاً، أنها واحدة<sup>(٢)</sup>، وأنكر الناس ذلك على طاوس، لأن سعيد بن جبير روى عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل طلق مائة تطليقة، فقال ابن عباس رضي الله عنه: ثلاث منها تُبَيِّنُهَا، وسائرهن اتخذت بها آيات الله هزواً<sup>(٣)</sup>.

وروى مجاهد، وعطاء، وغيرهما، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، فيمن طلق بعدد نجوم السماء، فقال: يجزئك منها/ ذنب بنات نعش<sup>(٤)</sup>، وقيل: رأس الجوزاء.

(١) رواه ابن أبي شيبة ١٨٦٤٨، كتاب: الطلاق، من كان لا يرى الخلع طلاقاً.

(٢) رواه مسلم (١٨٣/٤-١٨٤)، كتاب: الطلاق، باب: طلاق الثلاث.

(٣) رواه عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٣٤٣، كتاب: الطلاق، باب: المطلق ثلاثاً بلفظ: «... وسائرهما عدوان».

(٤) بنات نعش: سبعة كواكب، أربعاً منها نعش لأنها مربعة، وثلاثة بنات نعش، اللسان (٢٩٨/١٤)، وذكره مالك بلاغاً في الموطأ برواية يحيى ١٥٨١، كتاب: الطلاق، ما جاء في البتة، بلفظ: «طلقت منك ثلاث، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزواً».

والروايات عن ابن عباس في هذا كثيرة<sup>(١)</sup>. ولم يختلف الناس في أن الثلاث تقع، إلا هذه الرواية الضعيفة.

قال أيوب السَّخْتِيَانِي: كانوا يعجبون من كثرة خطأ طاوس، وكان رجلاً صالحاً من خيار المسلمين، إلا أنه كان كثير الخطأ<sup>(٢)</sup>، والتسريح والتطليق واحد.

قال مالك رحمته الله: المُبَارِئَةُ: التي تبارئ زوجها فتقول: خذ الذي لك، قبل أن يدخل بها، والمُخْتَلَعَةُ هي التي تختلع من كل الذي لها، والمُفْتَدِيَّة: التي تعطيه بعض الذي لها، وتُمسِكُ بعضه، وكله سواء.



---

(١) رواه عن مجاهد عن ابن عباس عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٣٤٧، كتاب: الطلاق، باب: المطلق ثلاثاً، وعن عمرو عن ابن عباس ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ١٧٩٩٥، كتاب: الطلاق، من قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم، بلفظ: «يكفيك من ذلك رأس الجوزاء».

(٢) قال ابن عبد البر في الاستذكار (٦/٦): «ورواية طاوس وهم وغلط لم يعرج عليها أحد من فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والمغرب والمشرق والشام»، (ط العلمية).

٢٣١ - قال الله عز وجل:

﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ

بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّنَعْنَدُوا﴾

قال مسروق، والحسن، ومجاهد، وقتادة: هو الرجل يطلق ثم يرتجع، ثم يطلق ثم يرتجع، ليطول عليها العدة اعتداء<sup>(١)</sup>.

وليس لهم مخالف علمناه، كأنه قيل: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾: إذا قاربن ذلك، وأشرفن على بلوغه، وقد يقال للإنسان: إذا بلغت مكة فاغتسل قبل أن تدخلها، وهذا إنما يقع قبل البلوغ، على مقاربة البلوغ.

ولما قيل: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، علم أن إمساكه لها لا يكون إلا قبل تقضي العدة، وكأن قوله: ﴿أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي: دَعُها حتى تنقضي عدتها وتبين منك، ولعل المُنعة أيضاً تدخل في المفارقة بالمعروف.



(١) روى ذلك ابن جرير في تفسيره (٤٩٣/٢-٤٩٤)، ورواه أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه من الصحابة.

٢٣٢- وقيل في الآية التي بعد هذه الآية:

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَهُنَّ أَجَلٌ فَلَا

تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ﴾

[٥٣/ب] فوق المعنى - والله أعلم - / على أن ذلك بلوغ الأجل، لأن الزوج أَحَقُّ برجعته قبل بلوغ الأجل، لا يسمى نكاحًا، وإنما يكون النكاح ما يُستأنَف، فلما بلغ الأجل احتيج إلى استئناف النكاح، ونُهِوا عن عَضْل المرأة إذا أرادت أن تنكح زوجها الذي طلقها، وهذا مما يبين أن المرأة لا تزوج نفسها، ولو كان لها أن تفعل ذلك لما كان للرجل موضع عضل.

### [سبب النزول]

وهذه الآية نزلت في معقل بن يسار، كانت أخته عند ابن عم له فطلقها، فلما انقضت عِدَّتُهَا أتى ابنُ عمِّه فخطبها وخطب إليه فمنعها، وقال: قد كنت أثرتك بها فطلقتها وأسأت عشرتها، والله لا أزوجه أبدًا، قال: ففيه نزلت هذه الآية<sup>(١)</sup>.

فلو كان للمرأة أن تزوج نفسها، أو أن تعدل عن وليها، ما عوتب معقل ونُهي عن العضل، والله أعلم.



(١) رواه ابن جرير عن عدد من التابعين (٢/٤٩٧-٤٩٩).

٢٣٣ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾

### [الرضاع]

قال مالك رحمه الله: الرضاع حق من حقوق الأمهات إذا أرادت، فإن كن مطلقات فلهن أجره الرضاع<sup>(١)</sup>، وليس للأب انتزاعه منها ضراراً، ولا لها هي أن تمتنع من رضاعه إن لم يقبل ذلك إلا منها<sup>(٢)</sup>، فإن قبله من غيرها، وطرحته على أبيه، كان عليه أن يسترضع له، وينفق عليه وعلى مرضعته، لا تضار والدة بولدها إذا احتيج/ إليها<sup>(٣)</sup>، ودعت إلى ذلك ضرورة، أو لا يضار هو بولده [٥٤/أ] فينزعه منها، أو لا يمتنع من الإنفاق على من ترضعه وتكفله، ثم ممن هو أحق بذلك فيه، ومن الكسوة أيضاً، وقال ذلك ومعانيه جماعة من المفسرين<sup>(٤)</sup>.

(١) في المدونة (٣٦٢/٢): قلت: أرأيت إن طلقها وأولادها صغار، أ يكون على الأب أجر الرضاع في قول مالك؟ قال: نعم.

(٢) في المدونة (٤١٨/٢): وتُجبر الأم إذا خيف على الصبي إذا لم يقبل المراضع، أو علق أمه حتى يخاف عليه الموت إذا فُرّق بينهما، على رضاع صبيها بأجر رضاع مثلها.

(٣) وفي العتبية (١٥٢/٥)، مع البيان والتحصيل: وسئل عن الرجل يطلق امرأته ولها منه ولد، ألها أن تطرح ولده من ساعتها؟ فقال: لا حتى يلتبس له مرضعاً.

(٤) روي عن مجاهد، وقتادة، والحسن، والضحاك، والسدي، وابن شهاب، وسفيان، وابن زيد، وعطاء، وسعيد بن جبير، ومقاتل بن حيان، انظر تفسير ابن جرير

(٢/٥١٠-٥١٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٤٣٠-٤٣١).

واختلفوا في قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾، فقال جماعة - ومنهم مالك<sup>(١)</sup> -: على الوارث ألا يضار، والنفقة من مال الوالد إن كان له مال، فإن لم يكن له مال، فهو فقير من فقراء المسلمين.

وقال النعمان: وعلى الوارث الإنفاق، وهو على الرجال دون النساء. وأما ابن عباس، وأكثر المفسرين، فردوا ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ﴾ على آخر الكلام، ألا يضار<sup>(٢)</sup>.

وأما النعمان فقال: النفقة على كل ذي رحم محرم، ثم قال: إذا كان للمرضع ابن عم وخال، فالنفقة على الخال، والوارث ابن العم، ثم كذلك ما أشبه هذا، فقال وأصحابه قولاً ليس في كتاب الله، ولا نعلم أحداً قاله، لأن من قال: النفقة على الوارث، جعلها على كل وارث، ولا أعلم أحداً قال هذا، ولا يوجد في كتاب ولا سنة ولا قياس، لأن الله تبارك وتعالى لو قال: وعلى غير الوارث مثل ذلك، لكان على ما قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو ضد ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

وقال مالك رحمه الله: وإذا مات الأب ولا مال له، فعلى الأم الرضاع، لأن الله تبارك وتعالى ألزمها ذلك، فقال عز من قائل: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّيَ الرِّضَاعَةَ﴾.

[و]<sup>(٣)</sup> الذي أظن، أن من قال: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ﴾ الإنفاق، وألا يضار، ومن قال: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ﴾ آخر الكلام، وهو ألا يضار، إنما أراد: والوارث الذي هو

(١) النوادر والزيادات (٥/٥٣).

(٢) رواه عن ابن عباس ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٤٣٣)، وممن قاله الضحاك، والشعبي، ومجاهد، وابن شهاب، وسفيان، من التابعين، انظر تفسير ابن جرير (٢/٥١٧-٥١٨).

(٣) مطموسة في الأصل.



الولي مثل / الوصي وما أشبهه، فإن كان على ما تأولت، فعلى الوارث الذي [٥٤/ب] ورث عن الأب الولاية على الصغير، أن ينفق من مال الصغير على أمه، وألا يُضار، وهذا عندي هو الصحيح الذي يحتمل جميع القولين، فيكون وفاقاً.

ومما يلزم أبا حنيفة إذا قال: إن النفقة على الوارث الذي ذكره، إذ كان الله يقول: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَى حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، فالنفقة واجبة على الأب للحامل من أجل الولد وتغذيته، فإذا ولدته، كان عليه رضاعه، والنفقة على مرضعته من أم أو غيرها، فيلزمهم أن يقولوا: إذا مات الأب والمرأة حامل، وهو فقير، أن على الوارث أن ينفق على المرأة من أجل الحمل، فإن أبوا ذلك ناقضوا، ونسأل الله التوفيق.



٢٣٣ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾

قال مالك رحمته الله: إن اتفق الوالدان على قطع الرضاع، وقد تبينا في الصبي قبل الحولين قوة، واستغنى عن اللبن بأكل الطعام واستقامته عليه، وكان اجتهدهما في ذلك [عن] <sup>(١)</sup> بينة وروية، فلا بأس بذلك.

\* \* \* \* \*

٢٣٤ - قال الله عز وجل:

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾

٢٤٠ - وقوله: ﴿مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾

[عِدَّة الحامل والمتوفى عنها زوجها]

وأما قوله عز وجل: ﴿مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾، فمنسوخة بإجماع،

بقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(١)</sup>.

[١/٥٥]

وقال بعضهم: لا سكنى للمتوفى عنها، / تعتد حيث شاءت<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: تعتد حيث كانت وقت وفاة زوجها، وهو قول جمهور

الفقهاء، وعليه الناس.

واختلفوا فيها إذا كانت حاملاً، فقال بعضهم: آخر الأجلين.

(١) قال ذلك ابن عباس، وأبو موسى الأشعري، وابن الزبير، ومجاهد، وإبراهيم، والحسن، وعكرمة، وقتادة، والربيع، والضحاك، وعطاء، وعطاء الخراساني، والسدي، وابن زيد، ومقاتل بن حيان، والربيع بن أنس، انظر تفسير ابن جرير (٢/٥٩٤-٥٩٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٤٥١)، والناسخ والمنسوخ في القرآن للنحاس (ص ٧٤-٧٥)، وقال: «أكثر العلماء على أن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ... مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾».

(٢) روي عن ابن عباس، انظر تفسير ابن جرير (٢/٥٢٨).

وقال بعضهم: عدتها وضع الحمل، كان قبل مضي الأيام والليالي، أو كان بعدها، وهذا القول الصحيح الموافق لما روي عن رسول الله ﷺ في سبعة الأسلمية، فإنها وضعت بعد وفاة زوجها بعشرين ليلة، فأمرها رسول الله ﷺ أن تتزوج.

وأما السُّكنى، فإن زوج الفُرِعة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري، قتله عبيد له، فسألت رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي قُتل ولا منزل له يملكه، ولا نفقة ينفق علي، وأنا امرأة شاسعة الدار، فإن رأيت أن أتحول إلى أهلي وجيراني فعلتُ، قالت: فأذن لي، فلما كنت في الحُجرة دعاني فقال: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله»، فاعتدَّت فيه أربعة أشهر وعشرًا، فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه، كان ذلك في بعض أهله، فسأل الناس: هل عَلم أحد من رسول الله ﷺ في ذلك علمًا، فقال رجل من الأنصار، فُرِعة بنت مالك تحدث فيه بحديث، وهي حيّة، قال: فأرسل إليها وسألها عنه، فحدثته به فأخذ به <sup>(١)</sup>.

وقد رُوي من طرق كثيرة، وأفتى بذلك الصحابة والتابعون <sup>(٢)</sup>، إلا من شذ عنه الخبر.



(١) رواه مالك برقم ١٧٢٩، كتاب: الطلاق، باب: مقام المتوفى عنها زوجها، وأبو داود برقم ٢٢٩٤، كتاب: الطلاق، باب: في المتوفى عنها تنتقل، والترمذي برقم ١٢٠٤، أبواب الطلاق واللعان، باب: ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها، والنسائي برقم ٣٥٢٩، كتاب: الطلاق، مقام المتوفى عنها زوجها، وابن ماجه برقم ٢٠٣٢، أبواب الطلاق، باب: أين تعتد المتوفى عنها زوجها.

(٢) منهم عمر، وابنه عبد الله، ابن مسعود، وأم سلمة، وإبراهيم، وعروة، وسعيد بن المسيب، انظر ابن أبي شيبة (١٠/١١٩-١٢٣)، كتاب: الطلاق، في المتوفى عنها، من قال: تعتد في بيتها.

٢٣٥ - قال عز من قائل:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ

أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية.

### [التعريض بالنكاح]

ذهب قوم إلى أن السر الزنا<sup>(١)</sup>، لأن الغشيان في اللغة يسمى السر، فلما / [٥٥/ب] نهوا عن ذلك ذهبوا إلى أنه الزنا، وهو قول ليس له وجه، لأن ما قبله وبعده لا يدل عليه.

والذين قالوا: لا يأخذ عليها ألا تنكح غيره<sup>(٢)</sup>، وذهبوا إلى أن ذلك معنى الآية، وهو أشبه، لأن الغشيان يسمى السر، والنكاح اسم للغشيان، فكأنه قال: لا تواعدوهن النكاح.

ومالك يقول: لا ينبغي له أن يواعدها النكاح ولا يصرح، ولكن يقول: إني فيك لراغب، ولعل الله يسوق إليك خيرًا، فهذه إباحة من الله تبارك وتعالى لهما، ومُنعا من المواعد<sup>(٣)</sup> لطول الأيام، وما يُحدث الله عز وجل في القلوب

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٣٦/٢-٥٣٧)، عن جابر بن زيد، وأبي مجلز، والحسن، وإبراهيم، وقتادة، والضحاك، والربيع.

(٢) روي عن ابن عباس، وسعيد بن جبيرة، وعامر، ومجاهد، وعكرمة، والشعبي، والسدي، وقتادة، وأبي الضحى، والضحاك، وابن شهاب، وسفيان، انظر: تفسير ابن جرير (٥٣٧/٢-٥٣٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤٣٩/٢).

(٣) كذا بالأصل، ولعلها: المواعدة.

من إخلاف الوعد، وذلك أن النبي ﷺ قال: «علامة المنافق ثلاث، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان»<sup>(١)</sup>.

ف قيل: لا تواعدوهن ولكن قولوا قولاً معروفاً، إن وفيتم به كان حسناً، وإن عدلتن عنه لم يكن قبيحاً.

وقد احتج من قال إنه السر بقول الحُطَيْيئة:

وَيَحْرُمُ سِرٌّ جَارَتِهِمْ عَلَيْهِمْ وَيَأْكُلُ جَارَهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ<sup>(٢)</sup>

وهذا لا شك فيه أنه أراد الزنا، والغشيان كله سِرٌّ من النكاح والزنا.

وقال قيس بن الحُطَيْم:

وَمِثْلِكَ قَدْ أَصَبْتُ لَيْسَتْ بِكَنَّةٍ وَلَا جَارَةٌ وَلَا حَلِيلَةٌ صَاحِبِ<sup>(٣)</sup>

وقال أيضاً:

وَمِثْلِكَ قَدْ أَصَبْتُ لَيْسَتْ بِكَنَّةٍ وَلَا جَارَةٌ أَفْضَتْ إِلَيَّ حَبَابَهَا<sup>(٤)</sup>

وقال حاتم طيء:

وَمَا تَشْتَكِينِي جَارَتِي غَيْرَ أَنِّي إِذَا غَابَ عَنْهَا بَعْلُهَا لَا أَزُورُهَا

سَيُلْغِيهَا خَيْرِي وَيَرْجِعَ بَعْلُهَا إِلَيْهَا وَلَمْ تُرَخِّ عَلَيَّ سُتُورُهَا<sup>(٥)</sup>

/ قال أبو عبيدة: كانوا يَكْرُمُونَ عن الزنا بالجارّة، والغشيان عندهم - زناً كان أو نكاحاً - سِرٌّ، ويُسمَّيان به.

[٥٦/أ]

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة، رواه البخاري في مواضع منها رقم ٣٣، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، ومسلم (٥٦/١)، كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق.

(٢) البيت في ديوان الحطية برواية وشرح ابن السكيت (ص ١٣٨).

(٣) البيت في ديوان قيس (ص ٨٠).

(٤) البيت في ديوان قيس (ص ٤٢)، وفيه: أفضت إلي حياءها.

(٥) البيتان في ديوان حاتم (ص ٢٣٢-٢٣٣)، وفي آخرهما: ولم يُقَصِّرْ عَلَيَّ.

فقد أباح الله التعريض ، ومنع من التصريح لما ذكرنا ، والله أعلم .

وقد قال الشافعي رحمته الله محتجاً لإزالة الحد عن المُعرِّض بالقذف بهذا التعريض المباح ، فقال: لما كان التعريض هاهنا الذي ينوب عن التصريح يجوز ، كان التعريض بالقذف مثله ، فيلزمه أن يقول: إن التعريض بالقذف مباح ، ولا يقول هذا قائل له دين .

والتعريض بالنكاح يُفهم به ما يُراد بذلك ، وإنما منع من التصريح لكي لا يقع اختلاف ، وزُهد بعد الرغبة ، فإذا كان ينوب عن التصريح ، وكان القذف ينوب عن التصريح فيه التعريضُ ، ويفهم السامعون ما أراد بذلك ، فقد صار قاذفاً ، فكيف يجوز إسقاط الحد عنه .

والتعريض أيضاً في النكاح إنما يكون من واحد ، والتصريح لا يكون إلا من اثنين ، يقول الرجل وتجب المرأة ، أو من يقوم مقامها ، فلذلك نُهوا عنه ، لأنه يصير كالعقد بالإباحة في العِدَّة ، فلما كان من واحد ولم تقع إجابة ، كان مباحاً ، والله أعلم .



٢٣٦ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾

إلى قوله سبحانه: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾

٢٤١ - وقال عز من قائل:

﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾

### [متعة المطلقة]

اختلف المفسرون في ذلك، فقال قائلون: المتعة في الحالين واجبة، فلكل مطلقة متعة<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: المتعة للتي طُلِّقت ولم يُفرض لها، ولم يُدخل بها، والتي فُرض لها حسبها نصف الصداق، الذي سُمِّي لها<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: المتعة ليست بواجبة في الحالين، ويؤمر بها، فقال: متع إن/ كنت من المتقين، متع إن كنت من المحسنين<sup>(٣)</sup>.

[٥٦/ب]

(١) رواه ابن جرير (٥٤٦/٢)، عن الحسن، وأبي العالية، وسعيد بن جبير.

(٢) رواه ابن جرير (٥٤٧/٢-٥٤٨)، عن ابن عمر من الصحابة، وعن سعيد بن المسيب، ومجاهد، ونافع، وعطاء، وشريح من التابعين.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٤٩/٢)، عن شريح، والحكم بن عتيبة.



وقول مالك رحمه الله: أنه لا يحكم لها، ويؤمر بها، فيقال: متع إن كنت من المحسنين، متع إن كنت من المتقين<sup>(١)</sup>.

وإنما قال ذلك لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، وقال عز وجل: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، وقال: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۖ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدْرُهُ ۚ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ ۚ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾، فهذا أمر، والأمر قد يكون على الإيجاب، وقد يكون على الندب، والأولى بالفاظ الإيجاب لقوله عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾، والجماعة قد جعلت هذه أوجب من تلك، وهذه مشروطة بالإحسان، وتلك بالتقوى، والتقوى أوجب من الإحسان<sup>(٢)</sup>. والشروط الواجبات إذا كانت لم يشترط فيها التقوى والإحسان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، فكان العدل من الفرض، والإحسان التفضل زيادة على العدل لمن رغب فيه، وإلا فالعدل لا يلزمه سواه، ولولا شرط التقوى والإحسان، لكان الواجب الحكم بالاثنتين جميعاً، إلا أن يقوم دليل بغير ذلك.

فإن قيل: فإن الله تبارك وتعالى قد قال: ﴿هَذَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

قيل: إنما أريد بهذا أنه يهتدي به من اتقى الشرك، وليس بهتدي للكافرين، فهذا عموم فيمن اتقى الشرك، خُصُّوا به دون غيرهم، كذلك قيل: هي حق على المتقين من المسلمين خصوصاً، قال الله عز وجل: ﴿لَا جُنَاحَ

[١/٥٧]

(١) قال مالك في المدونة (٢/٣٣٣): إنما خفف عندي في المتعة ولم يجبر عليها المطلق في القضاء في رأيي لأنني أسمع الله يقول: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ و﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، فلذلك خففت ولم يقض بها.

(٢) في الأصل: الإيجاب، وعليها ضبّة، والمثبت من تصويب في الهامش.

عَلَيْكُمْ ﴿يَا مُسْلِمِينَ كُلُّكُمْ﴾ ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَكُمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ ، ثم وقع الخصوص على الصفة التي وصف ، كما قال: كان القرآن هدى لمن وصف دون غيرهم .

فليس يجوز أن يحكم بالمتعة على أحد ، حتى يحكم له بالتقوى والإحسان ، وهما شيء بين العبد وبين ربه ، فصار موكولاً إليهم ، فكان على الإنسان فيما بينه وبين ربه ألا يجعل نفسه خارجاً عن التقوى والإحسان .

فلذلك قيل: مَتَّعَ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُتَّقِينَ ، مَتَّعَ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ، ولم نر الله عَزَّ وجل شرط في حق وجب ليس على بشر إحسان<sup>(١)</sup> ولا تقوى ، بل أمر بالرفع والأخذ بالدفع ، وهذا في القرآن يكثر ويطول شرحه ، ونسأل الله التوفيق برحمته .

وقد زعم قوم من المتأخرين أن المتعة عوضٌ من الصداق وبدلٌ منه ، فقد ينبغي لهم إذا كان الرجل يملك عشرة آلاف دينار ، فتزوج امرأةً صداقٌ مثلها دينار ، أن يحكموا عليه بنصف دينار أو ربع دينار ، وإن تزوج مُقْتَرِ بَعْنِيَّةً صداقٌ مثلها ألف دينار ، ولم يسم لها ، أن يحكموا بالمتعة خمسمائة دينار ونحوها ، فإن لم يفعلوا ذلك ، خالفوا ما أَصْلَوْا ، وإن فعلوا ، خالفوا كتاب الله ، لأن الله عز وجل يقول: ﴿عَلَى الْمَوْلُوعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] .

وقد احتج قوم بحديث بَرَّوْع بنت واشق<sup>(٢)</sup> في صداق المثل ، فيمن مات عنها ولم يسم<sup>(٣)</sup> لها صداقاً<sup>(٤)</sup> ، وهذا حديث غير صحيح ولا مقبول ، أيتوهم

(١) أي: إحسان فيه .

(٢) قال النووي في التهذيب (٣٣٢/٢): «وهي بَرَّوْع ، بياء موحدة مكسورة ، ثم راء مهملة ساكنة ، ثم واو مفتوحة ، ثم عين مهملة ، وأبواها واشق ، بالشين المعجمة المكسورة ، وبالقاف» ، لكن قال في اللسان (٦٥/٢) مادة (برع): «وأصحاب الحديث يقولونه بكسر الباء ، وهو خطأ ، والصواب الفتح ، لأنه ليس في الكلام فَعُولٌ إِلَّا خِرْوَعٌ ، وَعَتُوْدٌ اسم واد» .

(٣) في الأصل: ولم يسمي .

(٤) أشار إلى الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مواضع منها برقم ٤٢٧٦ وأبو داود =

متوهم أن قومًا عندهم قضية من رسول الله ﷺ، وهم يترددون شهرًا إلى ابن مسعود حتى يقول: أقول فيها برأيي،/ فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ [٥٧/ب] فمني ومن الشيطان، والله تبارك وتعالى ورسوله ﷺ بريئان؟ هذا ما [لا] (١)

يتوهمه ذو لب.

وقد قال علي، وابن عمر، وزيد بن ثابت في هذا، والشعبي، وعطاء، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار، وابن شهاب: لها الميراث، ولا صداق لها (٢)، وهذا هو الصحيح وما يوجبہ النظر، لأن الموت لا يُحدث دينًا لم يكن ثابتًا قبل الموت ما كان عليه صداق، وإنما أمر بالمتعة.

على أن الشافعي في ذلك يخالف العراقيين، ويوافقهم في المتعة، فأتى بقول بين القولين لا وجه له، لأن الميراث لو كان عوضًا من المتعة، لَمَا وَرِثَت المرأة زوجها إذا سَمِيَ لها صداقًا ودخل بها أو لم يدخل، لأنه لو كان طلق لم

= برقم ٢١٠٩، كتاب: النكاح، باب: فيمن تزوج ولم يسم لها صداقًا حتى مات، والنسائي في غير موضع منها: برقم ٣٣٥٤، كتاب: النكاح، إباحة التزويج من غير صداق، ومن غير طريق عن ابن مسعود أن قومًا اختلفوا إليه شهرًا أو قريبًا من ذلك، في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها، فتوفي قبل أن يدخل بها، فقالوا: لا بد من أن تقول فيها، قال: فإني أقضي لها مثل صدقة امرأة من نساءها، لا وكس ولا شطط، ولها الميراث وعليها العدة، فإن يك صوابًا فمن الله عز وجل، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله عز وجل ورسوله بريئان، فقام رهط من أشجع، فيهم الجراح وأبو سنان فقالوا: نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة منا يقال لها بزّوع بنت واشق، بمثل الذي قضيت، ففرح ابن مسعود بذلك فرحًا شديدًا حين وافق قوله قضاء رسول الله ﷺ.

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) انظر الروايات عن ذكره المصنف وغيرهم في مصنف عبد الرزاق كتاب: النكاح، باب: الذي يتزوج فلا يدخل ولا يفرض حتى يموت، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب: النكاح في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها ولم يفرض لها.

يحكم له الشافعي بالمتعة، وينبغي إذا ماتت المرأة ألا يرثها زوجها، وإنما جعل الله الميراث بين الأزواج، كما جعله بين ذوي الأرحام.

ثم زعم الشافعي أنه يحكم بالمتعة ديناً من الديون، فكيف يكون العوض من الدين لا يحكم به إلا بعد الدين، إذ جعل الميراث عوضاً من المتعة، وهو لا يحكم به إلا بعد الدين، إذ قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾.

وإنما غلط هؤلاء القوم لما تركوا القرآن، وعدلوا إلى القياس، ولو تدبروا القرآن لكفينا التعب معهم، والكلام عليهم في هذه المسألة من وجوه كثيرة، لا وجه للإطالة بها، وبالله التوفيق.



[٥٨/أ]

٢٣٧ - قال الله عز وجل: /

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾

[من الذي بيده عقدة النكاح؟]

روى عيسى بن عاصم، عن شريح، عن علي: أنه الزوج<sup>(١)</sup>.

قال عيسى: وقال شريح: هو الولي<sup>(٢)</sup>.

وروى عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه الزوج<sup>(٣)</sup>.

وقال شريح مثل ذلك<sup>(٤)</sup>.

قال القاضي: فأما عيسى بن عاصم، فليس بشيء، ولا تثبت بمثله رواية، لأنه شيخ ضعيف، وكذلك عمار بن أبي عمار، ولكن قد روي عن جماعة من التابعين أنه الزوج، وقال عمر وكم شاء الله من التابعين إنه الولي.

قال مالك رضي الله عنه: هو الأب في ابنته البكر، والسيد في أمته<sup>(٥)</sup>. فإذا اختلف في تأويل آية وجب النظر، فرأينا الله عز وجل قال: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٦٠/٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤٤٥/٢).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٥٨/٢).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٦٠-٥٦١/٢).

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٦١/٢).

(٥) المدونة (١٥٩-١٦٠/٢).

تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴿١﴾ ، فكانت المخاطبة للأزواج ، لا يقدر أحد أن يدعي خلافاً لذلك في تأويل ولا معقول ، ثم قال : ﴿فَنَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ، وهذه مخاطبة للأزواج ، ثم قال : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾ ، وهن النساء البوالغ اللواتي أمرهن إليهن ، لا ولاية عليهن ، ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ﴾ ، فهو الولي الذي يجوز له العقد شاءت أم أبى .

وليس يجوز أن يعني بذلك الزوج ، لأن كلام الله إيجاز واختصار ، فلو عني الزوج لقليل إذ كانت المخاطبة له : «أو تعفون يا رجال» ، أولى بأن يقال : ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ﴾ ، فترك الخطاب بما هو معقول بالمواجهة ، ويخاطب بما يشكل وتقع فيه التأويلات ، ويكثر فيه الاختلاف . [٥٨/ب]

ومع ذلك ، فالعفو كيف يكون من الزوج وهو المخاطب بدفع النصف ؟ وإنما يعفو الإنسان عما وجب له ، وإذا دفع الإنسان الصداق كله كان واهباً لا يقال له عافٍ ، إنما يقال للعافي : التارك لما وجب له ، فأما من ابتداء هبة فلا يقال له عافٍ .

ولما كانت المرأة بلا اختلاف عند ذوي الرأي أحظى بالرجل من الرجل بالمرأة وأكثر انتفاعاً ، أمرت بذلك ، وأمر الولي بمثلها ، لأننا لو وُكِّلنا إلى رأينا وما تنتجه عقولنا ، لكانت المرأة تُصَدِّقُ الرجل أولاً ، لكن الله تعالى برحمته لهن وبضعفهن ما جعل لهن الصداق ، فسماه هبة في موضع ، فقال عز من قائل : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] ، فكانت النحلة لهن من الله عز وجل في أموالنا ، كما يوجب في أموالنا ما يشاء من زكاة وغيرها ، حتى دية الخطأ جعلها في أموال العاقلة ، ثم سمى الصداق في مواضع كثيرة فريضة ، يعني : فريضة عليكم ، وله جل وعز أن يفرض في أموالنا ما يشاء ، إذ كنا وأموالنا له .

فلما كانت المرأة بهذه المنزلة أمرت بالعفو به ، وحُصِّت عليه ، يقول عز من قائل : ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] .

والمعنى في حَضَّها على ذلك نظرٌ<sup>(١)</sup> لها، إذ لم ينل منها شيئاً، ليعلم أنها لم ترغب في مال تأخذه<sup>(٢)</sup>، وإنما رغبتها في الكفاءة والدين، ليرغب الناس فيها ويكثر خطابها من أهل الفضل، ولا يكون ما وقع بها من الطلاق موقِعاً في قلوب الناس سبباً من الزوج المطلق يوجب الزهد فيها.

ولما كانت الصغيرة والبكر، التي يلي أمرها أبوها، وعقد عليها بغير أمرها لقوة ولايته عليها، ووجوب / نفقتها عليه إلى أن يدخل بها زوجها، وكانت ممن [١/٥٩] تولى عليها لهذه الأشياء التي قدمنا ذكرها، وكان الحياء يمنعها من أن تقول: زوجوني، وقال النبي ﷺ: «والبكر تُستأذن، وإذنها صُماتها»<sup>(٣)</sup>، جعل للأب المتولي العفو عنها، والمختار لها من الأفعال ما يُرغب الناس فيها، وهي في مصاهرته، ليعلم أنه ليس يتاجر بولده ولا يبيعها، وإنما بغيتها من الرجال وضع ابنته حيث ترضى، وكذلك جعل السيد في أمته العافي عما وجب لها، لأن السيد له أن يتنزع ما استحقته من الصداق منها إذا اقتضته، وإذا عفى عنه، فإنما يعفو عن مال له أخذه.

فأما من قال: إنه الزوج، فأى شيء في يد الزوج من النكاح؟ إنما الذي في يد الزوج أن يعقد على نفسه، وإنما قصد بالآية من بيده عقدة نكاح المرأة، وهو الولي.

(١) في الأصل: نظراً.

(٢) في الأصل: يأخذه.

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٥١٣٦، كتاب: النكاح، باب: لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، ومسلم (١٤٠/٣)، كتاب: النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح، بلفظ: «لا تنكح الأيم حتى تُستأمر، ولا تنكح البكر حتى تُستأذن» قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: «أن تسكت»، ورواه مسلم في الموضع نفسه عن ابن عباس رضي الله عنه بلفظ: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوتها».

على أن ليس كل أب له أن يعفو، فقد يكون الأب سفيهاً، فلا يجوز عفو، وإنما يجوز ذلك لأهل السداد والرؤية ممن يجوز له أن يحكم عليها في نفسها، فإذا جاز حكمه في نفسها، كان في مالها أولى، ألا تراه يجوز أن يضحي عنها من مالها، ويُخرج زكاة الفطر عنها من مالها، ويُخرج زكاة مالها من غير أمرها، فيُحسن لها في ذلك النظر، ويُورثها ثواباً، وله عندنا أن يتصدق عنها باليسير من مالها نظراً لها، ما لم يك ذلك فادحاً في ملكها، لأن صلاحها صلاحه، وصلاحه لها، قال الله عز وجل حاكياً عن نبيه: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥].

فإن قيل: فقد أجزتم للوصي أن يُخرج عن اليتيم صدقة/ الفطر والأضحية، ولم يجز له إسقاط المهر.

[٥٩/ب]

قيل: لأن صدقة الفطر والأضحية مأمور بهما، غير موكلين إلى رأي واجتهاد، وإسقاط الصداق موكل إلى الاجتهاد، إن رأى إسقاطه أسقطه، وإن لم ير صلاحاً لم يسقطه، هذه الجهة جاز للأب في الصغيرة والبكر التي يلي عليها، فثبت ذلك عليها، ولا يكون لها فيه خيار، فإذا جاز ذلك في النفس، كان في المال أجوز.

ولما قيل الذي بيده عقدة النكاح، علم أنه شيء بيده في ذلك الوقت، فكيف يكون بيد الزوج وقد بانت منه، وهل يجوز أن يقال للذي بيده أن يطلق بعد أن يطلق: بيده عقدة النكاح؟ وإنما الذي بيده عقدة النكاح، الذي بيده أن يعقد النكاح، وقال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وأما أن يقال للذي بيده أن يطلق، وقد طلق: أن بيده عقدة النكاح، هذا ما لا يجوز، وإذا كان في يده أن يزوج نفسه، فأى علة توجب أن يكون بيده عقدة نكاحها؟ قال ابن عباس رضي الله عنه: «العفو وأمر به، فإن عفت فكما



عفت ، وإن عفا وليها جاز عفوهُ» ، فجعل<sup>(١)</sup> ابنُ عباس العفوَ من جهة واحدة ، ولم يجعله من جهة وضدّها .

وإنما أُتيَ مخالفونا من أنهم نَزَّلُوا الآيةَ على ما في قلوبهم ، دون معرفة الخطاب فيها ، فجعلوا الصداق كله واجباً بالعقد ، وجعلوا الطلاق يُسقط نصفه ، فخالفوا الآيةَ بتقدير أخطؤوا فيه ، لأن الصداق يجب كلهُ باجتماع شيئين : / إما بالعقد والدخول ، وإما بالعقد والوفاء ، وجب نصفه بالعقد والطلاق قبل الدخول .

وأما قوله : ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] ، فجمع فيه من يجوز له العفو من الرجال والنساء ، فلما جُمِعوا حملوا على التذكير ، ذلك دليل على أن العفو من جهة واحدة ، والله أعلم .



(١) في الأصل : وفجعل .

٢٣٨ - قال الله عز وجل:

﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾

### [الصلاة الوسطى]

اختلف في تفسير هذه الآية، فقال علي بن أبي طالب عليه السلام: صلاة العصر<sup>(١)</sup>، وذكر عنه في بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله<sup>(٢)</sup>.

ورواه مرة، عن عبد الله<sup>(٣)</sup>.

ورواه الحسن، عن سمرة<sup>(٤)</sup>.

وروى القاسم عن عائشة<sup>(٥)</sup>، وأبو أيوب عنها<sup>(٦)</sup>، وأبو هريرة<sup>(٧)</sup>، ثم عن جماعة مثل ذلك.

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٦٩/٢ - ٥٧٠).

(٢) رواه البخاري ٢٩٣١، كتاب: الجهاد والسير، باب: الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، ٤٥٣٣، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى

الصَّلَاةِ...﴾، عن علي عليه السلام، قال: لما كان يوم الأحزاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ملاؤ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس».

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٧٣/٢).

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره مرفوعاً (٥٧٥/٢)، وموقوفاً (٥٧٢/٢).

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٧١/٢).

(٦) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٧١/٢).

(٧) رواه ابن جرير عن أبي هريرة مرفوعاً (٤٧٥/٢)، وموقوفاً (٥٧٠/٢).

وروى زيد بن أسلم وابن دينار وغيرهم عن ابن عمر، وعكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه، أنها صلاة الصبح.

ووافقهما على ذلك جماعة كثيرة من التابعين.

وقال زيد بن ثابت: صلاة الوسطى: صلاة الظهر<sup>(١)</sup>. وتابعه على ذلك جماعة من التابعين.

وقالت عائشة وحفصة رضي الله عنهما: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر»<sup>(٢)</sup>، فدل قولهما<sup>(٣)</sup> على أنها غير العصر.

وقال قوم: هي المغرب.

وقال القاضي رضي الله عنه: قد اختلف في تفسير الصلاة الوسطى هذا الاختلاف الذي ذكرنا، ولو ثبتت الرواية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها العصر لم يجز خلاف ذلك، ولكن الطرق إلى علي ليست بذلك، على أنه من قول علي نفسه مشهور، / وليس يدخل على أحد ضرر في دينه من هذا الاختلاف.

[٦٠/ب]

والوجه المحافظة على الصلوات كلها، إذ قد أمر الله تبارك وتعالى بذلك، وما على الإنسان أن يعتقد في كل صلاة أنها الوسطى، فيزيد في المحافظة عليها.

وإن كان الأقوى عندنا بالدلائل ما قاله ابن عباس، لأنها صلاة تصلى في سواد من الليل وبياض من النهار، فكأنها بين الليل والنهار، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٥٧٦/٢-٥٧٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤٤٨/٢)، روي هذا القول أيضاً عن ابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وأبي بن كعب، وحفصة من الصحابة.

(٢) رواه عنهما ابن جرير في تفسيره (٥٧٨/٢-٥٧٩).

(٣) في الأصل: قوليهما.

ورأينا صلاة الليل المغرب والعشاء، يجهر فيهما، ويجمع بينهما في السفر وغيره، وصلاة الظهر والعصر صلاة النهار، يجمع بينهما في السفر، وقال النبي ﷺ: «صلاة النهار عجماء»<sup>(١)</sup>، وقال النبي ﷺ في صلاة الصبح، إنه يشهدا ملائكة الليل وملائكة النهار<sup>(٢)</sup>، وكان يجهر فيها، فدل على أنها ليست من صلاة النهار، لأن النهار من طلوع الشمس إلى مغيب الشمس، والأيام من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، والليل من مغيب الشمس إلى طلوع الفجر، فكانت هذه الدلائل تنبئ أن الفجر صلاة الوسطى، والله أعلم بما أراد من ذلك.



(١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٤٢٦): «قال النووي في الكلام على الجهر بالقراءة من شرح المذهب إنه باطل لا أصل له وكذا قال الدارقطني: لم يرو عن النبي، وإنما هو من قول بعض الفقهاء»، وروي من قول الحسن ومجاهد وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، انظر مصنف عبد الرزاق، كتاب: الصلاة، باب: ترديد الآية في الصلاة، وباب: قراءة النهار، وابن أبي شيبه، كتاب: الصلوات، في قراءة النهار كيف هي في الصلاة.

(٢) لعله يشير إلى الحديث المتفق عليه، والذي رواه البخاري في مواضع منها: برقم ٥٥٥، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، ومسلم (١١٣/٢)، كتاب: الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

٢٣٨ - قال الله عز وجل:

﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾

### [معنى القنوت]

والقنوت يقتضي أشياء كثيرة، وأصلها كلها أن يديم الإنسان عملاً في طاعة الله عز وجل، فمن ذلك: السكوت عن كلام الناس في الصلاة، ومنه: أن يطيل القيام في الصلاة، ومنه: أن يخشع لله وتسكن جوارحه في الصلاة، ومنه: أن يدعو قبل الركوع، أو بعد الركوع في الصلاة، وهو الذي يسميه الناس: القنوت في الصلاة، كما جاء عن النبي ﷺ أنه/ قنت شهراً، فدعا على رِغْل وذُكْوَان<sup>(١)</sup>، ومنه: أن يدوم الإنسان على طاعة ربه.

[١/٦١]

فإذا كان كذلك، جاز للإنسان أن يقصد إلى أي الأصناف أراد من ذلك فيسمّيه قنوتاً، لأن كل شيء مما ذكرنا فقد روي عن صحابي أو تابعي أنه هو القنوت، ويشتمل عليها كلها، وهو المختار عندي.  
قول ابن عباس: ﴿قَانِتِينَ﴾، قال: مطيعين.

فكل هذه الأحوال طاعة لله، وقد وافقه على ذلك جماعة من التابعين، وهو أحسن ما روي في ذلك.

(١) متفق عليه من حديث أنس، رواه البخاري بطرق وألفاظ متعددة، منها طريق أبي مجلز، برقم ١٠٠٣، أبواب الوتر، باب: القنوت قبل الركوع وبعده، ومسلم (١٣٦/٢)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ولفظ البخاري: «قنت النبي ﷺ شهراً يدعو على رِغْل وذُكْوَان».

٢٣٩ - قال الله عز وجل:  
﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾

### [الصلاة عند اشتداد الخوف]

رخص الله تبارك وتعالى لهم إذا<sup>(١)</sup> كانوا في المسابقة والمحاربة، فخافوا إن تشاغلوا بالصلاة - إن تركهم العدو، وهذا إذا اشتد الأمر، ولم تكن صلاة الخوف التي هي على الأرض، وقسم الجيش لها- أن يصلوا رُكْبَانًا على دوابهم، وَرَجَالَةً حيث ما توجهت بهم وجوههم، وإذا خافوا فَوَتْ الوقت، فيومئذٍ إيماءً، من غير إسقاط شيء من الركوع والسجود، ولكن يكون في إيمانهم حَفْضُ السجود عن الركوع، وإذا كانت الحرب وهم سَفَرٌ صلوا ركعتين، وإن كانت في إقامة صلوا أربعاً، لا يُنْقِصُونَ من العدد شيئاً، ولا من القراءة المفروضة دون المسنونة، ولا من الركوع، ولا من السجود، ولكن يسقط عنهم الركوع والسجود المستوفيان، ويجعلونهما إيماءً، ويسقط عنهم استقبال القبلة إذا عجزوا عنها، وهذا قول مالك رحمته الله<sup>(٢)</sup>، اتبع فيه من تقدمه، ابن عمر وسائر التابعين<sup>(٣)</sup>.

وقد روي/ عن حذيفة مثل ذلك، والله أعلم بصحته.

[٦١/ب]

(١) في الأصل: إذ.

(٢) المدونة (١٦٢/١).

(٣) روى الإمام مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٥٠٥، كتاب: الصلاة، صلاة الخوف عن ابن عمر أنه قال: «... فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك، صلوا رجالاً قِيَامًا على أقدامهم، أو رُكْبَانًا مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها»، قال مالك: قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله ﷺ.

٢٦٧ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾

الطيبات التي أمر الله تبارك وتعالى بالإنفاق منها: الحلال، لأن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صدقة من غُلُول»<sup>(١)</sup>، فأمر أن يُتقرب إليه بالطيب من اكتسابهم، ولا يتقربون إليه بحرام.

ويدخل في ذلك أيضاً ألا يتقرب إنسان إلى الله عز وجل برديء الطعام، وحَشَف<sup>(٢)</sup> التمر، وما أشبه ذلك مما لا يأكله ولا يرضاه الإنسان لنفسه، ولو أُعطيَه لم يقبله، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَسْتُمْ بِتَّائِذِينَ إِلَّا أَنْ تَنْفَعُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وإلى أمر النبي ﷺ حين وجهه بالمُصَدِّق، أن لا يأخذ رفيع الغنم، ولا العَوار<sup>(٣)</sup> منها، وأن يأخذ الوسط.

وقيل له: إنا نأخذ عَذَقَ ابن حُبَيْق<sup>(٤)</sup> ومُضْران الفارة<sup>(٥)</sup> في الصدقة، فنبيع الصاعين بالصاع الجيد، فقال النبي ﷺ: «لا تفعل، بِع الجُعْرور<sup>(٦)</sup> بالدرهم،

(١) رواه مسلم (١٤٠/١) كتاب: الطهارة، باب: وجوب الطهارة للصلاة، عن ابن عمر رضي الله عنهما.  
(٢) حَشَف التمر: اليابس الفاسد من التمر، أو الضعيف الذي لا نوى له، النهاية (٣٩١/١).

(٣) العَوار: بالفتح: العيب، وقد يضم، مشارق الأنوار (٣١٨/٣).

(٤) حُبَيْق: بضم الحاء وفتح الباء مصغراً، مشارق الأنوار (١٧٦/١)، وعَذَقَ ابن حُبَيْق: نوع من التمر رديء، انظر اللسان (١٩/٤).

(٥) مُضْران الفارة: ضرب من رديء التمر، اللسان (٨٤/١٤).

(٦) الجُعْرور: بضم الجيم، ضرب من التمر صغار لا ينتفع به، مشارق الأنوار (١٥٨/١)، واللسان (١٥٦/٣).

واشتر بالدراهم جنيباً<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>، فأمره بابتياح الجيد للمساكين، وبهذا الذي ذكرناه جاء تفسير المفسرين لهذه الآية.



---

(١) الجَنِيب: نوع جيد معروف من أنواع التمر، النهاية (٣٠٤/١).

(٢) متفق عليه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة، رواه البخاري في مواضع منها:

برقم ٢٢٠١، كتاب: البيوع، باب: إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، ومسلم (٤٧/٥) -

(٤٨)، كتاب: البيوع، باب: بيع الطعام مثلاً بمثل.



٢٧٢- قال الله عز وجل:

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَظْلُمُونَ﴾

### [الصدقة على غير المسلمين]

تكلم المفسرون في هذه الآية واختلفوا اختلافاً كثيراً، فقال بعضهم: يتحرّجون من الصدقة على أهل الكتاب وعلى سائر الكفرة، فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ إلى آخر الآية، فكانوا يتصدّقون عليهم<sup>(١)</sup>.

فقال بعضهم: من زكاة الأموال.

وقال بعضهم: من زكاة الفطر/.

وقال بعضهم: من الصدقة التطوع دون الفريضة.

قال القاضي رحمه الله: فتأملت ذلك فوجدت اضطراب الأقاويل واختلافها، ووَهَيَ أكثر أسانيدها، ووجدت بعضهم يقول: لا يُتصدق على يهودي ولا على نصراني، ومنهم من كره الصدقة عليهم، فكان التوسط في ذلك أولى، وهو قول مالك رحمته الله، أنه يُتصدق عليهم من التطوع، ولا يعطون من الواجبات، من الزكاة<sup>(٢)</sup>، وصدقة الفطر<sup>(٣)</sup>، وما أشبه ذلك.

(١) ممن قال بهذا: ابن عباس من الصحابة، وسعيد بن جبير، وقتادة، والربيع، والسُّدي،

انظر تفسير ابن جرير للآية: (٩٥/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٥٣٧/٢-٥٣٨).

(٢) في المدونة (٣٠٠/١): «وقال مالك: لا يعطى من الزكاة مجوسي ولا نصراني ولا يهودي ولا عبد»، وفيها (٢٩٨/١): «وقال مالك: لا يعطى أهل الذمة من الزكاة شيئاً».

(٣) في المدونة (٣٥٩/١): «وقال مالك: لا يعطى أهل الذمة ولا العبيد من صدقة الفطر شيئاً».

فأما زكاة الأموال ، فإن الله عز وجل قال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] إلى آخر الآية ، وقال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] ، والصدقة لا تطهر الكافرين ، فلا تؤخذ منهم ، كذلك لا يعطون منها ، لقول رسول الله ﷺ لمعاذ: «خذها من أغنيائهم ، واردها على فقرائهم»<sup>(١)</sup>.

وأما صدقة الفطر فإن النبي ﷺ قال ، رواه نافع عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ أمر بصدقة الفطر ، وقال: «على الصغير والكبير ، والحر والعبد من المسلمين»<sup>(٢)</sup> ، رواه أبو معشر ، وقال فيه: فكانوا يخرجونها قبل الخروج إلى الصلاة ، وقال النبي ﷺ: «أغنوهم عن طواف هذا اليوم»<sup>(٣)</sup>.

فدل قوله عليه السلام: «أغنوهم عن طواف هذا اليوم» أنهم فقراء المسلمين ، لتشاغلهم بعيدهم ، وإنما قيل: إن الصدقة تؤخذ من أغنياء المسلمين ولا تؤخذ من الكافرين ، وقد قال عليه السلام لمعاذ ﷺ: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن عليهم خمس صلوات ، فإن أطاعوا لذلك فأعلمهم أن عليهم زكاة» ، وقال: «اردها على فقرائهم»<sup>(٤)</sup> ، لم تدفع إلا إلى فقراء المسلمين ، ولم تدفع إلى الكافرين .

(١) سيأتي تخريجه قريباً .

(٢) متفق عليه ، رواه البخاري برقم ١٥٠٣ ، كتاب: الزكاة ، باب: فرض زكاة الفطر ، ومسلم (٦٨/٣) ، كتاب: الزكاة ، باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، عن ابن عمر .

(٣) حديث أبي معشر رواه البيهقي برقم ٧٨١٤ ، كتاب: الزكاة ، باب: وقت إخراج زكاة الفطر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج زكاة الفطر عن كل صغير وكبير وحر ومملوك صاعاً من تمر أو شعير قال: وكان يؤتى إليهم بالزبيب والأقط فيقبلونه منهم وكنا نؤمر أن نخرجه قبل أن نخرج إلى الصلاة فأمرهم رسول الله ﷺ أن يقسموه بينهم ، ويقول: «أغنوهم عن طواف هذا اليوم»

(٤) متفق عليه ، رواه البخاري برقم ١٣٩٥ ، كتاب: الزكاة ، باب: وجوب الزكاة ، =

فأما الصدقة المتطوع بها، فهي التي أريدت بالآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ إلى آخر الآية.

ولا بأس أيضاً بالعتق أن يوضع في الكافرين من أهل الكتاب، ولا يجوز ذلك من الواجبات، وقد قال رسول الله ﷺ: «من أعتق رقبة مؤمنة كانت فكاهه من النار، كان كل عظم منه بعظم منه»<sup>(١)</sup>، ولم يقل ذلك في الكافرة، وكنا نعلم أن عتق المؤمنة أفضل من عتق الكافرة، وإن كان في ذلك كله ثواب، كما أن السليمة أعظم ثواباً من المعيبة، فالصدقة الواجبة لا توضع إلا فيما يكون أعظم ثواباً وأفضل، وكذلك الصدقة على المؤمنين أفضل من الصدقة على الكافرين، وبالله التوفيق.



= ومسلم (٣٧/١-٣٨)، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه عن ابن عباس، وفيه: «... فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم...».

(١) رواه أحمد برقم ١٨٠٦١، وأبو داود برقم ٣٩٦٣، كتاب: العتق، باب: أي الرقاب أفضل، وابن ماجه برقم ٢٥٢٢، كتاب: العتق، باب: العتق، عن كعب بن مرة.

٢٧٥ - ٢٧٩ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ

الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾، وقوله: ﴿وَإِنْ<sup>(١)</sup> تَبَتُّمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ

أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾

[ما سلف من الربا]

معنى هذه الآية والله أعلم: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ

الْمَسِّ﴾، إلى قوله: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾،

وإلى / قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [٦٣/أ]

إلى قوله: ﴿وَإِنْ تَبَتُّمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، فعلم أن

ذلك فيمن أسلم وله ربا، لم يعتضد بقوله عز وجل: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ

الرِّبَا﴾، فأما ما قد كان وقُبض فهو مما سلف، وهو مما لم يَبَقَ من الربا، وقد

قال النبي ﷺ يوم النحر: «أي يوم هذا؟» قالوا: يوم الحج الأكبر، قال: «فإن

دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا،

في شهركم هذا، ألا لا يجني جانٍ إلا على نفسه»، الحديث بطوله، وقال فيه:

«وكل ربا موضوع، لكم رؤوس أموالكم لا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) في الأصل: فإن.

(٢) رواه الترمذي برقم ٣٠٨٧، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة، وقال: =

## [عقوبة الربا]

وأما قوله عز وجل: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ فإن ذلك حين يبعث من قبره، فإنه يقوم كالذي<sup>(١)</sup> يتخبطه الشيطان من الجنون.

ولعن رسول الله ﷺ أكل الربا، ومؤاكله، وشاهديه وكتابه<sup>(٢)</sup>، وهذان لعنا لأنهما أعانا على محاربة الله، ومحاربة [رسوله]<sup>(٣)</sup>، وعصيانه، والله أعلم.




---

= «حسن صحيح»، وابن ماجه برقم ٣٠٥٥، أبواب: المناسك، باب: الخطبة يوم النحر، وغيرهم، عن عمرو بن الأحوص.

(١) في الأصل: الذي.

(٢) حديث رواه مسلم (٥٠/٥)، كتاب: البيوع، باب: لعن أكل الربا وموكله، عن جابر.

(٣) في الأصل: الله، والصواب ما أثبتته لقوله تعالى: ﴿فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

٢٨٠ - قال الله عز وجل:  
﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾

### [إِنظار الْمُعْسِر]

وقال قوم من المفسرين منهم شريح: إن هذه الآية في الربا<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: إنها في كل ذي عُسرة<sup>(٢)</sup>.

فأما شريح ومن قال بقوله، قالوا ذلك لأنه يعقَّب ذكر الربا، فظنوا أنه

فيه .

قال سيبويه: الربا قد أسقطه الله وأنظره، فكيف يكون فيه نظرة؟ وإنما

[٦٣/ب] النظرة في رأس المال، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا

الْأَمْنَتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] .

والقراءة: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ إنما تقع هي بالرفع، فلما كانت كذلك،

عُلم أنه لم يَغن بها صاحب الربا، لأنه لو كان عنى بها صاحب الربا لقليل: (وإن

كان ذا عُسرة)، أي: إن كان الذي عليه الربا ذا عُسرة، فلما قيل: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١١٠/٣)، وروي أيضًا عن ابن عباس من الصحابة،

والضحاك، وإبراهيم وابن عمير بن عبيد وغيرهم، انظر تفسير ابن جرير (١١٠/٣) -

(١١٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥٥٢/٢).

(٢) ممن قال به: الضحاك وعطاء، انظر تفسير ابن جرير (١١٢/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم

(٢٥٢/٢).

عُسْرَةً ﴿عُلِمَ أَنَّهُ مَبْتَدَأُ فِي كُلِّ ذِي عُسْرَةٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَصَارَ فِي مَعْنَى: وَإِنْ وَقَعَ ذُو عُسْرَةٍ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: قَدْ كَانَ الْأَمْرُ، أَيْ: وَقَعَ، وَكَمَا يَقُولُ: أَعْرَفَهُ مِنْذُ كَانَ. وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فَفَرَّقْتُ بِالرَّفْعِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُعْطَفْ عَلَى شَيْءٍ قَدْ مَضَى فَيَنْصَبُ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَعْنَى: وَإِنْ وَقَعَ تِجَارَةً حَاضِرَةً، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فِدَى لِيْنِي شَيْبَانَ أُمِّي وَخَالَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ<sup>(١)</sup>

أَي إِذَا وَقَعَ يَوْمٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

٢٨٠- وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، يَرِيدُ: مِنْ رُؤُوسِ أَمْوَالِكُمْ، وَلَوْ قَالَ الَّذِي قَالَ: إِنَّ الْعُسْرَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى رَأْسِ مَالِ الْمَرْءِ كَانَ جَائِزًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ رَأْسِ الْمَالِ<sup>(٢)</sup> وَبَيْنَ غَيْرِهِ، وَالَّذِينَ إِذَا قَدَّرَ عَلَى أَدَائِهِ مِنَ الْأَمَانَاتِ كَالْوَدِيعَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، الْوَاجِبَ الْخُرُوجَ مِنْهُ، لِأَنَّ مَطْلَ الْغَنِيِّ ظَلَمَ<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا ثَبِتَ الْإِعْسَارُ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْمَطَالِبَةِ، وَلَا إِلَى الْحَبْسِ بِالْدَيْنِ، وَلَا خُطَابَ إِلَى الْمِيسِرَةِ.



(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْبَيْتِ كَمَا أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ، لَكِنْ سَيَبُوهِ أَوْرَدَ بَيْتًا فِي الْكِتَابِ (٤٧/١) فِي نَفْسِ السِّيَاقِ الَّذِي أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ هَذَا الْبَيْتَ وَهُوَ: وَقُوعٌ (إِذَا كَانَ) بِمَعْنَى: (إِذَا وَقَعَ)، وَكَذَا أَرْبَابُ الْمَعَاجِمِ اللَّغَوِيَّةِ وَكُتُبُ الْغَرِيبِ، مُخْتَلَفُ الصَّدْرِ، وَمَنْسُوبًا لِمَقَّاسِ الْعَائِذِيِّ، وَهُوَ:

فِدَى لِيْنِي ذُھْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

(٢) فِي الْأَصْلِ: الْمَرْءُ.

(٣) لَفْظُ حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا: بِرَقْمِ ٢٤٠٠، كِتَابُ:

الاسْتِقْرَاضِ وَأَدَاءِ الدِّيُونِ...، بَابُ: مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمَ، وَمُسْلَمٌ (٣٥/٥)، كِتَابُ:

الْبَيْعِ، بَابُ: تَحْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِيِّ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٨٢ - قال الله تبارك وتعالى :

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾

[مشروعية الدين]

[١/٦٤]

قال/ ابن عباس: أشهد أن السَّلفَ المضمون<sup>(١)</sup> إلى أجل قد أذن الله فيه ، فهو مسمى في كتابه وأذن فيه ، وقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.

وقالت عائشة رضي الله عنها: «لما نزلت هذه الآية من آخر سورة البقرة، خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد فقرأهن ، ثم حرّم التجارة في الخمر» ، وهذا والله أعلم قبل نزول تحريمها.

ولما قدم رسول الله ﷺ المدينة وجد الناس يُسْلِفُونَ في التمر السنتين والثلاثة ، فقال: «من سَلَفَ في تمر ، فَلْيُسْلِفْه في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم»<sup>(٣)</sup>.

(١) السلف هنا هو: أن يقدم الشخص ثمنًا معجلًا ، مقابل سلعة مضمونة بأوصاف معلومة إلى أجل معلوم ، ويسمى أيضًا: السَّلَمُ ، والفعل: سَلَفْتُ وأَسْلَفْتُ ، تسليفًا وإسلافًا ، انظر التنبيهات المستنبطة (١٠٢٨/٢) ، واللسان (١٣٣/٧).

(٢) روى هذا الأثر ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٢٢٧٥٨ ، كتاب: البيوع والأفضية ، السلف في الطعام والتمر ، وابن جرير في تفسيره (١١٦/٣).

(٣) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، رواه البخاري في مواضع منها: برقم ٢٢٤٠ ، كتاب: السلم ، باب: السلم في وزن ، ومسلم (٥٥/٥) ، كتاب: البيوع ، باب: السلم.



وقال عبد الله بن أبي أوفى: كنا نُسَلِّمُ في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والتمر إلى قوم ما هو عندهم<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن معقل، وجماعة من التابعين: إنه لا بأس بالسَّلَمِ<sup>(٢)</sup>.

قال إسماعيل بن إسحاق: المداينة إلى أجل مسمى: كل عاجل يباع بآجل، وآجل يباع بعاجل، مثل أن يبيع الرجل ثوباً أو عبداً أو داراً أو ما أشبه ذلك من العروض بدنانير إلى أجل، أو بدراهم إلى أجل، أو بطعام موصوف مسمى مبلغه إلى أجل، أو بعض ذلك من العروض إذا كان مخالفاً للعَرْض المبيع، أو مثل أن تشتري بدراهم عاجلة، أو بدنانير عاجلة، أو بطعام عاجل عَرْضاً موصوفاً إلى أجل، إذا كان مخالفاً للعرض الأول، فهذا الذي ذكر الله في الآية، ويسميه الناس بالسَلَم، وقال ابن عباس رضي الله عنه فيه: إن الله أباحه بالآية.



(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٢٢٧٥٧، كتاب: البيوع والأفضية، السلف في الطعام والتمر.

(٢) رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس وابن عمر بن عمر برقم ٢٢٧٤٧ و ٢٢٧٥٥، كتاب: البيوع والأفضية، السَلَف في الطعام والتمر.

٢٨٢ - قال الله عز وجل: /  
﴿فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾

### [شروط الكاتب]

قال مالك بن أنس رحمه الله: لا ينبغي أن يكتب الكُتُبَ بين الناس في مدينتهم، ومبايعاتهم، وشروطهم، إلا عارفٌ بها، عدلٌ في نفسه، مأمون<sup>(١)</sup> على ما يكتبه، لقوله عز وجل: ﴿وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾، وروى عبد الملك<sup>(٢)</sup> عن مالك.

### [أحكام الكاتب والشاهد ومن عليه الحق]

وقال المفسرون: ليس بواجب على الناس إذا دُعِيَ الكاتب ل يكتب فليس بواجب أن يفعل، إذ الكتاب كثير، فإن كتب فلا يكتب إلا بالعدل، وكذا إذا دُعِيَ الشهود للشهادة فليس يلزمهم، فإن شهدوا فلا يأبى الشهداء إذا ما دعوا، فإذا أوقع شهادته لزمه إقامتها إذا دُعِيَ لإقامتها، فهذا موضع الفرض عليه.

٢٨٢ - وأما قوله: ﴿وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾، وهذا على قسمين إن كان لا يوجد غيره، وإذا كان يوجد غيره، ومعناه: أن يكتب، فلا يأبى أن يكتب بالعدل.

(١) في الأصل: عارفاً... عدلاً... مأموناً...، وقد ساق هذا القول ابن عطية في المحرر

الوجيز (٣٧٩/١)، والقرطبي في أحكامه (٣٨٤/٣).

(٢) كذا في الأصل، ولعله: رواه عبد الملك.

٢٨٢- ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾ ، وهو المُسيءُ الفِعال في ماله ،  
﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾ ، وهو المُخْتَلُّ العقل الذي يُوَلَّى عليه ، ﴿فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾ ،  
معناه: فليُقرِّر وليه بما عليه ، وليشهد بما أشهد الولي به في مال المولى عليه إذا  
كان مأمونًا ، فهو لازم له .

فظاهر قول الله عز وجل: ﴿وَلْيَمْلِكْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ ، يدل على أن القول  
قول من عليه الشيء ، ومما يقوي ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ  
مِنْهُ شَيْئًا﴾ ، وَعَظَّمْ لِمَا جُعِلَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ .

٢٨٢- ﴿فَإِنْ<sup>(١)</sup> كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ  
فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾ .

[معنى السَّفه وأنواعه]

فالسفيه هاهنا: المستحق للحَجَر عليه في ماله ، والضعيف في عقله  
والمجنون والمعتوه ، والذي لا يستطيع أن يُمِلَّ: الصغير ، وهذا القول هو الذي  
نعمل به دون الذي قدمنا ذكره ، لأن هؤلاء جميعًا يُوَلَّى عليهم ، فلما قيل:  
﴿فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾ عُلِمَ أنه يُوَلَّى عليه للعلة / التي وصفنا .

[١/٦٥]

وقد ذُكر السفيه في غير موضع آخر من القرآن ، ودلت مواضعه على أن  
بعض ذلك أريد به السفه في الدين خاصة ، وبعضه أريد به المال ، قال الله  
عز وجل: ﴿ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾  
[البقرة: ١٣] ، وقال عز وجل: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ أَلَيَّ كَانُوا  
عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] ، فعُلِمَ أن السفه هاهنا في الدين .

(١) في الأصل: وإن .

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥] ،  
 فعُلم أن القصد في هذا الموضع المال ، والسفيه يولّى عليه ، ومعنى ﴿أَمْوَالَكُمُ﴾ ،  
 وهي أموال السفهاء ، يريد: في أيديكم تلوّنها<sup>(١)</sup> لهم ، والدليل على ذلك قوله:  
 ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥] ، وإنما قيل: ﴿أَمْوَالَكُمُ﴾ ، كما قيل: ﴿وَلَا  
 تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] ، أي: لا يقتل بعضكم بعضاً ، وقال الله عز وجل:  
 ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُومُ إِنَّا ظَلَمْنَا أَنْفُسَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾  
 [البقرة: ٥٤] ، أي: فليقتل بعضكم بعضاً ، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا  
 عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] .

والسّفه - والله أعلم - ، وإن كان في موضع أريد به الدين ، وموضع أريد  
 به المال ، يرجع إلى معنى واحد ، هو الجهل في الشيء الذي قصد له ، فالسفيه  
 في الدين هو الجاهل فيه ، والسفيه في عقله هو الجاهل فيه ، يقول الشاعر:  
 نَخَافُ أَنْ تُسَفِّهَ أَحْلَامُنَا وَنَحْمِلَ الدَّهْرَ مَعَ الْخَامِلِ<sup>(٢)</sup>

وقد روي في تفسير ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ عن التابعين ، فقال  
 بعضهم: النساء والصبيان ، وقال بعضهم: اليتامى ، وسنذكر ذلك في سورة النساء  
 إن شاء الله عز وجل ، فإنه غلط عظيم .



(١) في الأصل: تولونها .

(٢) ورد في البيان والتبيين للجاحظ (٢١٣/١) منسوباً للربيع بن أبي الحقيق اليهودي  
 من بني النضر ، وفيه: نكره أن... فنحمل... .

[٦٥/ب]

٢٨٢ - قال الله عز وجل: /  
﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾

## [شرط الإشهاد]

قال مالك رحمه الله: ظاهر الآية يدل على أنهم الأحرار.

وقال ذلك مجاهد<sup>(١)</sup>.

وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] ، فالظاهر أنه

أريد به الأحرار الذكور.

وكذلك قال: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢] ، فمنكم معطوف على

الرجال الأحرار، فهن الحرائر، لأنه قال بعد ذلك: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ

وَأِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] ، فسموا بالعبيد والإماء، ولم يدخلوا في قوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ ،

وكذلك يُسمون في سائر القرآن ، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ

يُؤْمِنَ<sup>٢</sup> وَلَا مُمْسِكَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ<sup>٣</sup> وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ

مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] ، وقال: ﴿مِنْ فِتْنَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾

[النساء: ٢٥] ، فلذلك<sup>(٢)</sup> تجيء أسماءهم في المعاملة بين الناس .

والشاهد إنما هو قَوَامُ يَعْدِلُ ، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُورًا

قَوْمِينَ يَلْقَاسُ شَهَادَةَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٢٣/٣) ، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥٦٠/٢) .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها: فكذاك .

فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿النساء: ١٣٥﴾، فذكر الشهادة مع القيام بالعدل، فجرت الشهادة مجرى الحكم، وعلم أن هذه المخاطبة أريد بها الأحرار، لقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، فعلم أنه القسط بين الناس، وأنها الحقوق بينهم.

وقال: ﴿وَلَوْ عَلَيَّ أَنْفُسُكُمْ﴾، فكان إقرار الحر على نفسه بالمال جائزاً، ولم يكن إقرار العبد على نفسه بالمال جائزاً<sup>(١)</sup>.

وقال جل وعز: ﴿أَوَالْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، فدل ذكر الغنى والفقر في الوالدين والأقربين على أنه أريد به الأحرار، وأنها في الأحرار، لأنهم الذين / ينفق بعضهم على بعض، ويوارث بعضهم بعضاً، فأمرُوا ألا يميلوا عليهم بغير الحق، فلما لم يجز أن يكون العبد حاكماً، لم يجز أن يكون شاهداً، ولم يجز أن تكون المرأة حاكماً، وإن كانت تجوز شهادتها مع شهادة أخرى، لأن إحداها قد ضُمَّتْ الأخرى للشهادة، ولا يجوز أن تُضَمَّ الواحدة إلى الأخرى فتكونا بمنزلة حاكم، فيكون أحدهما نصف حاكم.

وأما قوله: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾، فالعبد لا يجوز له أن يشهد إلا بإذن سيده، فخرج ممن خوطب بالشهادة وإقامتها.

والشهادة مفترضة على الناس في الجملة، وليست على كل إنسان، لأن الناس يكفي بعضهم بعضاً<sup>(٢)</sup>، كالجهاد، ولا يجوز أن تكون هذه الجملة مفترضة على من لا يقدر أن يفعلها إلا بأمر غيره، فخرج العبد عن أن يكون داخلاً في المخاطبة بالشهادة والحكم<sup>(٣)</sup> والجهاد، ولو كان مخاطباً بالغزو لكان له سهم،

(١) في الأصل: جائز.

(٢) أي: أنها فرض على الكفاية، إذا قام بها البعض سقطت عن الكل.

(٣) مكررة في الأصل.

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: النساء والعبيد كانوا يحضرون الجهاد مع رسول الله ﷺ، فلم يكن يضرب لهم بسهم، وكان يرضخ لهم<sup>(١)</sup>.

٢٥- أنا إسماعيل، قال: نا علي بن المديني<sup>(٢)</sup>، قال: نا عبد الله بن وهب، قال: نا يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قضى عثمان بن عفان رضي الله عنه في الصغير يشهد بعد كبره، والنصراني بعد إسلامه، والعبد بعد عتقه، أنها جائزة إن لم تكن ردت عليهم قبل ذلك.

وهذا قول إمام بإسناد جيد<sup>(٣)</sup>. والروايات/ في هذا تكثر.

[٦٦/ب]



(١) رواه بذكر النساء والعبيد الإمام أحمد ١٩٦٧. وقوله: يرضخ لهم: يعطيهم القليل، اللسان (١٦٤/٦).

(٢) في الأصل: المديني.

(٣) أخرجه سحنون عن ابن وهب به في المدونة (١٥٤/٥)، وابن حزم في المحلى (٤١٢/٩)، وصححه.

٢٨٢ - قال الله عز وجل:

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾

قرأها بعضهم: ﴿تُذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا﴾ ، بالتخفيف .

وقرأها آخرون بالثقل .

وهما لغتان مستعملتان ، والمعنى فيهما واحد ، يقول: ذَكَرْتُ فلاناً ، وأذَكَرْتُ فلاناً ، ومعناها: إن نسيْتَ إِحْدَاهُمَا أذَكَرْتُهَا الأُخْرَى .

### [حكم أداء الشهادة]

وإذا دُعِيَ الشاهد لإقامة الشهادة ، وقد كان شهد ، فكل أهل العلم ألزموا الشاهد إقامتها إذا دعي لها وقد كانت شهادته تقدمت ، فهذا غير مختلف فيه أنه قد لزمه الإقامة .

وقبل أن يشهد فليس عليه أن يشهد ، لأنه شيء على الجملة ، وليس بهم ضرورة إلى إنسان بعينه ، والله أعلم .





٢٨٢ - قال الله عز وجل:

﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾

إلى قوله عز من قائل: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾

### [حكم الكتابة والإشهاد]

قول مالك في هذا: أن الإنسان مخير في أن يكتب على غريمه، ومخير في أن يأتّمه فيدع ماله في ذمته بغير شهادة، وأن ما أمروا به من الكتاب والشهادة على<sup>(١)</sup> سبيل الاحتياط لهم إن اختاروا ذلك.

وقد اختلف المفسرون في تفسير ذلك، فقال بعضهم: الإشهاد واجب<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: ليس بواجب<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: إن قوله: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ﴾ ناسخ<sup>(٤)</sup> لما مضى من

أمر الشهادة<sup>(٥)</sup>، والله أعلم بما أراد من ذلك.

(١) في الأصل: لا على.

(٢) روي عن الضحاك، وسعيد بن جبير، وجابر بن زيد، ومجاهد، وعطاء، واختاره ابن

جرير، انظر تفسير ابن أبي حاتم (٥٦٦/٢)، وتفسير ابن جرير (١٣٤/٣)،

(٣) روي هذا القول عن الشعبي، والحسن، انظر تفسير ابن جرير (١٣٤/٣).

(٤) في الأصل: ناسخاً.

(٥) روى هذا القول ابن ماجه في سننه برقم ٢٣٦٥، كتاب: الأحكام، باب: الإشهاد على

الديون، وابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿فَاسْتَكْتَبُوا﴾ (١١٨/٣)، وابن أبي حاتم =

[٦٧/أ]

وليس يحرم على الإنسان بإجماع الجماعة/ أن يَهَب الرجل ماله وأن يُودِعَه، فلما كانا جائزين، كان للإنسان أن يَأْتِمَن على ماله مَنْ شاء في الأمانة والذمة، لا يحرم ذلك عليه، لأن الذي حرم الله عليهم في البيوع: الربا وأبواب العَرَر، وإذا كان ذلك كله في الأئمان نفسها إلى بعضها عوض من بعض، فأما الثمن إذا ملكه إنسان، فسواء ائتمن عليه مبيعه أو إنسان غيره.

### [الحكمة من الإشهاد والرهن]

وكذلك أمروا بالرهن احتياطاً، كما أمروا بالشهادة احتياطاً، ووثيقةً بالمال، وذكر الرهن إذ لم تمكن الشهادة، ليُعلم أن الرهن يكون وثيقةً إلى منتهى مبلغه، كما تكون الشهادة وثيقةً لمبلغ الشيء بمن أراد تركهما، ثقةً في معاملته، وسكوناً إليه، كان له ذلك كما له أن يودع ماله من شاء، فإن أراد الاستيثاق فقد جعل الله الشهادة والرهن وثيقةً، فإذا أخذ الرهن وأشهد على أنه رهن فقد توثق لماله، وإذا أشهد شاهدين فقد توثق لماله.

### [القضاء بالشاهد واليمين]

وقد قال العراقيون - مخالفةً لباطن الآية ومخالفةً للسنة - بترك إجازة الشاهد واليمين، ولما جعل الله الشاهدين - مع علمه بأن أحدهما قد يموت قبل صاحبه - وثيقةً، لم يُجْز أن يأمر بما في علمه أنه غير وثيقة، فلما علم الله عز وجل ذلك، وكانت اليمين للمُدَّعي عليه إذا لم تكن بينة يدفع بها عن نفسه لقوته باليد المُدَّعي عليه، كان المُدَّعي إذا مات أحد الشاهدين أقوى بالشاهد الواحد من المدعي عليه باليد، إذ كانت يده بياناً منه، وشهادة الشاهد بياناً للمدعي من غيره، فوجب بذلك أن تكون اليمين/ له، فيكون ما أمر الله به وثيقة صحيحة، متى بطل بعضها لم يبطل المال ببعضها، كالرهن الذي جعله الله

[٦٧/ب]

---

= (٥٧٠/٢) وغيرهم عن أبي سعيد الخدري، وروي أيضاً عن ابن جُرَيج، والشعبي، وابن زيد، والحسن وغيرهم، انظر تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، في المواضع نفسها.

وثيقة، متى تلف تلفاً ظاهراً كان المال ثابتاً على الغريم لا يزول بتلف الرهن، فيكون ما حكم به النبي ﷺ من الشاهد واليمين<sup>(١)</sup> مستخرجاً من باطن الآية.

### [القضاء بالمرأتين واليمين]

وزعم غيرنا أنه يقضي بالشاهد مع اليمين، وهو مع ذلك يدعي من علم القرآن ما لم نر أحداً ادعاه، ثم يقول مع ذلك أنه لا يحكم بالمرأتين واليمين<sup>(٢)</sup>، فكأنه جعل ما أمر الله به وثيقة لا وثيقة، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، ولم يختلف الفقهاء أن ذلك ليس على عدم الرجلين، فيشهد المرأتين عند عدم أحد الرجلين، وإنما هو إن لم يحضر رجلان، وحضر رجل وامرأتان فأشهدوهم، فإن كانت المرأتان تقومان مقام رجل، فاليمين معهما واجبة كوجوبها مع الرجل، وإن كانتا تنقصان عن الرجل، فقد صار الرجل مع المرأتين شهادته شهادة رجل وبعض رجل آخر، وهذا ما لا وجه له، ولا يقوله أحد من أهل العلم، ولا يسوغ في عقل.

### [اختلاف المرتهين في الدين]

وقد اختلف أيضاً في الرهن إذا تداعيا ما عليه، فقال المرتهين: هو عندي على مائة، وقال الراهن: بل هو على خمسين، فقال أكثر المفسرين: القول قول الراهن<sup>(٣)</sup>.

(١) يشير إلى ما رواه مالك في الموطأ برقم ٢١١١، كتاب: الأفضية، القضاء باليمين مع الشاهد، برواية يحيى، عن جعفر بن محمد عن أبيه، مرسل، ومسلم (١٢٨/٥)، كتاب: الأفضية، باب: القضاء باليمين والشاهد، عن ابن عباس.

(٢) هو الشافعي قال الماوردي في الحاوي الكبير: «ثم تجاوز مالك فقضى باليمين مع شهادة امرأتين، وإن لم يره الشافعي...» (١٠/١٧)، ولا يرى الشافعي شهادة المرأتين إلا مع رجل، انظر الأم (٨٩/٧) (ط المعرفة).

(٣) وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، انظر: بدائع الصنائع (١٧٤/٦)، والأم (١٥١/٣).

وقال بعضهم: القول قول المرتهن إلى قيمة الرهن.

وهذا الأخير هو قول مالك رحمه الله <sup>(١)</sup> وأهل المدينة، وهو أشبه بظاهر القرآن، لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِيَ ائْتِنْتُمْ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾، فوعظ المرتهن ولم يعظ الراهن، لأنه قد توثق منه، فكان الرهن وثيقة لحقه، كالشهادة وثيقة لحقه، فكل من كان القول قوله موعوظ <sup>(٢)</sup>، ألا تراه قال في أول الآية: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾، ولم يقل ذلك عند الشهادة والرهن، ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ لأنه قد توثق منه، فصار القول قول المرتهن مع يمينه إلى مبلغ قيمة الرهن، فإن ادعى مرتهن فوق قيمة الرهن، لم يحكم له إلا بقيمة الرهن، وكان فيما ادعاه من الفضل بمنزلة من ادعى على رجل حقاً لا وثيقة بيده منه، فكانت اليمين فيه على الراهن.

وإنما تقول هذا في الرهن إذا ثبت أنه رهن، أو تقاررا على الرهن، فأما إذا قال صاحبه إنه وديعة، وادعى الذي هو في يده الرهن، فالقول قول مالك السلعة واليمين له، فيستحق بها.

وأما قوله عز وجل: ﴿ذَلِكَم أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾، يقول: ألا تشكوا في الشهادة، يعني: إذا كان الشهود ممن يرضاه الحاكم الذي يستحق أن يكون حاكماً، ألا تراه قال: ﴿مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وهذه مخاطبة للحكام.

(١) المدونة (٣٢٢/٥).

(٢) في الأصل: موعوظا.

وأما قوله عز وجل: ﴿تُدْرِوْنَهَا بَيْنَكُمْ﴾، فهذا مما لا ينبغي أن يكتبوه، لأنه شيء يتعاطونه في اليوم مراراً.

### [عدل الكاتب والشاهد]

وأما قوله: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، فمعناه والله أعلم، وإن كان التفسير فيه اختلاف، فإن أحسنه: ولا يضار كاتب فيكتب ما ليس بحق، أو يفسد ما يكتبه ليبتل به الحق، ولا يضار / الشاهد بالامتناع من إقامة الشهادة في الوقت الذي يرجو<sup>(١)</sup> به وصول الحق إلى حقه، ولا يكتب الكاتب غير الذي أملي عليه، ولا يحول الشاهد شهادته من كتاب إلى كتاب ليصير الحق حقيين، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾، والفسوق: الكذب، والعدول عن الواجب، فيفسق الكاتب فيفسد كتابه، ويفسق الشاهد فيحول شهادته.

وقال أبو الأسود الديلي:

وتركك برّ الوالدين تجنّباً      لِحَقِّهِمَا عِنْدَ إِلَهِ فُسُوقٌ<sup>(٢)</sup>

### [شرط صحة الرهن]

وأما قوله عز وجل: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، فقد اختلف الناس، فقال قوم: لا يكون رهناً حتى يكون مقبوضاً.

وقال آخرون: يكون رهناً، ولا يصح إلا بالقبض<sup>(٣)</sup>.

(١) في الأصل: يرجوا.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من ديوان أبي الأسود، ولا فيما بين يدي من المصادر.

(٣) هذا قول أبي حنيفة، والشافعي، انظر: الأم (٤/٢٩٠)، والإشراف للقاضي

عبد الوهاب (٥٧٦/٢).

وقال آخرون: إذا كان الرهن على يد عدل، فليس بمقبوض<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: مقبوض، وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>، لأن القبض إنما يكون على مالك الرهن، فإذا كان مقبوضاً على مالكه، فسواء كان على يد المرتهن، أو على يد عدل.



---

(١) عزاه القاضي عبد الوهاب في الإشراف (٥٨٠/٢) إلى ابن أبي المطلب، وداود.

(٢) في الأصل: وهو مقبوض قول مالك.

٢٨٤ - قال الله عز وجل:

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ

أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ إلى قوله عز وجل: ﴿مَا أَكْتَسَبْتَ﴾

قال النبي ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به، أو تعمل به»<sup>(١)</sup>، وقال عليه السلام: «تجاوز الله عز وجل لأمتي عن ثلاث، عن الخطأ، والنسيان، والكره»<sup>(٢)</sup>.

ولما نزلت هذه الآية، وقد كانت نزلت على من قبلنا من الأمم فأبوها، فالزموها، وهو قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ

بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَعْفُرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، فلما نزلت على نبينا ﷺ، جَزَعُ [٦٩/أ]

أصحابه منها كجَزَعٍ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ، فاستكانوا لها منة من الله عليهم، فقال النبي ﷺ: «قولوا: سمعنا وأطعنا، غفرانك ربنا، وإليك المصير»، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ ۖ وَرُسُلِهِ ۚ لَا يَفَرُّوْنَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، ثم

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ، رواه البخاري برقم ٥٢٦٩، كتاب: الطلاق، باب: الطلاق في الإغلاق والكره، ومسلم برقم ٢٠١، كتاب: الإيمان، باب: تجاوز الله عن حديث عن حديث النفس (ط عبد الباقي).

(٢) رواه ابن ماجه برقم ٢٠٤٥، أبواب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، عن ابن عباس ؓ عن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

أنزل: ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴿<sup>(١)</sup>﴾، يريد ما عملت دون ما حدثت به أنفسها، ثم أمرهم فقال: قولوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ .  
فالإصر: هو ما أثنه الأمم، وهو الخطأ والنسيان، وما أرادته الإنسان بقلبه ولم يفعله فالزموه.

فقال الله عز وجل لما دعا نبينا ﷺ: «قد فعلت»<sup>(٢)</sup>، فرفع الإصر عنا، وذلك من نعم الله التي لا يؤدى شكرها، والحمد لله كما هو أهله.

٢٨٦- وأما قوله عز وجل: ﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾، فإنه النصر بالحرب، والنصر بالحجة، وقد فعل الله تعالى ذلك، وله الحمد.  
آخر سورة البقرة، والحمد لله رب العالمين.



(١) رواه ابن جرير (١٤٤/٢).

(٢) من الحديث السابق تخريجه.



سورة آل عمران



٧- قال الله تبارك وتعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾

إلى قوله عز وجل: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ /

[٦٩/ب]

أخبرنا أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري القاضي البصري قراءة عليه في منزله بمصر، عام إحدى وأربعين وثلاثمائة: قالت عائشة رضي الله عنها: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية إلى قوله: ﴿فَالَمَّا آذَيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾، فقال نبي الله ﷺ: «إذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله، فاحذروهم»<sup>(١)</sup>.

وقال أيوب السخيتاني: ولا أعلم أحداً من أصحاب الأهواء يخاصم إلا بالمتشابه.

روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها عبد الله بن أبي مليكة ومن طرق كثيرة<sup>(٢)</sup>.

وروى حماد بن زيد عن أبي غالب قال: كنت بالشام فبعث المهلب سبعين رأساً من الخوارج، فنصبوا على درج دمشق، ومرّ أبو أمامة، فنزلت فاتبعته، فلما وقف عليهم دمت عيناه وقال: سبحان الله، ما يصنع الشيطان ببني

(١) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٤٥٤٧، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾، ومسلم (٥٦/٨) كتاب العلم، باب النهي عن متشابه القرآن.

(٢) انظر تفسير ابن جرير (١٧٩/٣).

آدم، كلاب جهنم، شر قتلى تحت ظل السماء هؤلاء، ثلاث مرات، طوبى لمن قتلهم أو قتلوه، ثم التفت إلي وقال: يا أبا غالب، إنك بأرض هم بها كثير، فأعاذك الله منهم، قلت: رأيتك بكيت حين رأيتهم؟ قال: بكيت رحمة لهم، إنهم كانوا من أهل الإسلام، هل تقرأ سورة آل عمران؟ فقلت: نعم، فقرأ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ حتى بلغ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وإن هؤلاء كان في قلوبهم زيغ فزيغ بهم، ثم قرأ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ إلى قوله عز من قائل: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، فقلت: هم هؤلاء يا أبا أمامة؟ قال: نعم، قلت: من قبلك تقول أم/ شيء سمعته من النبي ﷺ؟ قال: إني إذا لجريء، بل سمعته لا مرة ولا مرتين، حتى عد سبعا، قال: إن بني إسرائيل تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة تزيد عليهم فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم<sup>(١)</sup>.

[٧٠/أ]

وأما قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾، فهو ابتداء الكلام، ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾، وآخر الكلام الأول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾. قال طاوس: ذكر الخوارج عند ابن عباس رضي الله عنه فقال: يؤمنون بمحكمه، ويهلكون عند متشابهه، وقرأ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، ويقول الراسخون: ﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وكذلك فسرها من انتهى إلينا تفسيره.

وأما قوله: ﴿هَٰؤُلَاءِ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ فقال يحيى بن يعمر: هن الفرائض، والحدود، والأوامر، والنواهي، وهن عماد الدين، كما أن عماد الباب أم

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٣٩٠٤٧، كتاب: الجمل، ما ذكر في الخوارج.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١٨١/٣).

الباب ، وكما أن الرجل إذا كان مطاعاً يقال له: أم القوم ، وكما أن مكة هي أم القرى ، ومنها استخرجت القرى<sup>(١)</sup>.

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه في المحكمات اللواتي هن أم الكتاب فقال: المحكمات: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ ونحوها<sup>(٢)</sup>.




---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٧٦/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥٩٣/٢).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١٧٢/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥٩٢/٢).

٩٧ - قال الله عز وجل:  
﴿فِيهِ ءَايَاتٌ يَبَيِّنُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: وافقت ربي في ثلاث، ووافقني في ثلاث، قلت: يا رسول الله، لو اتخذت مقام إبراهيم صلى، قال: فنزلت ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(١)</sup>.

وقال المفسرون، ابن عباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وعطاء، وعروة: الحرم كله مسجد، ومقام إبراهيم كل مقام له، من المقام الذي يصلى فيه، والمقام الذي يصلى إليه، ومن مقاماته في الحج<sup>(٢)</sup>، فأمرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا مِنْ كُلِّ مَقَامٍ لَهُ مُصَلًّى.

وقد يكون المصلى من الصلاة، وقوله عز وجل: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ يَبَيِّنُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾ يدل على مقام إبراهيم في كل شيء منه من أمر الحج أو غيره مما وصفنا، وكذلك هي في المصحف ﴿ءَايَاتٌ يَبَيِّنُ﴾، وبها قرأ أهل المدينة، وأهل العراق.

(١) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٤٠٢، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في القبلة ومن لم ير الإعادة، ومسلم (٧/١١٥-١١٦)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر رضي الله عنه.

(٢) كذا العبارة في الأصل، ولعلها تحتاج إلى تعديل، وسياقها أن هؤلاء قالوا: إن الحرم كله مقام إبراهيم، انظر الروايات عن ذكره المصنف إلا ابن جبير عند ابن جرير (٣/٥٨٤-٥٨٥)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأها: (آية بينة)، ويجوز أن يكون أراد  
المقام نفسه، أو أراد تفسيراً، إلا أن العمل على ما في المصحف.



٩٧ - قال الله عز وجل:

﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾

### [إقامة الحدود في الحرم]

المعنى والله أعلم في تفسير هذه الآية، أن ذلك كان في الجاهلية، ثم نزل في القرآن ما نزل من إقامة الحدود وغير ذلك، لأنهم كانوا في الجاهلية من قتل أو سرق أو أتى الحدود ثم دخل مكة، لم يعرض له حتى يخرج منها، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُخَفِّطُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، فكانت العرب يُغير بعضهم على بعض وأهل الحرم آمنون.

وقد أنزل الله الحدود والأحكام على العموم بين الناس، فليس يجوز أن يترك الآن حكم الله في حرم ولا غير حرم، لأن الذي حرم الحرم هو الذي حرم معاصيه أن ترتكب، وأوجب فيها من الأحكام ما أوجب، وإنما معنى ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾، أي آمنًا من العادة التي كانت بين القبائل.





٩٧ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾

ف قيل: يا رسول الله، أفي كل عام؟ قال: «لا، ولو قلُّها لوجب، الحج مرة واحدة، ومن زاد فهو متطوع»<sup>(١)</sup>، وقال في بعض الروايات: «ولو وجبت لم تقوموا بها، ولو لم تقوموا بها عذبتم»، فنهى عن السؤال وقال: «إنما هلك من كان قبلكم لكثرة سؤالهم أنبياءهم، فإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا، وإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم»<sup>(٢)</sup>.

ولم يختلف أهل العلم باللسان أن قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾، أن الحج: القصد.

وقال النبي ﷺ: «الحج مرة واحدة، فإن زدت فهو تطوع»<sup>(٣)</sup>.

وقال غيرنا<sup>(٤)</sup>: على الناس قصدين، قصد للحج، وقصد للعمرة<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم تخريجه (١/١٤٤).

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة، رواه البخاري برقم ٧٢٨٨، كتاب: الاعتصام، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ومسلم (٤/١٠٢)، كتاب: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر.

(٣) تقدم في الهامش الأول.

(٤) في الأصل على الهامش: الشافعي.

(٥) بناء على القول بأن العمرة فريضة، وهو قول الشافعي، ينظر الأم (٢/٣٢٥).

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام وقد سئل عن الحج والعمرة، فقال: أن تأتي بهما مؤتنتين من دويرة أهلك<sup>(١)</sup>.

فكان هذا خطاباً لمن أراد التطوع بهما، لأن النبي ﷺ لم يوجب عليه القصد إلا مرة واحدة، فعلم أن العمرة إن يُطَّوع بها كما يُتَطَّوع بالحج بعد الحجة الواجبة، كان على من دخل فيها إتمامها.

وسئل النبي ﷺ عن العمرة، أواجبة هي؟ فقال: «لا، ولأن تعتمر خير لك»<sup>(٢)</sup>، روى ذلك جابر، وروي في الحج مثله فقال: «مرة واحدة»، وأن النبي ﷺ قال له: «وإن زدت فهو خير لك»، فبان بذلك أن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، إنما هو المتطوِّع بهما، والله تعالى أعلم بما أراد من ذلك.



(١) تقدم تخريجه (١٤٣/١).

(٢) تقدم تخريجه (١٤٣/١).

٩٧- قال الله تبارك وتعالى:

﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من ملك زاداً أو راحلةً تبغّه إلى بيت الله فلم يحج، فلا عليه إن شاء أن يموت يهودياً أو نصرانياً، وذلك لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ إلى آخر الآية [آل عمران: ٩٧]»<sup>(١)</sup>.

٢٦- نا أبو مسلم، قال: نا مسلم بن إبراهيم، قال: نا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي، قال: نا أبو إسحاق الباهلي، عن الحارث، عن/ علي، ورواه ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «الحاج الشَّعِثُ [٧١/ب] التَّفِيلُ<sup>(٢)</sup>، وأفضل الحج العَجُّ والثَّجُّ، والسبيل الزاد والراحلة»<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: السبيل: الصحة والقدرة إلى التوصل إلى إقامة الحج<sup>(٤)</sup>.

فالسبيل عندنا: الزاد والراحلة لمن يمكنه أن يبلغ بالزاد والراحلة، ولا يُقدّر على البلوغ إلا بذاك، وذلك مشروط مع الصحة.

(١) رواه الترمذي عن علي بن عيسى، ٨١٢، أبواب: الحج، باب: ما جاء في التغليظ في ترك الحج، وضعفه فقال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يُضَعَّفُ في الحديث».

(٢) التَّفِيلُ: قال في النهاية (١٩١/١): «الذي قد ترك استعمال الطيب، من التَّقْلُ وهي الريح الكريهة».

(٣) سبق تخريجه.

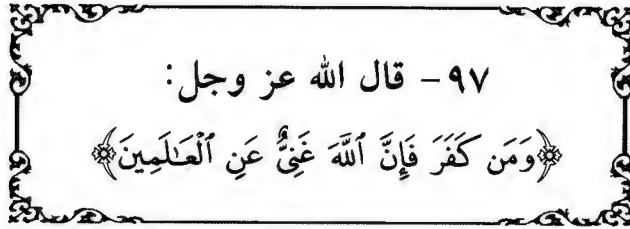
(٤) روي عن ابن عباس، وعكرمة، وسعيد بن جبير، والضحاك، انظر تفسير ابن جرير (٣/٣٦٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٧١٤).

ولو أن رجلاً يمكنه المشي إلى الحج، وهو لا يملك راحلة ويقدر على الزاد، لوجب عليه الحج، لأنه يستطيع إليه سبيلاً، لأن قوله عز وجل: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ مفهوم غير مُشكّل، وكل من قال أو روى ذكر الزاد والراحلة، فإنما أراد عندي التغليظ على من ملك هذا المقدار ولم يحج، لأنهم ذكروا أقل الأملاك التي يبلغ بها الإنسان الحج، ألا ترى الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧]، ومعنى رِجَالًا وَرِجَالًا<sup>(١)</sup>، واحدهم الرّجالة.




---

(١) لعل هنا سقطاً مضمونه تفسير رجلاً رجلاً ورجالاً، وهم المشاة، عكس الرّكبان، يُنظر اللسان (١١٣/٦).



قال بعض المفسرين: من كفر بالله<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: من كفر بالحج، ولم يره واجباً<sup>(٢)</sup>.

وقيل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: لقد هممت أن أبعث رجالاً إلى هذه الأمصار، فينظروا كل رجل لم يحج، فيضربوا عليهم الجزية، ما هم بمسلمين<sup>(٣)</sup>.

وروي عنه أيضاً أنه قال: لو أن الناس تركوا الحج لقاتلناهم عليه كما نقاتلهم على الصلاة والزكاة.

وقال/ ابن عباس رضي الله عنه: لو ترك الناس الحج عاماً واحداً ما نظروا بعده. [١/٧٢]

وقال جماعة من المفسرين منهم الحسن، وسعيد بن جبير، وغيرهما، فيمن ترك الحج، هل يقال له كافر؟ قالوا: نعم.

(١) روي عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ وموقوفاً، وعن ومجاهد، وعامر، والضحاك وعكرمة، انظر تفسير ابن جرير (٣/٣٦٨-٣٦٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٤١٤-٧١٥).

(٢) روي عن ابن عباس، والضحاك، وعطاء، والحسن، ومجاهد، انظر: تفسير ابن جرير (٣/٣٦٧-٣٦٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٧١٥).

(٣) قال ابن كثير في مسند الفاروق (١/٢٩٣): «رواه سعيد في سننه، وهذا منقطع بين قتادة وعمر».

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: من مات ولم يحج وهو موسر، فيمت إن شاء يهودياً، وإن شاء نصرانياً<sup>(١)</sup>.

وقال إبراهيم النخعي: قال الأسود في رجل موسر لم يحج: إنك إن متَّ على هذه الحال لم أصلَّ عليك.

وقال علي بن أبي طالب، وأسماء رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من مات ولم يحج وهو قادر، فليمت يهودياً أو نصرانياً»، رواه الحسن بن علي، وعلي بن سابط، عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.




---

(١) قال ابن كثير في مسند الفاروق (١/٢٩٢-٢٩٣): «رواه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في مسند عمر من حديث الأوزاعي، وهو إسناد صحيح عنه».

(٢) الرواية عن علي سبق تخريجها، والرواية عن ابن سابط، أخرجها الدارمي برقم ١٨٢٦ من كتاب: المناسك، باب: من مات ولم يحج، عن عبد الرحمن بن سابط، وليس علي بن سابط.

٢٨ - قال الله عز وجل:

﴿لَا يَتَّخِذِ (١) الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

القول في ذلك أنه لا ينبغي أن يوالى الكافر، إلا أن تدعوا إلى ذلك ضرورة قرابة يرعاها، أو مخالفة في الدنيا لا يجد بُدًّا منها، يُبطن في نفسه ضد ما يظهر منها.

وقد قرئ: ﴿تَقَنَّةً﴾ و﴿تَقِيَّةً﴾ (٢)، ومعناها واحد.

\* \* \* \* \*

(١) في الأصل: فتخذي.

(٢) تَقِيَّة: قال ابن الجزري في النشر (٢٢٩/٢): قرأ يعقوب ﴿تَقِيَّةً﴾ بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحة بعدها، وعلى هذه الصورة رسمت في جميع المصاحف.

١٠٢ - قال الله عز وجل :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾

وحقُّ تقاة الله عز وجل أن يُطاع فلا يُعصى ، ويُشكر فلا يُكفر ، ويُذكر فلا يُنسى ، وهذا ما لا يطيقه إلا من عصمه الله بالورع ، وحال بينه وبين ما ألزمه اجتنابه ، وإنما يطيق ذلك النبي ﷺ وأمثاله .

[٧٢/ب] ولما علم الله جل وعز ذلك خفف / عن عباده رحمة لهم ، فقال الله تبارك وتعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦] ، لأنهم لو أخذوا بحق تقاته ، فاجتمع أهل السماوات وأهل الأرضين على أن يبلغوا حق تقاته ما بلغوا ذلك لعظم حقه ، وإنما أراد جل جلاله أن يعلم خلقه قدرته ثم يأتيهم برحمته فنسخها ، وهَوَّنَ على خلقه بقوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ ، إذ الآية الأولى تكليف ما لا يطاق .





# سورة النساء



٣ - قال الله تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ

مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ

معنى خفتم: تيقنتم.

[الزواج بالولية]

قال الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ﴾، قالت: هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله، فيعجبه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها، يُأمر أن يقسط في صداقتها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن، ويبلغوا بهن أعلى سُنَّتِهِنَّ من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن.

قال عروة: قالت عائشة رضي الله عنها: ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۚ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَمَنَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُيِّبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، قالت: والذي ذكر الله أنه يتلى عليكم في الكتاب: الآية الأولى التي فيها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، قالت عائشة رضي الله عنها: وقول الله عز وجل في الأولى: ﴿وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾، رغبة

[١/٧٣]

(١) في الأصل: فإن.

أحدكم عن يتيمة التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال، فنهوا أن ينكحوا ما رغبوا فيه من أجل مالها وجمالها من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهن عنهن، يعني: في الحال الأخرى<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: وفي هذه الآيات روايات يقرب بعضها من بعض، ويقرب مما ذكر عن عائشة رضي الله عنها.

والذي يراه مالك في ذلك، أن على ولي اليتيمة النظر لها، فإن كان غيره أصلح لها زوجها من غيره، وإن كان هو أصلح من غيره أحسن النظر لها في الصداق، وتجنب مالها إلى أن ترضى لنفسها، ويوثق بحسن تدبيرها لمالها، وليس له أن يؤثر نفسه بها والحظ لها في غيره.

وقد روي عن عمر رضي الله عنه نحو<sup>(٢)</sup> من ذلك، وهذا أصح ما روي في تفسير هاتين الآيتين، ومن فعل غير ذلك كان خارجاً عن الولاية.

وأما قوله عز وجل: ﴿مَنْعَ وَثْقَ وَرَيْعَ﴾، يريد: قد أحللت لك أربعاً من اللواتي يلين أنفسهن فشانك، ولا تعرض لليتيمة وأنت لا تنصفها في الصداق وغيره، والله أعلم.



(١) متفق عليه، رواه البخاري في مواضع منها: برقم ٤٥٧٤، كتاب: تفسير القرآن، باب:

قوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾، ومسلم (٢٣٩/٨)، كتاب: التفسير.

(٢) في الأصل: نحواً.

٣- قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ<sup>١</sup> ذَلِكَ أَذَقَهُ<sup>٢</sup> أَلَّا تَعْدِلُوا﴾

قال ابن عباس، والشعبي، وعكرمة، ومجاهد، والحسن، وأبو مالك، وإبراهيم، والضحاك، وأبو رزين: ﴿أَلَّا تَعْدِلُوا﴾: ألا تميلوا، ألا تجوروا<sup>(١)</sup>.

وقال زيد: ألا يكثر من تعولون<sup>(٢)</sup>.

[١/٧٣]

واحتج الذين قالوا: ألا تميلوا بقول أبي طالب:

بميزان قسط لا يخس شعيرة ووزان صدق وزنه غير عائل<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعي رحمه الله: ﴿أَلَّا تَعْدِلُوا﴾: ألا يكثر من تعولون<sup>(٤)</sup>.

وقد غلط الشافعي في التفسير واللغة وما يدل عليه الكلام، ثم جعل ذلك أصلاً من كتاب الله جل وعز فيما يجب من نفقة المرأة على زوجها، والعول مشهور في اللغة، وقد ذكرنا ما ذكرنا فيه من التفسير.

وقال أبو عبيدة: عول الفرائض إنما أخذ من هذا، وإنما قيل: عالت الفريضة أي: مالت عن وجهها لما حدث فيها، فذهب عن الشافعي علم اللغة

(١) انظر تفسير ابن جرير (٣/٥٨١-٥٨٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٦٠)، روي أيضاً عن عائشة وقتادة، والربيع، والسدي، ومقاتل، انظر المصادر نفسها.

(٢) ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٨٦٠).

(٣) أورده ابن جرير في تفسيره (٢/٥٨٢).

(٤) الأم (٦/٢٧٥).

وعلم الكلام، لأن الله جل وعلا قال: ﴿فَأَنْكِحُوا<sup>(١)</sup> مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ<sup>٢</sup> ذَلِكَ أَذْنَبُ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾، أي: أدنى ألا يكون منكم عول، والرجل إذا كانت له امرأة واحدة أو ملك يمين فهو يعولها، فكيف يكون ذلك ﴿أَذْنَبُ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ وهو في هذه الحال الموصوفة يقول هذا؟ [هذا]<sup>(٢)</sup> خطأ من الكلام قبيح.

وإنما المعنى في قوله عز وجل: ذلك أدنى ألا يكون منكم ميل إلى واحدة دون الأخرى، لأن الواحدة إذا كانت، لم يلزمه عدل بينها وبين الأخرى في قسَم الأيام بينهن والنفقة، فتؤثر بحسن المودة والمحبة، وإذا كانت واحدة وملك يمين، لم يلزمه عدل في نفقة ولا قسمة مبيت، فأَي شيء في هذا مما يدل على النفقة وكثرة العيال؟ بل ملك اليمين أدل على كثرة العيال، لأن الله عز وجل إنما أباح من النساء أربعاً، وأباح من ملك اليمين ما شاء من العدد، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِطْلَقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، فذكر الميل مع العدل، كما ذكر في الموضع الأول العول مع العدل.

وقال النبي ﷺ: «اللهم إنَّ هذا قَسَمِي فيما أملك» يعني: بين نسائه في المبيت وما إليه فعله، «فلا تَوَاحِذْنِي بما تَمْلِكُ ولا أملك»<sup>(٣)</sup>، يعني: في وما يجعله الله في القلب، يريد أنه كان يحب عائشة رضي الله عنها حباً شديداً دونهن.

فهذا كله كلام بعضه من بعض، ولو لم يُدعى للشافعي علم اللغة لما كان الغلط يبقى عليه ويسطر في الكتب، فقد أخطأ غيره فعدلت زلة من عالم، والله أعلم.

(١) في الأصل: أنكحوا.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) رواه أبو داود برقم ٢١٢٧، كتاب: النكاح، باب: القسم بين النساء.

٤ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا

فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾

قال قوم منهم شريح: إن طابت نفسها بشيء منه إلى الممات، فهو الهنيء المريء.

وقال غيره: إذا طابت نفسها بشيء منه فليس لها العودة فيه وإن طلقها، وهذا مما عليه فقهاء الأمصار، لقول النبي ﷺ: «العائد في هَيْبَتِهِ كالكلب يعود في قَيْئِهِ»<sup>(١)</sup>.



(١) متفق عليه من حديث ابن عباس رضيهما الله عنهما، رواه البخاري برقم ٢٥٨٩، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها، ومسلم (٦٤/٥)، كتاب: الهبات، تحريم الرجوع في الصدقة والهبة، ومن حديث عمر بن الخطاب رضيهما الله عنهما، رواه البخاري برقم ٣٠٠٣، كتاب: الجهاد، باب: إذا حمل على فرس فرأها تباع، ومسلم (٦٣/٥)، كتاب: الهبات، كراهة شراء الإنسان ما تصدق به.

٥ - قال الله عز وجل:

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا

وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾

[نفي السفه عن المرأة والصبي]

جاء في التفسير عن بعضهم: أنهم النساء والصبيان.

وهذا ما لا وجه له، لأن السفه حال ذم، فكيف يخص النساء والصبيان بذلك، والصبيان غير مؤاخذين بالذنوب؟ وكيف يجوز أن يعم بهذا اللفظ النساء دون الرجال؟ وكيف يجوز أن يقال: إنه لا ينبغي أن يهب الناس للنساء والصبيان الهبات، وبشير بن سعد الأنصاري قد نحل ابنه النعمان وهو صغير، فلم ينكر/ ذلك عليه رسول الله ﷺ إلا من أجل أنه لم يسوّبين ولده بالعدل، وعثمان بن عفان رضي الله عنه قال: من نحل ابناً له صغيراً<sup>(١)</sup> نحلاً فأعلن ذلك وأشهد عليه، فهو جائز؟

فالهبة للصبي جائزة، لا تحتاج إلى الحيز لها.

وكيف يجوز أن يخص النساء بالسفه، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]؟

وقد فرض الله تعالى فرائض الموارث، وجعل للذكر نصيبه صغيراً كان أو كبيراً، سفيهاً كان أو رشيداً، وجعل للأنثى مثل ذلك وإن نقص سهمها عن

(١) في الأصل: صغير.



سهمه، فإذا وقع الميراث وجب الملك لصاحبه، فإن كان رشيداً تولى ماله، وإن كان صغيراً أو سفياً ذكرّاً كان أو أنثى، حفظ عليه ماله.

وكذلك الهبة تصح، وإن كان الموهوب له رشيداً تولى القبض لنفسه، وإن كان صغيراً أو سفياً حفظ عليه ماله ذكرّاً كان أو أنثى.

وإنما المعنى في قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾، أي: لا تدفعوا إليهم أموالهم، وإنما أضيف ذلك إلى الدافعين ف قيل: ﴿أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾، يعني: ولاية، كقوله: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾، وكقوله: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، وقال: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾، فعلم أن السفهاء يرزقون من أموالهم ويكسبون منها، والسفيه هو البالغ الذي يستحق الحجر.



٦ - قال الله عز وجل :

﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَاسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا

فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾

[١/٧٥]

قال ابن عباس، وشريح، والقاسم، والشعبي، ومجاهد، وعكرمة، /  
وزيد بن أسلم، ومالك بن أنس<sup>(١)</sup>، والضحاك، وربيعة، وابن شهاب، ومن  
انتهى إلينا تفسيره لهذه الآية: إن الابتلاء بعد البلوغ، وأنه لا يدفع إليه ماله حتى  
يؤنس رُشدَه، ويُعرف منه الإصلاح في ماله، ولقد قال بعضهم: ولو بلغ مائة  
سنة، وقال بعضهم: وشَمِطَ<sup>(٢)</sup> ولم يؤنس رُشدَه لم يدفع [إليه]<sup>(٣)</sup> ماله.

وقال أبو حنيفة: لا حَجْرٌ على بالغ.

وهذا القول مخالف لكتاب الله تعالى ولجملة المسلمين، لأن الله عز  
وجل [قال]<sup>(٤)</sup>: ﴿إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَاسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا﴾، فدل على أنه من  
لم يؤنس منه رُشد كان على الحَجْر، والله أعلم.

(١) في المدونة (٢٢٠/٥-٢٢١): قال مالك: لو خَصَبَ بالحِجَاء ولم يؤنس منه الرُشد، لم  
يُدفع إليه ماله، ولم يَجْز له في ماله بيع ولا شراء ولا هبة ولا صدقة ولا عَتَق حتى  
يؤنس منه الرُشد. وما وَهَب أو تصدق أو أعطى قبل أن يؤنس منه الرُشد، ثم أنس منه  
الرُشد فدفع إليه ماله، قال مالك: لا يلزمه ذلك العتق ولا تلك الصدقة ولا تلك الهبة  
بقضاء، ولكنه إن فعل ذلك من عند نفسه فأجاز ما كان صنع، فذلك جائز.

(٢) شَمِطَ: بالكسر، شاب شعره، انظر اللسان (١٣٣/٨).

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في الأصل: فإذا.

٦ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعَفْ<sup>١</sup> وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ<sup>٢</sup>﴾

قال القاسم بن محمد، عن ابن عباس: إن رجلاً سأله فقال: إن لي إبلاً، وليتيم في حجري إبل، وأنا أمنح من إبلي وأُفْقِرُ<sup>(١)</sup>، فما يحل لي منها؟ قال: إن كنت تلمس ضالَّتها، وتَهْنَأُ جَرْبَاهَا<sup>(٢)</sup>، وتَلُوطُ حَوْضَهَا<sup>(٣)</sup>، وتسعى عليها، فاشرب من ألبانها، غير مَضِرٍّ بَنَسْلٍ، ولا نَاهِكٍ في ظهر<sup>(٤)</sup>.

وقال القاسم: ولو رواه عن النبي ﷺ لكان أحسن. والروايات في هذا تكثر وتوسع.

والذي أراد الله تبارك وتعالى - والله أعلم بما أراد من ذلك -، أنه إذا كان الوصي غَنِيًّا غير محتاج إلى مال اليتيم فليس له أن يأكل منه، ولا ينتفع منه بشيء، إذ أمره الله عز وجل بذلك، فإن كان فقيراً، وكان قيامه على اليتيم يُشغله عن التصرف وطلب المعاش لنفسه وعياله، كان له أن يأخذ من مال اليتيم ما يكفيه وعياله بالمعروف، ليس له أن يَتَأَكَّلَ منه مَالاً، ومع ذلك/ فينبغي له أن يَسْتَنْمِيَ لليتيم في ماله، حتى لا تقدح نفقته بالمعروف، وما يخرج من زكاة مال

(١) أُفْقِرُ: أُعِير، أَفْقَرُ البعير يُفْقِرُهُ إِفْقَارًا إذا أعاره، انظر النهاية (٤٦٢/٣).

(٢) تَهْنَأُ جَرْبَاهَا: أي تعالج التي أصابها الجرب بِدَهْنِهَا بالقطران، من هَنَأْتُ البعير أَهْنَاءَهُ، والِهْنَاءُ: القَطْرَان، انظر مشارق الأنوار (٢٧٠/٢)، والنهاية (٢٧٧/٥).

(٣) تَلُوطُ حَوْضَهَا: تلصق الطين به، وتصلحه، وتُسَدُّ تشققه، وأصله من لاط الشيء بالشيء أي: لرق به، انظر مشارق الأنوار (٣٥٧/١).

(٤) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٢٦٩٩، كتاب: الجامع، باب: ما جاء في الطعام والشراب.

اليتم في مال اليتيم ولا تنقصه، ويلزمه اختبار اليتيم، فإن أنس منه رشداً لم  
يغتنم ما يصير إليه من مال اليتيم، فيدفع إليه ماله ويُشهد<sup>(١)</sup> عليه كما أمره الله  
تعالى.



---

(١) في الأصل: وأشهد.

٧- قال الله عز وجل:

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾

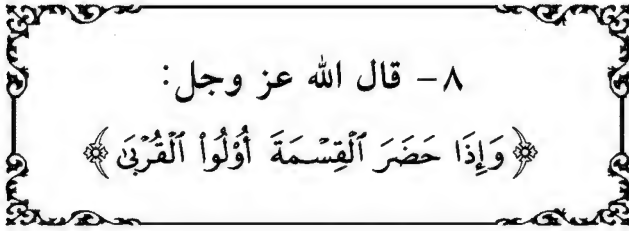
[سبب النزول]

نزلت هذه الآية لأنهم كانوا لا يُورثون النساء، فأنزل الله تعالى: ﴿وَاللِّسَاءِ

نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، ذكر ذلك معمر، عن قتادة<sup>(١)</sup>.



(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٦٠٤/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٨٧٢/٣).



قال ابن عباس وجماعة: إنها غير منسوخة، وإنه ينبغي أن يعمل بها، فيُرضخ لذي القربى واليتامى والمساكين من المال الذي يقسم بين الوراث<sup>(١)</sup>.  
وقال آخرون، ومنهم عبد الله بن عباس، خلافاً لما روي عنه: إن ذلك في الوصية إذا أراد الميت أن يوصي<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: إنها منسوخة بما نزل من الموارث<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: إن كان الورثة رجالاً ونساء فإنهم يُعطون ذوي القربى ما طابت به أنفسهم، وإن كان الورثة صغاراً لم يُعطوا من مالهم شيئاً، وقالوا لهم قولاً معروفاً<sup>(٤)</sup>.

(١) روي عن ابن عباس كما ذكر المصنف، وعن إبراهيم، والشعبي، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والزهري، ويحيى بن يعمر، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وأبي العالية، ومحمد بن سيرين، ومكحول، وعطاء وغيرهم، انظر تفسير ابن جرير (٦٠٥/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٧٤/٨-٨٧٥).

(٢) ممن قاله مع ابن عباس، سعيد بن المسيب، وابن زيد، انظر تفسير ابن جرير (٦٠٧/٣-٦٠٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٧٥/٣).

(٣) روي عن ابن عباس، وابن المسيب، وأبي مالك، والضحاك، وعروة، وأبي الشعثاء، والقاسم بن محمد، والضحاك وغيرهم، انظر تفسير ابن جرير (٦٠٦/٣-٦٠٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٧٥/٣).

(٤) ممن قاله: سعيد بن جبير، والحسن، والسدي، وإبراهيم، انظر تفسير ابن جرير (٦٠٩/٣-٦١٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٧٦/٣).

والصحيح والله أعلم ، أن آية المواريث نسخت ذلك كله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ إلى قوله عز من قائل : ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ ، فلما قيل : ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ ، علم أن الشيء قد وجب لأهل المواريث حين مات الميت على قدر مواريثهم .

ومن زعم أن ذلك من الوصية فإن الله تعالى قال في المواريث : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١] ، فليس / يجوز أن ينقص أهل المواريث مما جعل لهم ، إلا الذين فإنه مُبدَأ ثم الوصية ، مشاركة لهم على ما أوصى به ، إلا أن تكون الوصية للفقراء أو في أبواب البر ، فيخص منها أولوا القربى واليتامى بالاجتهاد في ذلك ، وفي بعض ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه ما يدل على ذلك ، والله أعلم بما أراد منه .



١١- قال الله تبارك وتعالى:

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۚ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾

٢٧- أخبرنا إسماعيل قال: نا مُسَدَّد، ونا زياد قال: نا مسدد، قال: نا بشر بن المفضل، قال: نا عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جئنا امرأة من الأنصار في الأسواف<sup>(١)</sup>، - وهي جدة خارجة بن زيد -، فزرنها ذلك اليوم، فرشت لنا صوراً من نخل فقعدنا تحته، وذبحت لنا شاة، وعلقت لنا قربة ماء، فبينما نحن كذلك نتحدث إذ قال رسول الله ﷺ: «الآن يأتيكم رجل من أهل الجنة»، فدخل علينا أبو بكر الصديق ﷺ، فتحدثنا ثم قال: «الآن يأتيكم رجل آخر من أهل الجنة»، فطلع علينا عمر بن الخطاب ﷺ، فتحدثنا ثم قال: «الآن يأتيكم رجل آخر من أهل الجنة»، قال: فرأيت يطأطئ رأسه من تحت شعف الصور فقال: «اللهم إنك إن شئت جعلته علي بن أبي طالب» ﷺ، فجاء حتى دخل علينا، فهيناهم بما قال فيهم رسول الله ﷺ، فجاءت/ المرأة بابتنتين لها فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا ثابت بن قيس، قتل معك يوم أحد، وقد استفاء عمهما مالهما وميراثهما، فلم يدع لهما مالاً إلا أخذه، فما ترى يا رسول الله؟ لا ينكحان أبداً إلا ولهما مال؟ فقال رسول الله ﷺ: يقضي الله في ذلك، قال: ونزلت سورة النساء ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ الآية، فقال لي رسول الله

[٧٦/ب]

(١) الأسواف: قال القاضي عياض في المشارق (٥٨/٨): بفتح أوله وبعدها سين مهملة، هو من حرم المدينة. قال أبو عمر ابن عبد البر: هو بناحية البقيع، وهو صدقة زيد بن ثابت.



﴿اللَّهُ﴾: «ادع إليّ المرأة وصاحبها»، فقال لعمهما: «أعطهما الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقي فلك»<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: أخطأ ابن عقيل في هذا الحديث، هما ابنتا<sup>(٢)</sup> سعد بن الربيع، وهو الذي قُتل يوم أحد، وقُتل ثابت في حرب مسيلمة باليمامة<sup>(٣)</sup>.

وفي هذه الآية ذكر ما فوق الاثنتين من البنات، ولم يذكر الاثنتين<sup>(٤)</sup>، فكان في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ [مِثْلُ] <sup>(٥)</sup> حَظُّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ دليل على أنه إذا كان ذكر وأنثى، أن للذكر الثلثين، والأنثى الثلث، فإذا وجب لها مع الذكر الثلث، كان الثلث لها مع الأنثى أكد، فاحتيج - والله أعلم - إلى ذكر ما فوق الأنثيين، ومع ذلك فاللغة توجب حكم الأنثيين، وفوق الأنثيين، بمعنى واحد، فيجوز أن يراد أنثيين فما فوقهما، قال الله عز وجل: ﴿فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأففال: ١٢]، وإنما يضرب الأعناق.

وقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، ولد الصلب من الذكور والإناث، وولد بنيه وبني بنيه الذين ينسبون بأبائهم إليه من الذكور والإناث، فإذا اختلف ولد الصلب، أو ولد ولد وفيهم ذكر، فقد استحقوا بجملتهم الدخول في هذه الآية، ويُنزلون على قدر القرب منه، ونحن نبين ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله.

(١) رواه أبو داود برقم ٢٨٨٣، كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في الصلب، مقتصرًا على قصة الأم والبنات، ورواه الترمذي مختصرًا برقم ٢٠٩٢، أبواب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث البنات، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»..

(٢) في الأصل: ابنتي.

(٣) ونسب أبو داود الخطأ عقب روايته للحديث إلى بشر.

(٤) في الأصل: الاثنتان.

(٥) ساقطة من الأصل.

١١- قال الله عز وجل: /

﴿وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾

إلى قوله عز وجل: ﴿فَلِأَمِّهِ الثُّلُثُ﴾

قال علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وكل من تكلم في التفسير إلا ابن عباس: إذا كان في المسألة ذو فريضة من زوج وزوجة، فلأُم ثلث ما يبقى، وما بقي فللأب، وهو ثلثا ما بقي بعد الفريضة.

وقال ابن عباس رضي الله عنه: للأُم الثلث كاملاً، وما بقي فللأب.

وأرسل ابن عباس إلى زيد بن ثابت: قال الله تبارك وتعالى: للأُم الثلث، فأين قال ثلث ما يبقى زيد: قال الله عز من قائل: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾، ولم يذكر معهما وارثاً، فإذا صار معهما وارث فله سهمه، ثم يصير الباقي هو الذي ورثه أبواه، فلأُمه الثلث منه، وما بقي وهو الثلثان فللأب.

وهذا موضع احتيج فيه إلى النظر، وليس هو ما نص الله، فجعلنا نص الله فيما بقي بعد الفريضة، إذ الفريضة التي ذكرها الله لا زوج فيها ولا زوجة.

١١- قال الله تبارك وتعالى:  
﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾

قال مالك رحمته الله: مضت السنة أن الإخوة اثنان فصاعداً<sup>(١)</sup>.

وهو قول جماهير أهل العلم.

وروي عن النبي ﷺ: «اثنان فما فوقهما جماعة»<sup>(٢)</sup>، غير أنه قد رواه الشيخ.

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصَمِ إِذْ سَارُوا الْمَحْرَبَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَعَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: ٢١-٢٢].

وقال الخليل بن أحمد: اثنان جماعة، وقولهما: / فعلنا، حقيقة، وقول [٧٧/ب] الواحد: فعلنا، مجاز.

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنْ نُبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤].

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه لم يحجب باثنين، ولعله خطأ عليه، لأنه بيت اللغة، ولا يذهب مثل هذا عليه، والله أعلم.

(١) العتبية، مع البيان والتحصيل (٤٣٠/١٨).

(٢) رواه ابن ماجه برقم ٩٧٢، أبواب: إقامة الصلوات والسنة فيها، باب: الاثنان جماعة، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

١٢- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وإن كان رجلٌ يورثُ كَلَّةً أو امرأةً وله أخٌ أو أُختٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ إلى قوله: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾

الإخوة والأخوات من الأم لا يرثون مع والد ولا مع جد، ويرثون مع الأم، ولا يرثون مع ولد ولا ولد ولد وإن سفلوا، ولهم الثلث فريضة كثُروا أو قَلَّوا، اثنان فصاعداً، والواحد له السدس، والواحدة كذلك، وقسمتهم الذكور والأنثى في القسمة سواء، هذا ما لا يختلف الناس فيه.

واختلفوا في فريضة يستغرق ولد الأم باقيتها ولا تكون عائلة، وهناك ولد أب وأم فيهم ذكر قد انتقلوا به من التسمية إلى ما بقي، فإذا لم يبق شيء له، فإن عمر، وعثمان، وابن مسعود، وزيد، وعائشة يُشركون بينهم وبين ولد الأم إذا كانوا كلهم ولد أم، وهو قول مالك، وقد روي عن علي بن أبي طالب، وأبي موسى، وابن عباس أنهم لم يشركوا بينهم، حتى قال قائل: هب أبانا كان حماراً<sup>(١)</sup>، أليست الأم؟ وهذا إلزام صحيح، والله أعلم/.

[٧٨/أ]

\* \* \* \* \*

(١) رواه البيهقي في سننه الكبرى برقم ١٢٤٧٣، كتاب: الفرائض، جماع أبواب الجدة، باب: المشاركة (ط العلمية)، والحاكم في المستدرک برقم ٧٩٦٩، كتاب: الفرائض، وصححه، (ط العلمية).

١٧٦ - قال الله عز وجل:

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ۚ ۝ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضْلُوا ۚ﴾

معناه: كي لا تضلوا، وهؤلاء هم الإخوة للأب، كانوا لأم أو لأمهات شتى، إلا أنهم يرثون بالأب.

وبيّن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> عن باطن الآية أن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات<sup>(٢)</sup>، وأجمع المسلمون على ذلك في الذكور والإناث إذا اجتمعوا، أن المال لولد الأب والأم دون من كان من الأب، فإن كان ولد الأب والأم واحدة كان لها النصف، وكان لولد الأب الباقي، للذكر مثل حظ الأنثيين، كما يرثون جميع المال كذلك يفعل في سائر الفرائض، فإن كان الوارث أختاً لأب وأم وأختاً<sup>(٣)</sup> لأب، كان النصف ثم السدس، وما بقي للعصبة.

(١) يشير إلى الحديث الذي رواه الترمذي برقم ٢٠٩٥، أبواب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم، وابن ماجه برقم ٢٧٣٩، أبواب: الفرائض، باب: ميراث العصبة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قضى رسول الله ﷺ أن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات.

(٢) أبناء العلات: الذين أمهاتهم مختلفة وأبوهام واحد، النهاية (٢٩١/٣).

(٣) في الأصل: وأخت.

وقول أهل المدينة وغيرهم أن الأخوات مع البنات عصبة، إلا شيئاً يروى عن ابن عباس وابن الزبير، ثم رجع ابن الزبير عنه حين حدثه الأسود بن يزيد عن معاذ بن جبل في ذلك، فتأول ابن عباس ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾.

وهذه الآية توجب ألا فريضة للأخت، وليس توجب ألا شيء للأخت بعد البنت وغيرها من أصحاب الفرائض، كما أن الأخ يرث من الأخت المال كله إذا لم يكن غيره، فإذا/ من أهل الفرائض دفع إليه ما بقي، ولم يمنعه أهل الفرائض من الباقي، كذلك لا يمنعه أهل الفرائض من الباقي. [٧٨/ب]

وإذا كانت ابنةً وزوجة، كان للأخت وللأختين ما تبقى، وإذا كانوا يأخذون بغير التسمية، فليس يدخل أحد المعنيين على الآخر.

قال إسماعيل: ثنا علي بن المديني<sup>(١)</sup>، قال: نا معاذ بن هشام، قال: نا أبي، عن قتادة، قال: نا أبو حسان، عن أبي الأسود بن يزيد الكوفي، أن معاذ بن جبل وهو على اليمن ورث الابنة النصف، والأخت النصف الباقي، ورسول الله ﷺ يومئذ حي<sup>(٢)</sup>.



(١) في الأصل: المدني.

(٢) رواه ابن أبي شيبة برقم ٣١٧١٥، كتاب: الفرائض، في رجل مات وترك ابنته وأخته.

١٢- وقال الله عز وجل:

﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ﴾

١٧٦- وقال: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ

إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الآية

قال: وقال مالك رحمه الله: الأمر المجتمع عليه عندنا، والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، أن الكلاله على وجهين، فأما الذي قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ﴾ إلى قوله: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ﴾، فهذه الكلاله التي لا ترث مع ولد ولا ولد ولد، ولا مع أب ولا جد أبي أب.

وأما قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾، إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، فهذه الكلاله التي يكون الإخوة فيها عصبه إذا لم يكن ولد، فيرثون مع الجد في الكلاله<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: الكلاله كل من لم يرث، أب أو ابن أو أخ هو عصبه، فهو عند العرب كلاله، ﴿يُوْرَثُ كَلَلَةً﴾ مصدر من تكلله النسب، أي تعطف النسب/ عليه، ومن قال ﴿يُوْرَثُ كَلَلَةً﴾، فهم الرجال [أ/٧٩] الورثة، أي تعطف النسب عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) الموطأ برواية يحيى برقم ١٤٦٨، كتاب: الفرائض، باب: ميراث الكلاله.

(٢) مجاز القرآن (١/١١٨-١١٩).

ويُشبه أن تكون اللغة تحتل هذا كله، فأريد بالآية التي في أول سورة النساء: من لا أب له ولا جد، وأريد بالآية التي في آخر السورة: من لا ولد له.

وإنما أوجب قول من قال في الكلالة في أول سورة النساء أنه من لا ولد له ولا والد، أن الجد في هذا الموضع يمنع الإخوة من الأم كما يمنعهم الأب، ولم يوجب هذا أن الجد يقوم مقام الأب مع الإخوة من الأب لأن البنت قد منعت الإخوة من الأم كما منعهم الأب والجد، ولم يقم مقام الأب مع الإخوة من الأب، وقد يقوم الوارث مقام الوارث في منع بعض الوارثين، ولا يقوم مقامه في منع كل من يمنعه الآخر.

فمن ذلك أن البنت تقوم مقام الابن في منع الزوج من النصف، والزوجة الربع، ولا تقوم مقام الابن في منع الإخوة من الأب، فكذاك منع الجد الإخوة من الأم ميراثهم، ولم يمنع الإخوة من الأب.

والجد يسمى والدًا<sup>(١)</sup>، كما تسمى الجدة والدّة، ويقال: الجد والجدة أبوان، قال الله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبَاكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]، والعم قد يسمى أبا<sup>(٢)</sup>، قال الله تبارك وتعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾، فذلك<sup>(٣)</sup> يسمى الجد في الجملة أبا، وفي الخصوص يسمى جدًا<sup>(٤)</sup>، إلا أنه أولى به، وإنما نزل القرآن في الميراث بالاسم الأخص، ولم يختلف الناس أنهما الأبوان الأدنيان.

(١) في الأصل: والد.

(٢) في الأصل: أب.

(٣) كذا في الأصل، ولعلها: فكذاك.

(٤) في الأصل: جد.



قال القاضي رحمه الله: وسنستقصي هذا إن شاء الله في كتاب الفرائض،  
إن شاء الله<sup>(١)</sup>.

وقول النبي ﷺ في ذلك لعمر وللبراء وقد سألاه: / «تَكْفِيكَ آيَةُ [٧٩/ب] الصيف<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>، يعني الآية التي نزلت في الصيف، ونبين ذلك بمشيئة الله على ما أوكد<sup>(٤)</sup> ما نقدر عليه، والله موفق برحمته.



---

(١) كذا في الأصل مكررة.

(٢) في الأصل هنا وَتَرَدُّ بعد قليل: الضيف، والتصويب من مصادر التخريج، وهي الآية الأخيرة من سورة النساء.

(٣) الحديث جواب عمر رواه مسلم (٦١/٥)، كتاب الفرائض، باب ميراث الكلاله، وأما جواب البراء فرواه الإمام أحمد في مواطن من مسنده منها: ١٨٥٨٨.

(٤) كذا في الأصل.

١٢- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآيةين

لم يختلف الناس في فريضة الزوج والزوجة، من النصف والربع، والربع والثلث، إلا ما يروى عن ابن عباس رضي الله عنه في ترك العول<sup>(١)</sup>، فإنه يعطيهم بغير عول، والناس كلهم من الصحابة والتابعين عولوا، وأعطوهم على العول، وبذلك نقول.

وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول في زوج وأم وأخت: للزوج النصف، وللأم الثلث، وللأخت ما بقي، قال: إن الذي أحصى رمل عالج عدداً، لم يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلثاً، وكان يقول: من رأته يزول من فرض على فرض، قدمته على من يزول من فرض على غير فرض، فلا يعطى في بعض الأحوال شيئاً<sup>(٢)</sup>. وأما الناس جميعاً فأنكروا ذلك وقالوا: رأينا كل واحد منهم له فرض مسمى، فليس يجب أن يزيله عن فريضته إلا ما يحجبه عنها، وليس يجب أن يزال عن فريضته، لأن فريضته تسقط في موضع آخر، لأن كل موضع حكمه على جهته، فلما اجتمع الزوج والأخت والأم، وقد يسمى لكل واحد منهم فريضة، ولم يشترط تبديلاً بعضهم على بعض، ولا أن بعضهم يحجب بعضاً، كان أولى الأمور أن يتحاصوا<sup>(٣)</sup> كما لو أوصى رجل لرجل بنصف ماله، ولآخر

(١) العول: ما زاد على الفريضة، انظر غرر المقالة (ص ٢٥٢).

(٢) من أثر طويل رواه البيهقي في الكبرى برقم ١٢٥٨٨، كتاب الفرائض، باب العول في الفرائض.

(٣) يتحاصوا: من تحاص القوم أي: اقتسموا وأخذ كل واحد منهم حصته، انظر العين (١٤-١٣/٣).

بنصف ماله، ولآخر بثلث ماله، ولم تحُز الورثة تحاصوا، فكان المال/ بينهم [٨٠/أ]  
على ثمانية أسهم، وهذا مما لا يختلف الفقهاء فيه، فعلى ذلك تكون الفريضة  
بينهم.



١٢- قال الله تبارك وتعالى:  
﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾

بدأ الله بذكر الوصية قبل الدين لفظاً، واللفظ لا يوجب التبديّة، وإنما يوجب الكلام إخراج الوصية والدين، فكانت البُغْيَةُ الأمر بإخراجهما ووضعهما في موضعهما، لأن قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ﴾ كذا وكذا، يريد عز وجل: أن ما بعد هذين الصنفين موروث، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: لا تطعم أحد من هذين الصنفين.

وقد يقول الرجل: مررتُ بفلان وفلان، ويكون الثاني هو المبدأ به، كما يجوز أن يكون الأول، وهذا اللفظ لا يقتضي التبديّة، وإنما يقتضي الأفعال، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَنْمِزُ أَقْنِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرُّكْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فعلم أنها أمرت بذلك كله ولم تؤمر بالتبديّة، لأن علياً<sup>(١)</sup> رضوان الله عليه قال<sup>(٢)</sup>: «تقروون الوصية قبل الدين، وقد قضى محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية، وإن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات»، رواه سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي<sup>(٣)</sup>.

وليس توجب الآية عندنا إلا تبديّة الدين وحده، إذ لا ميراث حتى يُقضى الدين، ثم تكون الوصية مشاركة للوارثين غير مُبدأة عليهم ولا مُبدين عليها،

(١) في الأصل: علي.

(٢) في الأصل: أنه قال.

(٣) سبق تخريجه.

يتحاصون المال بينهم، وهذا ما لا اختلاف فيه بين الناس، وبقيت القسمة بين الميِّت وورثته.



١٥ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾

إلى قوله عز من قائل: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾

[٨٠/ب]

روى الحسن، عن حِطَّان، عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَزَلَ السَّبِيلَ وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جُلْدُ مِائَةِ وَالرَّجَمُ، وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ»<sup>(١)</sup>.

قال القاضي رحمه الله: وهذا الحديث ليس عليه العمل، ونحن نذكر الحجة في ذلك في سورة النور، إن شاء الله.

\* \* \* \* \*

(١) رواه مسلم (١١٥/٥)، كتاب: الحدود، باب: حد الزاني.

١٦ - قال الله عز وجل:

﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾

هذه الآية منسوخة، وذلك كان في صدر الإسلام، كان الزانيان يُجَبَّهَان ويُحَمَّمان ويُشَهَران، فُنُسِخت هذه الآية بقوله عز وجل: ﴿فَأَمْسِكُوهُمَا فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾.

قال ابن عمر في القصة التي رواها بطولها في رجم اليهوديين: وكان الحد فينا التَّجْبِيه، والتَّحْمِيم<sup>(١)</sup>.

ثم نسخت الآية الأخرى بالرجم والجلد.



(١) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٦٨١٩، كتاب: الحدود، باب: الرجم في البلاط، ومسلم (١٢٢/٢)، كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، ولفظ مسلم مفسر لمعنى التحميم والتجبيه، وهو: «قالوا: نُسَوِّدُ وجوههما، ونحملهما، ونخالف بين وجوههما، ويطاف بهما».

١٧-١٨ - قال الله عز وجل:

﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ﴾

إلى قوله: ﴿ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾

كل من عصى الله فهو جاهل بحق الله عليه، فإن كان عامداً فالتوبة والإقلاع والندم وترك العودة توجب له فيما تفضل الله به من الوعد لقبول توبته، وإذا كان مخطئاً فالندم يكفيه.

ومعنى: ﴿ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ﴾، هو قبل الغرغرة، قبل معاينة الملائكة.

وليس على الله عز وعلا شيء واجب، وإنما أوجب القبول تفضلاً ورحمة لعباده، فكل من تاب قبل المعاينة قبلت توبته، ومن تاب بعد المعاينة/ ضرب بتوبته وجهه، ألا تراه جل وعز قال: ﴿ أَلَنْتَنَ ﴾ يريد: بعد أن صرت من أهل الآخرة، وخرجت من حدود الدنيا، وعانيت ما قدمت، فحينئذ لا تقبل التوبة، قال الله عز وجل: ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ أَلَنْتَنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾، وحضور الموت: المعاينة التي يعلم بها المعايين أنه لا حياة بعدها، ألا تراه قال في قصة فرعون: ﴿ حَتَّى إِذَا آدَرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾، قال له الملك: ﴿ ءَلَنْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [يونس: ٩٠-٩١].

قال النبي ﷺ: «من تاب قبل أن يُغرغر قبل الله توبته»<sup>(١)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد برقم ٢٣٠٦٨، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ.



١٩ - قال الله عز وجل:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾

هذا شيء كان في صدر الإسلام يفعلونه على ما كانوا عليه قبل الإسلام، كان الرجل إذا مات وخلف زوجة ورثها ابنه، كما يرث<sup>(١)</sup> ماله إذا كان الابن من غيرها، فإن لم يكن له ابن فوليه ومن يرث ماله أولى بها، فإن زوجته وإلا حبسها عن الأزواج حتى تموت فيرثها، فحرم الله ذلك عليهم ومنعهم من ذلك.

\* \* \* \* \*

(١) في الأصل: ترث.

١٩ - قال الله عز وجل:  
﴿وَلَا تَعْصِلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ  
إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾

قال قوم من المفسرين: الفاحشة: الزنا<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: النشوز<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: أن تفحش عليك<sup>(٣)</sup>.

والله أعلم بما أراد من ذلك، إلا أن ذكر العَصْل يُوجب - والله أعلم -  
[٨١/ب] أن يكون نهى / أن يفعل بها فعلاً يحملها به على أن يأخذ منها بعض ما آتاها،  
فنهوا عن ذلك، وإنما يجوز له إذا كان منها الإساءة والكرهية فافتدت منه، حلَّ  
له ما يأخذ منها ما لم يكن الظلم من قبيله.

قال القاضي رحمه الله: وقد ذكرنا من هذا في سورة البقرة ما فيه كفاية،  
وبالله التوفيق.

---

(١) روي هذا القول عن ابن مسعود، وسعيد بن المسيب، والحسن، وابن سيرين، وعطاء  
الخراساني، وأبي قلابة، والسدي، وغيرهم، انظر تفسير ابن جرير (٦٥٢/٣)،  
وتفسير ابن أبي حاتم (٩٠٤/٣).

(٢) روي عن ابن عباس، وابن عمر، ومقسم، والضحاك بن مزاحم، وقتادة، وعطاء بن  
أبي رباح، ومقاتل بن حيان، انظر تفسير ابن جرير (٦٥٢/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم  
(٩٠٤/٣).

(٣) قاله ابن عباس وأبي بن كعب وعكرمة، انظر تفسير ابن أبي حاتم (٩٠٤/٣).

١٩-٢٠- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾

إلى قوله عز من قائل: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾

أمر الله عز وجل بمعاشرتهن بالمعروف، فقال عز وجل: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ يريد: استبدال زوج مكان زوج، أن يطلق هذه ويتزوج غيرها، فقد يحتمل قوله معنيين: أن يجعل الله تعالى في الكراهية خيراً من الصبر على هذه، ويحتمل أن يكون في الاستبدال، فإذا استبدل فليس له أن يأخذ مما آتاها شيئاً إذ كانت الكراهية من قبله.

قال الله عز وجل: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ يَمِينًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]، فحرم الله تبارك وتعالى ما يأخذه منها وإن كانت قد آتاها قنطاراً، إذا كان العداء من قبله.

والإفضاء: الدخول بها والجماع، فقد استحقت بذلك ما أعطها وإن كان قنطاراً.

وقد اختلف الناس في القنطار، فقالوا: ثمانين ألفاً من ورق<sup>(١)</sup>.

(١) روي عن سعيد بن المسيب، وقتادة انظر تفسير ابن جرير (٢٠٠/٣)، وتفسير ابن

أبي حاتم (٦٠٨/٢)، كلاهما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْقَنْطَرِ الْمَقْتَطَرِ مِنَ الذَّهَبِ

وَالْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: ١٤].

وقالوا: سبعين ألف دينار<sup>(١)</sup>.

وقالوا: اثني عشر ألف أوقية<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك، والله أعلم بما أراد.



---

(١) قاله ابن عمر، ومجاهد، انظر تفسير ابن جرير (٢٠١/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦٠٩/٢).

(٢) روي عن الحسن أن القنطار اثنا عشر ألفاً دون ذكر الأوقية، وروي عن ابن عباس، والضحاك، وعن الحسن أيضاً أنه اثنا عشر ألف درهم، يعادل ألف دينار، انظر تفسير ابن جرير (٢٠٠/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦٠٩/٢)، وفي الأصل: وقية.

٢٢ - قال الله عز وجل:

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ<sup>١</sup>

إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً / وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾

[١/٨١]

لا اختلاف بين المسلمين أن العقد يحرم على الآباء والأبناء دون العسّيان، حرم الله على الأبناء ما عقد عليه الآباء، وحرم على الآباء ما عقد عليه الأبناء، أيهما ملك العُقدة فقد حرمت على الآخر.

وأما قوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ يريد: الذي كان قبل نزول التحريم مما قد انقطعت العصمة فيه، وما بقي فيه عصمة فقد ألزمتهم الآية المفارقة والإقلاع. وقوله عز من قائل: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ يريد أنهم كانوا يفعلونه وهم يعلمون.

وأما قوله سبحانه: ﴿وَمَقْتًا﴾، فإن العرب كانت إذا ولد للرجل من امرأة أبيه سمي الولد ولد مقّت، وأولاد المقّت معروفون في كتب النسب، فقال: فلان مقّتي، وفلان مقّتي.

ويحتمل ﴿كَانَ فَحِشَةً﴾ أي: هو الآن بعد التحريم فاحشة، لأن العرب قد تقول: كان، ولا يعتد بها، وهو كثير في كلامهم، وقال الشاعر:

فإنك لو رأيت ديار قوم      وجيران لنا كانوا كرام<sup>(١)</sup>

فأدخل كان ولم يعتد بها.

(١) عزاه سيبويه في الكتاب (١٥٣/٢) إلى الفرزدق، وهو في ديوانه (٥٢٩/٢)، وفيه: فكيف إذا رأيت ديار قومي.

٢٣ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾

فالله تبارك وتعالى بهذه الصفة لم يزل ولا يزال ، ومعنى الآية: إن الله  
عليم حكيم .

\* \* \* \* \*

٢٣- وقد قال الله جل وعز:

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾

فلو أن رجلاً أسلم وعنده أختان لقليل له<sup>(١)</sup>: اختر أيُّهُما شئت وفارق الأخرى، لأن رسول الله ﷺ أمر فيروز الديلمي، وقد أسلم وعنده أختان، فقال: «فارق أيُّهُما شئت»<sup>(٢)</sup>، وقال لغيلان/ الثقفي وقد أسلم وعنده عشر نسوة: [٨٢/ب] «خذ منهن أربعاً، وفارق سائرهن»<sup>(٣)</sup>، فأمر كل واحد منهما أن يتمسك بما كان يجوز له أن يعتد به في الإسلام.

ولو أن رجلاً أسلم وعنده امرأة وابنتها، وقد دخل بهما، لفارقهما جميعاً، ولم يجوز له أن يعاود واحدة منهما، وقد قال ذلك موافقاً لمالك عمر بن عبد العزيز فقال: لا يراجع واحدة منهما، وقد اطلع منهما جميعاً على ما اطلع.

وليس هذا في الأختين، لأن الأخت لا تحرّم بعد الأخت، والإبنة تحرّم بعد الأم، وتحرّم الأم بعد البنت إذا دخل بالأم، فهذا فرق ما بينهما، وبالله التوفيق.

(١) في الأصل: لهما.

(٢) رواه الترمذي برقم ١١٣٠، أبواب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان، وقال: «حسن»، وابن ماجه برقم ١٩٥١، أبواب: النكاح، باب: الرجل يسلم وعنده أختان.

(٣) رواه مالك في الموطأ برقم ١٧١٧، كتاب: الطلاق، جامع الطلاق، برواية يحيى، عن ابن شهاب بلاغاً.

٢٣ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية

قال ابن عباس رضي الله عنه: حرم من النسب سبع، ومن الصهر والرضاع سبع <sup>(١)</sup>.  
ثم قيل: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب <sup>(٢)</sup>.  
وأمهات النساء تحرم <sup>(٣)</sup> على كل حال، دخل أو لم يدخل بالإبنة، ثم  
قال: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمُوهنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا  
دَخَلْتُمُوهنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، فأحل الله تعالى نكاح الرَبِّية إذا لم يدخل  
بالأم.

وقد روي عن قوم أنهم أجروا الأمهات مجرى الرَبَائِب، وليست الرواية  
في ذلك تثبت <sup>(٤)</sup>.

وروي عن آخرين تحريم الأمهات دخل أو لم يدخل، وجعلوا <sup>(٥)</sup> الشرط  
في الرَبَائِب على ما أوجبه كتاب الله عز وجل.

(١) رواه البخاري برقم ٥١٠٥، كتاب النكاح، باب: ما يحل من النساء وما يحرم، بلفظ:  
«ومن الصَّهْر سبع».

(٢) روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ، رواه البخاري برقم ٢٦٤٥، كتاب: الشهادات، باب:  
الشهادة على الأنساب.

(٣) في الأصل: يحرم.

(٤) الرواية أخرجها ابن جرير في تفسيره (٦٦٣/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره  
(٩١١/٣)، بإسناديهما عن خِلاس بن عمرو، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخرجها  
أيضاً ابن جرير في نفس الموضع عن قتادة، عن سعيد بن المسيب.

(٥) مكررة في الأصل.



قال إسماعيل بن إسحاق: ما روي عن علي في هذا الباب وإنما رواه خِلاس، وخِلاس لم ير علياً ولا سمع منه، وإنما كان خِلاس يأخذ الصحف / [٨٣/أ] فيحدث بما فيها.

قال: وسمعت علي بن المديني يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديداً، وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وبين سعيد فيها رجال، لأنه يخالف أصحاب سعيد بن المسيب الثقات.

وقال بُندار: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: مالك عن سعيد بن المسيب ليس بينهما أحد، أحب إلي من قتادة عن سعيد.

وقد روى يحيى بن سعيد عن زيد بن ثابت خلاف ما روى قتادة، وحديث يحيى وإن كان مرسلاً أقوى من حديث قتادة، وكان علي بن المديني يقدم يحيى بن سعيد الأنصاري على جميع نظرائه.

قال القاضي: ذكرت هذا كله وإن كنت لم أذكر أحاديث الباب، ليُعرف به ردُّ ما يرويه متأخر إن تكلم في هذه المسألة بغير ما مضى عليه السلف، فأمهات النساء محرّمات دخل بالبنات أو لم يدخل بهن، مبهمة في كتاب الله تعالى، والربائب على شروطهن، وما استثنى الله تبارك وتعالى فيهن، لأنه قال عز من قائل: ﴿وَأَمْهَتُ نِسَائِكُمْ﴾، فتم الكلام من غير أن يستثنى فيه، ثم قال سبحانه: ﴿وَرَبَّيْبُكُمُ﴾، فوقع الاستثناء لأنه لما قال عز وجل: ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ وهذا صلة للآتي، واللاتي نعت النساء، والصلة تمام الاسم، ﴿وَأَمْهَتُ نِسَائِكُمْ﴾ منفصل من هذا، ﴿فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ راجع إلى هذا الذي قد ذكر، فليس يجوز أن يكون الاستثناء إلا الربائب، لأنه وجه الكلام.

ومن جعله لأمهات النساء على بُعد المخرج فيه وقبحه، أخرج الربائب من ذلك، لأن الذي تناول هذا يجعل ﴿وَرَبَّيْبُكُمُ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ / [٨٣/ب]

تمام الكلام، ويجعل ﴿وَمِنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ نعتاً لأمهات نسائكم، فكأنه قيل: وأمّهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن، فتخرج الربائب اللاتي قد أُجمع عليهن من الاستثناء، ويجعل الاستثناء لأمهات<sup>(١)</sup> النساء.

وأحسب أن الذين ذهبوا إلى أن أمّهات النساء مثل الربائب، ذهبوا إلى تشبيه بعض ذلك ببعض، وقياس بعضه على بعض، من غير أن يكون النص يوجهه.

وأما من قال: إن الربيبة هي التي يُربّيها الزوج، دون التي لم يُربّيها الزوج فخطأ فاحش، لأن العرب تسمي ولد المرأة ربيباً<sup>(٢)</sup>، فيقولون: هذه ربيبة فلان، وهذا ربيب فلان [إذا]<sup>(٣)</sup> كان زوج المرأة يربّيهم أو لم يُربّيهم، وإنما هو اسم وقع على الجملة، فكما تسمي العرب ربيبة وإن لم يكن زوج المرأة يُربّيها، فكذلك تسمى بأنها في حجره، كان يقوم بأمرها أم لا، وهذا باب مضى عليه أهل العلم، وذكره أبو عبيدة<sup>(٤)</sup> عن العرب كما وصفنا.



(١) في الأصل: لأمهات.

(٢) في الأصل: ربّاً.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، الإمام اللغوي، أخذ عن أبي عمر بن العلاء وغيره، وأخذ عنه أبو عبيد بن القاسم بن سلام وغيره، ولد سنة ١١٠، وتوفي سنة ٢٠٩ أو ٢١٠هـ، له: مجاز القرآن، وغريب الحديث وغيرها، انظر ترجمته في معجم الأدباء (٦/٢٧٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٩/٤٤٥).

٢٣ - قال الله عز وجل:  
﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾

### [سبب النزول]

إنما نزلت في زيد بن حارثة<sup>(١)</sup>، لأن النبي ﷺ كان قد تبّناه، فلما نزلت: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ زال عن تبنيه، ودعي مولاه، فأعلم الله عز وجل أن أزواج المُتَبَنِّين لا يَحْرُمْنَ، وأن اللواتي يَحْرُمْنَ أزواجُ الأولاد للصلب، فأباح الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ تزوج زينب بنت جحش حين طلقها زيد بن حارثة، وبقي الحكم في زوجات الأبناء للصلب، دخل الابن أو لم يدخل/.

[٨٤/١]



(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٦٦٥/٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩١٣/٣)، عن

٢٣ - قال الله عز وجل:

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾

قول الله تبارك وتعالى يقتضي تحريم غير الأخنتين، ألا ترى أن النبي ﷺ قال: «لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها»<sup>(١)</sup>، لأنه لا جائز أن يسمي الله عدداً ثم يقول: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، ولكنه لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾، والأم الحقيقية هي التي وَلَدَتْ المخاطب، فدخل في معنى الخطاب كل امرأة نالته منها ولادة فما علا، وكل امرأة نالته منه ولادة فما سفل من البنات، ودخل في قوله: ﴿وَعَمَّنْكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾ عمة العمة، وعمة عمة العمة، وخالة خالة الخالة فما علا، ودخل مع بنات الأخ وبنات الأخت ما جرى هذا المجرى، ودخل مع الأخنتين في الجمع العمة والخالة فما علا، وكل امرأتين لو كانت<sup>(٢)</sup> إحداهما ذكراً لم تحل له الأخرى لا يجوز الجمع بينهما، وعلى ذلك يبنى أمر ذوات المحارم في الجمع بينهن، والله أعلم.

فإن قيل: بأي شيء دخلت العمة في ذكر الأخنتين؟

(١) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٥١٠٩، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، ومسلم (٤/١٣٥)، كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، من طريق الإمام مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ؓ.

(٢) في الأصل: كان.

قيل: العرب تسمي الأهل إخوة، وقد قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَّهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] يريد أخوة الإسلام.

وقد يكون الولي ابناً وأخاً، وابنًا وعمًا، وابن عم، فسمّاهم الله تبارك وتعالى كلهم إخوة، ولذلك قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، ولذلك قالت العرب: بنو فلان أخوال فلان، وقال النبي ﷺ: «أخوالي بني سليم»، وإنما الخال الحقيقي أخو الأم.

[٨٤/ب]

وقال النبي ﷺ لسعد: «هذا خالي»<sup>(١)</sup>، وإنما هو ابن عم أمه عليه السلام، وقال النبي ﷺ: «رحم الله أخي موسى، قد بُلي بأكثر من هذا فصبر»<sup>(٢)</sup>.



(١) رواه الترمذي برقم ٣٧٥٢، أبواب: المناقب، باب: مناقب سعد بن أبي وقاص، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٣١٥٠، كتاب: فرض الخمس، باب: ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلف، ومسلم (١٠٩/٠٣)، كتاب: الزكاة، باب: إعطاء المؤلف قلوبهم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، بدون لفظ: أخي.

٢٤ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾

قال جماعة من المفسرين: إنهن المحصنات جملة النساء، لا يُحَلَّلْنَ إلا بالتزويج أو بملك اليمين<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: إنها نزلت في سبي أوطاس اللاتي لهن أزواج في بلاد الشرك، فإذا سُبِينَ انقطعت العصمة بينهما وبين أزواجهن<sup>(٢)</sup>، وهذا هو القول الصحيح.

وقد رأى قوم أن ذلك في العبد إذا أُعْتِقَتْ زوجته أو بيعت، وهذا قول لا حجة فيه، لأن عمر، وعثمان، وعلياً<sup>(٣)</sup>، وعبد الرحمن بن عوف، وسعداً لم يروا بيع الأمة طلاقاً، وفيما روي من قصة بريدة وأن النبي ﷺ خيّرهما بعد ما اشتريت وعتقت، بيان أن بيعها ما كان طلاقاً، ولو كان البيع طلاقاً لكانت الفرقة قد وقعت قبل العتق، واستغنى عن التخيير، والله أعلم.

\* \* \* \* \*

(١) روي عن ابن شهاب، وابن المسيب، ابن جرير (٨/٤)، وابن أبي حاتم (٩١٦/٣).  
(٢) رواه الإمام أحمد ١١٦٩١ عن أبي سعيد الخدري قال: أصبنا نساء من سبي أوطاس ولهن أزواج، فكرهنا أن نقع عليهن ولهن أزواج، فسلنا النبي ﷺ، فنزلت هذه الآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾، قال: فاستحللنا بها فروجهن.

(٣) في الأصل: وعلي.

٢٤ - قال الله عز وجل:

﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾

معنى ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ عند أهل اللغة أي: كتب الله ذلك عليكم

وأوجبه، يعني: كتب عليكم تحريم ما حرم، وتحليل ما أحل بعد النساء إلى أربع من الحرائر، وما شئت من الإماء سواهن، دخل في معنى ما صرح التحريم به، فإنه يحرم من الإماء الأم وما دخل / في معناها من الجدات، وكذلك إلى آخر الآية، وبالرضاع ما يحرم من النسب.

[٨٥/أ]

ويحرم أيضاً من ملك اليمين الجمع بين الأختين، فقد قال قوم من المتأخرين في القرون المذمومة بتحليل الجمع بين الأختين بملك اليمين<sup>(١)</sup> مع قوله: إن الأخت بملك اليمين تحرم، وابنة الأخ من تعتق عنده ومن لا تعتق، ولا فرق بين هذه الأشياء وبين الجمع بين الأختين.

وتعلق أيضاً بشيء روي عن علي وعثمان رضوان الله عليهما أنهما قالوا: حرمتها آية وأحللتها آية<sup>(٢)</sup>، فذكرا أنهما لم يحرمّا الجمع بين الأختين بملك اليمين، ولم يفهم عنهما، ونحلّهما ما هما بريئان منه، لأن جوابهما بالتحريم

(١) هو قول داود، عزاه إليه القاضي عبد الوهاب في الإشراف (٧٠٢/٢).

(٢) ورواه مالك في الموطأ برقم ١٥٤٣، كتاب: النكاح، في كراهية إصابة الأختين بملك اليمين، وعبد الرزاق في مصنفه برقم ١٢٧٢٩، كتاب: الطلاق، باب: الجمع بين ذوات الأرحام في ملك اليمين، وابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٦٥٠٨، كتاب: النكاح، في الرجل يكون عنده الختان مملوكتان، عن علي بن أبي طالب.

صراح<sup>(١)</sup>، لأن قولهما: أحلتهما، أنهما عنيا: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، وهذه في الحرائر، أو عنيا قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، وفيما وقع عليه هذا الاسم مما يحلُّ ملكه ولا يحلُّ وطؤه كثير، فهذه آية مجملة، ولا اختلاف بين أهل العلم أن المفسر يقضي على المجمل، وقولهما: وحرمتها آية، إنما هي: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾، وهذه مفسرة، وأهل العلم جميعاً قد استقر رأيهم ووقع اتفاقهم على أن الأختين بملك اليمين في الوطء غير حلال، وإنما يخالف هؤلاء المتأخرون ويطلبون الشاذ من الأخبار ليعرفوا.




---

(١) في الأصل: صراحاً.



٢٤ - قال الله جل وعز:  
﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾

قال مالك بن أنس رحمته الله: إن ذلك في الصداق الذي يُعقد به النكاح<sup>(١)</sup>.

وقال قوم: إنه المتعة حين كانت حلالاً قبل أن ينزل تحريمها، ويحرمها

[٨٥/ب]

رسول<sup>(٢)</sup> / الله رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

والطرق في تحريمها كثيرة فمنها ما رواه مالك، عن الزهري، عن عبد الله

والحسن ابني<sup>(٤)</sup> محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب رحمته الله أن

النبي رحمته الله نهى عن متعة النساء يوم خير<sup>(٥)</sup>.

كذا رواه الناس عن مالك، خلا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك،

فإنه قال فيه: يوم خير<sup>(٦)</sup>، رواه عبد الوهاب الثقفي، عن يحيى.

والذي نزل عن الله عز وجل في التحريم للمتعة قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ

هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ

أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٥-٧].

(١) وهو قول ابن عباس، والحسن ومجاهد، انظر تفسير ابن جرير (١٤/٤).

(٢) مكررة في الأصل.

(٣) ذهب إليه أبي بن كعب، وابن عباس، وقرأ: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَّا أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾،

مُسَمًّى، والسدي، ومجاهد، وسعيد بن جبیر، انظر تفسير ابن جرير (١٤/٤-١٥).

(٤) في الأصل: بني، والتصويب من مصدر التخريج.

(٥) الموطأ برواية يحيى برقم ١٥٦٠، كتاب: النكاح، نكاح المتعة.

(٦) الصحيح أنه يوم حنين.

قال القاضي رحمه الله: فلا نعلم أن الله تبارك وتعالى أحلّ فرجاً إلا بتزويج يقع فيه الطلاق، وتكون فيه الموارثات، أو بملك يمين، فهذه الآية نسخت كل ما سوى الزوجة وملك اليمين، فلا حلال إلا ما كان من هذين الوجهين، وبالله التوفيق.



قال الله جل وعز:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ (٢)

هن الإماء إذ أحل للحر أن يتزوجهن بكمال الشرطين فيه: ألا يجد الطَّوْلَ، ويخشى العنت، فهو الذي قال الله عز وجل: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ وهو الصَّدَاقُ، وقال: ﴿وَأَتَوْهُنَّ﴾ (٣) أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وقال: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ ، فدل على أن ﴿مُحْصِنَاتٍ﴾ و﴿مُحْصِنِينَ﴾ عني به التزويج ، والله أعلم.

\* \* \* \* \*

(١) في الأصل: فلا .

(٢) كذا الآية في الأصل ، ومميزة الخط ، وهي الآية ١٠ من سورة الممتحنة ، ولعله يريد قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، مراعاة للترتيب .

(٣) في الأصل: فأتوهن .

٢٥ - قال الله عز وجل:

﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ

فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنَائِكُمْ / الْمُؤْمِنَاتِ﴾

إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

[١/٨٦]

قال علي بن أبي طالب عليه السلام: لا ينبغي للحر أن يتزوج أمة وهو يجد طَوْلاً إلى حرة، فإن فعل فُرق بينهما وعُزِّر.

وقال جابر بن عبد الله، وابن عباس، وسعيد بن جبير، والحسن، ومجاهد، وعطاء، وجابر بن زيد، والشعبي، والحكم، وحماد، ومكحول، وابن شهاب، وابن قسيط، وقتادة، ومالك بن أنس، وزيد بن أسلم، كلهم بما أوجبه الآية: أنه لا يجوز<sup>(١)</sup> لحر يجد الطَّوْل، ولا يخشى العَنَت<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من قال: يجد الطَّوْل، ولم يذكر العَنَت، وقرأ مع ذلك الآية أنه لا يجوز إلا مع خوف العنت، أن ينكح أمة.

ومنهم من قال عقيب قوله: لا يجوز، مع ذكر الشرطين اللذين شرطهما الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾.

(١) في الأصل: يجد.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١٩/٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩٢١/٣)، وقاله مالك في المدونة (٢٠٥/٢)، والعنت المشقة، معجم المقاييس (١٥٠/٤).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا بأس أن يتزوج الحرُّ المسلمُ الأمةَ وهو يجد الطول إلى الحرية، ولا يخشى على نفسه العنت<sup>(١)</sup>.

وهذا قول يجاوز فساد ما يحتمل التأويل، لأنه شيء حظره الله في كتابه إلا على الجهة التي أباحها.

فإن قيل: قد يمكن أن يكون في ذلك على الاختيار لهم لا على جهة التحريم.

قيل: قد جاء الاختيار بعد التحريم لقوله: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾، فكان هذا موضع الاختيار، ولو كان الأول على الاختيار لم يحتاجوا إلى اختيار ثاني، ولا أعلم أحداً ممن تكلم في تفسير القرآن قال ما قالوه، وقوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ دليل على أنه إن لم يخش العنت، فليس ذلك له، فلما أبيح له في موضع، وحظر عليه في موضع، علم أن ذلك على الإيجاب، لا على الاختيار.

قال القاضي: وبلغني أن محتجاً من أصحاب أبي حنيفة/ احتج في جواز [٨٦/ب] نكاح الأمة الكافرة، ونكاح الأمة وإن كان يجد الطول ولا يخاف العنت، بقول الله تعالى في الآية: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَفِّحَاتٍ وَلَا مُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٍ﴾، وأنا نجيز نكاح من كانت هذه صفته، وإن كان قد شرط، قال: فلذلك نجيز نكاح الكافرة مع وجود الطول.

فقيل له: ليس يجوز أن يتكلم الله تبارك وتعالى بما لا فائدة فيه لأنه عز وجل، وما قبل الآية وبعدها ففيه بيان ما قلنا، لأنه قال جل ثناؤه: ﴿حُرِّمَتْ

(١) انظر المبسوط (١٠٨/٥)، وما بعدها، وعليه بنوا أن الحرَّ إذا لم يكن تحته حرة، له أن يتزوج أربعاً من الإماء.

عَلَيْكُمْ أَمْهَنُكُمْ ﴿ إلى قوله عز من قائل: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] ، ثم قال جل وعز: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ كَذَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] ، فكان هذا الشرط مخاطبة في الرجال ولهم ، ثم أجمعنا جميعاً أن غير المحصن والمسافح يحل له النكاح ، وجرى هذا عند العلماء مجرى وعظ ، فكذلك هو في الإماماء ، ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ﴾ وعظاً لهن ، لأن أفعالهن في ذلك أكثر ، لا يعلمه إلا الله عز وجل .

وأجمعت العلماء على أنه ليس لأحد أن يكشف عن ذلك ، إلا أن يعلنه فاعله من الرجال والنساء ، وجرى ذلك مجرى الاختيار للعباد إذا عرفوا ذلك أن ينتهوا عنه ، ولم يجز أن يجري مجرى الشروط ، لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ ، وهذا حرف شرط ، ثم لم يرض بهذا الشرط تبارك وتعالى حتى ثنى بشرط ثان ، وهو خوف العنت وارتكاب المحارم .

[١/٧٨]

ثم أتى بعده بالاختيار والتنزه ، فقال / عز من قائل: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ ، فهذا موضع الاختيار ، كذلك ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ﴾ معناه والله أعلم أمراً لمن عقد على أمة ، إذ كن مُتَبَدِّلَاتٍ في الطرق ، والحظر عليهن والضبط لهن ، حفظاً للنسب الذي لا يؤمن كونه وحدوثه ، فلما اتفقنا على أنه في الرجال والنساء وعظ ، جرى في الإماماء مجرى الوعظ لهن ، والحفظ منا لهن ، وهي أفعال لا تدوم ، وقد تترك عند القدرة على الحلال ، والعقود تدوم بين المتناكحين ، وفي هذا بيان لمن نصح نفسه ، وبالله التوفيق .

والمعنى الذي لأجله نهيها عن الإماماء أن نجعل أولادنا عبيداً ، والكافر لا يجوز أن يملك أولاد المسلمين .

(١) قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ ليس في الأصل .

فإن قيل: فقد توطأ الكافرة بملك اليمين، فذلك لأن الولد حر، فهذا مما يأتي منهم، ولو أجزنا نكاح الأمة الكافرة لكان الولد عنده إلى أن يظهر فيباع عليه، وهذا نظر<sup>(١)</sup> من الله تبارك وتعالى لعباده، فخرج هذا لذلك، وبقي الشرطان على حالهما.

قال ابن زيد، ومجاهد: خوف العنت: الزنا<sup>(٢)</sup>.

وقال طاوس مثل ذلك.

وقال مسروق: إن الرجل إذا تزوج أمة ثم تزوج حرة، حرمت عليه الأمة، أجراها مجرى الميتة، بل قال: هي كالميتة يضطر إليها، فإذا أغناك الله عنها فاستغنه<sup>(٣)</sup>.

وكيف يسوغ لذي فهم إباحة ما حظر الله؟ يقول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيِّئَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، فكان قوله: ﴿طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ دليلاً على الاستئناف، وأنه مطلق لكل من أراد أن يتزوج وكانت له امرأة، أو لم تكن/ له امرأة، ولو كان ذلك لمن لا زوجة له، لكان من له زوجة غير مأمور ولا منهي بالآية، ولو كان منهيًا بأنه قد كان استطاع الطول وتزوج، لكان منهيًا إذا بانث زوجته منه، لأنه قد استطاع الطول وتزوج، واستطاعة طول<sup>(٤)</sup> التزويج إنما يكون لوقوع

(١) في الأصل: نظرًا.

(٢) رواه عن مجاهد ابن جرير في تفسيره (٢٧/٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩٢٤/٣)، وروي أيضًا عن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وعطية العوفي، والضحاك، والحسن، والسدي، وقتادة، ومقاتل بن حيان، تنظر نفس المصادر.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ١٦٣٣٥، كتاب: النكاح، إذا نكح الحرة على الأمة فرق بينه وبين الأمة.

(٤) في الأصل: الطول.

النكاح ، فأما إذا وقع فمحال أن يقال بعد وقوعه: هو مستطيع الطول لأن يتزوج ، إذ كان التزويج قد مضى .

فإن قيل: لم لا يكون معنى من يريد أن يتزوج أمة وهو يجد الطول إلى حرة ، بمعنى من عنده حرة وهو يريد أن يتزوج أمة ؟

قيل له: ظاهر القرآن الذي وجب علينا اتباعه على ما وصفنا ، ومن بعد فإن بين هذين المعنيين فرق ، لأن الحرَّ إنما أرخص له أن يتزوج الأمة إذا لم يجد الطول لحرة وخاف العنت ، ولو لم يجد الطول لحرة ولم يخف العنت لما حلت له الأمة ، وكذلك إذا كان عنده حرة وأمة ، وهو لا يجد الطول لأن يتزوج حرة ويخاف العنت ، حلت له الأمة ، واستوت حاله في مخافة العنت إذا كانت عنده حرة أو لم تكن .

وليس حاله في حرة قد تزوجها كحالها في حرة يريد أن يتزوجها ، لأن الذي عنده حرة قد تزوجها قد تبَيَّن له بعد الامتحان أنه يخاف العنت ، والذي يريد أن يتزوج وهو يجد الطول لا يدري لعله إذا تزوج حرة ألا يخاف العنت وألا يحتاج إلى غيرها ، فما لم يقع الأمر فهو شك لا يدري أيخاف أم لا ، فإذا وقع فهو متيقن أنه قد خاف ، وهذا الموضع الذي أبيح له ، والله أعلم .

فإن قيل: فلم لم/ يفسخ نكاحه إذا تزوج أمة ثم وجد الطول لحرة؟ إذ كان إنما جاز له حين لم يجد الطول ، فإذا وجد الطول انبغى أن يفسخ نكاحه ، كما يفسخ نكاحه إذا ارتد .

[١/٨٨]

قيل: لو انفسخ نكاحه بأنه وجد الطول ، لا يفسخ نكاحه إذا لم يخش العنت ، فليس يفسخ من هذا النكاح ، إذ قد مضى على صحة .

ولا يشبه هذا المرتد ولا التحريم الذي يقع بالرضاع ، لأن المسلم تحرم عليه الكافرة من غير أهل الكتاب بقوله عز من قائل: ﴿وَلَا تُنِكَوْا بِعَصَمِ الْكَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠] ، وليس يجوز أن يتزوج أمة ، وأختها من الرضاع ، ولا أن يتبدى نكاح كافرة ، ويجوز له أن يستأنف نكاح الأمة في وقت ولا يجوز له في وقت ،



والأم والأخت وزوجة الأب والمرتدة لا يجوز ابتداؤه، وإذا حدث بطل النكاح، إذ لا يجوز أن يُبتدأ.

فإن قيل: المسلم يجوز له تزويج المسلمة.

قلنا له: الأمة إنما حرمت لأن متزوّجها يرقُّ ولده، فإذا وقعت الإباحة بوجود الشرطين، فقد زال حكم التحريم وصارت في نفسها حلالاً، كما أن الفقير يجوز له أخذ الزكاة، فإذا ملكها ثم أيسر بعد ذلك لم تحرم عليه.

ومن شبه الأمة بالميتة فقد غلط، لأن الله تبارك وتعالى جعل الأمة لمتزوجها عند الإباحة حلالاً، وأجمع المسلمون على تحليله، وقد سماه الله عز وجل طيباً فقال: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، يعني: ما حلل لكم، والميتة حرام قبل الاضطرار وحرام بعد الاضطرار، عيئها لا تنتقل عن التحريم، وإنما وقعت الإباحة لاجتماع أمرين كلاهما حرام، إلا أن أحدهما أعظم من الآخر، فأحدهما يُسلي نفسه / بالصبر عنها، والآخر أكلها وإن كانت محرمة ليحيي بها نفسه، فكان إحياء النفس أولى، فأباحها الله عز وجل وأسقط المأثم فيها وغفر الذنب، فقال عز من قائل: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ومع ذلك، فإن أحداً لا يملك الميتة وقت أكلها ولا بعد ذلك ولا قبله، والأمة قد ملك بُضعها المتزوّج بها ملكاً صحيحاً، وزال حكم الحظر.

والحجة في هذه المسألة من وجوه كثيرة، قال الله عز وجل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، فلم يجز التفريق بين زوجين قد صارا بهذه الصفة، وليس العلة في الأمة من قِبَل نفسها، وعلة المرتدة من قِبَل نفسها، فلم يَقوَ أمر الولد الذي كرهت الأمة من أجله الذي هو غيرها، على أن يفسخ به ما مضى من نكاحها الصحيح، والله أعلم.

٢٥ - قال الله عز وجل:

﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾

حكى عن بعض أهل العراق أنه قال: لا بأس أن يزوج الرجل أمته من عبده بغير صداق.

وهذا<sup>(١)</sup> مخالف لكتاب الله عز وجل ، لأن الله تعالى قال: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ

بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ، وقال في سائر النساء: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ

وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥] ، فوجب

أن تكون الأجور لهن ، حرائر كن أو إماء ، وليس يجوز لأحد أن يخالف كتاب

الله ، فإنه لا ينقاس عنده أن العبد لا يملك ، وينقاس عنده أن يكون الصداق

فرضاً من فروض الله لا يجوز للنساء أن يملكن / إلا به ، ثم يكون الصداق الذي [١/٩٠]

وجب بالغشيان لعين المرأة التي تَغشى .

ونحن نعلم أن الغشيان إذا وقع فلا بد من وجوب الصداق فيه ، وما لم

يقع فقد يمكن أن لا يجب صداق ، مثل أن يتزوج الرجل على غير تسمية ثم

يطلق قبل الدخول ، فإذا وقع الدخول فلا بد من وجوب الصداق ، فكيف يجوز

للسيد أن يزيل ما أوجبه الله عز وجل بالغشيان ؟ ولو كان يجوز للسيد أن يزوج

عبده من أمته بغير صداق كان الصداق إنما هو له ، فله أن يوجبه وله أن يبطله ،

فيلزمهم أن يقولوا: إنه يجوز له أن يزوج أمته من عبد غيره ، أو من حر على ألا

(١) في الأصل: «هذا هو» ، ومقدار كلمة فارغة ، وما أثبت هو الأنسب للسياق .

صداق، فيصل إلى أن يهب الفرج، وهذا ما لا يجوز لأحد، إذ خص به النبي ﷺ في الحرائر، فهذا نكاح لا يجوز لأحد.

فإن قالوا: الصداق هناك يصير من نفسه إلى نفسه.

قلنا: ليس الأمر على ما ظننتم، لكنها تملك الصداق ويكون له انتزاعه بعد أن ملكته، ألا تراه جل وعز قال للحر إذا تزوج الأمة: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، فلو كانت لا تملكه لقليل: وأتوهم أجورهن، ولم يكن يأمرنا بدفع ما يملكه السيد إلى غير مالكة، وكان الأمر يخرج باللفظ الذي لا يُشكّل أولاً.

قال القاضي: وقد كان ابن سُرَيْج<sup>(١)</sup> عارضني في هذه الآية بأن قال: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] فقد يكون فيهن من لا يجوز قبضه في دفعه إلى غيره، كذا قيل هاهنا في الأمة، والدفع إلى غيرها.

فقلت له: الآيتان عليك، وذلك أن قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾، قد علمنا جميعاً أنهن المالكات القابضات، / فإذا كان فيهن الصغيرة التي لا تقبض لنفسها قبضاً لها أبوها أو من يقوم مقامه بأمره، والملك لها، وجنس الإماء عندك لا يملك، فلو كان كما تقول لكان الميم أولى من النون، وليس لك في الآيتين حجة، وكذلك نقول في الإماء إنهن المالكات القابضات بنص الكتاب، وقد يكون أيضاً منهن<sup>(٢)</sup> الصغيرة التي لا يجوز قبضها، فيقبض لها سيدها، والملك لها ما لم يشهد على انتزاعه منها.

(١) أبو العباس، أحمد بن عمر بن سُرَيْج القاضي الشافعي البغدادي، اشتهر بالخلاف والذب عن المذهب الشافعي حتى لقبوه بالباز الأشهب، توفي سنة ٣٠٩ هـ طبقات الشافعية لابن السبكي (٢١/٣).

(٢) في الأصل: فمنهن.

وقد زعم أهل العراق أنه لو وهب رجل لعبده هبة وقبضها العبد لكانت الهبة جائزة، وكان القبض جائزاً، وهم في الأصل يقولون: إن الهبة لا تكون جائزة بأمة حتى يقبضها الموهوب له أو وكيله، ثم حاروا في هذا الموضع قبض العبد للهبة وهو لا يملكها عندهم، ولا وكله سيده في قبضها.



٢٥ - قال الله عز وجل:

﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾

### [زنا الإمام والعبيد]

الإحصان عندنا من وجوه أربعة: فالحرية إحصان، والإسلام إحصان، والعفاف إحصان، والزوجة إحصان، إذا دخل بزوجه إحصان، وهو مأخوذ من الحِصْن والتحصُّن.

والإحصان الذي أراد الله تبارك وتعالى هاهنا بقوله عز وجل: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ﴾ يعني: أسلمن، لأن العبودية أوجبها الكفر، فملكناهم كفاراً بالقدرة عليهم فقيلاً: فإذا أسلمن فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب بالحرية والإسلام، وليس المراد هاهنا بالمحصنات المتزوجات، إذ كان ما عليهن وهو الرجم/ لا يتنصف، فعلم أنه أريد المحصنات بالحرية والإسلام، لما كان [١/٩٠] الإحصان هاهنا غير الزوجية كان قوله: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ﴾ غير الزوجية، وهن يُحصن بالإسلام.

فقد روى زيد بن خالد، وأبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا زنت أمة أحدكم فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فبيعوها ولو بضعير»<sup>(١)</sup>.

(١) متفق عليه، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٢١٥٣، كتاب: البيوع، باب: بيع العبد الزاني، ومسلم (١٢٤/٥)، كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، من طريق الإمام مالك.

والضعيف: الحبل<sup>(١)</sup>.

وكان أصحاب رسول الله ﷺ يضربون إماءهم إذا زئنين.

قال زيد بن أسلم عن أبيه قال: «كنت أجلد عند عمر بن الخطاب ولأيد زئنين ولم يُحصَن، حد المملوكة خمسين سوطاً»<sup>(٢)</sup>، أراد زيد: لم يتزوجن.

وقد قال قوم وقرؤوا: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾، يريد: تزوجن<sup>(٣)</sup>، وهذا تأويل من لم يعرف قول النبي ﷺ: «إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها»، وهذا على العموم.

وقد أنكر إسماعيل القاضي أخصن: أسلمن، لأن الله عز وجل ذكر في أول الآية: ﴿مِن فَيَتَكَلَّمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، فاستغنى بذلك، وهذا مما لا ينبغي أن ينكره مع علمه باللغة واتساعه فيها، أن يقول الله عز وجل: ﴿مِن فَيَتَكَلَّمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، فإذا أخصن بالإسلام فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ونظائر هذا في القرآن كثير، قال الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، وفي هذا كفاية، ثم قال: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

[٩٠/ب] وجعل إسماعيل حجته في حد العبد والأمة/ الحديث دون الآية<sup>(٤)</sup>،

والحديث يزيد الآية ويبيِّن ما فيها والله أعلم، وكان بنص فرآه بذلك.

(١) من قول ابن شهاب، كما في رواية لمسلم في الموضع السابق، عن ابن وهب عن الإمام مالك.

(٢) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ٦٧)، لكن سقط إسناده من أصله.

(٣) قاله ابن عباس، وسعيد بن جبير، والحسن، وقتادة، ومجاهد، وعكرمة، انظر تفسير

ابن جرير (٤/٢٥-٢٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٩٢٣).

(٤) في الأصل: الأمة.

وقد بلغني أن بعض المتأخرين لا يرى حد العبد في الزنا، ويراه على الأمة، فينبغي له أن يقول: إن قاذف المحصن لا حد عليه، إذ كان الله عز وجل قال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤].

فإن قال: إنه حد قاذف الحر بالإجماع، فالإجماع في حد العبد الزاني قد تقدّمه قبل أن يولد، إلا شيئاً<sup>(١)</sup> يروى لا تثبت بروايته حجة، وإنما هو عن بعض التابعين، وإنما يتبع الشاذ من القول الشاذ من الناس.



(١) في الأصل: شيء.

٢٩- قال الله تبارك وتعالى:

﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ

إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾

كان ابن عباس رضي الله عنه يكره أن يبيع الرجل الثوب، ويقول لصاحبه: إن كرهته فرد معه درهماً، يقول: هذا مما قال الله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]<sup>(١)</sup>، يريد: عن موافقة منكم لما أحله الله لكم.

وكل ما<sup>(٢)</sup> حرمه الله من القمار والبيوع الفاسدة فهو من أكل المال بالباطل، لأن المقامر يقول لصاحبه: إن كان كذا فلي كذا، وإن كان كذا فلك كذا.

والبيع الفاسد من الغرر، لأنه يبيع صاحبه البيع الذي فيه الغرر وهو لا يعلم به، فإن سلّم كان المشتري، وإن لم يسلم فمن البائع.

وأما الربا فإن فساده من أخذ الأجرة للتأخير الذي لم يجعل الله له ثمناً، أو القرض الذي يجزّ منفعة وما أشبه ذلك، وكل هذا قول مالك رضي الله عنه.

[٩١/١]

(١) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ٦٨)، وابن جرير في تفسيره (٤/ ٣٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ٩٢٧).

(٢) في الأصل (كلما)، المفيدة للظرفية والتكرار، والسياق يقتضي (كل ما) المفصولة، والتي تفيد الاستغراق والموصولية، وعبارة القاضي إسماعيل في أحكامه: «كل شيء حرمه الله...».



٢٩ - قال الله جل وعز:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾

معنى هذه الآية والله أعلم ما قال النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا، يضرب بعضكم رقاب بعض»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما»<sup>(٢)</sup>.

وقد قال سهل بن حنيف في يوم صفين قولاً عظيماً<sup>(٣)</sup>.

فأما إذا كانت إحداهما باغية فقد أمر الله بقتالهم.

وقال مسروق في ذلك قولاً في يوم صفين<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ أي: لا يقتل بعضكم بعضاً، قال الله

تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِّن دِينِهِمْ﴾

[البقرة: ٨٥].

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر رضيهما الله عنهما، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٧٠٧٧،

كتاب: الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً...»، ومسلم (٥٨/١)،

كتاب: الإيمان، باب: «لا ترجعوا بعدي كفاراً».

(٢) متفق عليه من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٣١، كتاب:

الإيمان، باب: ﴿وَلَن تَظَاهَرَا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتُلُوا﴾، ومسلم (١٧٠/٨)، كتاب: الفتن

وأشراط الساعة، باب: إذا تواجه المسلمان بسيفيهما.

(٣) يقصد ما أخرجه الطبراني في الكبير برقم ٥٥٩٨، أن سهل بن حنيف قال يوم صفين:

«يا أيها الناس، اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتنا ونحن مع رسول الله ﷺ ولو

نستطيع أن نرد عليه لرددنا، وما جعلنا سيوفنا على عواتقنا في أمر إلا سهل لنا إلى أمر

نعرفه غير أمرنا هذا، ولقد رأيتنا يوم أبي جندل ولو نستطيع أن نرد على رسول الله ﷺ

أمره لرددناه».

(٤) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ٦٩-٧٠).

٣٧٤ \_\_\_\_\_ أحكام القرآن للقاضي بكر بن العلاء القشيري

وقال النبي ﷺ في حجة الوداع: «فإن دماءكم عليكم»، يريد: بعضكم على بعض.



٣١- قال الله تبارك وتعالى:

﴿إِنْ جَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ

وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾

اختلف الصحابة والتابعون في الكبائر، فمنهم من عدّها سبعا، ومنهم من عدّها سبعين، ومنهم من قال دون ذلك.

إلا أن فيها ما لا شك فيه: الكفر، وقتل النفس التي حرم الله، والربا، والزنا، والقمار، والسرق، والسعي في الأرض فساداً، والمحاربة.

والفساد في الأرض فسادان<sup>(١)</sup>، أحدهما: إخافة السبيل، وهو الفساد في الأموال، والآخر: الفساد في الدين، وهو البدع والأهواء.

قال مالك رحمته الله: ولا فساد في الأرض أضر من فساد الدين لأنه شُعَبُ [٩١/ب] من الشرك.

ومن الكبائر: عقوق الوالدين، وشرب الخمر، وهو كل شراب يُسكر كثيره، وما ذُكر من فاتحة سورة النساء إلى رأس الثلاثين.

ومن الكبائر: استِثْبَابُ الرجل لأبويه، يُسَبُّ رجلاً فيسب ذلك الرجل أبويه.

ومن أكبر الكبائر: أكل مال اليتيم والسفيه، وكل من لا يتتصف لنفسه.

(١) سقطت نون «فسادان» من الأصل.

ومن الكبائر قذف المحصنات.

ومن أعظمها سب السلف وتنقصهم، وشهادة الزور، وعدول الحكام عن الحق واتباع الهوى، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، و﴿الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] و﴿الكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

وقال في مخاطبة داود عليه السلام: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَىٰ فِضْلَكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿بِمَا سَأَلُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

ومن الكبائر: اليمين الفاجرة، ومنها القنوط من رحمة الله، وقيل: الفرار من الزحف، هذا والله أعلم إذا لم يكن متحيزاً إلى فئة، وكان بفراره جان على الغزاة المجاهدين معه.

كذلك عندي المجاهرين، وكلُّ ما<sup>(١)</sup> توعده الله عليه بالنار، أو توعده رسول الله ﷺ بالنار من أمر الخوارج وغيرهم فمن الكبائر.

واللواط من الكبائر، وعلى فاعله الرجم أحسن أو لم يحصن. والإصرار على الصغائر من الكبائر، و«الندم توبة»<sup>(٢)</sup>، والصغائر مغفورة تكفرها الطهارة والصلاة وسائر أعمال البر، قال النبي ﷺ: «الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما»<sup>(٣)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ / ذَلِكَ ذِكْرُ لِلذَّكْرِينَ﴾ [هود: ١١٤]، والكبائر يكفرها الندم والتوبة والإقلاع، وذلك من فضل الله، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقد يغفر في الآخرة لغير التائب إن شاء، ويعذب من يشاء.

[١/٩٢]

(١) في الأصل: كلما.

(٢) رواه الإمام أحمد برقم ٣٥٦٨ عن النبي ﷺ من حديث ابن مسعود.

(٣) رواه مسلم (١٤٤/١) كتاب: الطهارة، باب: الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة.

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: إن الله يغفر الكبير فلا تيأسوا، ويعذب بالصغير فلا تغتروا.

وقال عمر الفاروق رضي الله عنه: لا صغيرة مع إصرار، يريد أنها تصير بالإصرار كبيرة، قال: ولا كبيرة مع استغفار.

عصمنا الله وإياكم عن جميع معاصيه، ووفقنا وإياكم للعمل بما يرضيه.



٣٢- قال الله تبارك وتعالى:  
﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾  
إلى قوله: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾

قيل في ذلك: إن النساء قلن: ليتنا رجالاً فنجاهد كما يجاهد الرجال، وما أشبه ذلك، فنزلت الآية إلى قوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ [النساء: ٣٢] وعليهن فقال: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] (١).

وقيل: لا تتمنوا ما رزقه غيركم بعينه، فيقول الرجل: ليت دار فلان لي أو ماله لي، ولكن يسأل الله العبد من فضله، وإنه خير له (٢).

وقيل: إن النساء قلن: فُضِّلَ الرجال علينا، فجُعِلَ لنا في الموارث نصف ما جُعِلَ لهم، فنهوا عن الكلام في ذلك، وأُمرن بما هو خير لهن (٣)، والله أعلم بما أراد من ذلك.

\* \* \* \* \*

(١) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ٩٩)، وابن جرير في تفسيره (٤/ ٤٩)، عن معمر عن شيخ من أهل مكة.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٣٥) عن ابن عباس، ورواه القاضي إسماعيل في أحكامه (١٠٠-١٠١)، وابن جرير (٤/ ٥٠)، عن الحسن.

(٣) رواه القاضي إسماعيل في أحكامه (ص ٩٨)، وابن جرير في تفسيره (٤/ ٤٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٣٥)، عن مجاهد.

٣٣- قال الله عز وجل:

﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾

الموالي هم العصبات: الولد والأب والعمومة والأخوة، وبنو الإخوة وبنو

[٩٢/ب]

العم، وموالي النعمة/ وهم الورثة.

وكانوا يتوارثون بذلك وبالحلف، وكانوا إذا حالف الرجل رجلاً قال له:

ترثني وأرثك، وقد كان أبو بكر رضي الله عنه ورث حليفاً له في صدر الإسلام بالحلف،

ثم صارت الموارث بعد ذلك بالهجرة بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ

وَلَيْتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] وقال: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾

[الأحزاب: ٦]، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ

اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]، فاستقر الأمر على ذلك، ونسخ

الموارث بالحلف وبالهجرة، وبالله التوفيق.



٣٤- قال الله عز وجل:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾

إلى قوله: ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾

#### [القوامة]

المعنى في هذه الآية على ما تصرف من أقاويل المفسرين وما يذهب إليه مالك: أن للرجل الحجر على المرأة في نفسها ومالها، وأنه ليس لها أن تفتت عليه بشيء تفعله في نفسها دون إذنه إلا في الفرائض التي فرض الله عليها، فلا طاعة له عليها في أداء الفرائض من الصلوات الخمس، وإخراج الزكاة، وحج البيت، وصوم شهر رمضان، وما عدا ذلك من الطاعات المتطوع بها.

فإن قيل في الحج: إنها تحتاج إلى محرم لنهي رسول الله ﷺ أن تسافر إلا مع محرم.

قيل: نهيت المرأة أن تصوم إلا بإذن زوجها، وأجمع العلماء أن لها أن تصوم الفروض، مثل رمضان، وصيام الحج، وقتل الخطأ، فخرجت الفروض من/ النهي، كذلك الحج، وصار النهي في غير فرض، فما كان منها لا يضر به ولا يمنعه من واجباته، فلها فعله من غير إذنه، وما كان يقطعها عن واجباته عليها فليس لها فعله إلا بإذنه، فمن ذلك: الصوم المتطوع به لا يجوز لها أن تصوم إلا بإذنه، وما لزمها من صوم غير رمضان حتى يجري مجرى الفرض فلا يجزئ عنه غيره، فليس له منعها منه.



فَقِيلَ: هذا إلينا ما يجوز لها من ذلك وأشباهه، فما ما لها فعله<sup>(١)</sup> فهو قوام عليه، وله منعها من إتلافه، إلا ما كان من وجوه الشواب، فإن مالكا أباحها الثلث، والحجة في ذلك نذكرها<sup>(٢)</sup> إن شاء الله.

### [تأديب الرجل امرأته]

وللرجل عندنا ومن فسر القرآن ممن انتهى إلينا تفسير في هذه الآية: أن للرجل أن يؤدب امرأته، فما كان منه على وجه التأديب فآل الرجوع<sup>(٣)</sup> من غير قصد فلا قود فيه إذا علم أنه لم يتعد<sup>(٤)</sup> ما كان له، وهو الضرب الذي أبيح عند النشوز وأمثاله، ووقعت الإباحة له بهجران المضطجع تأديبا، وليس للمرأة أن تقاتل زوجها على ما يكون من تأديبه على سائر ما ينكره، ولا لها أن تدخل بيته إلا من يرضاه ويأذن لها، ولا أن تعطي أحدا من ماله شيئا، إلا ما كان على سبيل الصدقة إذا علمت أنه لا يكره ذلك.

فأما قوله: ﴿يَفْحَشُ مُبَيِّنَةً﴾ فليس ذلك الزنا، وإنما هو أن تفحش عليه بألفاظها<sup>(٥)</sup>، وقد يحتمل أن يكون النشوز<sup>(٦)</sup>.

فأما قول من قال من المفسرين: لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه، يعني: الزنا، فهذا قد أغنى الله تبارك وتعالى عنه بتحريم الزنا على الرجال والنساء، [٩٣/ب] وإيجاب الحدود فيه.

(١) هكذا العبارة بالأصل، وفيها اضطراب.

(٢) في الأصل: نذكره.

(٣) كذا في الأصل، ولم يظهر لي وجهها، والسياق بين.

(٤) في الأصل: يتعدى.

(٥) رواه القاضي إسماعيل في أحكامه (ص ١١٠)، عن ابن عباس.

(٦) رواه القاضي إسماعيل في أحكامه (ص ١١٠)، عن ابن عباس، والضحاك.

فإن قال قائل: بماذا حجرتم عليها في مالها لزوجها؟

قلنا: لقول الله عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ، فلما كان قَوَّامًا عليها في نفسها كان المال تبعًا ، ولما رواه داود بن أبي هند ، وحبیب بن الشهيد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال: «لا يجوز لامرأة هبة في مالها إذا ملك زوجها عصمتها»<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث قد روي عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مطلقًا ، فجاز أن يكون عن محمد بن عبد الله جد عمرو ، فيكون من جملة الصحيفة ، فجوزه داود وحبیب فأخرجاه عن الصحيفة بأن شعيبًا رواه عن جده لا عن أبيه ، ولا يُشك في سماع شعيب عن جده ، هكذا قال علي بن المديني وأحمد بن حنبل ، وقال علي: كل ما رواه عمرو من الصحيفة فصحيح .

وعلى أن<sup>(٢)</sup> محمد بن عبد الله بن عمرو مات قبل أبيه ، وإنما أخذ الصحيفة شعيب عن عبد الله ، كذا كان علي يقول .

٢٨- قال القاضي: نا به محمد بن صالح ، قال: أنا يوسف بن موسى ، قال: نا حجاج ، عن حماد بن سلمة ، عن داود وحبیب ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ .

وله أسانيد كثيرة ، وداود من أهل الضبط والدين بحيث لا خفاء به ، وكذلك حبیب بن الشهيد وإن كان دونه ، ومع ذلك فإن النبي ﷺ قال: «تنكح

(١) رواه أبو داود برقم ٣٥٤٦ ، أول كتاب البيوع ، باب عطية المرأة غير إذن زوجها ، والنسائي برقم ٣٧٥٦ ، كتاب العمري ، عطية المرأة بغير إذن زوجها .

(٢) في الأصل: بن .

النساء لأربع: لمالهن، وجمالهن، وحسبهن، ودينهن، فعليك بذات الدين  
تربّت يدك»<sup>(١)</sup>.

ثم لا اختلاف/ بين فقهاء الأمصار أن امرأتين إحداهما أجمل من  
الأخرى، لو تزوجتا نكاح التفويض<sup>(٢)</sup>، ثم وقعت المنازعة في الصدقات، لكن  
الحكام جميعاً يحكمون للحسنى بزيادة في الصداق على صداق أختها، وكذلك  
لو كانت إحداهما موسرة والأخرى فقيرة، لكن صداق الغنية عند الجماعة فوق  
صداق الفقيرة وأضعاف ذلك، فلما كان يزداد عليه في صداقها لجمالها، وكان  
له أن يحجر على الجمال أن يتمتع به غيره، كان<sup>(٣)</sup> له بهذه الحجة أن يحجر على  
المال الذي من أجله زيد في الصداق عليه، لأن المال والجمال والدين  
والحسب في المرأة جمال لولدها ولزوجها.

وقد قالت امرأة سعد بن الربيع للنبي ﷺ: قتل سعد يوم أحد، وقد  
استفاء مالهما عمهما، ولا تنكحان إلا ولهما مال<sup>(٤)</sup>، فهذا أيضاً حجة في ذلك.

قال أبو الأسود الديلي لبنيه: يا بني إني قد بررتكم صغاراً وكباراً وقبل أن  
تولدوا، قالوا: يا أبانا صغاراً وكباراً قد عرفناه، فقبل أن نولد بماذا؟ قال:  
تخيرت لكم الأمهات لكي لا تعيروا بهن.

فأما قول مالك في الثلث وأنه مباح لها، فإنه رأى المريض محجوراً عليه  
من أجل ورثته، وقد أجازت السنة الثلث فقاسه عليه.

فهذا حكم هذه الآية وما في مضمورها، والله أعلم.

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة، رواه البخاري برقم ٥٠٩٠، كتاب: النكاح، باب:

الأكفاء في الدين، ومسلم (١٧٥/٤)، كتاب: الرضاع، باب: استحباب نكاح ذات الدين.

(٢) قال القاضي عبد الوهاب في التلقين (ص ١١٦): «وصفته أن يعقدا ولا يسميا صداقاً،

أو على أن يفرضاه بعد العقد».

(٣) في الأصل: وكان.

(٤) سبق تخريجه.

٣٥- قال الله عز وجل:  
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾  
إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾

[بُعْثُ الْحَكَمِينَ]

قوله تبارك وتعالى: ﴿خِفْتُمْ﴾ يريد: تيفتتم.

[٩٤/ب]

وهذا حكم من الله إذا وقع / الشقاق، لكي لا يُترك الناس يتظالمون ويتضارون، وقد أنزل الله عز وجل في الرجل يحلف على امرأته ألا يقربها ما أنزل، ويمين الرجل لا يقرب المرأة خمسة أشهر أقل ضرراً من ما يقع بين الرجل وامرأته من الشقاق، وقد حكم المسلمون في العنين<sup>(١)</sup> بما حكموا، فكذاك إذا وقع بين الرجل وامرأته الشقاق عمل الحاكم في ذلك بما أمر الله.

فأما أبو حنيفة وأصحابه فما عرفوا هذه الآية، ولا تكلموا في شيء من أحكامها.

وأما الشافعي فتكلم<sup>(٢)</sup> فيها بكلام السكوت أحسن منه، فقال: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾، فالله أعلم بمعنى ما أراد من خوف

(١) العنين: قال القاضي عبد الوهاب في التلقين (ص ١١٧): «هو الذي له الذكر لا يتأتى

الجماع مثله لصغره وامتناع تأتي إيلاجه».

(٢) في الأصل: فتكلموا.

الشقاق الذي إذا بلغاه أمره أن يبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، والذي يشبه ظاهر الآية، فما عم الزوجين معاً حتى يشتبه فيه حالهما، وذلك أن الله أذن في نشوز الزوج بأن يصطلحا، وبين رسول الله ﷺ ذلك، وأذن في نشوز المرأة بالضرب، وأذن في خوفهما ألا يقيما حدود الله بالخلع، ودلَّت السنة أن ذلك برضا المرأة، وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شيئاً إذا أراد استبدال زوج مكان زوج، فلما أمر فيمن خفنا الشقاق بَيْنَهُ<sup>(١)</sup> بالحَكَمَيْنِ، دلَّ ذلك على أن حُكْمَهُمَا غير حُكْمِ الأزواج غيرهما، فإذا كان هكذا بعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، ولا يبعث الحَكَمَيْنِ إلا مأمونين، ورضا الزوجين وتوكيلهما، بأن يجمعا أو يفرقا إذا رأيا/ ذلك.

[٩٥/أ]

قال الشافعي: نا الثقفي، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي في هذه الآية، ثم قال للحكمين: هل تدریان ما عليكما؟ إن عليكما إن رأيتما أن تجمعا جمعتما، وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما، فقالت المرأة: رضيت بكتاب الله بما علي فيه ولي، وقال الرجل: أما الفرقة فلا، فقال علي: كذبت والله، فلا [حتى]<sup>(٢)</sup> تقر بمثل الذي أقرت به.

قال<sup>(٣)</sup>: فقول علي يدل على ما وصفت من أن ليس للحاكم أن يبعث حكمين دون رضا المرأة والرجل بحكهما، وعلى أن الحكمين إنما هما وكيلان للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة، ليس للحكمين أن يحكما إلا أن يفوض الزوجان ذلك إليهما.

قال الشافعي: وأنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول: تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت: اصبر

(١) في الأصل كلمة تشبه (ثبت) في الرسم، والمثبت من المصدر، وضبطها محقق أحكام إسماعيل (ص ١١٧): بَيْنَهُ.

(٢) ساقطة من الأصل، وأثبتها من المصدر، وأحكام إسماعيل (ص ١١٧).

(٣) القائل هو القاضي إسماعيل، الأحكام (ص ١١٦).

لي وأنا أنفق عليك ، وكان إذا دخل عليها قالت: أين عتبة بن ربيعة ، أين<sup>(١)</sup> شيبة بن ربيعة؟ فيسكت ، حتى دخل عليها يوماً وهو برم ، فقالت: أين عتبة بن ربيعة ، أين<sup>(٢)</sup> شيبة؟ فقال: على يسارك في النار إذا دخلت ، فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان فذكرت ذلك له ، فأرسل ابن عباس ومعاوية ، فقال ابن عباس: لأُفرِّقَ بينهما ، وقال معاوية: ما كنت لأُفرق بين شيخين من بني عبد مناف ، فأتياهما فوجداهما قد سدا عليهما أبوابهما وأصلحا أمرهما .

قال الشافعي رحمه الله: فهذا يشبه ما روي عن علي ، ألا ترى أن ابن عباس قال: أفرق ، ومعاوية قال: لا أفرق بين شيخين / من بني عبد مناف ، فأتياهما فوجداهما قد سدا عليهما أبوابهما ، فلما وجداهما قد اضطجعا<sup>(٣)</sup> رجعا؟ فدل ذلك على أنهما لو أحبا فسخا الوكالة<sup>(٤)</sup> .

فزعم الشافعي أن الحكمين يبعثان على ظاهر كتاب الله ، ثم قال من تلقاء نفسه: إن ذلك لا يكون إلا برضا الزوجين وتوكيلهما إياهما بأن يجمعا أو يفرقا<sup>(٥)</sup> .

وزعم أنه تأول في ذلك قول علي وعثمان عليهما السلام ، وفعلهما موافق لكتاب الله مبين لما ذهب إليه الشافعي ، ولم يبين الشافعي كيف يُوكَّل الزوجان ، وهل هما وكيلان لكل واحد من الزوجين ، أو كل واحد وكيل لأحدهما؟ ولا بأي شيء يُوكَّلُهُما<sup>(٦)</sup> كل واحد ، لأن الوكالة لا تجوز إلا في معلوم ، فإن كانت الوكالة في

(١) في الأصل: بن ، والتصويب من المصدر .

(٢) في الأصل: بن .

(٣) كذا في الأصل ، وفي المصدر: اصطلاحا .

(٤) الأم (١٢٤/٥ - ١٢٥) (ط المعرفة) .

(٥) الأم ، الموضع السابق ، (ط المعرفة) .

(٦) في الأصل: يوكلاهما .

الإصلاح بينهما فهذا شيء أمر الله به الخلق جميعاً ، والحكمان هاهنا مخصوصان به لا يُحتاج إلى التوكيل فيه ، وإن كان التوكيل بالطلاق فأَي شيء بيد المرأة من الطلاق حتى توكل فيه ؟

فإن قال الشافعي: وكيل الرجل في الطلاق .

فوكيل المرأة بماذا ؟ وإذا كانا وكيلين فليس إليهما حكم ولا هما مجتمعان ، لأن كل واحد مبين للآخر ليس إليه ما إلى صاحبه ، ولا إلى صاحبه ما إليه ، واسم الوكيل غير اسم الحاكم ، قال الله سبحانه في الصيد: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] ، فهما حكمان على الاجتماع ، كل واحد منهما إليه ما إلى الآخر ، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥] ، فأعلمنا أن الحكيمين أمرهما واحد إن قصدا للحق ووفقهما الله للصواب في الحكم .

[٩٦/أ] ثم تأول الشافعي فأخطأ/ فيه ، ونقله عن وجهه ، فقال: لما قال علي: ابعثوا حكماً من أهله ، كان هذا مخاطبة للزوجين ، ولو كان للزوجين ل قيل: فأمرهما ، ولو كانت المخاطبة بين علي وبين الزوجين لم يقل: فابعثوا حكماً من أهله ، ولقال: ابعث حكماً من أهلك ، فعُلم أن المخاطبة بيد الزوج وكذلك المرأة ، وإنما قال لجلسائه وأصحابه وذوي الرأي عندهم لعلمهم بالأهلين والمختار منهم ، كما يقول الحاكم لخاصته: اختاروا من يقوم بمال اليتيم ، وإنما قال علي للزوج لما قال: أما الفرقة فلا ، فقال علي: كذبت حتى تقر بمثل الذي أقرت به ، وإنما أقرت بالرضا بكتاب الله عليها ولها ، فأنكر علي إباءه لكتاب الله فقال: كذبت ، وليس يقال لمن قال: لا أوكل في الطلاق: كذبت<sup>(١)</sup> ، وهذه

(١) في الأصل: وكذبت .

الكلمة أسقطها الشافعي من حديث الثقفي، فلم يذكرها في احتجاجه كأفعاله، لتستوي له الحجة<sup>(١)</sup>، وما تستوي لو لم تكن هذه الكلمة<sup>(٢)</sup>.

٢٩- أنا بذلك القاضي إسماعيل قال: نا نصر بن علي قال: ثنا عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن محمد، عن عبيدة.

وفي الحديث: «فأمرهم علي»: فابعثوا حكماً من أهله وحكماً<sup>(٣)</sup> من أهلها، فعلم أن المأمورين غير الزوجين.

٣٠- ورواه سليمان بن حرب، حدثنا به البرنكاني، عن إسماعيل، عن سليمان، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن عبيدة، وقال فيه: فقال علي: كذبت، لا تنقلب حتى تقر بمثل الذي أقرت به<sup>(٤)</sup>.

فهل يجبر أحد على أن يؤكل وهو إن وكّل فله أن يخرج الوكيل من الوكالة، ويجوز أن يجبر على الرضا/ بكتاب الله، فبين علي أيضاً بقوله للحكمين: أتدريان ما عليكما؟ إن رأيتما أن تجمعما جمعتما، وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما.

[٩٦/ب]

وإنما قالت المرأة بعد مضي هذا الخطاب من عليّ للحكمين: رضيْتُ بكتاب الله عز وجل عليّ ولي، فكان امتناع الرجل من الرضا بكتاب الله يوجب جبره عليه وتكذيبه، كما جاء في حديث سليمان ونصر، وكان واجباً أن يؤدب إن أقام على ذلك، ولو كان الحكمان وكّلا ما احتاج علي أن يقول للحكمين: أتدريان ما عليكما؟ إذ الوكالة ومعرفة ما جعل إليهما يغني عن ذلك.

(١) بل أثبتها الشافعي، انظر الأم (١٢٥/٥)، (ط المعرفة).

(٢) كلام الشافعي في الأم، الموضع السابق، (ط المعرفة).

(٣) في الأصل: وحكم.

(٤) رواه ابن جرير من طريق ابن علية.. عن أيوب به (٧٤/٤).



وأما قول الشافعي فيما رواه عن عثمان، فقول من لم يتأمل الحديث الذي رواه ولا عَرَفَه، لأن فيه أن عثمان وجه ابن عباس ومعاوية وما عقيل حاضر، ووجه الحكمين برأيه ولم يستأمر الزوجين، فكان رأي ابن عباس أن يفرق، وكان رأي معاوية أن يؤلف، فعلم أن الفراق إليهما لو اجتمعا على ذلك، والزوجان مقيمان على التباعد، فإذا اضطجع الزوجان فقد زال ما إلى الحكمين، لأن الذي كان إليهما الإصلاح أولاً، فإن تعذر فرقا، فإذا كان الإصلاح فلا مدخل للحكمين، وإنما يكونا حكمين من قبل الإمام ما دام الشقاق، فإذا زال زالت ولايتهما.

قال علي: الحكمان بهما يجمع الله وبهما يفرق<sup>(١)</sup>.

قال ابن عباس: ما قضي من شيء فهو جائز<sup>(٢)</sup>، وقاله ابن جبير<sup>(٣)</sup>، ومجاهد، وأبو سلمة<sup>(٤)</sup>، والشعبي<sup>(٥)</sup>، وإبراهيم<sup>(٦)</sup>، والضحاك<sup>(٧)</sup>، والحكم<sup>(٨)</sup>، وربيعه<sup>(٩)</sup>، وفي مخالفتهم بالرأي الذي لا يشُدُّ النظر قُبْح.

قال/ مالك بن أنس: الأمر الذي يكون فيه الحكمان، إذا قُبْح ما بين الزوجين، ولم تثبت البينة، ولم يُقدر على تعرف ذلك وصحته، بعث الحاكم

(١) رواه مالك بلاغا في الموطأ برواية يحيى برقم ١٧٠٩، كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الحكمين.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/٧٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٩٤٥).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/٧٦).

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/٧٧).

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/٧٦).

(٦) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/٧٤-٧٦).

(٧) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١١٨)، وابن جرير في تفسيره (٤/٧٧).

(٨) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١١٨).

(٩) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١١٩).

عدلين ، أحدهما من أهل المرأة ومن يوثق به عليها ، والآخر من أهل الزوج بهذه الصفة ، فإن استطاعا الصُّلح أصلحا ، وإلا فَرَّقا ، وإن رأيا أن يأخذا له من مالها شيئا أخذا متى كان الفراق<sup>(١)</sup> والامتناع من الصلح من قبلها ، ما فعلا من ذلك جاز عليهما .

قال مالك: وبلغني أن علياً رحمه الله قال للحكمين: إليكما أن تفرقا وأن تجمععا<sup>(٢)</sup> .

قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت<sup>(٣)</sup> .



---

(١) في الأصل كلمة غير مقروءة ، وما أثبتته مناسب للسياق .

(٢) سبق تخريجه قريباً (٣٨٨/١) .

(٣) الموطأ برواية يحيى برقم ١٧١٠ ، كتاب: الطلاق ، ما جاء في الحكمين .

٤٣ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾

هذا كان قبل تحريم المُسْكِر، وكانوا خلطوا في القراءة، ثم نسخ هذا وسقط كلُّه بتحريم الخمر، وقد ذكرنا هذا كلَّه في كتاب الأُشربة، والحجة على من أحل الخمر بأن سماها بغير اسمها، واستغني عن ذلك في هذا الكتاب.



٤٣ - قال الله عز وجل:  
﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾

### [دخول الجنب المسجد وصلاته]

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا أحل المسجد لجنب ولا حائض»، من طريق جَسْرَة بنت دجاجة، عن عائشة<sup>(١)</sup>.

وروى عليّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب ولا كلب ولا صورة»<sup>(٢)</sup>.

روى المطلب أن النبي ﷺ لم يأذن لأحد أن يدخل المسجد وهو جنب إلا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لأن بيته كان في المسجد<sup>(٣)</sup>.

وقال عطاء: كان رجال من أصحاب رسول الله ﷺ يُجْنِبُونَ فيتوضؤون، / [٩٧/ب] ثم يأتون المسجد فيتحدثون فيه<sup>(٤)</sup>.

وقال جابر: كان أحدنا يُجْنِبُ فيمر في المسجد مجتازاً<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه أبو داود برقم ٢٣٢، كتاب: الطهارة، باب: الجنب يدخل المسجد.

(٢) رواه أبو داود برقم ٢٢٧، كتاب: الطهارة، باب: الجنب يؤخر الغسل، والنسائي برقم ٢٦١، كتاب: الطهارة، باب: في الجنب إذا لم يتوضأ.

(٣) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١٢٦) مرسلاً.

(٤) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١٢٧).

(٥) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١٢٧).

وقال زر، عن علي في قوله: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ قال: إلا أن يكون مسافرًا فلا يجد الماء، فيتيمم ويصلي<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: هو اختراق المسجد<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عباس: لا يقرب الصلاة وهو جنب إلا أن يكون مسافرًا فلا يجد الماء، فيتيمم ويصلي<sup>(٣)</sup>.

فالتفسير في هذه الآية من الصحابة والتابعين كثير، وكله يدور على قولين، منهم من يقول: المراد الصلاة، ومنهم من يقول: المسجد، وأكثرهم يقول: الصلاة.

فأما الذين ذهبوا إلى أنه المسجد، لأنه مصلى يصلى فيه.

ومن قال: إنه المسافر لا يجد الماء، ذهبوا إلى أنها الصلاة بعينها، وأنه لا يقربها حتى يغتسل، إلا أن يكون مسافرًا ولا يجد الماء فيتيمم، ذهبوا إلى ظاهر الآية، وأنه قُرِنَ مع ذكر السكاري.

وليس يختلف أهل العلم في أن الجُنُب لا يصلي حتى يغتسل إلا أن يكون مسافرًا ولا يجد الماء فيتيمم ويصلي، إلا شيئاً<sup>(٤)</sup> رواه أهل الكوفة لا يُعمل به.

والأقوى أن الآية نزلت في المسافر، وهو أصح المعنيين، ومع ذلك فينبغي أن ينزه المسجدَ الجُنُب فلا يدخله، كما لا يقرأ القرآن، وبالله التوفيق.

(١) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١٢٨)، وابن جرير في تفسيره (٩٩/٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩٥٩/٣-٩٦٠).

(٢) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١٢٨)، وابن جرير في تفسيره (١٠١/٤).

(٣) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١٣٠).

(٤) في الأصل: شيء.

٤٣ - قال الله عز وجل:

﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ۖ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾﴾

[تيمم المريض]

المريض الذي يتيمم عند مالك وهو واجد للماء: الجريح، وصاحب القروح والجُدري<sup>(١)</sup>، وكل من خاف إن استعمل الماء أن يزيد ذلك في علته، أو أن يضره فتطول العلة، فهذا الذي له أن يتيمم وإن كان جنباً أيضاً تيمم وصلى<sup>(٢)</sup>. [٩٨/١]

قال نحواً من ذلك ابن عباس، وجماعة من المفسرين - بل جُلُّهم - ما هذا معناه<sup>(٣)</sup>.

وكذلك يقول في المريض الذي يقدر على التَّوضُّؤ بالماء ويعجز عن تناوله، وليس له من يناوله وقد دخل آخر الوقت، أنه يتيمم ويصلي. ومما يقوي ذلك، ما روي في المسح على الجبائر<sup>(٤)</sup> وما أشبهها.

(١) الجُدريُّ: قال في اللسان (٩٤/٣): «والجُدريُّ والجَدري، بضم الجيم وفتح الدال، ويفتحهما، لغتان»، وهو مرض جلدي معروف، أسأل الله العافية.  
(٢) المدونة (٤٥/١).

(٣) انظر تفسير ابن جرير (١٠٣/٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٦٠/٣).

(٤) منها ما روي عن علي عليه السلام قال: انكسرت إحدى زُنْدَيَّ فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أمسح على الجبائر، عقب عليه ابن حجر في بلوغ المرام (ص ٣٢) بقوله: رواه ابن ماجه بسند واه جداً، ومنه ما روي عن جابر رضي الله عنه في الرجل الذي سُجَّ، فاغتسل =

٤٣ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾

### [اللمس الموجب للوضوء]

ملامسة النساء عند مالك التي توجب الوضوء: اللمس لمن يحل وطؤه لشهوة الجماع، والتلذذ بذلك دون الجماع، وقد يقع ذلك لشهوة فيمن لا يحل له، فهذا عاص لله، عليه الطهارة والاستغفار.

فأما لغير شهوة فلا وضوء فيه.

كان رسول الله ﷺ يُقَبِّلُ نِسَاءَهُ وهو صائم، ويصلي أيضاً ولا يتوضأ، روته عائشة وغيرها، وسئلت عائشة عن ذلك فأخبرت به، ثم قالت: وأيكم أملك لإربه<sup>(١)</sup> كرسول الله ﷺ؟<sup>(٢)</sup> وعيز<sup>(٣)</sup> هذا القول أنه من كان يملك إربه فلا يلزمه الوضوء، وأن من لم يملك إربه فعليه الوضوء.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الملامسة الجماع، وأصحابه مثله<sup>(٤)</sup>.

= فمات: «إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصّب على جرحه خرقه، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده». قال ابن حجر عنه أيضاً في الموضع السابق: «رواه أبو داود بسند فيه ضعف، وفيه اختلاف على رواته».

(١) في الأصل: لإربه.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٣٠٢، كتاب: الحيض، باب: مباشرة الحائض، ومسلم (١٦٦/١-١٦٧)، كتاب: الحيض، باب: مباشرة الحائض فوق الإزار.

(٣) كذا بالأصل، ولم أهد لوجهها، ومعناها حسب السياق: وأفاد.

(٤) انظر ابن جرير في تفسيره (١٠٤/٤-١٠٦).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: القبلة والجِسة من الملامسة <sup>(١)</sup>.

وقال ابن عمر رضي الله عنه: القبلة والجِسة هي الملامسة.

وتابعهما على ذلك خلق كثير من التابعين <sup>(٢)</sup>.

وروي في هذا الباب أحاديث مرفوعة أنكرها النقاد، وطعنوا بها على حديث بن أبي ثابت، ولكن ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه، وابن مسعود، وابن عمر، ومن تابعهم من التابعين صحيح، والنظر يوجب ما قاله ابن مسعود، [٩٨/ب] وابن عمر، وكذلك ظاهر الآية، لأن الملامسة ذكرت مع الغائط الذي يكون منه الوضوء في الموضعين، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، والمرض والسفر لا يَنْقُضَانِ الوضوء، فذكرهما مع الغائط الذي يوجب الوضوء.

وهذه الآية فيها تقديم وتأخير، وإنما حكمها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ من المضاجع، ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الملامسة التي هي صغير الجماع، ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ إلى قوله عز من قائل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ اغتسلوا، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ في هذه الأحوال، ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾.

فكانت الآية مُستَوْعِبَةً لجميع من يجب عليه الطهور، ومن يجب عليه الغسل، ومن يجوز له أن يتيمم من جنب أو غيره، ولو كان حكم الآية على تلاوتها لكان على المسافر والمريض التيمم والوضوء، كان طاهراً أو غير طاهر، وفي القرآن تقديم وتأخير كثير لا ينكره أهل العلم بالقرآن، فعلم بذلك أن

(١) انظر ابن جرير في تفسير (٤/١٠٦-١٠٨).

(٢) انظر المصدر والموضع السابق.



الملاسة ليست الجماع ، إذ كان الجماع قد ذُكر بقوله عز وجل : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ .

[٩٩/أ] والذي قلناه في معنى الآية/ أوضح وأبين مما يخالفه ، بما يقوله أبو حنيفة وأصحابه ، لأن الذين قالوا: إنه الغُشيان ، جعلوه كناية ، ومن قال: إنه اللمس الذي دون الجماع قاله بنص القرآن .

وخالفنا الشافعي في الشهوة ، ووافق في اللمس أنه دون الجماع بفعل رسول الله ﷺ ، وأنه كان يُقبَّل نساءه راداً لقوله ، لأن رسول الله ﷺ كان يُقبَّل ولا يتوضأ ، وكان يملك إربَه فلا تدخله الشهوة ، فلا يكون عليه الوضوء .

فهذا حجة على الشافعي وعلى العراقي ، لأن عائشة رضي الله عنها قد أعلمت بأنه من لم يملك إربه فعليه الوضوء ، وكذلك قالت في الصوم ، والله أعلم .



٤٣ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾

### [أحكام التيمم]

التيمم: الطلب، والصعيد: ما يصعد الرجل عليه من الأرض، والطيب: الطاهر من الأنجاس.

والمسح فقد اختلف فيه، فقال بعضهم: ضربة للوجه والكفين.

وقال بعضهم: ضربة للوجه واليدين، ولم يبين.

وقال بعضهم: ضربتين، واحدة للوجه، وأخرى لليدين إلى الكوعين<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: ضربتين واحدة للوجه، وأخرى إلى اليدين إلى المنكبين<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم وهم الأكثر من الصحابة: ضربتين، واحدة للوجه، وأخرى لليدين إلى المرفقين<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

(١) الكوعين: واحده كوع بضم الكاف وسكون الواو، وهو رأس الزند الذي يلي الابهام، انظر غرر المقالة لابن حمامة (ص ١٠٣)، وتنبيه الطالب لابن عبد السلام (ص ٤٦٨).

(٢) المنكبين: واحده منكب، وهو بفتح الميم وكسر الكاف، وجمعه مناكب، وهو مجمع عظم العضد والكتف، انظر تنبيه الطالب لابن عبد السلام (ص ٥٣٦).

(٣) المرفقين: واحده مرفق، قال القاضي عياض في التنبيهات (٢٧/١): «يقال بفتح الميم وكسر الفاء، وبكسر الميم وفتح الفاء، والمرفق آخر عظم الذراع المحدد المتصل بالعضد».

(٤) الموطأ برواية يحيى برقم ١٤٣، كتاب: الصلاة، العمل في التيمم.

والصحيح عندنا: هذا الأخير، لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، ثم قال: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾، فوجب بالآية مسح ما كان عليه / غسله.

[٩٩/ب]

فإن قال قائل: فقد يجوز أن تكون الذراعان أُسْقِطَتَا في التيمم كما أسقط الرأس والرجلان.

قيل له: هذا غير سائغ، لأن الرأس أصله مسح فرضه فُخِّفَ، فلما أُبدلتا لم يجعل الخفيف بدلاً من خفيف وأسقط، والرجلان وإن كان فرضهما الغسل فقد خُفِّفَ بالمسح على الخفين، فلم يجوز أن ينقل إلى خفيف، ثم ينقل من الخفيف إلى خفيف، والوجه واليدان أصلهما الغسل، فلما نقل إلى خفيف بقي الحكم على حاله، وكان التخفيف في المسح دون إسقاط العضو، والله أعلم بما أراد من ذلك.

والرواية في ضربتين في الذراعين ومسحهما صحيحة غير مدفوعة، وقال مالك رحمته الله: فمن تيمم إلى الكوعين أعاد في الوقت وأعاد الصلاة<sup>(١)</sup>.

وأما قوله: «في الوقت» فاستحباب، وأظنه أجاز صلاة من فعل ذلك إذا خرج الوقت، إجلالاً للصحابة والقائلين به، وألا يَنْحَلَّهُمْ أنهم ما صلوا، والله واسع الرحمة.

والتيمم عندنا لكل صلاة، وقد زعم العراقيون أنهم يتيممون لخمس صلوات، وفرقوا بين الخمس والستة<sup>(٢)</sup>.

(١) المدونة (٤٣/١).

(٢) قال محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة (٤٨/١): «قال أبو حنيفة رحمته الله في رجل لم يجد الماء فتييم لصلاة حضرت، ثم حضرت صلاة أخرى، أنه يصلي بتيممه ذلك، ما لم يحدث أو يجد الماء»، وحكى الجصاص الحنفي مذهبهم في هذا فقال: «يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات، ما لم يحدث أو يجد الماء»، ولم أجد من الأحناف من يحدد الصلوات في خمس.

فإن كان التيمم يقوم مقام الوضوء فلا فرق بين خمسة وستة، وإن كان إنما عمل بالقرآن فلا اختلاف بيننا أن المتيمم إذا لم يجد الماء وتيمم، أن عليه أن يطلب الماء للصلاة الأخرى إذا دخل وقتها، فإذا كان بفرض الله يطلب فيصير غير واجد، فقد قال الله عز وجل: ﴿فَلَمْ يَحْذُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾، فصار التيمم واجباً على كل طالب لم يجد.

ومع ذلك فلا اختلاف أن التيمم يُبيح الصلاة ولا يرفع الحدث كما يرفعه/ الوضوء، لأن الوضوء لا يبطل إلا بحدث ينقض الطهارة، والتيمم يبطله وجود الماء، ولا يزيل حكم الجنابة، فالإنسان جُنُب وهو يصلي، إنما تفضل الله بالتيمم لإدراك الصلاة في وقتها وهو على حال حدثه، ولا بأس عندنا أن يتيمم الرجل ويقرأ حزبه من القرآن.

[١/١٠٠]

وقد زعم العراقي أنه إن وجد الماء وهو في الصلاة بطل تيممه<sup>(١)</sup>، وهذا مخالف لما أصلوه، لأن التيمم إنما أبيح للدخول في الصلاة، فإذا دخل فيها فليس يخرج من فرضه أو كان فرض الوضوء قد مضى حكمه إلا بحدث ينقض الوضوء، والله أعلم.



(١) الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن (٥٣/١).

١١٦ - قال الله تبارك وتعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[عموم المغفرة للمذنبين من أمته ﷺ]

الرواية في هذه الآية كثيرة، وأنها توجب الغفران لكل من لم يشرك، وأن الله تبارك وتعالى يغفر الكبائر مع الصغائر لمن يشاء، ويعذب من يشاء في الدنيا والآخرة، فضله يؤتيه من يشاء.

ولا أعلم اختلافاً بين أهل العلم في ذلك إلا من قال بالوعيد<sup>(١)</sup>، وليس هم من أهل العلم بحمد الله، فإنهم زعموا أن الله لا يغفر الكبائر إلا للتائب، ولو كان كما قالوا لَحَلَّتْ الآية من الفائدة، لأن الشرك أيضاً مغفور للتائب قبل أن يُعْرِغِرَ، فلا فائدة في قوله سبحانه وتعالى - ونعوذ بالله من أن نقول ذلك -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، لأن التائب من الشرك والكبائر مغفور له، وغير التائب منها غير مغفور له، فما الفرق الذي أوجبه الآية بين الشرك وسائر الكبائر؟

[٢/١٠١] وهم قوم أعمى الله قلوبهم وأصمهم / وأعمى أبصارهم، وأغنى عن الحجة عليهم، وينبغي للعبد أن يكون خائفاً راجياً، مُقَدِّماً للتوبة والندم.



(١) القائلون بالوعيد هم الوعيدية، وهم فرقة من فرق الخوارج، يقولون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار، انظر: الملل والنحل للشهرستاني (ص ٢٢).

٥٨ - قال الله عز وجل :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾

كل مؤتمن على نفس ومال وسِرٍّ وعِرَضٍ ، مُخَاطَبٌ بأداء الأمانة فيما أُؤْتِمَنَ عليه ، والدِّينَ والودِيعَةَ والرهن والعارية سواء ، وكل ما<sup>(١)</sup> جرى هذا المجرى ، على كل يد أن تؤدي ما قبضت على حكم قبضها إياه .

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : القتل في سبيل الله يكفر كل ذنب إلا الدِّينَ والأمانة<sup>(٢)</sup> ، والأمانة أشد ذلك وأعظم .

٥٨ - وأما قوله : ﴿وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ ، فهذا في ولاية الأمر ومن قام مقامهم من الحكام وسائر الولاية ، والعدل : الاقتداء بالكتاب والسنة واتباع السلف ، وفقنا الله وجميع المسلمين لمرشد الأمور بمنه .



---

(١) في الأصل : كلما .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩٨٥/٤) ، وفيه : إلا الأمانة ، دون الدِّينِ .

٥٩ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ

فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾

[طاعة الله ورسوله ﷺ]

قال النبي ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري<sup>(١)</sup> فقد أطاعني، ومن عصى أميري<sup>(٢)</sup> فقد عصاني»<sup>(٣)</sup>.

فطاعة الرسول ﷺ فرض على من آمن به، وطاعة من أمر بطاعته كذلك، وقد قال النبي ﷺ: «ما لكم ولأمرائي، لكم صفوة أمرهم وعليهم كدره»<sup>(٤)</sup>.

وطاعة الله: اتباع كتابه جلّيه وخفيّه، وطلب علم الخفي من الراسخين فيه يُتَنَغَى /، وطاعة رسول الله ﷺ في حياته: الرجوع إليه في كل مشكل من القرآن والسنة، وبعد وفاته صلوات الله عليه: الرجوع إلى سنته المعمول بها، وهذا معنى قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

(١) في الأصل: أمري.

(٢) في الأصل: أمري.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٧١٣٧، كتاب: الأحكام، باب: قول الله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، ومسلم (١٣/٦) في الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.

(٤) من حديث رواه مسلم (١٤٩/٥)، كتاب: الجهاد والسير، باب: استحقاق القاتل سلب القتل.

### [طاعة أولي الأمر]

وأما قوله عز وجل: ﴿وَأُولَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، ففيه اختلاف بين المفسرين، فمنهم من قال: السلطان، ومنهم من قال: الفقهاء والعلماء العقلاء.

وطاعة السلطان واجبة في كل طاعة لله، وكل شيء لا يخرج إلى معصية ولا إثم، وطاعة أهل الفضل في الدين والعلم، ومن يوثق بهما عليهما فيما نيظ بهم توجب رضوان الله، وتلزم أهل طاعة الله، فإن قوام الدين بهاتين الطائفتين، قال النبي ﷺ: «لا يزال الناس بخير ما استقامت لهم هدايتهم وولاتهم»<sup>(١)</sup>، والهداة: العلماء العاملون بعلمهم، فإن الله أنزلهم أجلاً المنازل فقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ قرنهم بنفسه، والمعنى: قضى الله أنه لا إله إلا هو، حكم الله ألا يُعبد سواه، وشهدت الملائكة وأولوا العلم بما قضى الله به من التوحيد، وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، وقال: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾، هذه حال العالم إذا تمسك به، وإذا أخلد إلى الأرض واتبع هواه، فقد مثله بالكلب وبالحمار، نسأل/ الله ألا يكلنا إلى أنفسنا، وأن يستعملنا به ويَجْبِلَنَا عليه برأفته، إنه جواد كريم.

[١٠٢/ب]



(١) رواه البيهقي موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما برقم ١٦٦٥١، جماع أبواب الرعاة، باب: فضل الإمام العادل، (ط العلمية).



٩٢ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾  
إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾

### [القتل الخطأ]

ليس لمؤمن أن يقتل مؤمناً، ولا أن يقتل معاهداً بحال، وقوله: ﴿إِلَّا خَطَاً﴾ ليس بالاستثناء، وقد تستثني العرب الشيء من الشيء وليس منه، والمعنى: لكن من قتل خطأ، أو: لكن قد يقع الخطأ غير العمد، أو سوى الخطأ فإنه قد يكون، تفعل العرب هذا على اختصار وضمير، هذا كلام الأصمعي<sup>(١)</sup> وأبي عبيدة قالوا: ومعناه ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً على حال إلا أن يقتله مخطئاً، فإن قتله خطأ فعليه ما قال الله عز وجل، ومثل هذا قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَيْدَ الْإِنِّيرِ وَالْفَوْحِشِ إِلَّا أَلَمَ﴾، واللم ليس من الكبائر ولا من الفواحش، ومعناه: إلا أن يُلَمَّوا بغير الكبائر، قال جرير:

من البيض لم يظعن بعيداً ولم يطأ على الأرض إلا ذئيل بُردٍ مرحل<sup>(٢)</sup>  
المُرحَل: الموشى في طرفيه، وذئيل البُرد ليس من الأرض.

(١) الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريش البصري، الإمام اللغوي الحجة، توفي ٢١٦هـ، انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/١٨١).

(٢) ديوان جرير بشرح ابن حبيب (ص ٩٤٥)، وفي شطره الثاني: ... إلا نير مِرْطٍ مرحل.

وقال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس<sup>(١)</sup>

وأما قوله عز من قائل: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ الدية في الخطأ على العاقلة إذا ثبت ذلك، وليس عليهم إقرار ولا عمد ولا عبد، وإنما على العاقلة/ ما ثبت أنه خطأ من غير قوله وقول أولياء الدم، والرقبة المؤمنة على القاتل في نفسه، ولا يجوز في الرقبة إلا مؤمنة كما شرط الله تعالى، ولا يجوز فيها الطفل ولا من لا يستقل بنفسه ويتصرف في معاشه، ولا تجوز العيوب القاطعة عن ذلك، ولا من لا يعقل الإسلام والصلاة، والله أعلم.

[١/١٠٢]

وقد قال ابن القاسم: إن الصغير يجزئ إذا كان حكمه حكم الإيمان.

والذي أختار: أن يكون يعقل الإيمان.

### [الدية]

وأما الدية فإنها عندنا على أهل البادية مائة من الإبل، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم، وترد الإبل في الجراح إلى هذه القسم على كل قوم، وقد روي عن النبي ﷺ أنه دفع بالمدينة دية اثني عشر ألف درهم، رواه عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً من الأنصار قتل فوداه رسول الله ﷺ اثني عشر ألفاً، فنزلت: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

(١) ورد هذا البيت في عدد من المعاجم اللغوية وكتب النحو غير منسوب، انظر مجاز

القرآن (١/١٣٧)، واللسان (١/١٣٠)، وهو في ديوان جران العود (ص ٥٢) وصدره:

بسابسا ليس بها أنيس.

وأما الروايات عن عمر فمختلفة، جعلها في وقت ثمانية آلاف<sup>(١)</sup>، وفي وقت عشرة آلاف<sup>(٢)</sup>، وفي وقت اثني عشر ألفاً<sup>(٣)</sup>، وجعل دية الكتابي في الوقت الذي جعلها ثمانية آلاف أربعة آلاف، وأحسبه كان يفعل ذلك في الأوقات، يُقَوِّم الإبل لاختلاف الصرف.

فجعل الشافعي دية الكتابي أربعة آلاف<sup>(٤)</sup>، ولم ينقلها بنقل عمر رحمه الله دية المسلم بالصرف، وإنما جعلها عمر رضي الله عنه نصف دية المسلم، ونحن / نتكلم [١٠٣/ب] هذا في موضعه إن شاء الله عز وجل عند ذكر الديات والقصاص في الجراح، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت.

وقال أهل العراق: الدية عشرة آلاف.

وأصح الروايات عن عمر رضي الله عنه: اثنا عشر ألفاً، وعن عائشة مع ما قدمنا ذكره عن النبي ﷺ.

وولد العبد الصغير إذا عقل الإسلام يجري مجرى أبيه، والله أعلم.



(١) في الأصل: ألف.

(٢) في الأصل: ألف.

(٣) رواه مالك في الموطأ بلاغاً برقم ٢٤٥٩، ذكر العقول، العمل في الدية، رواية يحيى.

(٤) الأم (٢٥٩/٧).

٩٢ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ  
وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى  
أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

[دية المؤمن مع أهل الكفر، والمعاهد، والذمي]

قوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، إذ ليس  
هناك مستحق الدية، إذ كان أولياؤه كفاراً.

ومعنى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ [فدية مسلمة  
إلى أهله] <sup>(١)</sup> وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ؛ لأنه مؤمن بين قوم لهم ميثاق، فالكفارة  
من أجل أنه مؤمن، والدية كانت تدفع من أجل الميثاق، والميراث للمسلمين.

وهذا الأخير منسوخ لأن المهادنات والمواثيق كانت بين رسول الله ﷺ  
وبين طوائف من المشركين، فنسخ ذلك كله بسورة براءة، وهي آخر سورة  
نزلت، فقال تبارك وتعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ  
فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ يُخْزِي الْكَافِرِينَ وَأَذَنٌ  
مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾  
[التوبة: ١-٣] وقال تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ

(١) ساقطة من الأصل، وفيه: فتحير، على الخطأ.

وَجَدْتُمُوهُمْ ﴿[التوبة: ٥]﴾ ويقال في هذه الأشهر: هي الأربعة الأشهر التي أجلوا في قوله: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقال تبارك وتعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، فنسخ ذلك كل ما<sup>(١)</sup> كان قبله.

وأُنزل في براءة أيضاً أمر أهل الذمة في قوله عز وجل: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فاستقر الأمر في مشركي العرب بعد الأربعة الأشهر التي ضُربت لهم على الدخول في الإسلام أو القتال، وفي أهل الكتاب ومن جرى مجراهم من المجوس وعبدة الأوثان على الدخول في الإسلام أو إعطاء الجزية أو القتال، فكان هذا ناسخاً لما مضى قبله، فلا دية الآن لمسلم منهم يقتل في الحرب إذا كان في جملتهم، إذ لا ميثاق، ألا تراه قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ [النساء: ٩٠].

وقال عز وجل: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢]، والسلام ليس من اللغو، قال الأعشى:

إِذَا اتَّصَلْتُ قَالَتْ أَبْكَرُ بْنُ وَائِلٍ      وَبَكْرٌ سَبَّهَا وَالْأَنْوَفُ رَوَاغِمٌ<sup>(٢)</sup>

وقال زيد الخيل:

إِذَا اتَّصَلْتُ تَنَادَى يَا لَقَيْسٍ      وَخَصَّتْ بِالْدَعَاءِ بَنِي كِلَابٍ<sup>(٣)</sup>

(١) في الأصل: كلما.

(٢) ديوان الأعشى (ص ٨١).

(٣) انظر ديوان زيد (ص ٧٤)، ولفظه:

ولو كانت تكلم أرض قيس لأصحت تشتكي لبني كلاب

وقد قيل في بعض الحديث: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾: إن من توصل إليهم فله مثل عهدهم.

وأحسب أن هذه الآيات نزلت - فيما يقال - في قوم من أشجع<sup>(١)</sup>.

[١٠٣/ب] وقد قيل: في قوم من بني مدلج كان بينهم وبين النبي ﷺ عهد فقال تبارك اسمه: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رَدُّوا إِلَى آلِفَتَنَةٍ أَرْكَسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ وَيَكْفُمُوا أَيْدِيَهُمْ فَحَدُّوهُمْ وَأَقْلُوهُمْ حَيْثُ تَفَقَّطْتُمُوهُمْ<sup>٢</sup> وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء: ٩١]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ [النساء: ٩٢] الآيات، فهذا كله يدل على ما ذكرنا، وكان الناسخ لأمر المواثيق ما وصفنا، والله أعلم.

وليس يجب أن تقاس دية المعاهد على دية من كان بينه وبين رسول الله ﷺ ميثاق، لأنهم لم يكونوا دمة للنبي ﷺ ولا أوطأهم يومئذ عليه، ولما قيل: ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ دل على التساوي بينهم في الديات وغيرها من الأمور التي تحدث، إلا أن يشترطوا في ذلك شرطاً فيه خصوصٌ لبعضهم، وما لم يشترط الخصوص فهو على التساوي، وليس يشبه هؤلاء أهل الدمة، لأن أهل الدمة إنما قهرهم المسلمون حتى أعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، فدياتهم تجري على ما أعطاه المسلمون.

فمن ذلك أنهم جعلوا دية المجوس أقل من دية اليهود والنصارى، فروى عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: «عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُؤْمِنِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن جرير عن السدي، قال: ثم ذكر نعيم بن مسعود الأشجعي، وكان يؤمن في المسلمين والمشركين، ينقل الحديث بين النبي ﷺ فقال: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رَدُّوا إِلَى آلِفَتَنَةٍ﴾ يقول: إلى الشرك.

(٢) رواه أبو داود (٤٥٨٣)، أول كتاب الديات، باب في دية الذمي (ت الأرنؤوط) =

وروى سعيد بن المسيب أن عمر رضي الله عنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية المجوسي ثمانمائة<sup>(١)</sup>.

وقال مكحول: وجعلها نصف دية المسلم، وإنما قال ذلك لأنه كان يُقَوَّم الإبل عند الحوادث، وقصده كان لنصف دية المسلم.

[١/١٠٤]

وقال السبعة<sup>(٢)</sup>: دية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين، وهي عندنا: ستة آلاف، وفي الوقت الذي جعلها عمر رضي الله عنه أربعة آلاف كان قد جعل دية المسلم ثمانية آلاف، أو ثمان مائة دينار.

ثم إن عمر رضي الله عنه خطب فذكر غلاء الإبل ورُخْصَها، فجعل على أهل الورق اثنا عشر ألفاً، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وجعل دية أهل الكتاب على النصف<sup>(٣)</sup>.

ولما قيل: دية الكافر على النصف، عُلِمَ أنه الكافر الذي تجري عليه أحكامنا، وأما الكافر الذي لا تجري عليه أحكامنا وإنما بيننا وبينهم ميثاق، فديته على قدر ما يجري بيننا وبينه من الشرط ولا كفارة، لأن الميثاق لا يقع بيننا وبينه إلا على المراضاة منا ومنه، والذمي إنما أعطيناه ما أعطيناه على قدر

---

= والترمذي برقم ١٤١٣، أبواب: الديات، باب ما جاء في دية الكفار، والنسائي برقم ٤٨٠٧، كتاب: القسامة، كم دية الكافر، وابن ماجه برقم ٢٦٤٤، أبواب: الديات، باب: دية الكافر.

(١) رواه ابن جرير (٢١٦/٤).

(٢) هم فقهاء المدينة السبعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وخارجة بن زيد، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن يسار، وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود.

(٣) رواه أبو داود (ت الأرنؤوط) برقم ٤٥٤٢، أول كتاب الديات، باب: الدية كم

هي؟

ما رأينا في أمره، إذ كان حكمنا عليه جائزاً<sup>(١)</sup>، وإنما حُقِن دمه بالجزية التي جعلناها عليه.

وكل واحد من اليهود والنصارى والمجوس إذا قُتل أعطيناهم دية التي جعلناها له، فهي دية مسلمة إلى أهله، لأن كل دية الإنسان قلت أو كثرت إذا أُدِّيت إلى مستحقها فهي دية مسلمة إلى أهله.

كما أن المرأة المسلمة إذا قُتلت خطأً فديتها نصف دية الرجل، وعلى قاتلها تحرير رقبة مؤمنة، وهي دية مسلمة إلى أهل المقتول ذكراً كان أو أنثى، لأن لفظ: ﴿فَدِيَةٌ مُسْلِمَةٌ﴾ نكرة، وإنما يجب فيها أن تؤدي دية المقتول ما كانت من شيء.

فأما تحرير رقبة في قتل المعاهد خطأً فإنما يرى ذلك مالك رحمته الله احتياطاً، لأن نسق الآية قد يمكن أن يكون معطوفاً على أن يكون المقتول/ في الحالات كلها وهو مؤمن كما قال المتقدمون، ويمكن أن يكون كافراً بيننا وبينه ميثاق، فلاحتياط أصوب، والله أعلم.





٩٢ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾

أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأتقوي، أخبرنا أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري القاضي قراءة عليه بمصر في منزله عام أحد وأربعين وثلاثمائة وأنا أسمع، قيل له: قلت رحمك الله: الشهران جُعلا بدلاً من الرقبة المؤمنة، ولم يجعل الله تبارك وتعالى هاهنا إ طعاماً.

وأما قوله عز وجل: ﴿تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾، فمعناه رحمة من الله، والتوبة عند العرب: الرجوع، فرجع الله بهم من الرقبة إلى الصيام رحمة منه، وبالله التوفيق.



٩٣- قال الله عز وجل:

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾

إلى آخر الآية

[هل للقاتل توبة؟]

قال زيد بن ثابت، وابن عباس، ومن تابعهما من التابعين: إن قاتل المؤمن لا توبة له، وشددوا في ذلك<sup>(١)</sup>.

وقال علي بن أبي طالب، ومن تابعه: له توبة.

قال القاضي: والذي توجهه الآيات: التوبة، لأن الله تبارك وتعالى قال في هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَظِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ﴾، فلما ذكر أن جزاءه الذي وصف، عرف/ أن هذه عقوبة فعله إن جازاه، وقد يجوز ألا يجازيه.

[١٠٥/أ]

وقال في سورة الفرقان: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضْعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، فاستثنى في الجميع التوبة، وقال عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] فأوجب على نفسه تفضلاً على من شاء، فينبغي لمن فعل هذه<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تفسير ابن جرير (٤/٢٢٠-٢٢٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/١٠٣٦-١٠٣٧).

(٢) في الأصل: هذا.

الأشياء - عصمنا الله عنها بمنه وعن جميع المآثم - أن يخاف ألا يكون فيمن يدخل في المشيئة، ويرجو عفو ولا يقنط، فإن الله عز وجل قال: ﴿لَا تَقْطُؤْا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

كان ابن شهاب إذا سُئِلَ: هل للقاتل توبة؟ يتعرّف من السائل هل قتل أم لا؟ ويطاولة، فإن قال: لا، قال: لا توبة له، وإن قال: نعم قد قتل، قال: له توبة. وإن هذا لحسن، ومع ذلك، فهذه الآيات من أحكام الآخرة، مردودة إلى الباري سبحانه، وله أن يفعل ما شاء، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وله الفضل على كل الأحوال.



٩٥ - قال الله سبحانه:

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ  
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ الآية

### [العذر في الجهاد]

هذه الآية نزلت في ابن أم مكتوم، وكان ضريراً، فلما نزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ / قال ابن أم مكتوم وزيد بن ثابت يكتب: يا رسول الله، كيف بي وأنا ضرير؟ فأنزل الله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فألحقت بين المؤمنين والمجاهدين، فكانت عذراً لمن عجز عن الجهاد، روى ذلك جماعة عن زيد بن ثابت<sup>(١)</sup>.

\* \* \* \* \*

(١) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٤٥٩٤، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ...﴾، ومسلم (٤٣/٦)، كتاب: الإمارة، باب: سقوط فرض الجهاد عن

١٠١-١٠٢- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ

أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا وَإِذَا كُنْتَ

فِيهِمْ فَاقْصِرْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتَقِمَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾

قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: نرى قصر الصلاة في الخوف، ولا نرى قصر الصلاة في السفر، فقال عمر رضي الله عنه: عجبْتُ مما عجبْت منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»<sup>(١)</sup>.

وقيل مثل ذلك لابن عمر فقال: يا ابن أخي بُعث محمد ﷺ إلينا ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأيناه يفعل<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عباس رضي الله عنه: فرض الله تبارك وتعالى صلاة الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة<sup>(٣)</sup>.

وقالت عائشة رضي الله عنها: فُرِضَت الصلاة في الحضر والسفر ركعتين، فزِيد في صلاة الحضر، وأُوقِرَت صلاة السفر<sup>(٤)</sup>.

(١) تقدم تخريجه (١٢٠/١).

(٢) تقدم تخريجه (١١٩/١).

(٣) تقدم تخريجه (١٢٠/١).

(٤) تقدم تخريجه (١٢٠/١).

### [صفة صلاة الخوف]

واختلفت الروايات في صلاة الخوف، فروى صالح بن خوات<sup>(١)</sup>، عن سهل بن أبي حثمة: أن صلاة الخوف - وقد صلى مع رسول الله ﷺ - أن يصلي الإمام بطائفة ركعة، وتقوم الطائفة الأخرى وجاه العدو، فإذا قام في الثانية قَضَوْا لأنفسهم، ومَضَوْا فكانوا وجاه العدو، وجاءت الطائفة التي كانت بإزاء العدو، فصلى بها الركعة الباقية عليه، ثم سَلَّمَ وأتمَّوا لأنفسهم<sup>(٢)</sup>.

[١/١٠٦]

رواه يزيد بن رومان عن صالح عن من صلى مع رسول الله ﷺ، وهو سهل بن أبي حثمة الأنصاري، وزاد فيه: وأقام حتى يقضون ثم يسلم بهم<sup>(٣)</sup>. وقال مالك رضي الله عنه بالحديثين جميعاً، قال بالأول ثم رجع إلى الثاني، وجميعاً صحيحان في معناها.

ورُوي عن حذيفة في صلاة الخوف أنها ركعتان<sup>(٤)</sup> للإمام، وركعة ركعة لمن خلفه، ولا يقضون<sup>(٥)</sup>. وعن زيد بن ثابت مثل ذلك<sup>(٦)</sup>.

ورُوي عن جابر بن عبد الله ضد ذلك، وأن الإمام يصلي ركعتين بكل طائفة، فيصير للإمام أربعاً، ولكل واحدة من الطائفتين ركعتين<sup>(٧)</sup>.

(١) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص ٢٤١): «بفتح المعجمة وتشديد الواو وآخره مثناة».

(٢) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٤١٣١، كتاب: المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع، ومسلم برقم ٨٤١، كتاب: الصلاة، باب: صلاة الخوف (ط عبد الباقي).

(٣) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٤١٢٩، الموضع السابق، ومسلم برقم ٨٤٢، الموضع السابق، (ط عبد الباقي).

(٤) في الأصل: ركعتين.

(٥) رواه أبو داود برقم ١٢٤٦، أبواب صلاة السفر، باب: من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون، والنسائي برقم ١٥٢٩، كتاب: صلاة الخوف.

(٦) رواه النسائي برقم ١٥٣١، في الموضع السابق.

(٧) رواه مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير وعلقها البخاري.

وروي مثل ذلك عن أبي بكرة<sup>(١)</sup>.

وروي عن أبي موسى اضطراب في ذلك.

وروي عن ابن مسعود وابن عمر مثل صالح بن خوات، وخالفاه في قضاء الطائفتين، فجعلوا الأولى تجيء وتقضي، وتذهب الطائفة الذين صلوا الركعة الثانية مع الإمام فتقوم بإزاء العدو، فإذا قضت الأولى جاءت الثانية فقضت، إلا أنهم وافقوه على ركعتين للإمام، وركعتين للمؤمنين.

قال القاضي: فهذه الأحاديث جملة ما روي من الاختلاف في صلاة الخوف.

وأما صلاة السفر فقول عمر رضي الله عنه: صدقة تصدق / الله بها عليكم، يريد: [١٠٦/ب] لم يلزمكم الزيادة التي فرضها في الحضر، وكل رحمة ورفق يفعلها الله تبارك وتعالى بنا فهو صدقة منه علينا، ألا ترى إلى قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، ليس هذا عفو عن ذنب، إنما هو دعاء ابتدأه الله عز وجل لنبيه ﷺ تشريفاً له عليه السلام.

وقال النبي ﷺ: «عفي لكم عن صدقة الخيل، والرقيق»<sup>(٢)</sup>، وما كان قبل ذلك أوجب، وإنما قال: لم تلزموه، تفضلاً من الله عليكم، كذلك تصدق الله عز وجل علينا بأن لم يوجب علينا الزيادة التي أوجبها في الحضر، وقول ابن عمر: بعث رسول الله ﷺ ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل ما كان يفعل، يحتمل أن يكون يريد صلاتنا في السفر ركعتين، وفي الحضر أربعاً، وفي الخوف على ما وصف.

(١) رواه النسائي برقم ٨٣٦، كتاب: الإمامة، اختلاف نية الإمام والمأموم، وأبو داود برقم ١٢٤٨، أبواب صلاة السفر، باب: من قال يصلي بكل طائفة ركعتين.

(٢) رواه الترمذي برقم ٦٢٠، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الذهب والورق، وابن ماجه (ت الأوناؤوط)، برقم ١٧٩٠، أبواب الزكاة، باب: زكاة الورق والذهب.

وما قاله عمر وابن عمر لا يخالف ما روته عائشة رضي الله عنها، وما قال ابن عباس في صلاة الحضر والسفر، لأن الله عز وجل قال: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فيكون بهذا القول صلاة السفر وصلاة الحضر جميعاً بقول الله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وبقوله: ﴿وَأَقِمِ<sup>(١)</sup> الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤]، وسائر الآيات المذكورة فيها الصلاة، ثم يكون جبريل عليه السلام لما أقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم الأوقات، وصلى به الصلوات في يومين، أقام له في الحضر ما عرفه أنه موافق للسفر، ثم أتاه في وقت آخر بالزيادة في صلاة الحضر، وتكون صلاة الخوف بهذه الآية وتعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيكون قول عمر وابن عمر وعائشة وابن عباس في السفر متفق كله غير مختلف.

[١/١٠٧]

وأما صلاة الخوف فلاضطراب في الروايات<sup>(٢)</sup> في صفتها ظاهر، وأصح ما في الباب ما رواه يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي خثمة، وموافقة يزيد بن رومان، وموافقة ابن مسعود وابن عمر في العدد.

فأما من قال: أربعاً للإمام وركعتين لكل طائفة، فليس له وجه، لأن القرآن يدفعه والحجة، لأنه لو كان يجوز أن يصلي بقوم فريضة وبآخرين تطوعاً، لكان ظالمًا للآخرين، وقد كان يجوز أن يستخلف على إحدى الطائفتين من يصلي بهم فرضه، فتكون نيته ونياتهم غير مختلفة.

فإن قال قائل: ذلك لفضل النبي صلى الله عليه وسلم وفضل صلاته ودعائه.

فيقال لهم: تقول: إن صلاة الخوف لا تجوز بعده لأحد، وإن الإمام في الجيش يستخلف على إحدى الطائفتين، وتكون صلاة الخوف منسوخة، ولم

(١) في الأصل: أقم.

(٢) في الأصل: الروات.



يقول ذلك أحد من المخالفين علمته، والذي عمل عليه الفقهاء والتبع بالعمل، مخالف للرواية أن النبي ﷺ صلى أربعاً وكل طائفة ركعتين.

فأما الاختلاف الآن المروي في الركعتين، فإنه صلى بكل طائفة ركعة، ثم ما وقع من الترتيب فيشبه أن تكون الأفعال مختلفة لاختلاف الأحوال، واختلاف مواقع العدو من القبلة ومن غير القبلة، فحكي كل فعل منهما على قدر الحال التي كانت/ عليه، والأمر في ذلك كله جائز، لأنه يرجع إلى أن [١٠٧/ب] الإمام ومن معه صلى كل فريق منهم ركعتين، ووقع الاختلاف في الترتيب.

فأما ما روي من ركعتين للإمام، وركعة ركعة لمن خلفه، فقد يجوز أن يكون الراوي أراد الركعة التي مع الإمام، وغفل عن ذكر ما قضي على الانفراد لمن خلفه.

ومن [قال] (١) أربع ركعات للإمام، وركعتين ركعتين لمن معه، فليس عليه العمل، ولا يشبه ما أمر به الإمام من قسمة الصلاة بينهم، وقد يحتمل أيضاً أن يكون ذلك في حضر، فذكر ما صلوا مع الإمام، وأغفلوا ذكر ما قضي، والله أعلم.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾، فعلم أنها صلاة بعينها مفترضة، ثم قال: ﴿فَلَنَقُصَّ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ﴾، فعلم أنه في تلك الصلاة، ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ فعلم أنها تلك الصلاة بعينها التي أقيمت، وأن صلاة رسول الله ﷺ في نفسه لم تنقض حتى جاء الآخرون فصلوا معه، لأن صلاة الخوف إنما قسمت للعدل بين الطائفتين، ولو كان الإمام يصلي بهؤلاء فرضه، وبهؤلاء تطوعاً لما كانت الصلاة مقسومة بينهم، ولو كان هذا مما يجوز لما سميت صلاة

٤٢٢ \_\_\_\_\_ أحكام القرآن للقاضي بكر بن العلاء القشيري

الخوف ، لأنها إنما هي جماعة بعد جماعة ، وما كان بالناس بعده ﷺ حاجة إلى صلاة خوف .

[١٠٨/أ] وأما ركعة ركعة ، فأحسب أنهم / أرادوا ركعة ركعة مع الإمام ، وأغفلوا ذكر القضاء في الرواية لعلم المخاطبين ، إذ الآية نزلت في قصر الترتيب لا قصر العدد ، والله أعلم .



١٠٢ - قال الله تعالى:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ  
أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾

[سبب النزول]

هذه الآية نزلت في عبد الرحمن بن عوف كان جريحاً، فأذن له في وضع السلاح رفقا به<sup>(١)</sup>، وإن كان العدو مواجهاً، إذ كان هناك من ينوب عنه ممن فيه كفاية.



(١) رواه البخاري في صحيحه برقم ٤٥٩٩، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿وَلَا

جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى ...﴾.

١٠٣ - قال الله تبارك وتعالى :

﴿إِذَا قُضِيَتْهُ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾

هذه الآية والتي في آل عمران<sup>(١)</sup> - والله أعلم - أريد بها المريض ، والصلاة على حسب الطاقة قيامًا ، وقعودًا لمن لا يطيق القيام ، مضطجعًا لمن لا يطيق القعود ، ويحتمل أن يكون ذلك معنى التي في آل عمران ، وتكون هذه للدعاء والذكر لله في سائر الأحوال ، لأن في هذه: ﴿إِذَا قُضِيَتْهُ الصَّلَاةُ﴾ ، فيكون التأويل التأخير أولى بها.

ويجوز في اللغة ﴿إِذَا قُضِيَتْهُ﴾: إذا أردتم القضاء ، كما قيل: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ١] ، والله أعلم بما أراد من ذلك.

فأما قوله: ﴿إِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ، يعني - والله أعلم -: إذا اطمأننتم في أمصاركم ، ورجعتم من أسفاركم ، فأقيموا الصلاة على تمامها ، صلاة الحاضر.

### [أوقات الصلاة]

وأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ ،

فمعناه: حقًا واجبًا ، أو مكتوبًا ، أو موجبًا ، / أو مفروضًا ، كذلك قال عثمان بن [١٠٨/ب]

(١) برقم: ١٩١ ، وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾.

عفان عن النبي ﷺ، وقاله المفسرون، لا نعلم خلافاً، إلا قول الشافعي: موقوتاً: موقُتاً بأوقات<sup>(١)</sup>.

وهذا تفسير من لا يعرف اللغة، ويَقْصُر عن معرفة كلام العرب، لأن التصريف في أوقات: موقُتاً، لا يجوز عندهم: موقوتاً، قال ذلك أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر<sup>(٢)</sup> في آخرين.

ولم تؤخذ أوقات الصلوات بهذه الآية، وإنما أخذت بقوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]، وبقوله: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿وَعِشْيَا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٨]، فهذه أوقات الصلاة من القرآن، والله أعلم.

وبقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وبصلاة النبي ﷺ في الوقتين، وقوله: «بين هذين وقت»<sup>(٣)</sup>، أخذه المسلمون عملاً وتلقاه الخلف عن السلف.

قال القاضي: فهذه أوقات الصلاة من القرآن، والله أعلم.



(١) الأم (١٨٩/١) (ط المعرفة).

(٢) عيسى بن عمر الثقافي البصري أبو عمر، الإمام النحوي، أخذ عنه الخليل، والأصمعي ت ١٤٩هـ. انظر: معجم الأدباء (٥/٢١٤١ وما بعدها)، وسير أعلام النبلاء (٧/٢٠٠).

(٣) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٣، كتاب: الصلاة، وقوت الصلاة، والنسائي برقم ٥٢٦، كتاب: المواقيت، أول وقت العشاء.

١١٩ - قال الله عز وجل:

﴿وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَبْتِكُنْ ءَاذَانَ الْآنَعَمِ﴾

كانوا يشقون آذان الإبل، ويقولون: هذه بُحْرٌ، ويشقّون جلودها ويقولون: هذه صُرْمٌ، فيحرّمونها على أنفسهم وعلى أهلهم، ويجعلونها لطواغيتهم، فحرّم الله ذلك عليهم، ونهوا عنه، رواه عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ وقال فيه: «وإذا آتاك الله مالاً فليُرْ أثر نعمة الله عليك»<sup>(١)</sup>.



---

(١) رواه أبو داود عن أبي الأحوص، وليس عن ابن مسعود برقم ٤٠٦٣، أول كتاب اللباس، باب: في غسل الثوب وفي الخلقان، وسيأتي تصحيح المؤلف لذلك بعد قليل.

١١٩ - قال الله عز وجل /:

﴿وَلَا مَرَمَهُمْ فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾

[١/١٠٩]

قال ابن عباس ، وأنس بن مالك ، وابن المسيب ، وعكرمة: الخصاء<sup>(١)</sup>.

وقال سعيد بن جبير: هو دين الله<sup>(٢)</sup>.

وقال زيد بن أسلم: دين الله ، ثم قرأ: ﴿لَا بُدِيلَ لِحَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

وتابع على التفسير الأول جماعة<sup>(٣)</sup> ، وعلى الثاني جماعة<sup>(٤)</sup>.

فالخصاء تغيير للخلق ، غير أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك لتحريم ولا تحليل ، وإنما يفعلونه الناس بالأنعام لتطيب لحومها ، أو لغير ذلك مما يقصدون به صلاحهم ، وإنما كان تغيير الخلق الذي يأمرهم به الشيطان فيما أرى والله أعلم ، نحو ما كانوا يمنعون من البحائر وما أشبهها ، فَيُبْتَكُونُ الآذَانَ ، وَيُسْقُونُ الْجُلُودَ ، ويحرمون ما يفعلون به ذلك على أنفسهم ، ويتقربون به إلى آلهتهم ، قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [المائدة: ١٠٣].

(١) انظر الروايات عمن ذكرهم المؤلف وغيرهم عند ابن جرير في تفسيره (٤/ ٢٨١ -

٢٨٢) ، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٠٦٩).

(٢) عزاه السيوطي في الدر (٢/ ٦٩٠) لسعيد بن منصور ، وابن المنذر.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر تفسير ابن جرير (٤/ ٢٨٣ - ٢٨٤).

وقال أبو الأحوص عن أبيه<sup>(١)</sup> أن رسول الله ﷺ قال له: «هل تُنتج إبل قومك صحاحاً آذانها، فتعتمد إلى موسى فتشق آذانها، وتقول: هذه بُحُر، وتُشَق جلودها، أو قال: تقطع جلودها وتقول: هذه صُرُم، فتُحَرَّمها عليك وعلى أهلك؟»<sup>(٢)</sup>.

وأما قول من قال: دين الله، فلعله أراد تغيير خلق الله فيخالف دين الله، والله أعلم بما أراد من ذلك.




---

(١) في الأصل: وقال عبد الله بن مسعود، وصححها الناسخ في الهامش بما أثبتته.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٥٨٩١).



١٢٣ - قال الله عز وعلا:

﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾

لما نزلت هذه الآية امتنع المسلمون منها، فقال أبو بكر رضي الله عنه / يا رسول الله كيف صلاح بعد هذه الآية: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾؟ [النساء: ١٢٣] فقال رسول الله ﷺ: «يغفر الله لك يا أبا بكر، ألسنت تمرض؟ ألسنت تنصب؟ أليست تصيبك اللأواء<sup>(١)</sup>؟» قال: بلى، قال: «فذلك مما تجزون به»<sup>(٢)</sup>. وقالت عائشة رضي الله عنها: هو ما يصيبكم في الدنيا جزاء بما كسبت أيديكم، ويعفو عن كثير<sup>(٣)</sup>.

وقال ذلك جماعة من المفسرين<sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم: هي في الكفار، ثم حض الله المؤمنين فقال: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤].

وقال الحسن: هي في الكفار، وتلا: ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [سبأ: ١٧]<sup>(٥)</sup>.

وقال مسروق: تفاخر أهل الكتاب والمسلمون، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا

(١) اللأواء: قال في النهاية (٢٢١/٤): «الشدة وضيق المعيشة».

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٦٩ و٧١.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٩١/٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٧٢/٤).

(٤) راجع المصادر السابقة.

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٩١/٤-٢٩٢).

٤٣٠ \_\_\_\_\_ أحكام القرآن للقاضي بكر بن العلاء القشيري

نَصِيرًا وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴿النساء: ١٢٣﴾ ،  
فَقَلَجَ<sup>(١)</sup> المسلمون عليهم بقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال الحسن: إنما المجازاة لمن أراد الله هوانه ، فأما من أراد كرامته فإنه  
يتجاوز عن سيئاته في أصحاب الجنة ﴿وَعَدَ الصِّدِّيقُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾  
[الأحقاف: ١٦]<sup>(٣)</sup>.

وكل ذلك يقرب بعضه من بعض ، فأما الكفار فالكفر أسوأ السوء ،  
ومجازاته واقعة ، وأما المسلمون فذنوبهم سوء ، والله تبارك وتعالى يكفرها  
بأعمالهم ، برحمته وفضله ، ويكفرها بما يتلهم به في الدنيا ، والله أعلم .



---

(١) قَلَجَ: ظَفِرَ وانتصر ، من قَلَجَ ، انظر اللسان (٢١٥/١١).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٧٢/٤ - ١٠٧٣).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٩٢/٤).

١٢٧- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَسَتَفْتُنَكَ فِي النِّسَاءِ ۚ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ

وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ﴾

[١/١١٠]

قد فسرنا هذه الآية مع قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا/ فِي الْيَمَنِ﴾ [النساء: ٣].



١٢٨- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ذُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾

### [مصالحة المرأة زوجها ببعض حقها]

هذه الآية نزلت في المرأة تكبر وتهرم، ويريد زوجها أن يستبدل بها، فتقول له: لا تطلقني - رغبة فيه - وأنت في حلٍّ من شأني، وما يجب لي عليك<sup>(١)</sup>.

وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ، أراد أن يطلق سودة بنت زمعة، فقالت: يا رسول الله دعني في أزواجك واقسم بيومي لعائشة، ففعل ذلك وكان يقسم بيومها لعائشة.

وغضب رسول الله ﷺ يوماً على صفية، فقالت لعائشة: هل لك أن تُرضي رسول الله عني وأهب لك يومي هذا؟ وكان يومها، فجاءت عائشة فقال لها رسول الله ﷺ: «إليك يا عائشة فليس هو يومك»، قالت: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، فأخبرته الخبر فقبل ورضي عن صفية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٢٦٩٤، كتاب: الصلح، باب: قول الله تعالى: ﴿يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾.

(٢) رواه ابن ماجه برقم ١٩٧٣، أبواب النكاح، باب: المرأة تهب يومها لصاحبته.

وقال علي بن أبي طالب وسائر من انتهى إلينا تفسيره: إن المرأة إذا  
صالحت زوجها إذا خافت أن يطلقها، على أن تدع حقها جاز له ذلك، وإن  
صالحته على بعض حقها من المبيت والنفقة جاز وحل له ذلك، فإن رجعت عن  
ذلك وطالبته بحقها كان عليه أن ينصفها بما كان يجب لها، أو يُطلقها<sup>(١)</sup>.



---

(١) انظر الرواية عن علي في هذا المعنى وغيره من الصحابة، كعائشة وابن عباس،  
والتابعين عند ابن جرير في تفسيره (٤/٣٠٥-٣٠٨).

١٢٨ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسَ الشُّحَّ﴾

أن يَشح عليها بنفسه وماله ونفقته وليس له ذلك ، فإن أراد الاستبدال  
فصالحته على شيء من ذلك جاز ، وإلا كان الذي يلزمه / العدل في القسَم [١١٠/ب]  
والنفقة والطلاق .

\* \* \* \* \*

١٢٩- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ

فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾

### [العدل بين النساء]

٣١- أنا إسماعيل قال: نا حجاج، قال: نا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد<sup>(١)</sup>، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقسم فيعدل، ثم كان يقول: «اللهم إن هذا قَسَمِي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك»<sup>(٢)</sup>، يعني: القلب والمحبة، لأنه كان يحب عائشة رضي الله عنها أشد من حبه لغيرها.

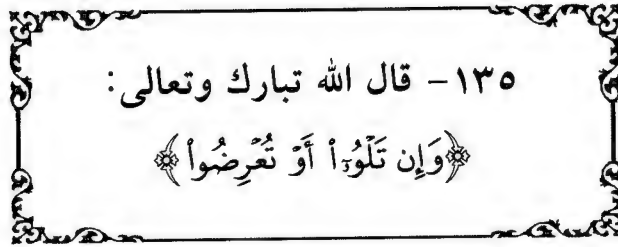
وقال المفسرون في هذه الآية: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ يعني: في المحبة وحضور الشهوة للجماع، ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾، يريد: فلا يقع منكم الإفراط بإظهار ما تبطنونه من ذلك.

وأما قوله: ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾، أن تُترك أصلاً، فلا تعطى من المبيت والجماع حظاً، فتكون لا ذات بعل، ولا أيم فتطلب لنفسها الزوج، فتبقى معلقة، فهذا معنى الآية، والله أعلم.

(١) في الأصل: زيد، وما أثبتته من المصدر، وفيه: عبد الله بن يزيد الخطمي.

(٢) رواه أبو داود (ط الأرنؤوط)، برقم ٢١٣٤، كتاب: النكاح، باب: في القسم بين

النساء، من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد به.



قال ابن عباس: لِيُ الْقَاضِي وَإِعْرَاضُهُ إِلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ دُونَ الْآخَرِ<sup>(١)</sup>.  
وقال مجاهد وغيره: هي في الشهود إذا كتموا الشهادة، أو حرفوا<sup>(٢)</sup>.  
قال القاضي: وكل ذلك عندي داخل في معنى الآية، والله أعلم.



---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٣٢٢/٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٨٩/٤).

(٢) انظر تفسير ابن جرير (٣٢٢/٤-٣٢٣).



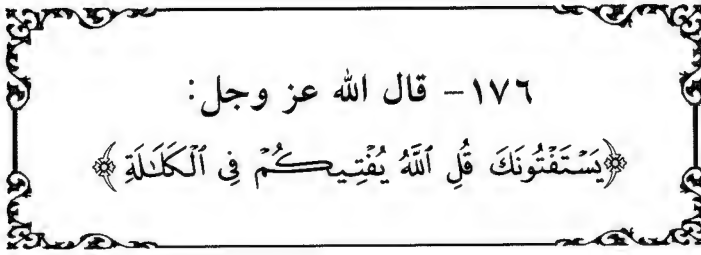
[١/١١١]

١٤٨- قال الله عز وجل /:  
﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾

قال مجاهد: هو الرجل ينزل بالرجل فلا يحسن ضيافته، فيخرج من عنده فيقول: قد أساء ضيافتي، ولم يُحسِّن، فكره له ذلك<sup>(١)</sup>، إذ كان ذلك ليس بواجب عليه، وإنما هي مكرمة من أتاها جاز ثوابها، ومن بخل لم يجز ذكره بالسوء، وكان السكوت أوجب.

\* \* \* \* \*

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٣٤٠/٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١١٠٠/٤).



### [الكلالة]

هذه آخر آية نزلت في الموارث.

والكلالة: كل من لا ولد له ولا والد فهو مَوروث كلالة، والكلالة: مَنْ تكلَّه من العَصَبات وسائر الوارثين غير الولد والوالد، والله أعلم.



# سورة المائدة



١- قال الله عز وجل:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾

### [الوفاء بالعقود]

كل شيء عقده الإنسان على نفسه مما ليس معصية لله عز وجل فعليه الوفاء به، من عهد، ويمين، وبيع، وهبة، ورهن، وعِتق، ونكاح، وطلاق، وكتابة، وتدبير، ونذر، وأمان، وشركة، وكل شيء ألزمه الإنسان مما فيه طاعة لله، ولا معصية لله ولا مآثم، فقد لزمه الوفاء به، وكل شيء دخل فيه من طاعة وقد عقده بدخوله، فليس له أن يخرج حتى يتمّه، فإن قطعه من غير عذر فعليه القضاء.

### [القضاء في صوم التطوع]

٣٢- نا محمد بن مُعَدَّان القطعي، قال: نا محمد بن كثير العَبْدِي قال: نا سفيان الثوري، عن طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين أنها أصبحت وحفصة صائمتين متطوعتين، فأهدي لهما طعام فأفطرتا، فذكرتا ذلك / لرسول الله ﷺ، فأمرهما بقضاء يوم مكانه.

[١١١/ب]

وذكر ذلك مالك ﷺ في الموطأ فقال: عن ابن شهاب: بلغني، وذكر الحديث<sup>(١)</sup>.

(١) الموطأ برواية يحيى برقم ٨٤٨، كتاب: الصيام، قضاء التطوع، ورواية أبي مصعب برقم ٨٢٧، كتاب: الصيام، باب: قضاء التطوع من الصوم، وليس فيهما لفظ: بلغني.

### [الرجوع في الهبة]

قال القاضي رحمه الله: وهذه الآية عندنا أوجبت على من وهب ألا يرجع في هبته، فقد شبهه رسول الله ﷺ بالعائد في قيئه<sup>(١)</sup>، والقيء محرم.

### [بيع المدبر والمكاتب]

وهذه الآية منعت من بيع المدبر<sup>(٢)</sup>، لأن مالكة عقد فيه على نفسه عقدًا فيه قرابة إلى الله، فليس له بيعه، وكذلك المكاتب<sup>(٣)</sup>.

### [الخيار في البيع]

وهذه الآية نسخت الحديث: «المتبايعان بالخيار»<sup>(٤)</sup>، إن كان الخيار على ما قال الشافعي: إنما هو لمن أراد الفسخ دون من أراد الإتمام<sup>(٥)</sup>، وقد جعله رسول الله ﷺ لهما، وجعله الشافعي لأحدهما وهو مريد الفسخ، وعنده أن الكتاب ينسخ السنة، وأن السنة لا تنسخ القرآن<sup>(٦)</sup>.

على أن ابن جريج رواه عن نافع، عن ابن عمر، في المقابلة<sup>(٧)</sup>، وقال فيه: ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله<sup>(٨)</sup>.

(١) تقدم تخريجه (٤٤٣/١).

(٢) التدبير: عقد عتق مقيّد بموت العاقد، التنبيهات المستنبطة (٩٥٠/٢).

(٣) المكاتب: العتق على أداء مال منجم، التنبيهات المستنبطة (٩٢٤/٢).

(٤) متفق عليه من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٢١١٠، كتاب: البيوع، باب: البيعان بالخيار، ومسلم (١٠/٥)، كتاب: البيوع، باب: الصديق في البيع والبيان، ومتفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنه، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٢١٠٧، كتاب: البيوع، باب: كم يجوز الخيار، ومسلم (٩/٥)، كتاب: البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين.

(٥) الأم (٤/٣) (ط المعرفة).

(٦) الذي في الرسالة يفهم منه أنه يشترط لنسخ القرآن للسنة ورود سنة عنه ﷺ تؤيد هذا النسخ والتبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الآخرة» (ص ١٨٤).

(٧) في الأصل: المقابلة.

(٨) رواه مسلم (١٠/٥)، كتاب: البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس.

فهذه الآية ناسخة للحديث ، موجبة لإتمام ما عُقد .

ومن قال: أريد الوفاء ، موافق لكتاب الله ، فهو أولى وأحق ، إذ لا اختلاف أن العقد قد وقع ، وإنما الخيار عند مخالفنا في الفسخ ، فكتاب الله أولى من قوله ، وقد تكلمنا في هذه المسألة بما يغني عن إعادته .

٣٣- ونا الحسن بن المثنى ، قال: نا أبي ، قال: نا معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن عبد الله بن الحارث ، عن حكيم بن حزام ، أن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار حتى يتفرقا ، / فإن صدقا وبينا بورك لهما ، وإن كتما ونكثا لم يبارك لهما»<sup>(١)</sup> .

[١/١١٢]

وهذا الحديث يوجب أن الفرقة<sup>(٢)</sup> .



(١) تقدم تخريجه .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل كلاما سقط في آخره .

١ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾

الأنعام: الإبل والبقر والغنم، أحلت لنا بالذكاة إلا ما يتلى علينا، والذي يتلى علينا فيما ذكينا: الدم المسفوح، فهو محرم من المذكيات منها، وأحل ما عدا ذلك من اللحم والشحم والجلد والشعر والصوف والفرث، فكان ذلك حلالاً<sup>(١)</sup> يُنتفع به، ولذلك قال مالك رحمته الله: إن بول ما يؤكل لحمه وفرثه طاهر<sup>(٢)</sup>، إذ لم يستثنى كما استثنى الدم المسفوح.

والدم المخالط الذي ليس بمسفوح حلالٌ، ومنه يُخلق اللبن في الضرع، قال الله تبارك وتعالى: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]، فخلق الله تبارك وتعالى اللبن من الفرث والدم، فهذا ما استثنى الله وهو الدم المسفوح، وأحل ما عدا ذلك، وقد يدخل فيما استثنى الله الميتة، وما صار إلى حال لا ترجى حياته، من المُنْحَنَقَةِ، والنَّطِيحَةِ، وما ذكر من ذلك، ونحن إن شاء الله نضع الكلام في ذلك في موضعه.

\* \* \* \* \*

(١) في الأصل: حلالٌ.

(٢) المدونة (٢١/١).



٢ - قال الله عز وجل:

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾

إلى قوله: ﴿وَرِضْوَانًا﴾

كانوا ينزعون من شجر الحرم اللحاء فيقلدون بها، فيأمنون بها في العرب، فنهاهم الله عن ذلك.

وقيل: كان المشركون يرعون من شجر الحرم، ويجعلون من لحاء الشجر القلائد في أعناقهم، فيأمنون/ بها من الناس، فنهاهم الله عن ذلك، وقال عز من قائل: ﴿لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحِيذَ﴾، فنسخ ذلك ونهى الله عنه، لأنهم كانوا إذا تقلدوا شيئاً من شجر الحرم آمنوا.

وكان المشرك يومئذ لا يُصد عن البيت، وكانوا أمروا ألا يقاتلوا في الشهر الحرام، فنسخ ذلك كله بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، ونسخ ذلك ﴿بِرَأْيِهِ﴾ وما نزل فيها من أمر العهد وغيره، وقوله عز من قائل: ﴿وَقَتْلُوا الْمُشْرِكِينَ كُلَّ﴾ [التوبة: ٣٦].



٢ - قال الله تعالى :

﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾

[الإطلاق من الحظر يفيد الإباحة لا الوجوب]

هذا إطلاق من حظر: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥] ، ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] ، ثم قال: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ إن شئتم ، وهو لفظ الأمر ، وليس هو بأمر ، وإنما هو إباحة وخروج من الحظر ، ومثله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠] التجارة ، لأنه قال: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] ، ثم جاء لفظ الأمر يُراد به إطلاقاً من الحظر لمن أراد التجارة ، ومثله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [الحج: ٢٧] ، و﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ١٤١] ، و﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] ، فكل ذلك إباحة لمن أرادها ، والله أعلم .



٢ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

أَن تَعْتَدُوا﴾

### [سبب النزول]

كان النبي ﷺ وأصحابه بالحديبية حين صدهم المشركون عن البيت، فمر بهم ناس من المشركين من أهل نجد يريدون العمرة، فقالوا: نصدّ هؤلاء عن البيت كما صُددنا، فأنزل الله تبارك/ وتعالى: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾، فتصدّوا هؤلاء العُمار.



٣- قال الله عز وجل:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا ذُبَحَ عَلَى التُّصْبِ﴾

[تحريم الميتة]

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ وهي: ما لا حياة فيه من الأنعام والطيور، وسائر ما تجوز فيه الذكاة ويحل أكله بها، خلا ميتتين: الجراد، والسماك، فإن النبي ﷺ: «قال أحلت لنا ميتتان»<sup>(١)</sup>.

وقال في السمك، وذكر ماء البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»<sup>(٢)</sup>.

فأما الآية فنزلت في الأنعام، ودخل كل مُذَكِّي إذا مات بالمعنى، فالميتة معنى جامع يُستغنى معه عن ذكر المنخقة وغيرها، وإنما المعنى: حرمت الميتة، والمنخقة إذا صارت بالخناق إلى حال الإياس الذي لا يرجى معه حياة، وكذلك المتردية، والنطيحة، وما أكل السبع، فذلك كله إذا صار إلى

(١) رواه ابن ماجه برقم ٣٣١٤، أبواب الأطعمة، باب: الكبد والطحال، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدِمَانٌ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْحَوْتِ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدِّمَانُ: فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ».

(٢) رواه أبو داود برقم ٨٣، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر (ت الأرناؤوط)، والترمذي برقم ٦٩، أبواب الطهارة، باب: ما جاء في البحر أنه طهور، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي برقم ٥٩، كتاب: الطهارة، باب: ماء البحر، وابن ماجه برقم ٣٨٦، أبواب الطهارة وسننها، باب: الوضوء بماء البحر، عن أبي هريرة ؓ.

حال اليأس ، وإن كانت الزكاة ممكنة وهي الذبح ، لا الزكاة التي أمر الله بها ، فلا سبيل إلى أكله ، وهو كالميتة .

وقد قال قوم: إن هذا يُدَكِّي ، وإن الذي لا يؤكل من هذه ما مات ، وفي ذلك إغفال شديد ، كلامُ الله تبارك وتعالى إيجاز ، ولو كان كما قال القائل لكان ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ ، يغني عن ذكر ذلك كله ، فلا فرق بين ما مات حتف أنفه ، وبين ما مات من هذه الأشياء وغيرها ، لأن الميؤوس من حياته من هذه الأشياء حكمه حكم الميتة ، كالكافر / يُسلم بعد المعينة ، والمذنب من المسلمين عند هذه الحال يتوب ، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تُنْظَرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٤] وقال: ﴿حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتِّئْتُ﴾ [النساء: ١٨] .

وأما قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ فمعناه: ولكن ما ذكيتم ، فكلوا مما تجوز لكم ذكاته من هذه الأشياء وغيرها .

وهذا في القرآن كثير «إلا» بمعنى «ولكن» ، قال الله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] أي: ولكن قوم يونس ، وقال: ﴿طه مَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِنَشْفِقَ إِلَّا نَذْكِرَكَ لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طه: ١-٣] ، ولكن تذكرة لمن يخشى ، ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ [النساء: ٩٢] ، وهو: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً ، ولكن إن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة .

وأما قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣] ، فهي حجارة كانت حول الكعبة يذبح عليها أهل الجاهلية .

٣- قال الله تبارك وتعالى:  
﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزَلَمِ﴾

هي كعاب<sup>(١)</sup> فارس ، وقِداح العرب .

فأما قِداح العرب فإن الرجل منهم كان إذا أراد سَفَرًا كتب في قِدح «هذا يأمرنا بالمُقَام»، و«هذا يأمرنا بالخروج»، وآخر لا يكتب فيه شيئًا، ثم يَسْتَقْسِمُ بها، فإن خرج الذي يأمر بالخروج خرج، وقال: لا يصيبني في سفري هذا إلا خيرًا، وإن خرج الذي يأمر بالمقام أقام، وإن خرج الثالث استقسم بالاثنتين حتى يخرج له أحدهما، فنهوا عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

\* \* \* \* \*

---

(١) الكِعَاب: فصوص النرد، اللسان (٧٧/١٣).

(٢) رواه بمثل ألفاظ المصنف ابن جرير في تفسيره (٤١٦/٤) عن قتادة.

٣- قال الله تبارك وتعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي

وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ /

[١١٤/أ]

قال يهودي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو نزلت علينا هذه الآية لاتخذنا يومها عيداً، فقال عمر رضي الله عنه: نزلت في يوم عيدين اثنين، يوم جمعة، ويوم عرفة<sup>(١)</sup>.

وكذلك قال ابن عباس مثل ما قال عمر: أنزلت يوم عرفة يوم جمعة في حجة الوداع، ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف<sup>(٢)</sup>، ولم ينزل بعدها حلال ولا حرام، ولا فرض ولا نذب، فأكمل الدين وأوضح السبيل، وترك صلى الله عليه وسلم أمته على الواضحة من بيان الكتاب والسنة، والله الحمد والمنة.

\* \* \* \* \*

(١) متفق عليه، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٤٥، كتاب: الإيمان، باب: زيادة الإيمان ونقصانه، ومسلم (٢٣٨/٨)، كتاب: التفسير.

(٢) رواه الترمذي برقم ٣٠٤٤، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة، وقال: «حسن غريب من حديث ابن عباس».

٤ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿سَأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ

مُكَلِّينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾

الجوارح: الكواشب، مُكَلِّينَ: مُسَلِّطِينَ معلمين، فالكلب والصَّقر والبازيُّ وما أشبه ذلك من الجوارح وهي: الكواشب، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، أي: كسبتم، وقال: ﴿الَّذِينَ أَجْرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١].

### [حكم الصيد الذي أكل الكلب منه]

وأباح أكل ما أدرك ذكاته من ذلك وما قتلت الجوارح وما أكلت، إلا الكلب فإنهم اختلفوا في ذلك.

فقال بعضهم: إذا أكل لم يؤكل.

وقال بعضهم: يؤكل<sup>(١)</sup>.

وروي عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أكل الكلب فلا تأكل»<sup>(٢)</sup>.

(١) جواز أكل الصيد وإن أكل منه الكلب مذهب مالك، وعدم جواز ما أكل منه مذهب الشافعي وأبي حنيفة، انظر الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٩١٦/٢)، والاستذكار (٢٧٤/٥) وما بعدها.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٢٠٥٤، كتاب: البيوع، باب: تفسير المشتبهات =



وروي عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أكل فكل»<sup>(١)</sup>.

وفي كل الأخبار: إذا قتل الكلب فهي ذكاة.

[١١٤/ب] ثم اختلف الصحابة والتابعون في ذلك أيضاً، فقال/ بعضهم: إذا أكل الكلب فلا تأكل.

وقال بعضهم: إذا أكل فكل.

فلما اختلفوا رجعنا إلى ما أوجبه القرآن، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، وما أمسك علينا هو ما أدركنا ذكاته، وما لم ندرك ذكاته إذا قتله الجراح.

فإن قالوا: إن الكلب إذا أكل فإنما أمسك على نفسه.

قيل لهم: والبازي إذا أكل إنما أمسك على نفسه.

فإن قالوا: البازي يضري على الأكل<sup>(٢)</sup>، والكلب يضرب لكي لا يأكل.

قيل لهم: نية الكلب لا يمكننا علمها، وإذا أرسلناه فلسنا ندري علينا يمسك أو على نفسه، بل ما يمسك إلا على نفسه، ومع ذلك فإذا كان الكلب إذا قتل فقتلته ذكاة، فما يضر من أكله، لا فرق بين أكله بعد الذكاة وبين أكله من شاة مذبوحة.

فإن قالوا: أكل الكلب يُنبئ أنه أمسك وقتل لنفسه.

= ومسلم (٥٦/٦)، كتاب الصيد والذباح، باب الصيد بالكلاب المعلمة، عن عدي بن حاتم قال: قال: سألت رسول الله ﷺ عن المعراض، فقال: «إذا أصاب بحده فكل، وإذا أصاب بعرضه فقتل، فإنه وقيد، فلا تأكل».

(١) أبو داود برقم ٢٨٥٧، كتاب: الصيد، باب: في الصيد (ت الأرناؤوط).

(٢) يضري على الأكل: اعتاد الأكل فلا يصبر عنه، انظر اللسان (٤١/٩).

قيل لهم: قد يجوز أن يمسك يريد غيره، فيأكل بعد تقدم إرادته لغيره، ويمكن أن يمسك يريد نفسه، ثم يَكْسُلُ فلا يأكل، فإن أكلنا ذلك الصيد كنا قد أكلنا ما لم يمسك علينا، وندع أكل ما أمسك علينا، وإذا كان ممكن في إرادة الكلب، فكيف يخلص إلى علم ذلك؟ هذا ما لا يطاق، ومع هذا فإن الكلب والطير وكل جارح فلا يمسك إلا على نفسه، ولو كان شبعاناً ما صاد، وإنما يُجَوِّع ثم يُطلق على الصيد، لأنه إذا شبع لم يطلب الصيد.

وإذا كانوا يقولون: إن قتل الجارح للصيد ذكاة، فأى شيء الضرر في الأكل بعد القتل؟ هل هو إلا مثل كلب أتى على شاة مذبوحة فأكل منها؟ هل <sup>(١)</sup>/يمنع ذلك من أكل باقيها؟ [١١٥/أ]

قال ابن <sup>(٢)</sup>عمر، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان، وعلي بن أبي طالب: كل وإن أكل الكلب ثلثيه.

وقال <sup>(٣)</sup>أبو هريرة، وخلق من التابعين.

وقال مالك، وربيعه، وسالم: قتل الكلب كتذكية المسلم، وقالوا: إذا أرسله صاحبه أكل، وإذا اصطاد الكلب من غير إرسال لم يأكل، لأن العمل على إرسال مالك الكلب ومُسلطه، ونيته دون قصد الكلب والله أعلم، ألا ترى أنه لو أرسله على صيد فقتل غيره لم يأكله.



(١) قوله: منها هل، مكررة في الأصل.

(٢) في الأصل: أبو.

(٣) كذا في الأصل، ولعله: وقاله.

٥ - قال الله عز وجل:

﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ۚ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ  
وَلَكُمْ حِلٌّ مِنْهُمْ ۚ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾

### [ذبائح أهل الكتاب]

من المفسرين من قال: إن الله تبارك وتعالى أحل ذبائحهم، وذبائح كل من تعلق باليهودية أو النصرانية.

ومنهم من قال: لا تؤكل ذبائح بني تغلب، ونصارى العرب.

ومنهم من كره ذبائح الصابئين.

ومنهم من أباح ذلك.

والذي يُذهب إليه أن كل من تعلق بالتوراة والإنجيل فهو من أهل الكتاب، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّكُمْ فَبَرِّئُوا مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، وأما المجوس فليسوا أهل كتاب، وقد بين ذلك رسول الله ﷺ بقوله: «سنوا بهم - في الجزية - سنة أهل الكتاب»<sup>(١)</sup>، لأن عبد الرحمن بن عوف إنما شهد بذلك على رسول الله ﷺ بسبب الجزية<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ حِلٌّ مِنْهُمْ﴾، فقد قالوا:

ذبائحهم، ويحتمل أن يكون أراد ما يأكلون من ذبائحهم، ويحتمل أن يكون أراد

(١) تقدم.

(٢) رواه البخاري برقم ٣١٥٧، كتاب: الجزية، باب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب.

[١١٥/ب] ما تأكلون من ذبائهم، ويحتمل أن تكون الذبائح كلها، فلما احتمل الذكاة واحتمل ما يأكلون مما يُذكون، كره مالك أكل / الشحوم من غير أن يحرمها، فهذا مذهبه فيها توقياً، والله أعلم.

واحتج مالك عليه السلام في أن المجوس ليسوا أهل كتاب بقوله عز وجل: ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، فلما قيل: ﴿عَلَى طَائِفَتَيْنِ﴾، علمنا أن الثالثة لا أصل لها.

واحتج أيضاً مالك عليه السلام في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كتب إلى عظيم الروم كتب في الكتاب: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]<sup>(١)</sup>، وكتب إلى كسرى فلم يكتب بذلك، وفي بعض ذلك كفاية لمن وُفق.




---

(١) نص كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لهرقل عظيم الروم رواه البخاري في مواضع من صحيحه منها رقم ٧، بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومسلم (١٦٣/٥)، كتاب: الجهاد والسير، باب: كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل.

٥ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْكَفِحِينَ وَلَا مَتَّحِدِينَ أَخْدَانٍ﴾

### [الزواج بغير المسلمات]

المحصنات من المؤمنات في هذا الموضع الحرائر، وكذلك المحصنات من أهل الكتاب هن الحرائر، كذلك قال المفسرون إلا واحداً<sup>(١)</sup> قال: العفاف<sup>(٢)</sup>، وهو خطأ، لأنه عطف على قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، فلو كان أراد العفاف لم يجز تزويج الحرة المسلمة حتى تكون عفيفة، وهذا خطأ.

وأما إماء أهل الكتاب فأكثر الناس يقول: هن حرام بالنكاح، إلا أبا حنيفة وبعض الكوفيين<sup>(٣)</sup>، وذهب عنهم قول الله تعالى: ﴿مَنْ فَنَيْتُكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]، وكأنهم ما قرأوها.

(١) في الأصل واحد.

(٢) رُوي أنهم العفاف عن أكثر من واحد، منهم: مجاهد، والشعبي، والسدي، وغيرهم، انظر: تفسير ابن جرير (٤/٤٤٥-٤٤٦).

(٣) قال محمد بن الحسن في الحجة (٣/٣٣٧): «قال أبو حنيفة رحمته الله: يكره للمسلم أن يتزوج الأمة من أهل الكتاب إذا لم تكن تحت حرة، فإن تزوجها فالنكاح جائز، وهذا عندنا مكروه».

وحرم الله نساء المجوس وكل عبدة الأوثان بقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمَنَ﴾ [البقرة: ٢٢١] ، وقد روي عن حذيفة أنه تزوج مجوسية فأمره عمر رضي الله عنه بمفارقتها ، رواه الحسن<sup>(١)</sup>.

[١/١١٦] وروى ابن سيرين أنه تزوج نصرانية<sup>(٢)</sup> /، وهذه الرواية أصح ، وقد تزوج جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ نصرانيات .  
وأما قوله تبارك اسمه: ﴿وَطَعَّامُكُمْ حُلٌّ لَّهُمْ﴾ ، فمعناه: حل لكم إ طعامهم ،  
فأما هم فلا يخاطبون بتحليل ولا تحريم ، والله أعلم .




---

(١) أسنده ابن حزم في المحلى (٤٤٩/٩) .

(٢) قال ابن جرير (٣٨٩/٢): حدثنا الحسن بن يحيى ، قال: أخبرنا عبد الرزاق ،

قال: أخبرنا معمر ، عن قتادة ، قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمَنَ﴾ [البقرة:

٢٢١] قال: المشركات من ليس من أهل الكتاب ، وقد تزوج حذيفة يهودية ، أو نصرانية .

٦ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية

### [موجبات الوضوء]

قال محمد بن مسلمة متأولاً: كل شيء يوجب الوضوء فهو في القرآن، وذكر قول زيد بن أسلم وتفسيره: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾، إذا قمتم من النوم<sup>(١)</sup>، فدل ذلك على أن الوضوء على النائم من أجل الريح الذي يخرج منه وهو لا يشعر، ومن هذه العلة رُخص لمن نام قاعداً ألا يتوضأ، لأنه [لو]<sup>(٢)</sup> خرج منه شيء لعلمه لانضمام الإليتين.

وقال الله عز وجل: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَايَةِ﴾، فأوجب هذا الوضوء من السبيلين، وقوله: ﴿الْغَايَةِ﴾ اسم للأرض المنخفضة، كناية عن حاجة الإنسان.

وقال الله عز وجل: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ وهو ما دون الجماع<sup>(٣)</sup>، ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وإن كنتم جنباً

(١) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٤٢، كتاب: الصلاة، وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) بناء على ما قرره في الكلام على قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ من سورة النساء،

فَاطْهَرُوا ﴿۱﴾ اغْتَسِلُوا ، ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ في هذه الأحوال التي قدم ذكرها ، ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ ، فلما قال الله سبحانه : ﴿مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] ، وذكر لنا ما يوجب الوضوء ، لم يجب في قيء ولا رُعاف ، ولا في شيء يسيل من الجسد الوضوء .

فإن قيل : المغمى عليه عندكم يتوضأ ولم يذكر .

قيل : هذا وأضرابه داخل تحت قوله في ذكر النوم .

فإن قالوا : فالتنفساء ؟

قيل : تحت ذكر الحائض / ، لأنه حيض طالأت أيامه ، فلا وضوء ولا غسل إلا مما ذكر الله في كتابه ، إلا ما سنه رسول الله ﷺ في غسل الجمعة ، وغسل الإحرام ، وما أشبه ذلك ، وكذلك في الوضوء فيما سن رسول الله ﷺ اتباعاً له ، وذلك كله غير مفروض ، وليس لأحد قصد ترك السنن ، فمن عاندها بالترك استُئيب للعناد ، ولا يجري مجرى الفرائض .

[١١٦/ب]

فإن قيل : فإن ابن عمر ، وابن المسيب ، قد روى عنهما مالك أنهما توضأ من الرُعاف <sup>(١)</sup> .

قيل : ذلك غسل المَوْضِع ، والعرب تسميه وضوءاً ، وقد صلى عمر رضي الله عنه وجرحه يثعب دمًا <sup>(٢)</sup> ، وصلى الأنصاري والدم يجري من السهم الذي رُمي به ، وذكر ذلك لرسول الله ﷺ فلم يُنكر ذلك ، ولا أمره بوضوء <sup>(٣)</sup> .

(١) الموطأ برواية يحيى ٨٨ و ٩٠ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الرُعاف .

(٢) رواه الإمام مالك ٩٣ ، كتاب الصلاة ، العمل فيمن غلبه الدم ، برواية يحيى .

(٣) علقه البخاري في كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، ورواه أبو داود ١٩٨ ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الدم (ت الأرنؤوط) .



وأما مس الذكر فإن مالكا عليه السلام كان لا يرى الوضوء فيه إلا على من مسه متعمداً، وذلك أنه أجراه مجرى ملامسة النساء، ولو أجراه مجرى غيره من الحدث الذي يخرج من الإنسان، لأوجب فيه الوضوء على المتعمد وغير المتعمد، كما يجب الوضوء على من خرج منه الحدث عامداً كان أو غير عامد، فدل ذلك على ما قلنا من أنه أدخله في معنى قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، وإنما فارق الذكر سائر البدن لأنه يمسسه لشهوة، والشهوة فيه إنما هي للنساء، فكان شيئاً يشبه بعضه بعضاً، فهما من باب واحد.

واتبع أصحابنا في ذلك مع مقارنة الشهوة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup>، وعن سعد <sup>(٢)</sup>، وعن ابن عمر <sup>(٣)</sup>، وقام به الدليل عنده <sup>(٤)</sup>، وكان ما رواه طلق بن علي <sup>(٥)</sup> ما كان لغير شهوة - إن صح -، والله أعلم.

وقد روي عن طلق أيضاً أن فيه الوضوء، والله أعلم / بصحته.

[١/١١٧]



(١) منه مارواه أصحاب السنن، أبو داود برقم ١٨١، كتاب: الطهارة باب: الوضوء من مس الذكر (ت الأرنؤوط)، والترمذي برقم ٨٢، أبواب الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، والنسائي برقم ١٥٩، كتاب: الطهارة، الأمر بالوضوء من مس الرجل ذكره، وابن ماجه برقم ٤٧٩، أبواب الطهارة وسننها، باب: الوضوء من مس الذكر، عن بُسرة بنت صفوان رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من مس ذكره فليتوضأ».

(٢) رواه مالك برقم ١٠١، كتاب: الصلاة، الوضوء من مس الفرج، برواية يحيى.

(٣) رواه مالك برقم ١٠٢، الموضع السابق.

(٤) كذا بالأصل، ولعل الصواب: عندهم.

(٥) رواه أبو داود برقم ١٨٢ (ت الأرنؤوط) كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في ذلك،

والترمذي برقم ٨٥، أبواب الطهارة، باب: ترك الوضوء من مس الذكر، والنسائي برقم

١٦٠، كتاب: الطهارة، الرخصة في ترك الوضوء من مس الذكر، وابن ماجه برقم

٤٨٣، أبواب الطهارة وسننها، باب: الرخصة في ذلك.

٦ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ  
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾

[صفة الوضوء]

اختلف الناس في الأرجل، فقرأها قوم: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ خفضاً، وقرأها بعضهم: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نصباً، فمن قرأها ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ خفضاً فقال: يغسل. ومنهم من قال: يمسح، والغسل سنة.

ومن قرأها ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ نصباً فهو الغسل.

ومن قرأها بالخفض فجعلها معطوفة على الرؤوس، لأنها تليها، وقد يُعْطَفُ الشيء على ما يليه، وقد يعطف على الذي قبله، قال الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَاعَدُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يَوْلَدُهُ﴾، فعطف الوارث على المولود له، وعلى أن على وارث الولاية القائم مقام الأب ما كان على الأب من الرزق والكسوة.

وهذه الآية اختلف الناس فيها، فقالوا: على الوارث ألا يضار، وقال آخرون: النفقة وألا يضار.

والذي أراه أن على من قام مقام الأب في مال الطفل الأمرين جميعاً، لأنه سمي وارثاً<sup>(١)</sup>، وهو الوصي ومن قام مقامه، قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]، وإنما قام مقامه، ونظائر هذا في القرآن كثير.

(١) في الأصل: وارث.

فلما قيل: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، فسمى الموضع المنتهى إليه دل على الغسل، لأن التحديد إنما يقع للغسل، ولا يقع في المسح، إذ كان المسح لا يستوعب، ألا ترى أن الرجل لو توضأ ومسح برأسه وترك منه شيئاً يسيراً لأجزأه<sup>(١)</sup>، وإن كنا لا نأمر أن يتعمد الإنسان ترك شيء منه، لما روي عن رسول الله ﷺ من سائر الوجوه الصحيحة: أنه مسح من مقدم رأسه إلى مؤخره، ثم رده إلى حيث بدأ<sup>(٢)</sup>.

وفي الأعضاء أيضاً تقديم وتأخير لا يمتنع منه ذو عقل ومعرفة، وأن يكون الله سبحانه أراد اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم، إذ العمل المروي يؤيده.

فإن قيل: قد قدم رسول الله ﷺ المسح.

قيل: هذا هو المؤيد لجواز تقديم الأعضاء، وأن يكون عمل على النسق والمراد غيره، والقائل بمسح الرجلين يجيز ترك بعض الرأس، ولا يجيز ترك بعض الرجلين، لأن إجازة ذلك مخالفة لكتاب الله، إذ يقول: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

وجاءت الروايات كلها عن رسول الله ﷺ كل من روى الوضوء أنه غسل رجليه ولم يرو المسح، وكان شرط الله تبارك وتعالى في الرجلين مثل شرطه في اليدين، لأنه قال: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، ثم قال: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، فعلم أنه عطف على

(١) في الأصل: الإجزاء.

(٢) منه ما رواه البخاري في صفة وضوئه ﷺ عن عبد الله بن زيد الأنصاري رحمه الله برقم ١٨٥، كتاب: الوضوء، باب: مسح الرأس كله، ومسلم برقم ٢٣٥، كتاب: الطهارة باب: وضوء النبي ﷺ، وفيه: ثم مسح رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ

اليدين ، وقال النبي ﷺ: «ويل للأعقاب من النار»<sup>(١)</sup> ، «ويل للعراقيب من النار»<sup>(٢)</sup> ، فدل ذلك كله على الغسل .

وقد احتج قوم أنه المسح بالميم ، وأنه قد يبلغ به إلى المرفقين وهو مسح . فقيل لهم: لم يقل الله تبارك وتعالى في التيمم إلى المرفقين ، فاختلف الناس في ذلك ، وإنما قلنا: يمسح ما كان يغسل احتياطاً ، وكان أقوى في باب الحجة ، وأحوط في أداء الصلاة .

وقد قال قوم: وقوله عز وجل: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ أي: بعض رؤوسكم<sup>(٣)</sup> ، ولو كان هذا هو المعنى لنزل القرآن به ، ولما مسح رسول الله ﷺ رأسه كله ، إذ لم يرو عنه أنه مسح ببعض رأسه رواية تصح ، كل من روى وضوء رسول الله ﷺ روى أنه مسح رأسه كله ، هذا مع نهى رسول الله ﷺ عن العداء .

[١/١١٨]

قال عبد الله بن مغفل: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون قوم من هذه الأمة يعتدون في الدعاء والطهور»<sup>(٤)</sup> ، فترك بعض الرأس عداً ، كما أن الزيادة على مسحه عداً ، والرواية في الثلاث خطأ ، وراويها غير معتمد عليه ، وهو

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٦٠ ، كتاب: العلم ، باب: من رفع صوته بالعلم ، ومسلم (١٤٧/١) ، كتاب: الطهارة ، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالهما .

(٢) رواه مسلم (١٤٨/١) ، الموضع السابق .

(٣) مسح بعض الرأس مذهب الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنه ، قال الماوردي: الشافعي في الحاوي الكبير (١٤١/١): «وقد ذهب الشافعي أن الواجب ما ينطلق اسم المسح عليه ، ثلاث شعرات فصاعداً» ، وحكي عن أبي حنيفة أن مقدار ما يجب مسحه الرُّبْع ، انظر: المبسوط (٦٣/١) ، وبدائع الصنائع (٤/١) .

(٤) رواه أبو داود برقم ٩٦ ، كتاب: الطهارة ، باب: الإسراف في الماء .

مسح كمسح التيمم، فلا يزداد في عدده، وقول الله عز وجل: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ مثل قوله في التيمم: ﴿فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، ومسح رسول الله ﷺ بمقدم رأسه إلى قفاه ثم ردها إلى حيث بدأ.

وقوله عز وجل: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، وامسحوا رؤوسكم واحد، وهذه الباء تدخل في الكلام، والمعنى فيها وفي إسقاطها واحد عند أهل اللسان، لأنك تقول: ليس فلان قاتلاً، وليس فلان بقاتل، قال الشاعر:

كفى الشَّيْبُ والإِسْلَامُ للمرء ناهياً<sup>(١)</sup>

فكان مثل قوله: كفى بالشَّيْب والإِسْلَام، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، وأجمع المسلمون على أنه لا يجوز الطواف ببعض البيت حتى قالوا: من طاف في الحِجْر لم يجزئه طوافه، لأن بعض الحِجْر من البيت، فلم تعمل الباء شيئاً.

وقال مالك رحمه الله فيمن قدم يديه قبل وجهه: إنه إن كان في مكانه أو بحضرة ذلك أعاد ما قدم ليكون بعد ما أخر، وإن كان صلى فصلاته ماضية<sup>(٢)</sup>.

وبما قال في الحال الأول اتباع للسنة، وخالفه الشافعي فزعم أن الصلاة لا تصح إذا قدم ما أخر ذكره<sup>(٣)</sup>.

ولا نعلم اختلافاً بين أهل اللغة أن الواو لا توجب التبدية، وإنما تقتضي الأفعال، إذا قال: لقيت زيداً وعمراً، فقد/ يجوز عندهم أن يكون لقي عمرًا قبل زيد، وإذا قيل: لقيت زيداً وعمراً، علم أنه لقي زيداً أولاً بغير تراخي، فإذا قال:

(١) عَجَزَ بَيْتَ لُسَحِيمَ عَبْدَ بَنِي الْحَسْحَاسِ فِي دِيَوَانِهِ (ص ١٦)، وصدره:

عُمَيْرَةَ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتُ غَايِبًا

(٢) الموطأ برواية يحيى برقم ٣٨، كتاب: الصلاة، العمل في الوضوء.

(٣) الأم (٢٥/١) (ط المعرفة).

لقيت زيدا ثم عمرا، فقد ذكر أنه لقي عمرا بعد زيد على تراخ، فالواو لا توجب التبديّة، وإنما تقتضي الأفعال، قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَمْرُؤُا أَقْنِي رِيكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، وقد علم أن السجود بعد الركوع، لأن السجود أزيد في التواضع لله عز وجل، ومن شأن العبد أن يكون تواضعه لله يزيد لا ينقص، والركوع بعد السجود تواضع دون الأول، فمعلوم أن الله تبارك وتعالى اقتضى الأفعال منها، ففعلت ما أمرت به، وصلت فركعت ثم سجدت، والقنوت هاهنا طول القيام والخشوع لله عز وجل.

فإن قيل: فإن رسول الله ﷺ بدأ كما بدأ الله في الآية.

قلنا: كذلك نأمر المتوضئين بذلك اتباعاً للسنة.

فإن قيل: فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الْفَصَا وَالْمَرَّةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وقال النبي ﷺ: «بدأ بما بدأ الله به»<sup>(١)</sup>.

قلنا: الواو هاهنا لا توجب التبديّة أيضاً، وفعل رسول الله ﷺ يجري مجرى السنن، فلو كنا في هذا وكُنّا إلى الآية والفعل لاخترنا أن نبداً بما بدأ الله به، فإن خالف ذلك إنسان غير عامد للخلاف، وأتى بالسعي وعدده أجزاء، ولكن أمر الحج وإن كان<sup>(٢)</sup> نعلمه من الكتاب وأفعال رسول الله ﷺ لقوله: «خذوا عني مناسككم»<sup>(٣)</sup>، فإن الأصل مأخوذ عن إبراهيم الخليل صلوات الله عليه، فقد يجوز أن يكون النبي ﷺ احتذى فيه فعل إبراهيم، وما أمر الله تبارك وتعالى إبراهيم به، فلما جاز ذلك خفي عنا أو علمناه، ولم/ نُوكل إلى ظاهر

[١/١١٩]

(١) رواه مسلم، (٣٢/٤)، كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ.

(٢) كذا في الأصل، ولعله: كنا.

(٣) تقدم (٨٨/١).

الآية وما توجهه اللغة فيها، ومع ذلك فإن الذبح والنحر عند المروة لقول النبي ﷺ: «هذا المنحر»<sup>(١)</sup>، فاحتيج أن يجعل آخر السعي المروة، ووجدنا في الحج أفعالاً من النحر والحلق وما أشبهه، وإن قدم بعضه على بعض فجاز ذلك، وإن كان فعل رسول الله ﷺ مخالفاً لمن قيل له: افعل ولا حرج، قال الله سبحانه: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، وأجمعوا أنه من طاف ثم رمى وحلق أنه جائز، وقال: ﴿وَلَا تَحِلُّوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقال النبي ﷺ لمن قال: حلقت قبل أن أذبح، قال: «اذبح ولا حرج»<sup>(٢)</sup>. وقال الله تبارك وتعالى للقاتل: ﴿فَتَحَرِّرْ رَقَبَةً مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكَ﴾ [النساء: ٩٢]، وأجمعوا أن الدية إن قدمت جاز، وقال: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولا اختلاف أنه إن قدم العمرة وهو ضرورة أجزأه، والعمرة عند الشافعي فرض، وكانوا قد اتفقوا على أمر الصفا والمروة، فصار مخصوصاً بأن نبدأ بالصفا، إذ كان الطواف والسعي من شرع إبراهيم ﷺ، وكان النحر عند المروة لم يجز أن نبدأ إلا بالصفا، لأن التمام يقع عند المروة.



(١) تقدم.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري في مواضع منها برقم ٨٣، كتاب: العلم، باب: الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها، ومسلم (٨٣/٤)، كتاب: الحج، باب: من حلق قبل النحر.

٣٣-٣٤ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾  
إلى قوله عز من قائل:  
﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ ﴾

#### [حد الحِرابَة]

قول مالك رحمه الله: إن المحاربة: عصيانُ الله، والسعي في الأرض فساداً: إخافة السبيل، فإذا حمل السلاح وأخاف السبيل فقد لزمه حكم الآية، فالإمام مخير فيه إذا قدر عليه قبل التوبة: إن شاء/ قتل، وإن شاء صلب، وإن شاء قطع من خلاف، وإن شاء نفى، وسواء قتل أو أخذ المال أو لم يأخذه الحكم فيه واحد<sup>(١)</sup>.

[١١٩/ب]

وقال بعض الناس: إن الإمام ليس بمخير في المُحارب، وإنما له أن يقتله إذا قتل، وأن يقطعه إذا سرق، وأن يصلبه إذا قتل وأخذ المال، وينفيه إذا لم يفعل شيئاً من ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي الشافعي: فأجرى الشافعي حكم المحارب كحكم القاتل غير المحارب، فلا نرى المحاربة أحدثت شيئاً، وقد ركب ما ركب من الفساد في الأرض، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسًا أَوْ فَسَادًا فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]،

(١) المدونة (٢٩٨/٦).

(٢) انظر الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٨٥٠/٢).



فجعل الفساد بمنزلة القتل، لأن المعنى والله أعلم: من قتل نفساً بغير نفس أو بغير فساد في الأرض، فلم يحتاج إلى إعادة غير، وعطف الكلام على ما قبله، فجعل الفساد عدلاً للقتل، فإذا كان الشيء بمنزلة الشيء فهو مثله، وقد ذكر الله تبارك وتعالى القصاص في غير موضع من كتابه، ثم أفرد للمحارب حكماً، فانتبهنا إلى حكم الله تبارك وتعالى فيه.

قال عطاء، ومجاهد، والضحاك، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر: كل ما قال الله تبارك وتعالى فيه افعل كذا أو كذا، فصاحبه بالخيار، أي ذلك فعل فقد أتى بما أمره الله به<sup>(١)</sup>.

قال أبو مصعب عن مالك رضي الله عنه مثل ذلك<sup>(٢)</sup>.

فهذا الذي يفهم من كلام الناس.

وما روي عن ابن عباس، والحسن، وسعيد بن جبير، فعلى وجه المشورة، ومن تابعهم.

وأما سعيد بن المسيب، والضحاك بن مزاحم، والحسن، وعطاء، والقاسم، وعمر بن عبد العزيز، فقالوا: الإمام مخير<sup>(٣)</sup>.

[١٢٠/أ] وليس قول/ من قال: إنه مخير في المحارب أنه يفعل فيه بالهوى، ولكنه يجتهد فيما يراه ردعاً، ويتخير من العقوبات التي أنزلها الله تبارك وتعالى فيه ما يرى أنه أقرب إلى الله، فكم من محارب لم يقتل، له في أمره من الرئاسة والتأليب على قطع طريق المسلمين أكثر ممن قد قتل في محاربتة، كما أن

(١) علقه البخاري في أول كتاب: كفارات الأيمان، عن ابن عباس، وعطاء، وعكرمة،

ورواه ابن جرير في تفسيره (٢٤٥/٢) عن مجاهد وعطاء وابن عباس وعكرمة.

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب برقم ١٢٧٢، كتاب: المناسك، جامع ما جاء في الفدية.

(٣) رواه ابن جرير عن سعيد، والحسن، وعطاء ممن ذكرهم المصنف، وعن مجاهد،

وإبراهيم، وابن عباس، انظر: تفسيره (٥٥٥/٤).

المجاهدين في سبيل الله لكثير ممن لم يَقْتُل منهم من العناء والتدبير ما ليس لمن قتل، وإذا اجتمع الناس في الخير والشر فأعظمهم عناءً أعظمهم أجراً في الخير، وأعظمهم وزراً في الشر، فلذلك جعل الاجتهاد إلى الحاكم في المحاربين، وهو حق من حقوق الله يقوم به الإمام.

وأما الآية [ليست] <sup>(١)</sup> فيمن لم يقتل ولم يأخذ المال، وإنما هي فيمن أفسد في الأرض وعصى الله بذلك، فمحاربة الله عصيانه، ألا تراه قال في الربا: ﴿فَأَذْنُوبًا يَحْرَبُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وحرب الله: عقوبته لمن عصاه فحاربه، ولذلك قيل: يقال للمرء يوم القيامة: خذ سلاحك وقم.

فإذا قَتَلَ المحاربُ وتاب قبل القُدْرَةِ خرج من حكم هذه الآية، وصار مقتولاً قصاصاً، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] عند من يرى قتله بالآية، وخرج من حكم الآية إذ يقول الله عز وجل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]، والتائب قبل القدرة لا سبيل إلى قتله، فإذا كان قد قتل فما تنفعه التوبة، وإذا أخذ المال فالذي عليه بكتاب الله قطع اليد حسب إن جرى مجرى السارق، والآية توجب قطع اليد والرجل، ومع ذلك فلو عفى الولي عن الدم بطل / حكم الله بالقدرة عند قائل هذه المقالة، ولو تدبروا الآية لما أزالوا حكمها، فإنهم بهذا القول قد أزالوا حكمها.

[١٢٠/ب]

فإن احتج محتج بحديث النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، رجل كفر بعد إسلامه، أو زنا بعد إحصانه، أو قتل نفساً بغير نفس» <sup>(٢)</sup>،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) رواه أحمد برقم ٤٣٧، ٥٠٩، وأبو داود برقم ٤٥٠٢، كتاب: الديات، باب: الإمام يأمر بالعفو في الدم، والترمذي برقم ٢١٥٨، كتاب: الفتن، باب: ما لا يحل دم امرئ، وقال: «حسن»، والنسائي برقم ٤٠١٩، كتاب: تحريم الدم، باب: ما يحل به دم المسلم.

فهذا الحديث يدل على أن المحارب غير داخل فيه، إذ قد أُفرد له حكم خُص به، لأن قاتل النفس في غير المحاربة لا تُسقط التوبة عنه القَوْدَ، وإنما أمره في القتل أو الترك إلى ولي المقتول، وأمر المحارب إلى السلطان لإفساده في الأرض، وليس كل من قتل نفساً يجب قتله.

وإنما الحديث يدل على أن القَوْدَ ذاكراً في القصة، والقصاص إلى الولي، وقد أجمع المسلمون في قتلَي الجَمَلِ أو صِفِّينَ أَلَّا قَوْدَ بينهم، وهؤلاء ففيهم<sup>(١)</sup> من قتل نفساً بغير نفس، لأنهم قَتَلُوا على التأويل في الدين، فلما كان قصدهم هذا سقط القَوْدَ، وأما المحارب فقصده في قتل المسلم لقطع الطريق وأخذ الأموال والفساد في الأرض، فكان الأمر فيه إذا اجتمع له المحاربة والفساد - قتل أو لم يقتل - إلى السلطان لا إلى ولي<sup>(٢)</sup> المقتول، كما خرج من وصفنا من قتل صفيين والجمل من معنى هذا الحديث، كذلك خرج المحارب من معناه، مع أن المحارب قد أفسد في الأرض، وقد جعل الله الفساد في الأرض عدلاً للقتل، وقائل هذه المقالة لا يجوز له أن يحتج بهذا الحديث، لأنه يقتل من امتنع من الصلاة، ويقتل من امتنع من الزكاة، وقد روت عائشة رضي الله عنها: «لا يحل دم أحد من أهل الملة إلا ثلاثة: قتل نفس/ بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق جماعة المسلمين يفسد في الأرض»<sup>(٣)</sup>.

[١/٢١]

وإذا كان الخوارج يحل قتلهم وليسوا بمرتدين، وقال النبي ﷺ: «طوبى لمن قتلهم أو قتلوه»<sup>(٤)</sup>، فكذلك المحارب يقتل لإفساده في الأرض.

(١) كذا في الأصل، ولعلها: فيهم.

(٢) في الأصل: الولي.

(٣) رواه أبو داود برقم ٤٣٥٣، كتاب: الحدود، الحكم فيمن ارتد (ت الأرناؤوط).

(٤) تقدم (١/٢٩٦).

وقد اختلف الناس في النفي ، فقال بعضهم: يطلب ليقام عليه الحد فيهرب<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: النفي بعينه<sup>(٢)</sup> ، وهذا أشبه ، ومالك يرى فيه وفي الزاني البكر أن التغريب والنفي إخراج عن البلاد إلى محبس في سواه إلى أن تحدث منه توبة ، والزاني سنة ثم يطلق ، وتوبة المحارب عند مالك ربما طال حبسه إلى أن تظهر منه توبة ، وهي من أشد العقوبات ، أو يطول حبسه فيرى الإمام أنه قد ردعه فيطلقه<sup>(٣)</sup> ، قال الله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبُهمْ فِي الدُّنْيَا﴾ [الحشر: ٣] ، وقال عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمُ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] ، وقال عز وجل: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦] .

فالنفي من الوطن والحبس هناك من غليظ العقوبات ، ومذهب مالك رحمه الله في النفي ، أن أقله إلى موضع تقصر في السفر إليه الصلاة ، ويستحب ما زاد على ذلك ، لأن عمر رضي الله عنه استعمل رجلاً على الخمس ، فاستكره جارية من الخمس ، فجلده مائة ونفاه إلى فذك<sup>(٤)</sup> .

وقد زعم قوم أن المحاربة لا تكون إلا خارجاً<sup>(٥)</sup> عن المصر<sup>(٦)</sup> ، وهذا غلط ، لأن المحارب هو الذي يقاتل على أخذ المال ، والسارق الذي يأخذ

---

(١) قاله ابن عباس ، وأنس بن مالك من الصحابة ، والسدي ، والضحاك ، والحسن ، والربيع ، وقتادة ، وسعيد بن جبير ، والزهري ، ومالك ، والليث بن سعد ، انظر تفسير ابن جرير (٤/ ٥٥٨ ، ٥٥٧) .

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٤/ ٥٥٦) عن سعيد بن جبير ، وعمر بن عبد العزيز .

(٣) انظر المدونة (٦/ ٢٩٨-٢٩٩) .

(٤) رواه مالك برقم ٢٣٩١ ، كتاب: الحدود ، جامع ما جاء في حد الزنا ، برواية يحيى ، وفذك: بفتح أوله وثانيه ، وهو موضع قرب المدينة كان يسكنه اليهود . معجم ما استعجم (٣/ ١٠١٥) .

(٥) في الأصل: خارج .

(٦) هو مذهب أبي حنيفة ، انظر المبسوط (٩/ ٢٠١) .

[١٢١/ب] المال مستخفياً، فكما يكون السارق في المِصر وفي غير المِصر، كذلك يكون/ المحارب في المِصر وفي غير المِصر، لأن الجناية هي بفعله لا بالموضع الذي يكون فيه الفعل، لأن الله عز وجل نسب الفساد إلى أفعالهم لا إلى المواضع، فقال عز من قائل: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾.

ولعل المحاربة في المِصر أغلظ، لأن المحاربين لا يجترؤون على ذلك في المِصر إلا بعدة وعُدّة، قال ابن عباس، والحسن، وقتادة: إذا دخل عليك ومعه حديدة في بيتك فهو محارب تقطع يده ورجله.

وقد فرق الله سبحانه وتعالى بين المحارب والسارق، فجعل توبة السارق لا تسقط الحد عنه، وكذلك الزاني لاستسارهما بفعلهما، وجعل المحارب لإظهاره الفعل تقبل توبته قبل القدرة عليه، وتُسقط الحد عنه، وكذلك المرتد عن الإسلام خاصة إلى أي دين كان من عبادة وثن، أو يهودية، أو قول<sup>(١)</sup> بالدهر، أو نصرانية، أي ذلك كان أو غيره فهو كفر، فارتداده يوجب قتله وقبول توبته، لأنه قابل ظاهراً بظاهر.

والزنديق فهو مرتد، إلا أنه سمي بهذا الاسم لإخفائه واستسارته برده، إلى أي أصناف الكفر كان، فهذا إذا أسرته البينة قُتل، ولا توبة له، لأن توبته مقابلة باطن بظاهر لا يعرف صحته، ولا يؤمن أن يكون ذلك حيلة منه لدفع ما حكم الله به فيه، ثم يعود إلى استسارته الذي كان عليه.

وكذلك الساحر المسلم إذا سحر، لاستسارته بفعله الكفر ما كان<sup>(٢)</sup> مقتولاً غير مقبول توبته، إذ فرق الله بين [الأفعال]<sup>(٣)</sup> المستسر بها، والأفعال المعلن بها، قال الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ

(١) في الأصل: قولاً.

(٢) كذا بالأصل، ولعل الصواب إسقاط ما.

(٣) ساقطة في الأصل.

مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكْ / يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بِأَسْنَانُكَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴿ [غافر: ٨٤-٨٥] ، فالزنديق الأسير [إذا] <sup>(١)</sup> أوقفه ورأى السيف فتوبته غير مقبولة .

وقد زعم الشافعي أن من ارتد من النصرانية إلى اليهودية أنه يستتبه ليرجع إلى النصرانية ، فإن أبى قتله .

وإنما قال رسول الله ﷺ : «من بدل دينه فاقتلوه» <sup>(٢)</sup> خصوصاً للدين المرضي وهو الإسلام ، ألا تراه عز وجل قال : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥] ، ولم يكن هذا على العموم ، ولا يخلو من أن يكون عليه السلام أراد الخصوص أو العموم ، فإن كان الخصوص فلا دين يؤخذ الناس به غير الإسلام ، وإن كان أراد العموم عند الشافعي فقد ينبغي له إن كان عابد وثن انتقل إلى أهل الكتاب أن يأخذه بالرجوع إلى عبادة النار وعبادة الحجر ، فإن هذا فقد مرَّ على القياس مع ادعائه العموم فيما يستحيل فيه العموم ، وإن أباه فهل يقول إن اليهودية أو النصرانية من الأديان التي ينبغي الإقامة عليها مع ظهور حجج الفرقان ؟ وإنه لعظيم ما كلفه الشافعي الإمام من مطالبة الوثني بالرجوع إلى عبادة الوثن ، ونسأل الله التوفيق .



(١) ساقطة من الأصل .

(٢) رواه البخاري برقم ٦٩٢٢ ، كتاب : استتابة المرتدين ، باب : حكم المرتد .

٣٨- قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ كَسَبَ أَنْكَلًا مِّنْ اللَّهِ﴾

[حد السرقة]

اتفق الناس جميعاً من أهل العلم على أن السارق والسارقة لا يقطعان إلا في سرقة من حرز ومقدار، ثم / اختلفوا في المقدار وفي بعض الحرز.

[١٢٢/ب]

فقال مالك، وأهل الحجاز، ومن تبعهم: الحرز كل سرقة كانت مُسَارَقَةً من أهلها ومن سائر العيون، لأن اسم سرقة إنما أخذ من المسارقة، هذا عرف العرب ولسانها.

وقالوا في المقدار: إنه من الذهب حسب ربع دينار فصاعداً، ومن الورق ثلاثة دراهم، وردوا سائر السلع إلى ثلاثة دراهم في القيمة، واحتجوا في ذلك برواية يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها، وعبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، وسائر الطرق عن عائشة رضي الله عنها، قولها عن النبي ﷺ: «القطع في ربع دينار فصاعداً»، فلا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً، وما طال علي ولا نسيت «القطع في ربع دينار فصاعداً»<sup>(١)</sup>. فهذا عندنا في الذهب خاصة.

والسلع مردودة إلى ثمن المِجَنِّ الذي قطع فيه رسول الله ﷺ، رواه مالك، وأيوب، وعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ

(١) رواية يحيى بن سعيد أخرجه الإمام مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٢٤٠٩،

كتاب: الحدود، ما يجب فيه الحد.

قطع في مِجَنٍّ ثمنه ثلاثة دراهم<sup>(١)</sup>، كذا قال مالك رحمته الله<sup>(٢)</sup>، وقال بعضهم: قيمته<sup>(٣)</sup>.

وقال أهل العراق: لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم، وروي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده من الصحيفة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مِجَنٍّ قيمته عشرة دراهم<sup>(٤)</sup>، وعن ابن عباس: كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم<sup>(٥)</sup>، ولم يقل الذي قطع فيه، فتعلقوا بذلك ولا حجة لهم فيه، لأن من قطع في ثلاثة دراهم هو يقطع فيما زاد عليها، ولم يقل عنه صلى الله عليه وسلم: لا تقطع اليد في أقل من هذا، فيكون ما دون العشرة ممنوعاً من القطع/ فيه، وكانت الآية وظاهر القرآن يوجب قطع كل سارق لزمه الاسم، إلا من أجمعوا ألا يقطع.

[١/١٢٣]

فإن قالوا: اليد محظورة إلا أن يجمعوا.

قيل لهم: القطع بكتاب الله واجب إلا أن يجمعوا، فنقف عند إجماعهم.

فإن قال قائل: قد قطع عثمان في أترنجة قيمتها درهمان.

قلنا: في الرواية نظر لأهل النقل، ومع ذلك فإن الراوي قوم درهمين، وقوم عثمان بالذهب، وكان يومئذ ثمانية دراهم بدينار، ألا ترى عمر بن الخطاب رحمه الله جعل الدية مرة ثمانية آلاف ومرة عشرة آلاف ومرة اثنا عشر ألفاً لاختلاف القيم في الأوقات، ومع ذلك فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قطع في مِجَنٍّ ثمنه ثلاثة دراهم، ولم يقل: قيمته، فتردد ذلك إلى تقويم الراوي.

(١) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٢٤٠٦، كتاب: الحدود، ما يجب فيه القطع.

(٢) الموطأ برقم ٢٤١١، الموضع السابق.

(٣) رواه مسلم (١١٣/٥)، كتاب: الحدود، باب: حد السرقة ونصابها.

(٤) رواه النسائي برقم ٤٩٥٠، كتاب: قطع السارق، ذكر اختلاف أبي بكر بن محمد.

(٥) رواه النسائي برقم ٤٩٥٠، الموضع السابق.



وقد اختلفوا أيضاً في تضمين السارق، فقال المشرقيون: لا ضمان على  
موسر ولا مُعسر.

وضمن الشافعي الفريقين.

وقال المالكيون: جعل الله على السارق جزاء كَسْبِهِ شيئاً واحداً وهو  
القطع، فلا نجعل في يده شيئين، لأننا لو ضمنناه لجعلنا في يديه شيئين، فنقول:  
إن قدرنا على المسروق كان صاحبه أولى به، وإن كان قد تلف نظرنا فإن كان له  
مال أخذنا القيمة من ماله، لأنه وفاه بالسرقة، فيكون ذلك في المال دون البدن،  
وإن كان معسراً لم ألزم يديه شيئاً يسعى فيه، فقد روى المِسُور عن  
عبد الرحمن بن عوف، رواه عنه سعد بن إبراهيم.

٣٤- نا الحسن بن علي، قال: نا خالد بن خدّاش قال: نا إسحاق بن  
الفرات، قال: نا مفضل بن فضالة، قال: نا يونس/ بن يزيد، عن الزهري، عن  
سعد بن إبراهيم، عن المسور، عن عبد الرحمن بن عوف، أن النبي ﷺ أتى  
بسارق فأمر بقطعه، وقال: «لا غُرم عليه»<sup>(١)</sup>.

وعن النبي ﷺ: «دُرئ الضمان عن السارق»، وقال: «لا ضمان عليه».

ومثل قول رسول الله ﷺ فيمن وجد متاعه في المغنم: «هو أحق به ما لم  
يقسم»، رواه علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان، عن مسعر، عن  
عبد الملك بن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذا  
مع الرواية لا يجوز في النظر سواء، لأن أهل دار الحرب ملكوه، فلو أسلموا ما  
انتزع من أيديهم، وهذا لا اختلاف فيه، كما يملكون الربا وأثمان المحرمات إذا  
أسلموا وتحل لهم.

(١) روى النسائي من طريق حسان بن عبد الله، عن المفضل به، أن النبي ﷺ قال: «لا  
يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد»، وقال: «هذا مرسل وليس بثابت».

واختلف الناس أيضاً في الجماعة تسرق ما قيمته ثلاثة دراهم، أو عشرة على مذهب أهل العراق، فقالوا: لا قطع عليهم حتى يكون مقدار ما أخذوه ما يلزم كل إنسان ما تقطع فيه اليد<sup>(١)</sup>.

وقال المالكيون: يقطعون، لأن ما دون المقدار هو التافه، والقطع إنما هو في المقدار والجِرْز، فإذا كان المقدار لا يستقل به الواحد ولا يقدر عليه إلا بآخر قُطْعاً جميعاً<sup>(٢)</sup>، وألزموا العراقي والشافعي ذلك بالاتفاق أنهم يقتلون الجماعة بالواحد، وليس كل واحد منفرد بإماتة<sup>(٣)</sup> النفس، كما ليس كل واحد منفرد بإخراج السلعة التي قيمتها ثلاثة دراهم.

وألزموا الشافعي أن يقول ذلك لقوله في مائة نفر مَلَكُوا مائتي درهم لكل واحد درهماً: أنهم يزكون، وهذا من أقبح ما قيل، لأن الله ورسوله/ أوجباً الزكاة على الأغنياء للفقراء، والفقير الذي يُعْطَى يملك أضعاف ما يملك المزكي، فقد صارت الزكاة بقوله تؤخذ من الفقير وتعطى الغني، ويمنع من القطع الذي هو جزاء على الفعل في المقدار، وعلى المعصية فيه.

[١/١٢٤]

ويجوز أيضاً أن يحتج المالكي في ذلك بظاهر القرآن، أن الله تبارك وتعالى قرن اثنين في القَطْع بقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، فأمر بقطع اثنين في سرقة، ثم قدرها رسول الله ﷺ ربع دينار، فقطعناهما إذا اجتماعاً وإذا انفردا في ذلك المقدار، وإذا وجب قطع اثنين في الربع وجب في أكثر من ذلك، لقتلنا الجماعة بالواحد، والله أعلم.

٣٥- نا زكريا بن يحيى الساجي، قال: نا القاسم بن إسحاق الأنصاري، قال: نا أبي، قال: نا عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير، عن

(١) هو مذهب الشافعي وأبي حنيفة.

(٢) النوادر والزيادات (١٤/٣٩٠-٣٩١).

(٣) في الأصل: بإماتة.

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل كان يسرق الصبيان فيبيعهم، فأمر به فقطع<sup>(١)</sup>.

٣٦- ومما يبين أن الله تبارك وتعالى قد يوجب المال تارة والحد يزيله تارة، ما حدثناه جماعة منهم: البرنكاني، والباغندي قالا: نا الحسن بن يحيى الأزدي، قال: نا علي بن المديني، قال: نا يحيى بن سعيد، عن مسعر، عن عبد الملك بن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من وجد متاعه في أرض العدو قبل القسم فهو أحق به، وإن وجده بعد القسم فهو أحق به بالثمن».



(١) رواه ابن حزم في المحلى (٣٣٧/١١) من طريق المصنف.

٤٨-٤١ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَأْتِيهَا الرِّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكُفْرِ  
مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ / وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ  
وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾

[١٢٤/ب]

إلى قوله عز من قائل:

﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾

### [الحكم بين أهل الذمة]

الظاهر والله أعلم في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾  
إنما هو عطف على الكلام الذي قبله، لأنه لا يقال: «وأن افعل» ابتداءً بالكلام،  
وإنما هو على ما مضى من الكلام قبله.

وقد اختلف التابعون في تفسير ذلك، فقال جماعة منهم: إن قوله سبحانه:  
﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ ناسخ لقوله: ﴿فَأَحْكَمَ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة:  
٤٢].

وقال جماعة منهم: إن قوله عز من قائل: ﴿فَإِن جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ  
عَنْهُمْ﴾ غير منسوخة، وأن الأخرى وهي قوله: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾  
عطف على الأولى، فإذا اختار أن يحكم حكم بما في كتابنا، وهو ما أنزل الله  
على نبيه ﷺ فيما يحدث بينهم سوى ما نزلت الآيات فيه، فإن ذلك كان حكمه

فيه بالتوراة، وهذا قول أكثر المفسرين، قالوا: إن شاء حكم وإن شاء أعرض، فإن حكم حكم بما أنزل الله علينا دون ما أنزل عليهم<sup>(١)</sup>.

### [سبب النزول]

وهذه الآيات، وهذه القصة نزلت في يهود، زنا رجل منهم بامرأة منهم، فقال بعضهم لبعض: اذهبوا بنا إلى هذا النبي، فإنه نبي بعث بالتخفيف، فإن أفتانا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله، وإن أفتانا بالرجم لم نقبل، فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا: يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة منهم زنيا، وكان الحد يومئذ فينا التَّجْبِيه والتَّحْمِيم<sup>(٢)</sup>؟ وهو قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَتَاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، وهذا كان الحد

[١/١٢٥]

الأول/ في الزنا، ثم نزل بعد ذلك: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِسَائِيكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَثْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَامْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]، يعني: حكماً غير هذا، ثم أنزل الله الجلد للبكر، والرجم للثيب، فخطب النبي ﷺ وقال: «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً».

وقد كان اليهود قبل ذلك زنا رجل ذو قرابة من ملك من ملوكهم فدفع عنه الرجم، ثم زنا آخر في نسوة من الناس فأراد رجمه، فحال قومه دونه وقالوا: والله لا نرجم صاحبنا حتى تأتي بصاحبك فترجمه، فاصطلحوا بينهم على التَّجْبِيه والتَّحْمِيم الذي كان يفعل فينا.

وكانت أيضاً قرينة والنضير عدت إحدى الطائفتين وقهرت الأخرى قبل مقدم رسول الله ﷺ، فاصطلحوا على أنه ما قتلت العزيزة من الذليلة من قتل فديته خمسون وسقاً، وما قتلت الذليلة من العزيزة فديته مائة وسق.

(١) انظر تفسير ابن جرير (٥٨٤/٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (١١٣٦/٤)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ١٢٦).

(٢) ينظر معنى التجبيه والتحميم في (٣١٣/١).

ورسول الله ﷺ يومئذ لم يظهر على يهود، ولا كان له عليهم حكم، فلما أتوا النبي ﷺ في أمر الزانيين يؤمّلون أن يأمرهم بالتخفيف، أنزل الله علينا: ﴿يَتَأْتِيهَا الرِّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْتَعْرَضُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾، يعني آمنا: قبلنا ما تقوله لنا، ولم تؤمن قلوبهم، ولم تصدق ألسنتهم عما في قلوبهم: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْنُوكُمْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾، يريدون التجبیه والتحميم، ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾، ثم قال تبارك وتعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُكَ وَعِنْدَهُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٣]، ثم أنزل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ آسَلُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾، وأنزل الله عليه: ﴿فَإِنْ جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعِزُّ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْزِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرَّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، فكان مخيراً بين أن يحكم أو يعرض، فلما اختار أن يحكم قال الله له: ﴿فَاحْكُم<sup>(١)</sup> بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾.

فلما قال الله تبارك وتعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، أي: لا تحكم بشريعتك ومنهاجك، واحكم بشريعتهم ومنهاجهم، وأمر أن يحكم بينهم بالحق وبالقسط الذي أنزل عليهم في كتابهم، وقيل له: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ آسَلُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾، أتى نبي الله ﷺ إلى بيت مدراسهم بعد أن قال لهم: «ما تجدون الحد فيكم؟» فقالوا: التجبیه والتحميم، فدعا بالتوراة فقرئت، فلما بلغ آية الرجم وضع ابن صوريا يده عليها، فقال

(١) في الأصل: وأن احكم.

عبد الله بن سلام: هذه آية الرجم، فُرُفِعَتْ يده وُقِرَّتْ آية الرجم، فأمر بهما النبي ﷺ فرجما، وقال ﷺ: «اللهم إني أول من أحيا ما أماتوا من كتابك»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن عمر، وأبو هريرة، وجماعة أن النبي ﷺ رجم اليهوديين بالتوراة<sup>(٢)</sup>.

[١٢٦/أ] وقال عبيد الله/ بن عبد الله بن عتبة: أما والله إن كثيراً من الناس ليتأولون هذه الآيات على غير ما أنزلت، وإنما أنزلت في يهود، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، و﴿فَأُولَئِكَ<sup>(٣)</sup> هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ و﴿الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد روى نافع، والزهري، أن اليهود تحاكموا إلى النبي ﷺ في اللذين زنيا.

وأبو الزناد روى: أنهم تحاكموا في القتل الذي قتل<sup>(٥)</sup>، وجميعاً قد كانا، لأن حديث الزانيين قد جاء من غير وجه، وقصة القتل أيضاً.

وأما قول<sup>(٦)</sup> من قال: إن قوله: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ نسخ قوله: ﴿فَإِن جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، فليس بالبين، لأن الناسخ والمنسوخ لا يكون إلا حالاً بعد حال، فأما في حال واحدة فلا، ولما قيل: ﴿وَأَن أَحْكَمَ﴾ علم

(١) تقدم. من حديث ابن عمر، ورواه أيضاً مسلم في صحيحه (١٢٢/٥)، كتاب: الحدود، رجم اليهود أهل الذمة في الزنى.

(٢) تقدم حديث ابن عمر وأبي هريرة.

(٣) في الأصل: أولئك.

(٤) رواه القاضي إسماعيل في أحكام القرآن (ص ١٤١-١٤٢)، وابن جرير في تفسيره (٤/٤٩٥).

(٥) هو حديث عبيد الله بن عتبة المتقدم قريباً.

(٦) في الأصل: من قال.

أنهم الذين قيل فيهم: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ، وعلم أنهم حَكَّمُوهُ بقول الله عز وجل: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُكَ وَعِنْدَهُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ .

وليس يجب على من حُكِّم أن يحكم ، هو مخير إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، وإنما يجب الحكم على من هو حاكم على قوم ، وحكمه جائز عليهم من غير تراضيه به ، وقد ذكر عبيد الله بن عبد الله ، أن النبي ﷺ لم يكن ظهر عليهم يومئذ ، والقرآن يدل على ذلك ، وإنما جرى حكم رسول الله ﷺ على يهود وأنزلت آية الجزية بعد فتح مكة ، وعند مخرجه إلى تبوك ، والرجم كان في قريظة والنضير قبل نقضهم العهد ، وخير بعد ذلك بمدة ، والذمة ودخولهم تحت الصغار والجزية بعد خير وبعد فتح مكة ، والنبي ﷺ قال في مرضه: «لا يَتَّقِينَ دِينَانَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»<sup>(١)</sup> ، فأجلى عمر رضي الله عنه يهود خيبر ويهود نجران وفدك .

[١٢٦/ب]

وقال مالك رضي الله عنه: وجزيرة العرب: مكة ، والمدينة ، واليمن ، واليمامة<sup>(٢)</sup> ، وإنما ذكر مالك رضي الله عنه أمهات القرى من جزيرة العرب ، ولم يذكر ما هو تبع لها من البوادي والقرى .

قال الأصمعي: جزيرة العرب من أقصى أرض اليمن إلى ما تبلغه عمارة فارس والروم<sup>(٣)</sup> .

وقول مالك رضي الله عنه: إن اليهود لا تقام عليهم الحدود ، ولا على أحد من الكفار في الزنا وما أشبهه مما يكون الحد فيه لله وحده ، لأن الله عز وجل أمرنا

(١) من حديث رواه مالك في الموطأ برواية يحيى برقم ٢٦٠٦ ، كتاب: الجامع ، ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة ، عن عمر بن عبد العزيز مقطوعاً ، وانظر تعليق الدكتور بشار عواد على الحديث .

(٢) النوادر والزيادات (٥٠٤/١٠) ، وفيه الحجاز بدل اليمن .

(٣) في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٦٧/٢): «قال الأصمعي: جزيرة العرب من أقصى عدن أبين إلى ريف العراق في الطول» .



أَنْ نُقَرِّهِمْ عَلَى أَنْهُمْ ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾، فقد أقررناهم على الذي بينهم، لا مدخل لنا في ذلك، ولما أخذنا منهم الجزية وجب علينا أن نمنع منهم، فإن غضبهم غاصب، أو سرقهم سارق، أو قتلهم قاتل، وجب على الحاكم أن ينظر في ذلك بينهم وبين خصمهم، كان منا أو منهم، لأن علينا أن نكف بعضهم عن بعض في أنفسهم وأموالهم، للوفاء بعهدهم.

وإذا كانت المعاملات في الأموال بينهم وبين المسلمين، وجب على الحاكم أن ينظر بينهم، لأن المسلم لا يتولى<sup>(١)</sup> الحكم عليه إلا مسلم، وإن كان الذي عامله ذمياً<sup>(٢)</sup> لم يحكم الحاكم بينهما إلا أن يتراضيا بحكمه، لأننا أخذنا منهم الجزية وتركناهم ودينهم، إذ أقرهم الله على أن ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾، وإن حكمنا/عليهم بأحكامنا كان نقضاً للعهد بيننا وبينهم، لأننا إذا فعلنا ذلك ألزمناهم أن يحرموا ما حرم الله ورسوله، ولو جاز لنا ذلك لأخذناهم بالإسلام الذي هو الأصل، فإذا حكمونا فلنا أن نحكم ولنا أن نعرض، وإن حكمنا كان الحكم بالكتاب والسنة، ولم يكن ذلك بعد التراضي بنا نقضاً للعهد، وإنما الحاكم في هذه المنزلة رجل حكمه رجلا، فإن شاء حكم، وإن شاء ترك.

كتب محمد بن أبي بكر إلى علي بن أبي طالب عليه السلام يسأله عن زنادقة النصارى، وعن مسلم زنا بنصرانية، فكتب إليه: أما زنادقة النصارى فيتركون

(١) في الأصل: يتول.

(٢) في الأصل بين قوله: ذمياً - ولم، بخط آخر: ثم، وفي الهامش كلمة ينظر، دون إشارة إلى تخريجه، فوقها صح.

(٣) في الأصل: لا.

وأهل دينهم، وأما المسلم الذي زنا بنصرانية فيقام عليه الحد، وترك هي وأهل دينها<sup>(١)</sup>.

وقد اختلفت الروايات والتفاسير في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، و﴿الظَّالِمُونَ﴾ و﴿الْفَاسِقُونَ﴾، فقال بعضهم: إنها في اليهود لما غيَّروا من كتاب الله، وعدلوا عن أحكامه<sup>(٢)</sup>. وقال بعضهم: هي فينا وفيهم<sup>(٣)</sup>.

وقد نص الله في ذلك في أمر اليهود وأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، فخالفوا ما كتب عليهم في التوراة، فقال عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾، فكان ظاهر ذلك يدل على أنه من فعل فعلهم، واخترع حكماً خالف به حكم الله، وجعله ديناً يعمل به فقد لزمه ما لزمهم، حاكماً كان أو غير حاكم.

وقد روى عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن علي قال: شرب نفر من أهل الشام الخمر وعليهم يزيد بن أبي سفيان، / وقالوا: هي لنا حلال، وتأولوا هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(٤)</sup> جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا﴾ [المائدة: ٩٣] الآية، فكتب فيهم<sup>(٥)</sup> إلى عمر رحمه الله فاستشار فيهم الناس فقالوا: يا أمير المؤمنين، نرى أنهم كذبوا على الله، وشرعوا في دينه ما لم يأذن به، فاضرب أعناقهم، وعلي رحمه الله ساكت، فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه برقم ١٣٤١٦ و١٥٦٦٨، وفيه: «... يسأله عن مسلمين تزندقا...».

(٢) انظر تفسير ابن جرير (٤/٥٩٢-٥٩٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/١١٤٨).

(٣) انظر المصادر نفسها.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في الأصل: إليهم.

فقال: أرى أن تستتيبهم، فإن تابوا جلدتهم ثمانين لشربهم الخمر، وإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم، وإنهم كذبوا على الله وشرعوا في دينه ما لم يأذن به الله، فاستتابهم فتابوا، فضربهم ثمانين ثمانين<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: وهذا القول اتفاق من عمر وعلي على أن من شرع شرعاً يخالف كتاب الله، كان له حكم من تقدمه ممن خالف الكتاب.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، فقد تأول قوم بهذه الآية: أن المسلم يقتل بالذمي<sup>(٢)</sup>، وهذا التأويل - مع ما فيه من مخالفة الحديث الذي روي عن رسول الله ﷺ - خطأ شديد، لأن الله عز وجل قال: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ يعني: في التوراة، فكان ذلك مكتوباً على قوم هم<sup>(٣)</sup> ملة واحدة متساوون، ولم يكن لهم أهل ذمة ولا عبيد، ولا أبيع الاستعباد إلا لنبينا ﷺ في شيء من الكتب، كما المسلمين أهل ذمة وعبيد، لأن الجزية في غنيمة أفاءها الله على المؤمنين، ولم يجعل الفية قبل هذه الأمة، ولا كان نبي يُبعث إلا إلى قومه، وبعث نبينا ﷺ إلى الناس كافة<sup>(٤)</sup>، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فعلمنا أن هذه الآية أوجبت على أهل التوراة، وكانت دماؤهم تتكافأ، وأحكامهم/ وملتهم واحدة، وكذلك وجب حكم هذه الآية على أهل القرآن، إذ أنزلت فيه فيما بينهم على التكافؤ، لقول

[أ/١٢٨]

(١) رواه ابن أبي شيبة برقم ٢٩٠٠٠، كتاب: الحدود، في حد الخمر كم هو، وكم يضرب شاربه؟

(٢) مذهب أبي حنيفة رحمه الله، انظر: أحكام القرآن للجصاص الحنفي (١/١٧٣).

(٣) في الأصل: مكانها كلمة غير واضحة.

(٤) كما في الحديث المتفق عليه عن جابر بن عبد الله، رواه البخاري برقم ٤٣٨، كتاب: الصلاة، باب: قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض...»، ومسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً».

النبي ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم»<sup>(١)</sup>.

وهذا دليل واضح أن دماء غيرهم لا تُكافئ دماءهم، إذ قال: «وهم يد على من سواهم»، فمن زعم أن المسلم يقتل بالذمي فقد جعل الكافر يكافئ المؤمن، وأخلى قول النبي ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم» من الفائدة، وهو كلام بعضه موصول ببعض، فأدنى المسلمين يجير عليهم، ولو أن ذمياً أجار عليهم لما جاز جواره، وقد علمنا بقول رسول الله ﷺ أن من سواهم هم الكفار من ذمي وغير ذمي، والكافر الذمي محرم دمه بالعهد الذي جعل له، كما حرم ماله، ولولا ذلك لكان بمنزلة الحربي لا فضيلة له، وليس يجب على مسلم نقض عهد فيما بينه وبين ذمي إن قتل، ولكن يؤدب ويُعزَّم ما أتلَف من دم أو مال.

وقد زعم أبو حنيفة في حربي دخل بأمان فقتله مسلم أنه لا يقتل به، وأن عليه ديتَه<sup>(٢)</sup>، فترك هو وأصحابه ما احتجوا به من ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وأن الآية عامة في كل نفس محرمة، ودم المستأمن عندهم محرم، كما حرم دم<sup>(٣)</sup> الذمي، وكل واحد منهما له عهد يجب على المسلمين الوفاء به إلى مدته، لا فرق بين حاله إلى مدته وبين حال الذمي.

---

(١) روي عن غير واحد من الصحابة، منه ما رواه الإمام أحمد في مواضع منها برقم ٩٥٩، ٩٩١، والنسائي برقم ٤٧٣٤، كتاب: القسامة، باب: القود بين الأحرار والمماليك في النفس، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبو داود (ت الأرنؤوط) برقم ٢٧٥١، كتاب: الجهاد، باب: في السرية ترد على أهل العسكر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٢) أحكام القرآن للجصاص الحنفي (٢٨/٦).

(٣) في الأصل: ذمي.

وقالوا أيضاً: من قتل عبده المسلم لم يُقتل به<sup>(١)</sup>، فأخرجوه أيضاً من جملة الآية التي احتجوا بعمومها، فإن قالوا: إن هذا خرج من جملة الآية لأنه عبده، فكذلك خرج الآخر لأنه كافر ليس حرمة المسلم، بل العبد المسلم أعظم عند الله من الذمي، لقول الله تعالى فيمن قتل / مؤمناً متعمداً، وخص المؤمنين بذلك، والعبد المؤمن داخل في جملة المؤمنين، ولو أن مسلماً قذف ذمياً لما جلد له الحد لنقصان حرمة الكافر عن حرمة المسلم، ولكن يؤدب للعهد الذي جعل له.

قال الشعبي: أخبرني أبو جحيفة قال: وسمعت علياً يقول: ما عندنا سوداء في بيضاء بعد كتاب الله إلا ما في هذه الصحيفة، قلت: وما فيها؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مؤمن بكافر. وقد احتج من أصحاب داود بعضهم بقوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، ولا تخلوا هذه الآية من أن تكون خصوصاً أو عمومًا، فإن كانت على العموم فينبغي أن يقتلوا<sup>(٢)</sup> الحر بالعبد، فقد قتل مظلوماً، وإن كانت خاصة فقد أذن<sup>(٣)</sup> إلى التكافؤ، والله أعلم.

وقالوا أيضاً: إن قوله: «ولا يقتل ذو العهد في عهده»، ابتداء لا وجه له، لأننا قد علمنا بقوله: ﴿فَاتَمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ٤]، أن قتلهم محرم في العهد إلى تقضييه، وهو نكث الذمي وخروجه من الذمة.

قلنا لهم: ليس الأمر على ما ظننتم، إن كانت الآية قد منعت من قتلهم فقد منعت من قتل الحربي في عهده، كما منعت من قتل الذمي في مدته، والآية فيهما سواء، بل ظاهرها في الذي له العهد إلى مدة، وأنتم لا تقتلون قاتل ذي العهد إلى مدة وتقتلون قاتل الذمي، ومع ذلك فلهذه الآية نظائر، قال الله عز

(١) أحكام القرآن للجصاص الحنفي (١٦٩/١).

(٢) في الأصل: يقتلون.

(٣) كذا في الأصل، ولعله خطأ.

وجل في الربا: ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩] ،  
فعلم بهذه الآية أن الفاضل على رأس المال محرم .

وقال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «ألا وإن كل ربا كان في الجاهلية موضوع ، وأول ذلك ربا العباس بن عبد المطلب»<sup>(١)</sup> ، وكان للعباس ديون بمكة فعرفهم مع قراءتهم / الآية أنه ليس له إلا رأس ماله ، وكذلك سائر من له مال من ربا .

[١/١٢٩]

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] أي: ولا يقتل بعضكم بعضاً ، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ، فعلم بالآيات تحريم ذلك ، وقال رسول الله ﷺ في حجة الوداع بعد نزول الآيات: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا»<sup>(٢)</sup> ، ونظائر هذا في القرآن كثير ، وإعادة رسول الله ﷺ القول فيه ، وعلى أن القول في ذي العهد كان واجباً إعادة ذكره ، وذلك أنه لما قال عليه السلام: «لا يُقْتَلُ مؤمن بكاfer» ، أراد كافرًا حظر الله قتله دون من أمر الله بقتله ، فخيف من سفل دينه أن تهون عليه العقوبة فيقتلهم ، فأعاد عند تقضي الكلام بالنهي عن قتل المعاهدين ، ليُعْلَم أن ذلك باق<sup>(٣)</sup> على الحظر ، وأن من فعله فعليه عقوبة ، وإن لم يبلغ بها القتل ، هذا وجه الكلام ، والله أعلم .

ومما يدل على أنه لا مخاطبة على أهل الكتاب في تحريم ولا تحليل ما كانوا على كفرهم ، قول الله عز وجل في سورة النور عند ذكر الزنا: ﴿وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] .

(١) تقدم .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) في الأصل: باقياً .

وروى مالك رحمه الله <sup>(١)</sup>، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتاب أن «أشد الناس غلوا» <sup>(٢)</sup> رجل ضرب غير ضاربه، ورجل قتل غير قاتله، ورجل تولى غير أهل نعمته، والمؤمنون تكافؤاً <sup>(٣)</sup> دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ولا يُقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده» <sup>(٤)</sup>.

[١٢٩/ب]

وطرق هذه الأحاديث كثيرة/.

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة لأبي حنيفة في هذا الحديث بأنه لو كان صحيحاً لكان: «لا يقتل مؤمن بكافر ولا بذئ عهد في عهده»، وهذا الذي قاله خطأ فاحش، لأن الله عز وجل قال: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا فَالْكُفْرُ رُءُوسُ أُمُورِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩-٢٨٠]، فلو كان عطفاً لكان وإن كان ذا عسرة، ولكنه ابتداء كلام، قال: وإن وقع ذو عسرة فنظرة، كذلك قيل مبتدأ: ولا تقتلوا ذا العهد في عهده، فكان الكلام: ولا يُقتل ذو العهد في عهده، لأنه لو قيل: لا يقتل مؤمن بكافر، ولا بذئ عهد في عهده، لأوجب الكلام أن ذي العهد ليس بكافر، وجعل هذا الرجل قوله: لا يقتل مؤمن بكافر حربي <sup>(٥)</sup>، وكيف يجوز أن يقال: لا يقتل مؤمن بكافر حربي <sup>(٦)</sup>، وقد أمر الله تبارك وتعالى بقتلهم وحث عليه، وجعله من أفضل

(١) مالك هذا ليس الإمام ابن أنس، وإنما هو مالك بن محمد بن عبد الرحمن كما عند الدارقطني، يرويه عن عمرة مباشرة.

(٢) في الأصل: غلو، وفي مصادر التخريج: عتوا.

(٣) كذا في الأصل، ولعلها: تتكافؤ.

(٤) رواه الدارقطني في سننه برقم ٣٢٤٩، كتاب: الحدود والديات وغيره (ت الأرنؤوط)، والبيهقي في الكبرى برقم ١٥٨٩٦، كتاب: الجراح، باب: إيجاد القصاص على القاتل.

(٥) في الأصل: حر، وما أثبتته هو المناسب للسياق.

(٦) في الأصل: حرفي.

الأعمال وأحبّها إليه؟ فهل يجوز أن يتوهم متوهم أن الله أمر بقتلهم، فيحتاج النبي ﷺ أن يبين لنا أنه لا قَوْدَ بيننا وبينهم؟

وإنما معنى الكلام: لا يقتل مؤمن بكافر أصلاً، ثم قيل بعد تمام الكلام: «ولا ذو عهد في عهده»، عطفاً على لا يقتل، لأن هذا الذي أضمر لو أظهر فقيل: لا يقتل مؤمن بكافر، ولا يقتل ذو عهد في عهده، ولو أفرد قيل: لا يقتل ذو عهد، ولم يكن قبله كلام لكان مستقيماً.

وإنما قيل ذلك لما رفع النبي ﷺ القَوْدَ بين المسلمين والكافرين، ولم يؤمن من جرأة من سَفَهُ حُلُمِهِ على قتل أهل العهد، فاتبعهم بأن قال: «ولا يقتل ذو العهد في عهده»، فنُهِوا عن قتل ذي العهد من أهل / الزمة، وممن دخل بأمان لأنهما جميعاً بالعهد في دارنا.

[١/١٣٠]

فإن قيل: إن [أهل] <sup>(١)</sup> الزمة قد عُلِمَ أن دماءهم محرمة في عهدهم.

قيل: إنما علم لأنهم عُلِّمُوهُ، ولما خيف من أمر المَقُود أن يُقدم على قتل من لا يُقاد به سرح فنهأه <sup>(٢)</sup> عن ذلك، لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنْ حَيَاةِ الْبَقَرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فعلم القاتل أنه يُقتل فكفّ فحياً جميعاً، ولذلك نزلت الآية، فلما أزيل القَوْدَ عن قاتل ذي العهد وهو الذمي، نُهِوا عن قتله ليوجب النهي عقوبة تردع عن ذلك، والله أعلم.

وأكثر الأحاديث التي جاءت عن النبي ﷺ «لا يُقتل مؤمن بكافر»، ليس فيها ذكر ذي العهد.

ومما يدل على أن الآية في النفس بالنفس على التساوي، وأن المسلم لا يقتل بكافر، قوله: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارٌ لَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، والذمي

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) في الأصل: فنهيه.



لا يُكْفَرُ عَنْهُ، وقولهم: إن النبي ﷺ قصد إلى الحربي والله يقول: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [النساء: ٨٩] أمر الله بقتلهم، فكيف يقال: لا قصاص بينكم وبينهم؟ وإنما يستوي الكلام أن لا قصاص بينكم وبين من نهيتم عن قتله من الكفار، فأما من أمرتم بقتله فقد أغنى الله عن ذكر القصاص فيه، والله أعلم.



٨٧- قال الله عز وجل:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ

وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ الآية

### [النهي عن تحريم الطيبات]

الذي دلت عليه الأخبار في تفسير ذلك ، أنه لا ينبغي لأحد أن يحرم على نفسه كل النساء ، فيجوز له أن يحرم عليه بعضهن ، لأنه إذا تزوج أربعاً حرم عليه ما عداهن ، والتحريم هاهنا وإيقاع يمين / الطلاق ، وهو شيء يُلزمه الإنسان نفسه ليحمل عليه عند ملكه بعض النساء ، فله أن يقول: إن تزوجت في بني فلان ، والله لا تزوجت في بني فلان ، والتحريم يمنع لليقين ، وقد قال رسول الله ﷺ: «تزوجوا في بني فلان ، فإنهم عَفُّوا فَعَفَّتْ نَسَاؤُهُمْ» ، ونهى عن آخرين ، فالذي حظر الله على الرجل أن يحرمه في باب النكاح الكل ، فإن حرمه لم يَحْرُم ، وإباحة الامتناع من البعض بيمين كان ذلك أو بغير يمين .

[١٣٠/ب]

وأما الإماء فليس يجوز له أن يحرم منهن شيئاً ، وإن حرم لم يَحْرُم ، ألا ترى أن عائشة ؓ لما قال لها رسول الله ﷺ في مارية: «إنها علي حرام» ، فقالت: كيف تحرمها وهي لا تحرم؟ فقال: «فوالله لا وطئتها» ، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّى مَرْصَاتٍ أَرْوَحُكَ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَوَّضَ اللَّهُ لَكُمْ مَحَلَّةَ أَيْمَنِكُمْ﴾ [التحریم: ١-٢] ، فأمر أن يكفر عن يمينه .

وقد كان ناس من أصحاب رسول الله ﷺ أرادوا أن يتخلوا من الدنيا ، ويتركوا النساء ويترهبوا ، منهم علي بن أبي طالب ؓ ، وعثمان بن مظعون ،

فنزلت الآية، فتركوا ما كانوا عزموا عليه، ولا يجوز لأحد بهذه الآية أن يحرم مأكولاً ولا مشروباً على نفسه إذا كان من حله، وله أن يمتنع من بعض المأكولات والمشروبات من غير أن يعتقد فيها تحريماً، وإذا حلف على شيء من ذلك على وجه التحريم كفر عن يمينه، ثم إن شاء / أكل وإن شاء لم يأكل.

[١/١٣١]

وإنما حرم إسرائيل لما أصابه عِزُّ النَّسَا، قبل نزول التوراة، فليس لأحد أن يحرم شيئاً أحله الله على نفسه، لأن إسرائيل حرم قبل أن ينهى، وكانوا إذا حرموا شيئاً على أنفسهم حُرِّمَ، فنسخ الله تبارك وتعالى ذلك عنا بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾، فإن حرم إنسان شيئاً أحله الله له كان تحريمه باطلاً، وإن حلف كفر وأتى الذي هو خير.

فأما اليهود فما حرم في التوراة إنما حرموا على أنفسهم ما كان إسرائيل حرم على نفسه، ألا تراه قال: ﴿فَاتَّبَعُوا بِالتَّوْرَةِ فَأَتَوْهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، فأعلمنا أنهم افتروا الكذب، وإنما حرم إسرائيل على نفسه لم يعدّه إلى غيره، والله أعلم.



## ٨٩- قال الله عز وجل:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾

### [كفارة اليمين]

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: من حلف عامداً للكذب فقال: والله ما كان كذا، وقد كان، والله لقد كان كذا<sup>(٢)</sup>، وما كان، كَفَرَ وقد أساء<sup>(٣)</sup> إذ حلف بالله باطلاً.

قال: فإن قيل: ما الحجة في أن يُكْفَرَ وقد عقد الباطل؟ قيل: أقربها قول النبي ﷺ: «فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه»<sup>(٤)</sup>، فقد أمره أن يعقد الحنث، وقول الله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: ٢٢]، نزلت في رجل حلف ألا ينفع أخاه، فأمره الله تبارك وتعالى أن ينفعه، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْهَوْنَهُمْ لِقَوْلِهِمْ كَرَاهٍ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]، ثم جعل فيه الكفارة، قال: / ومن حلف وهو يرى أنه صادق، ثم وجده كاذباً فعليه الكفارة.

[١٣١/ب]

وشبه الشافعي شيئاً بما لا يُشبهه، لأن الذي أمره رسول الله ﷺ أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه، إنما أمره أن يستأنف بعد اليمين شيئاً كان حلف فيه ألا يفعله، وكذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا

(١) انظر كلام الشافعي الآتي في الأم (٦٤/٧).

(٢) في الأصل: كدى.

(٣) في الأصل: ساء.

(٤) تقدم (٢٢٥/١).

أُولَى الْقُرُونِ ﴿[النور: ٢٢]﴾، ولم يكن واحد<sup>(١)</sup> من هذين الرجلين كاذباً في وقت يمينه، ولا حالفاً على كذب، فجعلت كفارة يمينه إذا فعل ما حلف عليه ما ذكر في القرآن، والذي حلف على كذب قد علمه، مخبر عن شيء قد مضى، فهو كاذب فيه حالف عليه، فكيف يشبه هذا بهذا؟

وقال الشافعي: قد أمره بالحنث إن تعمد، فشبهه الشافعي هذا بالذي حلف بالله، فينبغي له على قوله هذا أن يبيح الحلف على الكذب ويكفر الحالف، كما يبيح من حلف أن يتعمد الحنث ويكفر، وينبغي إذ شبهه به ألا يسميه إثمًا، لأن النبي ﷺ أمره أن يفعل، وينبغي أن تكون الكفارة التي سماها الله عز وجل في كتابه، تكفر عن يمين من حلف بالله كاذبًا، إذ كانت الآية عنده قد عمتهما.

وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَمَّنْكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾، فجعل الكفارة تكفر اليمين، ومن كفر عنه فلا إثم عليه، فينبغي أن يكون هذا في قول الشافعي لا إثم عليه، فينسخ الشافعي عن هذه الأمة آية وعيد/ محكمة، ومعاذ الله أن يكون قول مخلوق ينسخ كلام الخالق.

[١/١٣٢]

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المجادلة: ١٤-١٥].

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس، أن يحلف الرجل على ما لأخيه كاذبا ليقطعه.

وقال النبي ﷺ: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار»، وقال: «من حلف على يمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم، لقي الله وهو عليه غضبان»، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: وأنزل الله تبارك

(١) في الأصل: واحداً.

وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفِتْنَةِ وَلَا يُرَكِّبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧] <sup>(١)</sup>.

فأبطل الشافعي بقوله الآيات المحكمات، والروايات الواضحات بقول اخترعه برأيه، ثم سماه: إثماً، ومسيئاً، تيسيراً لما عظم الله وتصغيراً، وهذا كلام ينبغي لقائله أن يستغفر الله منه، وإنما الأيمان هي العقود التي أمر الله عز وجل ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، فالحالف لا يكلم زبداً عاقداً <sup>(٢)</sup>، والحالف على الكذب ليس بعاقداً، ولو أن رجلاً طلق امرأته لقيلاً <sup>(٣)</sup> طلق، ولم يقل: عقد طلاقها، إلا أن يكون طلاقاً إلى أجل، أو على صفة، وكذلك العتق، ولو وعد رجلاً وعداً لكان قد عقد، ولو حلف عليه لكان قد عقد عليه يميناً.

[١٣٢/ب] وقد أخبر رسول الله ﷺ / بالحكم في يمين تكفر، لأنه علمهم ذلك تعليماً، ولم يكن في مسألة بعينها، وما جاء على التعليم كان عاماً، فوجب أن يكون ذلك بشرط ما علم من إتيان الذي هو خير والكفارة، وقد ذكر الشافعي جملة هذا الحديث، فلو تمسك به لكان فيه كفاية.

ثم زعم في هذا الحديث أنه أمره إن تعمد الحنث أن <sup>(٤)</sup> يكفر، والحنث هو الفعل الذي حلف ألا يحلفه <sup>(٥)</sup>، فإذا جعله <sup>(٦)</sup> فإنما يفعله بعد اليمين، وإذا

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، رواه البخاري ٦٦٧٦، كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ...﴾، ومسلم (١/٨٥-٨٦)،

كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين.

(٢) في الأصل: عاقداً.

(٣) في الأصل: لطلق.

(٤) في الأصل: وأن.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: يأتيه.

(٦) كذا في الأصل، ولعله: فعله.

حلف على شيء قد مضى، فإنما حلف على فعل كان قبل أن يحلف، فكيف يكون ذلك الفعل موجباً للحنث؟

ويبين ذلك أيضاً ما روي عن النبي ﷺ فيمن حلف بالله واستثنى، أنه إن شاء فعل غير حرج، فعلم أن هذا للمستقبل، ووجب أن كل يمين تكون فيها الكفارة، فالاستثناء يسقطها وجميعاً لا يكون إلا في المستقبل<sup>(١)</sup>، لأن قول الرجل: إن شاء الله، من باب المجازاة، والمجازاة لا تكون لما مضى، لأن المستقبل يقال فيه: افعل كذا إن شاء الله، ولا يجوز: فعلت كذا إن شاء الله، لأنه جهل من قائله.

قال القاضي: وإنما ذكرت هذا لتعرف مخارج الكلام.

وأما قوله: قال الله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾، وجعل فيه الكفارة، فهذا أقبح من الأول، الكفارة هنا بالعود الذي هو طاعة الله، والقول وحده يوجب شيئاً، فلما عاد إلى الذي هو خير قيل له كفر، ولو لم يعد لم تكن عليه كفارة، وهذا أيضاً من المستقبل الذي شبهه بالمستدبر.

[١/١٣٣] وأما لغو اليمين فإن أعلى/ الرواية وأكثرها إنما جاء على قول الرجل: لا والله، وبلى والله، وهو لا يريد اليمين، فلم تكن عليه يمين لأنه لم ينوها، لأن اللغو عند العرب وأهل اللسان: ما ألغته النية، فلذلك سمي لغواً، قال الشاعر:

وَيَهْلِكُ وَسَطُهَا الْمَرِيئُ لُغَوًا      كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُورَا<sup>(٢)</sup>

والسهو حلف الإنسان على تيقنه، لا نية له في الكذب ولا عاقداً على مستقبل، ذلك لغو لسقوط النية عن الحال الموجبة للكفارة، لقول النبي ﷺ:

(١) كذا في الأصل، ولعلها: يسقطها جميعاً، ولا يكون إلا في المستقبل.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه (١٣٧٩/٢)، وفيه: ويهلك بينها

«الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>، فلما لم يعقد النية لم يكُ حالفًا، ويدخل في ذلك أيضًا حلف الرجل على شيء بدا أنه على ما حلف عليه، فلما لم يقصد للكذب لم يكُ آثمًا، ولم يكن عليه حنث ولا كفارة، لأنه قصد إلى حق عنده، وحلف على حق عنده في المستدبر الذي لا تكون فيه الكفارات، لأن الكفارات إنما جعلت في المستقبل، والحنث فيه بعد العقد والحلف على المستدبر يكون الحالف آثمًا، وهذا حلف على حق عنده.

وقد شرط الله تبارك وتعالى الإثم على من قصد بقوله: ﴿وَيَمْلِكُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤]، وهذا حلف على صدق عنده.

فلغو اليمين عندنا ما دخل في هذين البابين، وهذان البابان هو ما روي عن الصحابة والتابعين أنه لغو اليمين، قال هذا طائفة وهذا طائفة، والآية توجب قول الفريقين، لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال ما قاله الشافعي، وما رأيناه في شيء من أصناف المحدثين، ونسأل الله التوفيق.




---

(١) متفق عليه من حديث عمر رضي الله عنه، رواه البخاري برقم ١، بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ومسلم في كتاب: الإمامة، باب: قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية.



[١٣٣/ب]

٨٩ - قال الله تبارك وتعالى: /  
﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾

[مقدار الكفارة]

روي عن بعض الصحابة أنه كان يقول: الأوسط: مُدَّين من بُرٍّ، وهو نصف صاع.

وروي عن جماعة منهم أنهم قالوا: لكل مسكين مد بالمد الأول، وهو ربع صاع لكل مسكين.

وروي مثل ذلك عن جمع من التابعين.

وروي عن بعض التابعين أنه قال: مكوكًا من بر بين العشرة، ومكوكًا من تمر.

ومنهم من قال: ﴿أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾، ليس بأفضله ولا بأحسنه.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: كان الرجل يقوت أهله قوتا فيه سعة، وبعضهم دون بعض وسطًا، فأمر الله تبارك وتعالى بالأوسط.

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: الأوسط: الخبز واللبن، والخبز والزيت، والأفضل الخبز واللحم.

وقال مثل ذلك خلق من التابعين.

وقال بعضهم: يطعمهم أكلة واحدة.

ومنهم من قال: يغذيهم ويعشيهم<sup>(١)</sup>.

وأقوى ما روي في ذلك ما رواه أهل المدينة في مُدٍّ لكل مسكين<sup>(٢)</sup>.

وأما الإطعام في جزاء الصيد فليس يقاس هذا عليه، لأن الكفارات لا يقاس بعضها على بعض، ألا تراه جعل في كفارة الظهار بإزاء كل مسكين صيام يوم، وفي جزاء الصيد مثل ذلك، وفي كفارة الأذى بإزاء كل مسكين يوماً واحداً، وفي كفارة اليمين بإزاء عشرة مساكين ثلاثة أيام، فلما اختلفت لم يجز أن يقاس بعضها/ على بعض.

[١٣٤/أ]

وأما زكاة الفطر فإنها على عدد رؤوس المعطين، لا على الآخذين، وقد يفضل بعضهم على بعض، ومما يدل على ذلك أن المساكين كانوا يحضرون يوم الفطر فيأكلون، والأكل مختلف.

والذي ذهب إليه مالك: إذا أراد المكفر أن يطعم المساكين عنده، أن يغذيهم ويعشيهم ليوفيههم قوت يومهم، الخبز والزيت، لأن الزيت أوسط إدام أهل المدينة، ومن أعطى البرّ، أعطى لكل مسكين مُدّاً بمُدِّ النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر الروايات في هذا الاختلاف الذي ساقه المصنف عند ابن جرير في تفسيره

(١٧/٥-٢٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١١٩٢-١١٩٣).

(٢) المدونة (١/٥٩١) (ط العلمية).

(٣) المدونة (١/٥٩١-٥٩٢) (ط العلمية).

٨٩- قال الله عز وجل:

﴿أَوْ كَسَوْتُهُمْ﴾

### [الكسوة في الكفارة]

كان أبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب، والحسن، وابن سيرين، وأبو جعفر محمد بن علي، يرون أن يعطى كل مسكين ثوبين<sup>(١)</sup>.

وكان ابن عمر، وعمران بن حصين، وإبراهيم، ومجاهد، وطاوس، وجابر بن زيد، والزهري، يرون أن يكسى المسكين ما تجوز الصلاة فيه<sup>(٢)</sup>.

وكان مالك بن أنس يرى أن يكسى المسكين ما يصلي فيه، فإن كسا رجلاً كساه ثوباً، وإن كسا امرأة فدرع وخمار.

وقال الشافعي: أدنى ما يقع عليه كسوة، ولو خرقة، أو قلنسوة، أو تكة<sup>(٣)</sup>، وما أشبه ذلك<sup>(٤)</sup>، وهو قول لم يسبقه إليه أحد من الصحابة ولا من التابعين، فلو قال في الإطعام لكل مسكين لقمة لمرّ قوله على نظام، ولكنه قال في الطعام ما يكفي ليومه، وفي الكسوة ما لا تطلق العرب أن فاعله كاس، ولا

(١) انظر ابن جرير (٢٥/٢٦)، وابن أبي حاتم (١١٩٤/٤).

(٢) انظر تفسير ابن جرير (٢٤/٢٥)، ورواه أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه، وابن أبي حاتم في تفسيره (١١٩٣/٤-١١٩٤).

(٣) التكة: رباط السراويل، اللسان (٢/٢٣٠).

(٤) انظر الأم (٦٨/٦٩-٦٩) (ط المعرفة).

أن لا بسه كاسٍ، ولو لزم ما عليه الناس لسلم، ولم تلزمه المناقضة، وينفرد بما تقبح حكايته.

### [الحكمة من ذكر الكسوة قبل تحرير الرقة]

وقول/ الله عز وجل: ﴿أَوْ كَسَوُوهُمْ أَوْ تُخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، قد تكلم قوم فيه [١٣٤/ب] فقالوا: كيف بدأ بالتخفيف، ثم ثنى بالثقل، وفي القتل والظهار بدأ بالثقل ثم خفف؟

فالجواب عن ذلك: أن الله تبارك وتعالى بدأ هنا بالثقل الذي هو الواجب، ثم خفف عن عباده عند عدم الاستطاعة، وحيث بدأ بالتخفيف، فإنما ذكر عز وجل ما هو الكفارة التي رضيها من كل الناس، ثم خير من قدر وأراد الزيادة في الثواب في أن يكفر بالثقل إن شاء، ولم يوجهه إلا أن يشاء إنسان ذلك، والواجب هو الإطعام، وفي الظهار لأن ابتداء القول منكر وزور فأوجب<sup>(١)</sup> الثقل، ثم رجم وخفف عن عباده.



---

(١) في الأصل: ما أوجب.

٨٩- قال الله تبارك وتعالى :

﴿مَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾

### [صيام الكفارات]

فممن فسر هذه الآية من قال: متتابعات .

ومنهم من قال: متفرقات ، وإن تابع أحسن .

وقد قال الله عز وجل: ﴿مَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ ، وقال عز من قائل في

المتمتع: ﴿مَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] ، وقال في

قضاء رمضان: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، ولم يذكر في شيء من ذلك

متتابعات كما ذكر في قتل الخطأ ، وفي كفارة الظهار .

وقول مالك رحمه الله في ذلك أن التتابع في ذلك كله أحب إليه ، فإن فرقه

إنسان أجزأه عنده<sup>(١)</sup> ، إذ لم يشترط الله عز وجل فيه التتابع ، ومن أمر بشيء فأتى

به فقد قضى ما عليه ، وبالله التوفيق .



٩٠ - قال الله تبارك وتعالى /:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ

رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾

### [تحريم الخمر]

حرم الله تبارك وتعالى الخمر في هذه الآية بقوله: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، بيانا شافيا بعد تحريم خفي عن البعض، وذلك أن أول ما أنزل فيها لما شرب من شرب من الصحابة، فقرأ القارئ: أعبد ما تعبدون: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]، ثم شرب قوم ففأخروا عند السكر من قریش والأنصار، فأخذ رجل من الأنصار لَحْيِيَّ جُزُور فضرب به أنف رجل من المهاجرين ففزر أنفه، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] فسامها إثمًا، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ﴾ [الأعراف: ٣٣] بعد أن سماها إثمًا، ثم أنزل الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إلى قوله عز من قائل: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾، يعني ما جرى بين قریش والأنصار، ﴿وَيُضِلُّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ يعني الصلاة التي خلطوا فيها، فدل كتاب الله وسنة نبيه ﷺ على تحريمها.

وهي من النخلة والعنب ، لأنها عامة خمر الناس ، وكذلك قال الله عز وجل: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧] ، فالسكر ما حرم منهما ، والرزق الحسن ما حل منهما .

وكانت خمر أهل المدينة كلها من النخل عند نزول الآية ولما سُميت كلها الخمر ، وهو مأخوذ من تغطية العقل ، وقال النبي ﷺ: / «كل مسكر [١٣٥/ب] حرام»<sup>(١)</sup> ، وكان الله عز وجل قد ذكر العلة التي من أجلها قد حرم ، وأنها تلقي العداوة وتصد عن الصلاة ، دخل كل ما فعلها<sup>(٢)</sup> في التحريم معها ، ووجب له اسمها كل مصنوع من الأشربة يفعل فعلها ، والحديث والحجة في ذلك يطول ذكرهما ، وقد بينا ذلك في كتاب الأشربة والحجة على الطحاوي فيما هونه من أمر الشراب ، وسماه نبيذاً بغير اسمه ، وذكرنا النبيذ ، وما هو ، وما قال رسول الله ﷺ فيه ، وما روي عنه عليه السلام أن أمته تستحل الخمر باسم تسميه إياه .

قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ .

### [تحريم الميسر]

قال عثمان بن عفان رضوان الله عليه: الميسر النرد ، ونهى عنها ، وقال: هممت أن أوجه إلى ديار قوم هي في بيوتهم وأحرقها عليهم .  
وقال علي رضوان الله عليه<sup>(٣)</sup>: الشطرنج ميسر العجم .  
وقال ابن عمر: الميسر القمار<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه مسلم (١٠٠/٦) ، الأشربة ، باب بيان أن كل مسكر خمر ، عن ابن عمر رضيهما الله .

(٢) كذا بالأصل ، ولعله: فعل فعلها .

(٣) في الأصل: عليهم .

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٧١/٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

الْخَمْرِ...﴾ [البقرة: ٢١٩] .

وقال ابن مسعود: الكعاب .

وقال القاسم: كل ما ألهى عن ذكر الله عز وجل فهو من الميسر<sup>(١)</sup>.

وقال ابن سيرين: كل ما قומר به فهو ميسر<sup>(٢)</sup>.

وقال سعيد بن المسيب نحو ذلك .

وقال مالك بن أنس: كل ما<sup>(٣)</sup> قומר به من شطرنج ونرد وغير ذلك فهو ميسر ، وهو القمار ، ونهى عن النرد خاصة وعن الشطرنج إذا قומר بها ، وسئل عن الغناء فقال: إذا كان يوم القيامة مع أيهما يكون ، أمع الحق / أو الباطل ؟ فحرمه .

[١٣٦/أ]

وقال القاسم بن محمد وقد سئل عن الغناء: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾

[يونس: ٣٢] .

فالقمار: أكل المال بالباطل ، وهو الميسر في كل شيء كان ، وينبغي أن ينتهي العبد عن كل ما ألهى عن ذكر الله عز وجل ، وبالله التوفيق .



---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى برقم ٢٠٩٧٣ ، كتاب: الشهادات ، جماع أبواب من

تجاوز شهادته ، باب: من كره كل ما لعب الناس به .

(٢) رواه ابن أبي شيبة برقم ٢٢٣٤٠ ، كتاب: الأقضية البيض الذي يقامر به .

(٣) في الأصل: كلما ، وهي كذلك في قول القاسم وابن سيرين السابقين .



٩٣ - قال الله عز وجل:

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا

إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا﴾ الآية

### [سبب النزول]

قال البراء: إن هذه الآية نزلت فيمن كان يشرب الخمر قبل التحريم ومات على ذلك قبل أن تُحرَّم<sup>(١)</sup>.

وقال جابر بن عبد الله: اصطحب قوم الخمر ثم قتلوا شهداء<sup>(٢)</sup>.

وقال أنس: إن الذين شربوها قبل التحريم أتوا رسول الله ﷺ فسألوه عما مضى من أفعالهم فنزلت الآية.

وقد كان قوم شربوها في أيام عمر رضي الله عنه، فكتب إليه أبو عبيدة<sup>(٣)</sup> بذلك، فأحضرهم واستتابهم لأنهم تأولوا الآية، فلما تابوا ضربهم للشرب ثمانين ثمانين، واتفق رأي عمر وعلي على ذلك ففعله عمر.

(١) رواه الترمذي برقم ٣٠٥٠، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة، وقال: «حسن صحيح».

(٢) رواه البخاري برقم ٢٨١٥، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾.

(٣) كذا في الأصل: أبو عبيدة، وفي المصادر: يزيد بن أبي سفيان.

٥١٠ \_\_\_\_\_ أحكام القرآن للقاضي بكر بن العلاء القشيري

فالآية تنبئ بزوال الإثم عمن شربها قبل التحريم ، وتوجب أن يكون قوله  
في المستأنف: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ ، مما أحل  
لهم دون ما حرّم ، والله أعلم .



٩٤ - قال الله تبارك وتعالى:  
﴿لِيَبْلُوَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾

الذي تناله الأيدي من الطير والفراخ والبيض وما يؤخذ من الأوكار،  
والرماح.

فالرمح/، والنَّبْلُ، والنُّشَابَةُ<sup>(١)</sup>، والمِعْرَاضُ<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك مما يصاد به، [١٣٦/ب]  
والله أعلم.

\* \* \* \* \*

(١) النُّشَابَةُ: ورد في اللسان (٢٥٤/١٤): «النُّشَابُ: النبل» هكذا مفرداً، وورد: «النُّشَابُ: السَّهَامُ» بالجمع.

(٢) المِعْرَاضُ: آلة من آلات الصيد، قال القاضي في المشارق (٧٣/٢): «والمِعْرَاضُ خشيةٌ محددة الطرف، وقيل: في طرفها حديدة، يرمى بها الصيد، وقيل: سهم لا ريش له، يرمى به عرضاً، فمن أصاب بحده وطوله أكل، لأنه جَرَحَ وقَطَعَ، وما أصاب بعرضه لم يؤكل لأنه رَضَّ».

٩٥ - قال الله عز وجل:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾

### [تحريم الصيد للمحرم]

لما كان قتل الصيد باليد والرمح تذكيته، وكان حلالاً في غير الحرم وفي الإحلال، ف قيل: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾، عُلِمَ أنه حرم أكله فصار بمنزلة الميتة، سواء ذبح المحرم أو قتل، لأن الحالين جميعاً تذكية في الصيد، لأنه لما قيل: ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤]، فكل ما<sup>(١)</sup> تناله اليد يُذبح، وما تناله بالرمح يقتل، وكانا جميعاً وجوه تذكية الصيد، وحَرَّمَ الصيد على المحرم، عُلِمَ أنه حرم عليه تذكيته بالوجهين جميعاً واصطياده، فلا فرق بين ما ذبح منه وما قتل، وبين الميتة في التحريم.

فإن قال قائل: فلم لا يكون من ذبح بسكين غضبها مُحَرَّم أكله؟

قيل له: لأن الفساد لم يقع في نفس التذكية، وإنما وقع في غضب السكين، وليس الخطاب في الآلة المذكي بها، ألا ترى أن المجوسي يذكي ويذكر اسم الله فلا تأكل، ويذكي الكتابي فتأكل؟ وإنما الخطاب في السكين المغصوبة بين الغاصب والمغصوب، اللهم إلا أن يقصد المذكي بالتذكية بالسكين المغصوبة لإفساد الذكاة، فإن فعل ذلك لم تؤكل، والله أعلم.

(١) في الأصل: فكلما.

٩٥ - قال الله عز وجل:

﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾

### [جزاء قتل الصيد]

قال قوم من التابعين: يحكم على المتعمد ولا يحكم على الخاطئ<sup>(١)</sup>.

وقال الكثير من المفسرين: يحكم على العائد والمخطئ جميعاً، وممن

قال ذلك عمر، وعثمان، وابن عمر، وجماعة من التابعين / [و] الصحابة<sup>(٢)</sup>. [أ/١٣٧]

وقال الزهري: جاء القرآن بالجزاء على العائد، والسنة على المخطئ<sup>(٣)</sup>،

والزهري أعلم الناس بالسنن، ولولا أن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ

مُتَعَمِّدًا﴾، لكان لا جزاء على المتعمد لقتله، مُشَبَّهًا بقتل المؤمن، فأراد الله تبارك

وتعالى التخفيف عن عباده بذكر العمد، لئلا يبلغ به حرمة المؤمن، وكان الجزاء

بقوله عز وجل: ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، وإنما حرم

قتله، فلما كان جزاء ما كان المخطئ مكفرًا، لأن الله عز وجل قال: ﴿وَمَا كَانَ

لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ [النساء: ٩٢]، ولكن ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ

رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

(١) روي عن ابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس وعطاء وغيرهم، انظر تفسير ابن جرير

(٤٣/٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٢٠٥/٤).

(٢) انظر المصادر السابقة، والواو سقطت من الأصل.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٤٣/٥).

فإن قيل : قاتل الخطأ عليه دية وكفارة .

قيل له : الدية ليس على القاتل ، وإنما هي على العاقلة ، وعليه هو في نفسه الكفارة ، ولو كان الصيد مملوكاً فقتله المحرم لكان عليه الجزاء ، وعليه قيمته لملكه .



٩٥ - قال الله عز وجل:

﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾

إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾

### [جزاء قتل الصيد]

قال مالك بن أنس رحمته الله: ما كان له مِثْلٌ من النعم حكم بالمثل فيه، في النعامة بدنة، وفي حمار الوحش بقرة، وفي الغزال كبش، وما أشبه ذلك، وقال فيما لا مثل له: قيمته.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن المحرم إذا أصاب صيداً فإنما عليه قيمته، فتركوا كتاب الله، قال الله عز وجل: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَمْبَةِ﴾، والمثل إنما هو في مثل الخلقة/، ولو أريد القيمة لقليل ذلك، وقد حكم أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون في النعامة بدنة، أفيظن ظان أن النعامة تثبت قيمتها في القرن الأول والثاني على بدنة؟ ثم قال تأكيداً: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَمْبَةِ﴾، وقد ذكر الله الهدي في غير موضع فقال: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وساق رسول الله ﷺ الهدي وقال: ﴿وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: ٢٥]، وسئل النبي ﷺ عن قتل الضبع فقال: «هي صيد<sup>(١)</sup>»، وجعل فيها كبشاً، رواه جابر بن عبد الله<sup>(٢)</sup>.

(١) في الأصل: صيداً.

(٢) رواه أبو داود برقم ٣٨٠١، كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الضبع (ط الأرناؤوط)، وابن ماجه برقم ٣٠٨٥، أبواب المناسك، باب: جزاء الصيد يصيبه المحرم.

وحكم عمر بمثل ذلك<sup>(١)</sup>.

وحكم علي بن أبي طالب عليه السلام في الضبع بمثل ذلك.

وابن عباس بمثل ذلك.

وقال ابن عباس: قضى عمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، ومعاوية في النعامة بدنة من الإبل، ومن التابعين بمثل ذلك.

وعمر، وابن مسعود حكما في الطي بكبش.

فأما التابعون فكثير ذكر من حكم منهم بالمثل من النعم متبعاً في ذلك الصحابة، ما قال أحد من الصحابة ولا من التابعين إن في شيء من ذلك قيمة، ولو كان الواجب القيمة لما قيل في النعامة بدنة، وفي الضبع والطي شاة، وفي كذا كذا<sup>(٢)</sup>، وفي كذا كذا، حتى ينظر الحكماء إلى النعامة المقتولة ويقومونها، ثم يقومان البعير الذي يحكمان فيه، هذا ما لا يذهب على ذي لب أنه لم يخطر للقوم في وهم، ومع ذلك فقد قالوا: ما لم يبلغ الهدى ففيه ثمنه، وذلك أن الله عز وجل يقول: ﴿أَوْ كَفَّةً طَعَامَ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ﴾، ففيه: ﴿صِيَامًا﴾، فإذا أصاب/ المحرم من الصيد ما لا يكون له مثل من النعم، مثل الشاة وما فوقها، حكم في ذلك بالطعام أو الصيام، يقيم ذلك بالطعام أو الدراهم، ثم يردها إلى الطعام، فإن عجز عن الطعام صام مكان كل مد يوماً، ذلك قول مالك وأهل المدينة.

[١/١٣٨]

وقال آخرون: مكان كل مُدَّين يوماً، وهم أهل العراق<sup>(٣)</sup>، وكل بني ذلك على أصوله، وكلا الفريقين قاله المفسرون.

(١) الموطأ لرواية يحيى، رقم ١٢٣٩، كتاب: الحج، فدية ما أصيب من الطير والوحش.

(٢) في الأصل: وكذا.

(٣) الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن (١٧٩/٢).



٩٥ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾

اختلف السلف في ذلك ، فقال قوم: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ قبل التحريم ،  
﴿وَمَنْ عَادَ﴾ بعد التحريم .

وقال آخرون: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ يعني القتلة الأولى التي أوجب فيها  
الجزاء .

فمن قال بالأول على العائد الجزاء كلما عاد ، ومن قال بالقول الثاني  
قال: الانتقام في الآخرة ، ولا جزاء عليه في الأول أولاً ، لأن الله عز وجل في  
سائر ما حرم قال: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ ، يريد: ما كان قبل نزول التحريم ، والذين  
حملوه على الانتقام عقوبة ، وقد قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ  
بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ ، فكان مُخرق الثوب عليه قيمته ، وقال عز وجل: ﴿وَحَزَّوْا  
سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فمن خرق ثوباً ألزم قيمته ، وقد قال الله عز وجل  
حين أوجب الجزاء: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ﴾ بالجزاء ، ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ قبل  
التحريم: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ بعد التحريم ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ بالجزاء ، هذه عقوبته  
وانتقامه ، وذلك في أول مرة ، فقتل في الحرم وهو مُحرم الصيد ، فإذا جعل أن<sup>(١)</sup>  
ذلك عطفاً على ﴿وَمَنْ قَتَلَ/ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ إلى قوله عز من  
قائل: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا﴾ وينتقم الله بذلك العزم منه ، والله أعلم .

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب حذفها .

٩٥ - قال الله عز وجل :  
﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾

### [الحكمان في قتل الصيد]

هذه الآية ، لم يحكم أبو بكر في قاتل الصيد حتى دعا أئبًا ، فحكما جميعاً<sup>(١)</sup>.

وعمر رضي الله عنه دعا عبد الرحمن بن عوف ، فاجتمعا وحكما<sup>(٢)</sup>.

وقال التابعون مثل ذلك .

وقال مالك : من أصاب صيداً يعلم ما فيه فلا يُهدي ولا يطعم إلا بعد أن يُحكّم حكمين ، فيحكمان عليه ، فما حكما به فعله ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً فيما تقدم ، والله أعلم .

\* \* \* \* \*

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٢٠٦-١٢٠٧).

(٢) رواه مالك برقم ١٢٤٠ ، كتاب : الحج ، فدية ما أصيب من الطير والوحش ، برواية

٩٦ - قال الله عز وعلا:

﴿أَحَلَّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾

### [صيد البحر وطعامه للمحرم]

صيد البحر: ما صيد وهو حي، وطعامه: ما مات فيه، أو قذفه البحر فمات.

وقال النبي ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحِلُّ ميتته»<sup>(١)</sup>.

وقال عليه السلام: «أحلت لي ميتتان: الحيتان والجراد»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو بكر، وعمر، وسائر من انتهى إلينا كلامه في الآية مثل ذلك، إلا شيئاً<sup>(٣)</sup> شذَّ قائله، وضعف راويه، والله أعلم، فإنه فرق بين ما قذفه البحر فمات، وبين ما مات في البحر، وهذا قول لا أعرف وجهه، وقد أكل النبي ﷺ من ما قذفه البحر لما أتاه به أبو عبيدة<sup>(٤)</sup>.

ولما كانت الآية مخاطبة للمُحْرَمِينَ كان للحلال أجوز وأحل، فأحل للمحرم صيد البحر، ومنعه عمر من الجراد، وأوجب الناس فيه، ومُنِعَ من صيد البر.

(١) تقدم تخريجه (٤٤٨/١).

(٢) تقدم تخريجه (٤٤٨/١).

(٣) في الأصل: شيء.

(٤) رواه البخاري برقم ٤٣٦٠، كتاب: المغازي، باب: غزوة سيف البحر، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصيد والذبائح، باب: إباحة ميتات البحر، من حديث جابر

٥٢٠ \_\_\_\_\_ أحكام القرآن للقاضي بكر بن العلاء القشيري

[١٣٩/أ] واختلف / الناس في صيد البر إذا صاده المُحِل فذكاه، هل يأكل المحرم منه؟ فقال قوم: لا يأكل.

وقال قوم آخرون: يأكل.

وهو قول مالك، لأن الله عز وجل حرم على المحرم الصيد والقتل، ولم يحرم عليهما كل ما كان صاده في الحل وذكاه قبل الإحرام لأنه قد صار لحمًا ليس بصيد، والله أعلم.



٩٧- قال الله عز وجل:

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾

قِبلة لهم، وعصمة في أمر دينهم ما تمسكوا بذلك، وشدة في الدين،  
وصلاحاً لهم، إذ كانت الصلاة عماد الدين، قال عمر رضي الله عنه: ولا حظ في  
الإسلام لمن ترك الصلاة.



١٠١ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَاءِ إِن يُدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ الآية

قال سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ: «إن أعظم المسلمين على المسلمين جرماً، من سأل عن شيء لم يحرم فحرم عليهم من أجل مسألته»<sup>(١)</sup>.

وقال<sup>(٢)</sup>: كانوا يسألون عن الشيء وهو لهم حلال، فما يزالون يسألون عنه حتى يحرم عليهم، فإذا حرم عليهم وقعوا فيه<sup>(٣)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «ذروني ما تركتم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم في أنبيائهم، ما نهيتكم عنه فانتهوا، وما أمرتكم<sup>(٤)</sup> به فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٥)</sup>.

وقال أنس: لما فرض الحج قال رجل: أفي كل عام يا رسول الله؟ فقال عليه السلام: «لو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت لم/ تقوموا بها، ولو لم تقوموا بها عذبتكم»<sup>(٦)</sup>.

[١٣٩/ب]

(١) متفق عليه، البخاري برقم ٧٢٨٩، كتاب: الاعتصام، باب: ما يكره من كثرة السؤال، ومسلم برقم ٢٣٥٨ في كتاب: الفضائل، باب: توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله، (ط عبد الباقي).

(٢) القائل سعد بن أبي وقاص.

(٣) رواه ابن المنذر، كما ذكر السيوطي في الدر (٢٠٨/٣).

(٤) في الأصل: أمركم.

(٥) رواه مسلم برقم ١٣٣٧ كتاب: الحج باب: فرض الحج مرة في العمر (ط عبد الباقي).

(٦) تقدم تخريجه (١٤٤/١).

وروي عن ابن عباس مثل ذلك ، وقال فيه : «مرة واحدة ، ومن زاد فهو تطوع» .

والحلال ما أحله الله ، ولا حرام إلا ما حرم الله جل جلاله ، وما سكت عنه فهو عفو ، وما فعله رسول الله ﷺ فعلى وجه الكراهية والتنزه ، ألا تراه لم يحرم الضب ولم يأكله<sup>(١)</sup> ، وكل ذي ناب من السباع ، فقال الزهري : لم أسمعه من علمائنا بالمدينة ، وإن كان قاله رسول الله ﷺ ، فلا خير فيما نهى عنه رسول الله ﷺ .

والزهري رواه عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة ، ثم قال فيه هذا القول<sup>(٢)</sup> .  
وقال ابن عباس ؓ : لا حرام إلا ما حرم الله عز وجل ، وقال الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] .

فمحال أن يقول الله عز وجل لنبيه ﷺ : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ ﴾ فيقول هو : أجد ، ولكنه يسن للمصلحة ، لأن أكل السباع يقسي القلب ويضري على المحرمات ، ويخدر على البدن ، ويورث العلل مثل الجذام والبرص .

ألا ترى إلى قول عمر ؓ : إن للحم ضراوة ، وكذلك نهى عن التوضؤ بالماء المُشَمَّس لما يحدث في البدن ، والله أعلم ، ولا تجوز مخالفة رسول الله ﷺ ولا ترك قبول نصحه .

(١) رواه البخاري برقم ٥٥٣٦ ، كتاب : الذبائح والصيد ، باب : الضب ، ومسلم برقم ١٩٤٣ في كتاب : الصيد والذبائح ، باب : إباحة الضب ، عن ابن عمر رضوان الله عليه ، (ط عبد الباقي) .

(٢) رواه البخاري برقم ٥٥٣٠ ، كتاب : الذبائح والصيد ، باب : تحريم كل ذي ناب من السباع ، ومسلم برقم ١٩٣٢ ، كتاب : الصيد والذبائح ، باب : تحريم أكل كل ذي ناب من السباع (ط عبد الباقي) .

١٠٣ - قال الله عز وجل:

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾<sup>(١)</sup>

[تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة الحامي]

وهذه أشياء كان يفعلها أهل الجاهلية لطواغيتهم/.

[١٤٠/أ]

البحيرة: التي يُمنع دُرُّها لطواغيتهم أن يحلبها أحد من الناس، والسائبة: التي كانوا يُسيِّبونها لآلهتهم، ولا يُحمل عليها شيء.

والحام: فحل الإبل يضرب الضراب المعداد، فإذا قضى ضرابه تركوه لطواغيتهم وأعفوه من الحمل، فسموه الحام، لم يحملوا عليه شيئاً.

وقيل نحو من ذلك، تختلف الألفاظ، إلا أن ذلك قد زال بالإسلام والنهي عنه، والله عز وجل الحمد والمنة.

\* \* \* \* \*

(١) هذه الآية في الأصل غير مميزة بالخط السميك كباقي الآيات.



١٠٥ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ الآية

قال أبو بكر رضوان الله عليه: إنكم تقرأون هذه الآية فتضعونها في غير موضعها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾، وإنما سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه»<sup>(١)</sup>، يا أيها الناس اتقوا الكذب فإنه مجانب الإيمان.

وقال ابن مسعود وذكر هذه الآية: لم يأت وقتها.

قال القاضي: ولعمري في ذلك الزمان أن الأمر على ما قيل، وما أمكن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ذكره الله في ثلاثة عشر موضعاً من كتابه، فلم يأت الوقت، فإننا نقدر ذلك، ولم يمكن، ورأيت هوى متبعاً، وشحاً مطاعاً، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، وغلبة من لا دين له، فقد جاء وقتها، وعلى الإنسان بنفسه، والله أعلم.

\* \* \* \* \*

(١) رواه أحمد في غير موطن منها برقم ١، وأبو داود برقم ٤٣٣٨، كتاب: الملاحم، باب: الأمر والنهي (ت الأرنؤوط)، والترمذي برقم ٢١٦٨، أبواب الفتن، ما جاء في نزول العذاب الأليم إذا لم يغير المنكر، وابن ماجة برقم ٤٠٠٥، أبواب الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١٠٦ - قال الله عز وجل:

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ

حِينَ الْوَصِيَّةِ / أَثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾

[١٤٠/ب]

### [شهادة غير المسلم]

قال جماعة: ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾: من أهل الكتاب، ومن غير أهل دينكم<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: في السفر خاصة<sup>(٢)</sup>.

وقال آخرون: من المسلمين من غير العشيرة<sup>(٣)</sup>.

والصحيح والله أعلم: أن ذلك في أهل الكتاب، كان في صدر الإسلام، مات رجل من المسلمين ومعه رجلان من أهل الكتاب وأوصى، فأتيا بتركته ووصيته فشهدا واستحلفا، ثم عثر على خيانة منهما، فاستحلف الأولياء وهم ورثة المسلم، واستحقوا الجناية<sup>(٤)</sup>، ثم نسخ ذلك كله، ثم أنزل الله من الفرائض بقوله عز من قائل: ﴿أَزْبَعُ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، ﴿وَمَنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾

(١) روي عن ابن عباس ومجاهد، وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب وغيرهم، انظر

تفسير ابن جرير (١٠٤/٥-١٠٦).

(٢) روي عن شريح وغيره، انظر تفسير ابن جرير (١٠٤/٥-١٠٥).

(٣) روي عن الحسن وعكرمة والزهري وعبيدة، انظر تفسير ابن جرير (١٠٦/٥-١٠٧).

(٤) رواه البخاري برقم ٢٧٨٠، كتاب: الوصايا، باب: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا

شَهَادَةٌ...﴾، عن ابن عباس رضي الله عنه.

[البقرة: ٢٨٢] ، ﴿ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] ، وإذا كنا لا نرضى العاصي منا  
والمذنب ، فكيف نرضى الكافر؟ فقد فرضت الفرائض ، وعمل المسلمون بها ،  
وبطل ذلك كله ، فلسنا نقبل إلا من ثبتت عدالته ممن لا بدعة فيه ، فإذا كنا نرد  
غير المرضي فكيف تجوز شهادة كافر؟





# سورة الأنعام



١٢١- قال الله عز وجل:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾

### [التسمية عند الذبح]

أخبرنا أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري القاضي، قراءة عليه في منزله بمصر، عام إحدى وأربعين وثلاثمائة وأنا أسمع، قيل له: قلت رضي الله عنك:

ذهب قوم إلى أن المسلم إذا ذبح ونسي أن يسمي لم تؤكل، وتأولوا هذه الآية، وهم نفر<sup>(١)</sup>، ولم يتأملوا الآية إلى آخرها، وإنما المعنى والله أعلم، ولا تأكلوا مما لم يذبح بالملة، لأن الله عز وجل / قال: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخِرَ إِلَى أُولِيَآئِهِمْ لِيُجِدُوا كُفْرًا وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فعلمنا أن المشركين لم يكونوا يجادلون المسلمين في مسلم ذبح ونسي أن يسمي، لأنهم كانوا يأكلون الميتة، لقول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، وعلمنا أن من ذبح ونسي أن يسمي وأكل أنه ليس بفاسق ولا مشرك، فإذا كان هذا لا يتوهمه أحد فقد علمنا أن لهذه الآية تأويلاً غير ما تأوله من قدمنا ذكره.

(١) عزا ابن رشد في بداية المجتهد (٣٢٨/١) القول بوجوب التسمية على الإطلاق لأهل

الظاهر، وابن عمر، والشعبي، وابن سيرين.

(٢) في الأصل: وإنكم.

## [سبب النزول]

قال ابن عباس رضي الله عنه: سبب نزول الآية أن المشركين قالوا للمسلمين لما حرمت الميتة: لا تأكلون<sup>(١)</sup> ما ذبح لله، وتأكلون ما ذبحوا هم، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>، يريد الميتة، لأن اليهود قالت: تأكلون ما قتلتم، ولا تأكلون<sup>(٣)</sup> ما قتل الله.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾، يريد أن قولهم لكم في ذلك فسق.

والذابح منا إذا نسي التسمية فقد قصد الذكاة بالذبح، فقصدته بالملة للذكاة تسمية بقلبه.

قال جماعة من المفسرين: اسم الله عز وجل في قلبه، ألا ترى أن المجوسي لو سمى على ذبيحته لم تؤكل، مع قوله عز وجل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨] فعلم أن ذلك مردود إلى الملة، كذلك قال علي، وابن عباس، وخلق من التابعين، وقالوا: أحلت ذبيحة اليهود لأنهم آمنوا بالتوراة، والنصارى<sup>(٤)</sup> لأنهم آمنوا بالإنجيل، فإذا كان الذبح بالملل فأهل الإسلام أولى بذلك، والله أعلم.

[١٤١/ب] وما ذبح أهل الكتاب لكنائسهم وكفرهم فقد اختلف الناس فيه، / فقال قوم: يؤكل بإحلال الله عز وجل ذلك.

وقال آخرون: لا يؤكل لأنه أهل لغير الله.

(١) في الأصل: تأكلوا.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٣٢٦/٥) وفيه: ... وما قتلتم أنتم تأكلونه.

(٣) في الأصل: تأكلوا.

(٤) في الأصل: الأنصار.



وكل قد ذهب إلى مذهب ، والتوقي حسن .

وأما قوله عز وجل : ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup>

أي: انحروها على هذه الحال ، وكذلك هي في مصحفنا على هذا اللفظ ، وكذا قرأها نافع ، وأهل المدينة ، وأبو عمرو بن العلاء ، وأهل البصرة .

قال ابن عباس : ﴿صَوَافَّ﴾ : صوافن قياماً معقولة<sup>(٢)</sup> .

وكذلك قال ابن مسعود<sup>(٣)</sup> .

وكان يقرأ : «صوافن» معقولة على ثلاثة قوائم .

وكذلك قال ابن عمر ، إلا أن الصحيح عنه : قائمة غير معقولة ، صافات اليمين .

وكل ذلك جائز ، وإن كان أحب إلينا أن تكون قياماً على ما ذكروا لا معقولة ، والله أعلم .




---

(١) الحج : ٣٦ .

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى برقم ١٠٢١٧ ، كتاب : الحج ، جماع أبواب الهدى ، باب : نحر الإبل قياماً غير معقولة .

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٩/١٥٤-١٥٥) .

١٤١ - قال الله عز وجل:

﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ﴾ الآية

### [زكاة الزروع والثمار]

فمن فسرهما من الصحابة وكثير من التابعين قال: هي الزكاة المفروضة، العُشْر أو نصف العشر عليهم نصفين، ذلك على أنفسهم، وإخراجه إلى الإمام، أو صرفه إن وُكل إليهم في الوجوه التي تسمى الصدقات فيها بحسب الحاجة، والله أعلم.

وفي الآية ذكر الزيتون والرُّمان مع النخل والزرع، فأما النخل فيُخْرَص، ويؤخذ تمرًا قبل الجذاذ، والزرع يؤخذ منه إذا كِيل بعد الفراغ منه، وأما الزيتون فيؤخذ إذا بلغ خمسة أَوْسُق من زيتته إذا عصر، وأما الرمان فلا شيء فيه.

وقد قال أبو حنيفة: فيه الزكاة<sup>(١)</sup>، وهذه الأشياء لم تحدث، وقد كان الرمان على عهد الرسول ﷺ والخلفاء من بعده، فلم يُرو أن أحداً منهم أخذ منه، ولا من شيء من الخضر الزكاة، وإنما أوجب عليه السلام الزكاة فيما دخل الوسق، وحُد خمسة أَوْسُق، فزعم النعمان أنه يأخذ من القليل والكثير<sup>(٢)</sup>، لقول النبي ﷺ: «ما سقت السماء أو كان بَعْلًا العُشْر، وما سقي بالنَّضْح فنصف العشر»<sup>(٣)</sup>، فكان هذا مرجوحاً على ما أوجب فيه الزكاة من الأشياء والمقدار،

[١٤٢/١]

(١) مذهب أبي حنيفة وجوب الزكاة في الفواكه، انظر: المبسوط (٢/٣).

(٢) الحجة لمحمد بن الحسن (١/٤٩٧-٤٩٨).

(٣) رواه أبو داود برقم ١٥٩٦، كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزرع، والنسائي برقم =

كما قال: «في الرِّقَّة ريع العشر»<sup>(١)</sup>، فُرِد إلى خمس أواق، وما دونها لا شيء فيه، فقال ذلك موافقاً لنا فيه، وناقض في الأول - أعني في الخُصَر وما دون الخمسة أوسق - .

فإن قالوا: فالرُّمان قد ذكر في الآية .

قيل: إنما ذكر لإثبات الحجة في التوحيد في متشابه وغير متشابه، ليعرف حكم الله وأفعاله كما قيل: ﴿وَإِخْلَيْفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَنَكُرُ﴾ [الروم: ٢٢] .

ثم قيل: ﴿وَأَتَاؤُا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] ، قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥] فهذا على العموم ثم قال: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ، وإنما يحمل على بعض الأنعام، ونظائر هذا كثير، وهو شائع في اللغة، والله أعلم .



= ٢٤٨٨ ، كتاب: الزكاة ، باب: ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، وابن ماجه

برقم ١٨١٦ ، أبواب الزكاة ، باب: صدقة الزروع والثمار .

(١) رواه البخاري برقم ١٤٥٤ ، كتاب: الزكاة ، باب: زكاة الغنم .

١٤٥ - قال الله عز وجل:  
﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية

[ما لم يذكر تحريمه من الأطعمة]

[١٤٢/ب]

قال ابن عباس رضي الله عنه: ماتت شاة لسودة، فقال رسول الله ﷺ: «لم لا أخذتم مسكها فدبغتموه، وإنما قال الله عز وجل: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وإنكم لا تطعمونه»<sup>(١)</sup>.

وقيل لجابر بن زيد: إنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية، فقال: قد كان الحكم بن عمرو الغفاري<sup>(٢)</sup> يقول ذلك عندنا بالبصرة، ولكن أباه البحر - يعني ابن عباس رضي الله عنه - وقرأ: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال القاسم: كانت عائشة رضي الله عنها لا ترى بأساً بأكل لحوم الحمر الأهلية، ولحوم السباع، وتلت: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٣٠٢٦.

(٢) الحكم بن عمرو الغفاري، قال ابن سعد في الطبقات (٣٦٦/٧): «صحاب النبي ﷺ حتى قبض، ثم تحول إلى البصرة فنزلها، فولاه زياد بن أبي سفيان خراسان، فخرج إليها، فلم يزل بها والياً حتى مات بها سنة خمسين، في ولاية معاوية بن أبي سفيان».

(٣) رواه البخاري برقم ٥٥٢٩، كتاب: الذبائح والصيد، باب: لحوم الحمر الإنسية.

وسئل ابن عمر عن القنفذ، فقال: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إلى آخر الآية، فقال له إنسان: إن أبا هريرة يرويه عن النبي ﷺ ويقول: «هو خبيثة من الخبائث»، فقال ابن عمر: إن قاله النبي ﷺ فهو كما قال<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: قلت: وإن صح ذلك عن أبي هريرة فإنما أراد الخبيث الطعم والمنفعة، وما أراه يصح.

وقال محمد بن جُحادة: سألت الشعبي عن لحم الفيل والأسد، فقرأ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إلى آخر الآية<sup>(٢)</sup>.

وقد كان أهل الجاهلية يحرمون أشياء ويستحلون أشياء، نحو قوله عنهم: ﴿هَذِهِ أَنْعَمٌ وَحَرْتُ حِجْرًا﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَمِ خَالِصَةً لِلذَّكَورِ وَنَحْنُ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] وغير ذلك، فيجوز أن يكون

الله تبارك وتعالى أراد بقوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ﴾ يعني سائر ما حرموه، ومع ذلك فلا / [١٤٣/أ]  
حرام إلا ما حرم الله، وتحريم رسول الله ﷺ لأكل الحمار الأهلي ولحوم السباع يوجب الامتناع وطاعة السنة واتباع الرواية شفقة من رسول الله ﷺ، وحسن نظر لنا لشيء علمه وهو الممنوع، فممنوع بالفرض، وممنوع بالندب لعله مأخوذ به لا يبلغ به ما أجمع عليه، والله أعلم بما أراد.



(١) رواه أبو داود برقم ٣٧٩٩، كتاب: الأطعمة، باب: في أكل حشرات الأرض.  
(٢) الذي وقفت عليه ما في مصنف عبد الرزاق برقم ٨٧٦٩، كتاب: المناسك، باب: الفيل وأكل لحم الفيل، عن الثوري، عن جابر: سألت الشعبي عن لحم الفيل فتلا: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾.

١٤٥ - قال الله عز وجل:

﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾

قالت عائشة رضوان الله عليها: الدم المسفوح دون ما عداه، وتلت الآية.

وقال جماعة ممن فسر الآية بمثل ذلك.

### [النجاسة المعفو عنها]

ولذلك جازت الصلاة في الثوب فيه القليل من الدم، ولذلك صلى سعيد بن المسيب وقد رعف، وهو يَقْتُلُ الدم، ولما سال خرج فغسله ورجع فبنى<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس: إذا كان الدم فاحشاً فعليه الإعادة، يعني إذا كان في الثوب، وإذا كان قليلاً فليس عليه الإعادة<sup>(٢)</sup>، وهذا مع قول ابن عباس: إن الثوب لا ينجس، ولكنه أراد الاحتياط، ولم يحمله على مر القياس.

وقال ابن سيرين عن يحيى بن الجزار: إن ابن مسعود صلى وعلى بطنه فرث ودم، قال: فلم يعد الصلاة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى، رقم ٩٠، كتاب: الصلاة، ما جاء في الرعاف بدون ذكر قتل الدم.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى برقم ٤١٠٠، كتاب: الصلاة، جماع أبواب الصلاة بالنجاسة، باب: ما يجب غسله من الدم.

(٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه برقم ٤٥٩، كتاب: الطهارة، باب: مس اللحم النيئ والدم؛ وابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٣٩٥٤، كتاب: الصلوات، في الرجل يصلي وفي ثوبه أو جسده دم.

فأما الفرث فطاهر، وأما الدم فإذا لم يك سائلاً خرج عن اسم المسفوح.

وقال الحسين مثل ذلك، وإبراهيم أيضاً، وكلهم فرقوا بين قليل البول

وقليل الدم، فأجازوا الصلاة في الدم، وأمروا بالإعادة/ من البول في الوقت، [١٤٣/ب] وهو قول مالك رحمته الله.

وقال بعضهم: يعيد أبداً في البول خاصة.



١٥٢ - قال الله جل وعلا:

﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

لا ينبغي أن يغتنم من مال اليتيم شيئاً ولا يرتفق به ، والتي هي أحسن أن  
يتجر له ويستتمي له ، ولا يقترض من ماله ، ولا يشتري من نفسه لنفسه ، وما  
أشبه هذا .

\* \* \* \* \*



١٥٣ - قال الله جل وعز:

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: خط لنا رسول الله ﷺ خطاً، وخط عن يمينه وعن شماله خطوطاً، وقال: «هذا سبيلي، وهذه سُبُل، وعلى كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(١)</sup> يعني الخط، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ يعني الخطوط، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾.

وقال عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعبد الله بن مسعود: يا أبا عبد الرحمن ما الصراط المستقيم؟ قال: هو ورب الكعبة الذي ثبت عليه أبوك حتى دخل الجنة، ثم حلف على ذلك ثلاثة أيّمان.

وقال مجاهد، وزيد بن أسلم: صراط الله: الإسلام والسنة، والسبيل: البدع والأهواء<sup>(٢)</sup>.



(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٤١٤٢.

(٢) رواه عن مجاهد ابن جرير في تفسيره (٣٩٦/٥).

١٥٩ - قال الله عز وجل:

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ

إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾

قال الحسن البصري: خرج علينا عثمان بن عفان يوماً فخطبنا، فقطعوا عليه خطبته، وتراموا بالبطحاء، حتى جعلت ما أبصر أديم السماء، وسمعنا صوتاً من بعض حجر أزواج النبي ﷺ، فقليل: هذا صوت أم المؤمنين، وهي أم سلمة، فسمعتها وهي تقول: ألا إن نبيكم قد برئ ممن فرق دينه واحتزب، وتلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال أبو أمامة الباهلي عن النبي ﷺ: «هم الخوارج».

وأول الخوارج، وأول البدع الذين خرجوا على عثمان فقتلوه، وقد ذكر أبو غالب عن أبي أمامة الحديث بطوله، وأن بني إسرائيل افرقت على إحدى وسبعين فرقة، وأن أمته ﷺ تزيد عليها فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم<sup>(٢)</sup>.

(١) أورده الشاطبي في الاعتصام (١/٨٠-٨١) ونقل بعده عن القاضي إسماعيل قوله: «أحسبه يعني بقوله أم المؤمنين أم سلمة، وأن ذلك قد ذكر في بعض الحديث، وقد كانت عائشة في ذلك الوقت حاجة»، وقوله: «ظاهر القرآن يدل على أن كل من ابتدع في الدين بدعة من الخوارج وغيرهم فهو داخل في هذه الآية، لأنهم إذا ابتدعوا تجادلوا وتخاصموا وكانوا شيعاً».

(٢) تقدم تخريجه (١/٢٩٦).

والقرآن يدل على أن كل من ابتدع في الدين بدعة فهو من الخوارج ،  
لأنهم إذا ابتدعوا تجادلوا وتفرقوا فكانوا شيعاً ، فمن قدر منهم على الخروج  
خرج ، ومن عجز فسيفه في قلبه ، والله بمنّه يقمعه ويمنعه .





# سورة الأعراف



[١/١٤٤]

٣١-٣٢- قال الله عز وجل:  
﴿يَبْنَىْ ءَادَمَ خُذُوْا زِيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ /  
إلى قوله عز من قائل: ﴿تَقْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُوْنَ﴾

## [سبب النزول]

قال المفسرون جميعاً ممن انتهى إلينا تفسيره: إنهم كانوا يطوفون بالبيت عراة، العرب دون الحُمس، الرجال والنساء، حتى كانت المرأة تغطي فرجها وتقول:

اليوم يبدو<sup>(١)</sup> بعضه أو كله فما بدا منه فلا أحله

فنزلت: ﴿خُذُوْا زِيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿مَنْ حَرَّمَ زِيْنَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾، دليل على أنهم كانوا يحرمون على أنفسهم ما وصف عنهم من لبس الزينة، ولم يختلف المفسرون أنه قصد بذلك أن يستر الإنسان نفسه ما يلزمه ستره، ولم يقصد به الصلاة.

وزعم الشافعي: أنه أريد به الصلاة<sup>(٣)</sup>، وليس له في ذلك متقدم.

(١) في الأصل: يبدوا.

(٢) رواه مسلم كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿خُذُوْا زِيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (٢٤٣/٨).

(٣) الأم (١/١٠٨-١٠٩ ط المعرفة).

### [ستر العورة]

ولما كان ستر العورة من فرض البدن، فيجوز للرجل أن يصلي في ثوب واحد، لأنه يستر ما أمره الله بستره، والمرأة في دِرْع<sup>(١)</sup> سابغ وخمار، وهو أقل ما أمرها الله بستره من بدنها، والأمة في ثوب وخمار.

ولم يكن هذا من فرض الصلاة، وإنما هو من فرض الأبدان ووافق الصلاة<sup>(٢)</sup>، لأنه لو كان من فرض الصلاة كالوضوء كما شبهه الشافعي، لكان إذا لم يجد الثوب لم يُصَلِّ، كما أنه إذا لم يجد الماء ولا الصعيد لم يُصَلِّ.

فإن قال قائل متأخر: يصلي ويعيد، فقد أمره بصلاة لا تجزئه ولا تنفعه، وهو آثم فيها، لأن رسول الله ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة/ بغير طهور، ولا صدقة من غلول»<sup>(٣)</sup>.

[١٤٥/أ]

(١) دِرْعُ المرأة: قميصها، لسان العرب (٢٣٦/٥).

(٢) هذا أحد القولين في المذهب، قال القاضي عبد الوهاب في الإشراف (٢٥٩/١): «اختلف أصحابنا في ستر العورة في الصلاة، فمنهم من يقول: إنها من شرط صحتها مع الذكر والقدرة، فإن لم يقدر عليها صلى عرياناً وأجزأته، وكذلك إن نسي، وإن صلى مكشوف العورة عالمًا بأن له ما يسترها، قادرًا على ذلك، فإن صلاته باطلة. ومنهم من يقول: إنها واجبة مفترضة وليست من شرط الصحة، فإن صلى مكشوف العورة عالمًا عامدًا كان عاصيًا آثمًا، إلا أن الفرض قد سقط عنه»، ثم أتى بأدلة كل قول فليراجع، وحكى المازري في شرح التلقين (٨٦٨/٢-٨٦٩) عنه عزو هذا الخلاف فقال: «وأما ستر العورة في الصلاة فقال القاضي أبو محمد رحمه الله: اختلف أصحابنا في ذلك، فذهب القاضيان إسماعيل وابن بكير والأبهري إلى أن ذلك من سنن الصلاة، وذهب أبو الفرج إلى أن ذلك من فروض الصلاة».

(٣) تقدم تخريجه (٢٦٧/١).



وقال عمر، وعلي، والتابعون ممن فسر الآيات وانتهى إلينا تفسيره: إن الأمة تصلي كما تخرج إلى الناس<sup>(١)</sup>، فيدل على موافقة الفرض ما أمرت به من السّتر، وإنما احتذى أمر الله تبارك وتعالى بستره، والله أعلم.

ولا أدري الوجه الذي شبه الشافعي فيه الثياب بالطهارة في الإيجاب للصلاة، وقد قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله الصلاة بغير طهور»، وأجمع على ذلك فقهاء الأمصار ومن قبلهم، وأجمعوا على جواز صلاة العريان عند الضرورة<sup>(٢)</sup>.

فإن قال: فإن لم تكن ضرورة وصلى، ولُبِسُ اللباس من فرض الصلاة؟

قيل: هذا رجل تهاون بأمر الله، وخالف آداب الله، ولعب بصلاته، فأبطلنا عليه صلاته لهذه العلة عقوبة على فعله، وكذا يفعل في كل شيء خولف فيه أمر الله وأمر رسول الله ﷺ، ألا ترى أننا نفعل ذلك في البيع بعد النداء الثاني يوم الجمعة، ويفرق بين من خطب على خطبة أخيه، وذلك إذا ركعت المرأة إلى الرجل، وتوافقا على إيقاع العقد وعزيمته، فأما إذا كانت الخطبة ولم تكن إجابة فليس الذي أراد النبي، ويحارب من ترك السنن عامداً ومعانداً لغير سبب ولا عذر، وتعداد هذا يكثر، وفيما مضى كفاية لمن عقل.

### [طهارة الثوب]

ثم زعم الشافعي أيضاً أن الثوب يكون طاهراً<sup>(٣)</sup>.

(١) روي أيضاً عن مسروق، وشريح، والحارث، والشعبي، انظر مصنف ابن أبي شيبة، كتاب صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، في الأمة تصلي بغير خمار.

(٢) الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١/٢٦٠).

(٣) الأم (١/١٠٨-١٠٩) (ط المعرفة).

قال ابن عباس لمن سأله، وسعيد بن جبير: اقرأ عليّ آية في طهارة الثياب، منكراً لذلك.

وتأول الشافعي: ﴿وَيَايَاكَ فَطَهِّرْ﴾ [المذثر: ٤]، وهذا مما يدل على علمه<sup>(١)</sup> باللغة، لأن الله عز وجل قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَيَايَاكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المذثر: ١-٥]، وهل يجوز أن تجعل الثياب بين الأمر بالإنذار واهجر إبليس؟ وإنما هو: قلبك فطهر، وهذا أول ما نزل على رسول الله ﷺ من القرآن، وبه بُعث ولا فرضَ بعدُ، وإنما قيل له بعد: واهجر إبليس، ولربك فاصبر على ما يلحقك، يكون بين ذلك اغسل ثيابك، هذا لو قاله رجل منا لا سْتُضعف، جلَّ ربنا عن ذلك، وقال الشاعر:

وإني بحمد الله لا ثوبَ فاجرٍ لِسْتُ ولا من غَدَرَةٍ أَتَقَنَّعُ<sup>(٢)</sup>

وقال بعضهم ممن تكلف الكلام في هذه المسألة: إن لم يقدر على الماء والصعيد صلّى ولم يُعد<sup>(٣)</sup>، وهو قول من لا يعرف الأصول كيف وُضعت، ولو جاز هذا لكانت الحائضُ تصلّي، وإنما سقطت الصلاة عنها لعجزها عن الطهارة، ولعل الرواية خطأً، وإنما فرض الله الشُّترَ لا للصلاة لحقوق البدن، فإذا لم يقدر عليه لم يسقط الفرض.

وقال ابن عباس رضي الله عنه في طهارة الثياب: أربع لا تنجس: الثوب، والأرض، والماء، والإنسان.

وأجاز ابن عباس وأصحابه الصلاة في الثوب النجس ولم يروا الإعادة، ورأى مالك الإعادة في الوقت استحباباً، لأن الوقت من فرض الصلاة، والثوب

(١) كذا في الأصل، وسياقها هو: الرد على الشافعي وبيان خطأ تأوله.

(٢) عزاه ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَايَاكَ فَطَهِّرْ﴾ لغيلان بن سلمة الثقفي.

(٣) هو قول أشهب من المالكية، الإشراف (١/١٦٩).

[١٤٦/أ] من سُنَّتِهَا، وكذلك طَهَارَتُهُ، فما صَلَّيَ في الوقت أفضل مما يُعِيدُهُ في / غير الوقت، إذ كانت الإعادة ناقصةً الفرض تامةً السُّنَنَ، والأولى كاملةً الفرض ناقصةً السُّنَنَ، فلذلك أمره في الوقت، ولم يوجبها في خروج الوقت، وقال ذلك استحبابًا، لم يرهُ إيجابًا، والله أعلم.

وفي هذا الباب حِجَاجٌ كثير، وحديث يطول ذكره، وكذا في سائر الأحكام، وإنما قصدنا للاختصار ليقْرُبَ من الفَهم، نفعنا الله والمسلمين به.



٣٣- قال الله عز وجل:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾

وقال في سورة الأنعام: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾

[الآية: ١٥١].

قال ابن عباس، وعلي بن الحسين، ومجاهد، وقتادة: ﴿مَا ظَهَرَ﴾: نكاح الأم<sup>(١)</sup>، ويدخل في ذلك كل المحرمات بالنسب والصهر والرضاع، ﴿وَمَا بَطَنَ﴾: ويدخل في ذلك كل مُحَرَّم من الخمر والقمار وكل معصية يُسْتَسَرُّ بها، والله أعلم.

\* \* \* \* \*

---

(١) انظر تفسير ابن أبي حاتم (١٤١٦-١٤١٧).

١٥٧- قال الله عز وجل:

﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾

هذه الآية مثل قوله: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ في سورة البقرة<sup>(١)</sup>، والإصر في تلك الآية كانت: ما ألزمهم، ورحمنا فأزاله عنا، وهو قوله: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ألزمها من كان قبلنا لأنهم أبوها، وخفف عنا فلم نلزم إلا ما عملنا دون ما حدثتنا به أنفسنا.

وأما الأغلال التي كانت عليهم وهي باقية: فالبول، وتجنب الحائض، وما يناله يدها، / والعهود التي ألزمها، والله أعلم.

[١٤٦/ب]

\* \* \* \* \*

٢٠٤ - قال الله عز وجل:

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾

[سبب النزول]

قال عبد الله بن مسعود، وأبو هريرة، وسعيد بن المسيّب، وأسلم، وأبو العالية، والزّهري، والحسن، والنخعي، ومحمد بن كعب القرظي، والشّعبي، والضّحّاك، ومعاوية بن قُرّة<sup>(١)</sup>، وقتادة، ومُجاهد: إن هذه الآية نزلت في الصلاة، وزاد مجاهد: في الخطبة<sup>(٢)</sup>.

[القراءة خلف الإمام]

وقد ألزم بعض الناس المصلين قراءة أم الكتاب خلف الإمام بحديث عن عبادة، وصله ابن إسحاق<sup>(٣)</sup>، ووقفه ابن عَوْن<sup>(٤)</sup>، وفَرَّق ما بين ابن عون وابن إسحاق<sup>(٥)</sup> غير خفي.

(١) في الأصل: مرة، والصواب ما أثبتته، وهو أبو إياس، معاوية بن قرة بن إياس بن هلال المزني البصري، توفي سنة ١١٣. تقريب التهذيب (ص ٥٣٨).

(٢) انظر تفسير ابن جرير (١٦١/٦-١٦٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٦٤٥/٥-١٦٤٦).

(٣) في الأصل: أبو إسحاق، والصواب ما أثبتته.

(٤) طريق محمد بن إسحاق أخرجه أبو داود في سننه برقم ٨٢٣، كتاب: الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته (ت الأرنؤوط)، والترمذي في سننه برقم ٣١١، أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في القراءة خلف الإمام، وقال: «حديث عبادة حديث حسن»، وطريق ابن عون أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٢٧٧١، عن جعفر بن سليمان، عن ابن عون قال: حدثنا رجاء بن حيوة قال: صليت إلى جنب عبادة بن الصامت، فسمعتة يقرأ خلف الإمام، فلما قضينا صلاتنا قلنا: يا أبا الوليد، أنقرأ مع الإمام؟ قال: «ويحك إنه لا صلاة إلا بها».

(٥) في الأصل هنا أيضاً: أبي إسحاق.

وقد حدث الزُّهري عن محمود بن الربيع بهذا الحديث، وقال: «فهي خِدَاج»، والخِدَاج: الناقص عند العرب، ليس تقضي هذه الكلمة بَطُول الصلاة، والذي خلف الإمام<sup>(١)</sup> حكمه في القراءة حكم الإمام، لأن الله عز وجل قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، فَاشْرَكَ تبارك وتعالى بين القارئ والمنصت المستمع في الرحمة، لأن كل واحد منهما عاملٌ بما أمره به الإمامُ بالقراءة، والمأموم بالإنصات والاستماع.

ومن يستمع ولا يسمع، فقد قال عثمان بن عفان: للمنصت الذي لا يسمع من الأجر مثل ما للسامع المنصت<sup>(٢)</sup> وإنما ذلك لأن على الإنسان أن يستمع ويُصِت، ليس عليه أن يسمع، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ / وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾ [يونس: ٨٨-٨٩]، فجعل هارون داعياً، وإنما أَمَّن، ولذلك عَلَّمْنَا أن نقول: آمين، إذا قرأ الإمام وقال: ﴿وَلَا الصَّالِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، لِنُشَارِكُهُ، فإذا قرأنا فقد غَنَيْنَا عن التأمين، لأن التأمين إنما يكون على دعاء غيري<sup>(٣)</sup> لا نُشْرِكُهُ في دعائه.

ومما يدلُّ أيضاً على زوال فرض القراءة عن المأموم، أن النبي ﷺ عَلَّمَ الرجل في الصلاة فقال: «كَبِّرْ وَاقْرَأْ، ثم اركع، ثم افعل كذا»<sup>(٤)</sup>، فأمره بالقراءة

(١) في الأصل: الصلاة.

(٢) رواه مالك في الموطأ برواية يحيى، برقم ٢٧٥، كتاب: الصلاة، ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب.

(٣) كذا في الأصل، والمراد: دعاء الغير.

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري في صحيحه برقم ٧٥٧، كتاب: الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم، ومسلم (١١/٢)، كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، ويسمى عند العلماء: حديث المسيء صلاته.

كما أمره بالركوع، وعَلَّمَ الذين وراء الإمام فقال لهم: «إذا كَبَّرَ فكَبِّروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال كذا فافعلوا كذا»<sup>(١)</sup>، ولم يأمرهم بالقراءة كما أمر المنفرد.

وجاءه أبو بكر نُفَيْعٌ فلحق الركوع فركع ودَبَّ<sup>(٢)</sup>، ولو كانت القراءة من الفروض لأمره بإعادة الركعة، فأجزأته صلاته، وأجمعت الأمة على ذلك.

فإن قال قائل: فإن القيام فرض، فلما سَقَطَ عنه في هذه الركعة سَقَطَ عنه القراءة.

قيل له: إنما كان القيام مفروضاً للقراءة، والاستماع للقراءة، فإذا انقضى فرضُ القراءة زال فرض القيام، فلما لم يكن على المأموم القراءة سقط فرض القيام لهما.

فإن قيل: فلم لا يسقط فرض القيام في غير هذه الركعة عن المأموم؟

قيل: لم يُزَلْ ذلك عنه، لقول النبي ﷺ: «جُعِلَ الإمام لِيُؤْتَمَّ بِهِ»<sup>(٣)</sup>، فعليه أن يفعل مثل أفعاله ولا يخالفه في شيء منها، ويستمع لقراءته إن كان يجهر، والركعة الأولى إنما صار له إماماً بعد قُوت القيام واستماع القراءة.

وقد روى مالك، عن أبي نعيم وهب بن كيسان، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر الكتاب فلم يُصَلِّ إلا وراء إمام<sup>(٤)</sup>.

[١٤٧/ب]

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري برقم ٧٣٤، كتاب الصلاة، باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، ومسلم في صحيحه (١٩/٢)، كتاب الصلاة، باب: ائتمام المأموم بالإمام، ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، في المواضع السابقة.

(٢) رواه البخاري برقم في صحيحه ٧٨٣، كتاب: الأذان، باب: إذا ركع دون الصف.

(٣) من حديث: «إذا كبر فكبروا...» المتقدم تخريجه قريباً.

(٤) الموطأ برواية يحيى برقم ٢٢٣، كتاب: الصلاة، ما جاء في أمر القرآن؛ والترمذي في سننه برقم ٣١٣، أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام، وقال: «حسن صحيح».



والزُّهري روى حديثَ محمود بن الربيع، عن عُبادة وفَهْمه، وكان يقرأ خلف الإمام فيما خافت فيه، وكان لا يقرأ فيما جهر.

وكيف يجوز لذي لُبٍّ أن يتوَهَّم أن النبي ﷺ يُعَلِّم أصحابه أن الصلاة لا تُجزئهم إلا بقراءة، وهم يُصَلُّون معه خمسَ صلوات في كل يوم وليلة، ثم يخالفه أصحابه الذين صلوا معه وفقهاءُ الناس منهم؟ هذا ما لا ينبغي أن يتوَهَّمه ذو دين ومعرفة.

وقد روى مالك عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِداج، غيرُ تمام»، قال: قلت: يا أبا هريرة، إني أحياناً أكون وراء الإمام، قال: اقرأ بها يا فارسي في نفسك<sup>(١)</sup>. ولم يذكر أبو هريرة صلاة جهر.

وقد يجوز أن يكون ذلك في الصلاة العجماء، ولو كان في الجهر لجاز، لأن القراءة في النفس عرض على القلب، ولا بأس بعرض / المأموم قراءة الإمام على قلبه، فإنه مع الاستماع زيادةٌ تَعَلَّم.

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه أمر بالقراءة، وجاء عنه أنه نهى عن القراءة خلف الإمام، فجاز أن يكون الأمر في المخافتة، والله أعلم.

وقد روى سفيان، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عُبادة، أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب»<sup>(٢)</sup>.

(١) من حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي»، تقدم تخريجه (٧٠/١).

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٧٥٦، كتاب: الأذان، باب: وجوب القراءة لإمام والمأموم في الصلوات كلها، ومسلم في صحيحه (٨/٢-٩)، كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة.

وروى يونس، عن الزهري، عن محمود، عن عبادة، عن النبي ﷺ أنه قال مثل ذلك<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون المنفرد.

وروى زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الدرداء نحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال سليمان التيمي، عن حطان الرقاشي، عن الأشعري، عن النبي ﷺ: «إذا قرأ الإمام فأنصتوا»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو الزبير: عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من كان له إمام، فقرأه الإمام له قراءة»<sup>(٥)</sup>.

وقال عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ مثل ذلك.

---

(١) رواه مسلم في الموضع السابق.

(٢) الطريق التي ساقها المصنف أخرجها أحمد في مسنده برقم ٩٤٣٨، وابن ماجه في سننه برقم ٨٤٦، أبواب: إقامة الصلوات، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا.

(٣) روي عن أبي الدرداء مرفوعاً وموقوفاً، أخرجه أحمد في مسنده برقم ٢١٧٢٠، والنسائي في مسنده برقم ٩٢٣، كتاب: الافتتاح، اكتفاء المأموم بقراءة الإمام، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أفي كل صلاة قراءة؟ قال: «نعم»، فقال رجل من الأنصار: وجبت هذه. ورجح النسائي وقفه، فقال عقب روايته مرفوعاً: هذا عن رسول الله ﷺ خطأ، إنما هو قول أبي الدرداء.

(٤) الحديث من طريق سليمان التيمي، عن حطان لم أقف عليه، ورواه مسلم في صحيحه من طريق يونس بن جبير عن حطان، ومن طريق هشام، عن سليمان التيمي، عن قتادة، (٢/١٤-١٥)، كتاب: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، فالحق أعلم.

(٥) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ١٤٦٤٣، وابن ماجه في سننه برقم ٨٥٠، أبواب: إقامة الصلوات، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا.

وقال عمران بن حصين: صلينا مع النبي ﷺ الظهر أو العصر، فلما انصرف قال: «أَيْكُمْ قرأ بسبح؟» قال رجل: أنا، ولم أُرِدْ إلا الخير، فقال عليه السلام: «قد عرفت أن بعضكم خالَجَنيها»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو الأحوص، عن عبد الله<sup>(٢)</sup>: كنا نقرأ خلف النبي ﷺ، قال: «خَلَطْتُمْ عليّ / القرآن»<sup>(٣)</sup>.

[ب/١٤٨]

وقال عبد الله بن أبي ليلي، عن علي<sup>(٤)</sup>: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة<sup>(٥)</sup>.

قال بَكْر: وهو أخو عبد الرحمن بن أبي ليلي.

وقال ابن عَجَلان: إن عثمان، وعليًا، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وابن عمر كانوا لا يقرؤون خلف الإمام.

وروى سعيد، عن منصور، عن أبي وائل قال: قال عبد الله بن مسعود ﷺ: أنصت لقراءة الإمام فإنّ لك فيها شُغْلًا<sup>(٦)</sup>.

وقال سعد بن أبي وقاص: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جَمْرَة<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه مسلم في صحيحه (١١/٢)، كتاب: الصلاة، باب: نهى المأموم عن الجهر بالقراءة.

(٢) هو ابن مسعود كما في مصدر التخريج الآتي.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٤٣٠٩.

(٤) رواه عبد الرزاق في المصنف، برقم ٢٨٠١، كتاب: الصلاة، باب: القراءة خلف الإمام، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٣٨٠٢، كتاب: الصلاة، باب: من كره القراءة خلف الإمام.

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه برقم ٢٨٠٣، الموضع السابق، وابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي الأحوص به، برقم ٣٨٠١، الموضع السابق.

(٦) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٣٨٠٣، الموضع السابق.

وقال عطاء بن يسار، عن زيد بن ثابت: لا قراءة خلف الإمام<sup>(١)</sup>.

وروي عنه أنه قال: من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له<sup>(٢)</sup>.

ومالك، عن نافع، عن ابن عمر: إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه قراءة الإمام، وإذا صلى وحده فليقرأ<sup>(٣)</sup>.

وروى شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مثله.

وقال عبيد الله بن مقسم: سألت جابر بن عبد الله عن القراءة فقال: حسبك قراءة الإمام<sup>(٤)</sup>.

فأما من نهى عن القراءة خلف الإمام فيما يُجهر فيه، وفيما يُخافت، من التابعين وغيرهم فيكثر ذكره ويطول.

وقد روى مالك، عن ابن شهاب، عن ابن أكيمة<sup>(٥)</sup> الليثي، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ انصرف من صلاةٍ جهرَ فيها بالقراءة، فقال: «هل قرأ معي منكم<sup>(٦)</sup> أحد أنفأ؟» فقال رجل: نعم يا رسول الله، فقال: «إني أقول: ما لي

(١) رواه مسلم في صحيحه (٨٨/٢)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: سجود التلاوة.

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف برقم ٢٨٠٢، الموضع السابق، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٣٨٠٩، الموضع السابق أيضاً.

(٣) الموطأ رواية يحيى برقم ٢٢٨، كتاب: الصلاة، ترك القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه.

(٤) رواه عبد الرزاق في مصنفه برقم ٢٨١٩، كتاب الصلاة، باب: القراءة خلف الإمام، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٣٨٠٧، كتاب: الصلاة، من كره القراءة خلف الإمام.

(٥) أكيمة بالتصغير، واسمه عُمارة، بضم أوله والتخفيف كما ضبطه الحافظ في تقريب التهذيب (ص ٤٠٨).

(٦) في الأصل: معكم.

[١/١٤٩]

أَنَارَعَ الْقُرْآنَ!»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: فَانْتَهَى / النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِرَاءَةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ، حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ عُيَيْدٌ <sup>(٢)</sup> اللَّهُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ: إِنْ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ: اقْرَأْ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةِ <sup>(٣)</sup>.

وَكَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ نُظَرَائِهِ مِثْلُ: عُرْوَةَ وَغَيْرِهِ <sup>(٤)</sup>، يَقْرَءُونَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَلَا يَقْرَءُونَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، فَيَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَصَفْنَاهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَضَاعُوا فَرَضَ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي يُصَلُّونَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَجَهِلُوا مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَّمَهُ إِيَّاهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ الْمَفْتَرَضَةِ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضٍ مِنْ يَقُولُ بِالْقِرَاءَةِ، أَنَّهُ احْتَجَّ بِحَدِيثِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَكَّتَانِ فِي صَلَاتِهِ <sup>(٥)</sup>، وَأَنَّهُمَا جُعِلَتَا لِأَنَّ <sup>(٦)</sup> يَقْرَأُ مَنْ

(١) الموطأ برواية يحيى برقم ٢٣٠، كتاب: الصلاة، ترك القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه.

(٢) في الأصل: عبد، وهو المدني مولى النبي ﷺ، وكاتب علي رضي الله عنه، تقريب التهذيب (ص ٣٧٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبه في مصنفه برقم ٣٧٧٤، كتاب: الصلاة، من رخص في القراءة خلف الإمام.

(٤) كنافع بن جبير بن مطعم، انظر الرواية عنه في الموطأ برواية يحيى، كتاب: الصلاة، باب: القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة.

(٥) رواه الإمام أحمد برقم ٢٠٢٢٨ و ٢٠٢٤٣، وأبو داود (ت الأرنؤوط) برقم ٧٧٨، كتاب: الصلاة، باب: السكنة عند الافتتاح، وابن ماجه برقم ٨٨٤، أبواب: إقامة الصلوات والسنة فيها، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا.

(٦) في الأصل: الآن.

خلف الإمام، فتأول في حديثٍ لم يُسمع، وإنما أخذ من صحيفة بتأويلٍ أخطأ فيه<sup>(١)</sup>، ولم نر إماماً من الخاصة والعامة سكت بعد قراءة أم الكتاب سكوتاً يمكن فيه قراءة، وإنما سكت العراقيون بعد التكبيرة الأولى لشيء رَوَّه عن عمر: سبحانك اللهم وبحمدك<sup>(٢)</sup>، وأهل المدينة يُنكرون ذلك ولا يرون سكوتاً أولاً ولا ثانياً<sup>(٣)</sup>.

وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ في سكتة سكتها في بعض الصلوات: سكتتك هذه ما هي؟ فقال: «أقول: اللهم بعد بني وبين ذنوبي كما بعدت بين المشرق والمغرب، واغسلني بالثلج والماء والبرد، ونقني من الذنوب كما يُنقى الثوب من الدَّنَس»<sup>(٤)</sup>، وذكر سكتة واحدة، وأحسبها كانت في صلاة واحدة، ولم يقل: سكت لنقرأ.

ثم زعم هذا الرجل أن الإمام يقرأ فيها، فجعل الإمام يقرأ بعد قراءة المأموم، فجعل الإمام مأموماً، وقد قال النبي ﷺ: «جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، ولا تكبروا حتى يكبر، وإذا ركع فاركعوا، ولا تركعوا حتى يركع، وإذا قرأ فأنصتوا»<sup>(٥)</sup>.

فجعل الشافعي الإمام تابعاً للمأموم، وقد جعله النبي ﷺ متبوعاً، وكلف الإمام ما لا يُطاق من وقفة بعد قراءة فاتحة الكتاب لمن يقرأ، ولعل الجماعة قد

(١) هو الإمام الشافعي كما سيذكر المصنف بعد قليل، انظر: الأم.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (١٢/٢)، كتاب: الصلاة، باب: من قال: لا يجهر بالبسملة.

(٣) في المدونة (٦٢/١): وكان مالك لا يرى هذا الذي يقول الناس: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدُّك، ولا إله غيرك، وكان لا يعرفه.

(٤) متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه برقم ٧٤٤، كتاب: الأذان، باب: ما يقول بعد

التكبير، ومسلم في صحيحه (٩٨/٢)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما

يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة.

(٥) تقدم.

قرؤوا إن كانوا ممن يرى القراءة، وفيهم خفيفُ القراءة وثقيلُ القراءة، فجعل في الصلاة شيئاً لا لعلَّةٍ ولا يُنتَفَع به، ولا عُلِّمناه في صلاتنا، فجعل الإمام يصلي صلاة خوفٍ من غير خوف، بتقدُّم المأموم ببعضها عليه!

ثم زعم هذا القائل بهذا القول، أن فرض القراءة على المأموم، لأن كل مصلٍّ<sup>(١)</sup> يصلي لنفسه.

ثم زعم أن الفصح إذا قرأ فأصاب، ولَحَن إمامه لحناً يُزِيل المعنى، وهو ممن لا يَلَحَن، أن صلاة الإمام مجزئة وعلى المأموم الإعادة. ثم قال في الجمعة: لا يقرأ خلف الإمام. ولا أعلم فرقاً بين الجمعة وغيرها من الصلوات!

ثم زعم أن الذمِّي إذا أمَّ مسلماً بطلت صلاة المسلم، فإذا كانت/ صلاته لنفسه لا تشارك فيها، فلم تبطل وقد أقامها بسنتها وفرائضها؟

ثم زعم مع ذلك أنه يجوز أن يصلي المتطوِّع بالمُفترَض، واحتجَّ بأن مُعَاذًا ﷺ كان يصلي مع النبي ﷺ فريضة ثم يرجع إلى قومه فيصلِّي بهم<sup>(٢)</sup>، فأَوْهَم أن مُعَاذًا كان يصلي فريضته مع النبي ﷺ ثم يؤمُّ قومه متطوِّعاً، وليس هذا في الحديث، ولا أدري كيف يجترئ على أن يظن فيجعلهُ يقيناً، ومُعَاذ ﷺ كان يصلي بقومه قبل أحد في أول الهجرة، وشكِّي إلى النبي ﷺ وأنه يُطَوِّل، فأمره بقراءة سُورِ قِصَار من المَفْصَل.

قال القاضي: والذي عندنا أن مُعَاذًا كان يصلي مع النبي ﷺ نافلةً لِيُدْرِكَ فَضْلَ دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَام، ويصلي الفريضة بقومه، ودعوانا في الحديث أوضح من دعواه.

(١) في الأصل: مصلِّي.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٧٠١، كتاب: الأذان، باب: إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة، ومسلم في صحيحه (٤٢/٢)، كتاب: الصلاة، باب: القراءة في العشاء.

٣٧- وقد حدثنا إبراهيم بن فهد، وأخبرنا إسماعيل بن إسحاق، قالوا: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن عمرو بن يحيى المازني، عن معاذ بن رفاعة الزُرقي، أن رجلاً من بني سلمة يقال له سليم أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نَظُلُّ في أعمالنا فنأتي حين نُمسي، فيأتي معاذٌ فينادي بالصلاة، فنأتيه فيطوّل علينا، فقال رسول الله ﷺ: «يا معاذ لا تكن فتاناً، إما أن تصلي معي، وإما أن تخفّف عن قومك»، ثم قال: «يا سليم/ ما معك من القرآن؟» قال: معي أني أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار، والله ما أحسن دَندنتك ولا دندنة معاذ، فقال رسول الله ﷺ: «هل تصير دندنتي ودندنة معاذ إلا أن نسأل الله الجنة ونعوذ به من النار؟» ولكن سترون هذا غداً إذا التقى القوم<sup>(١)</sup>، - وكانوا يُجهّزون لأحد - فخرج سليم فاستشهد<sup>(٢)</sup>.

[١٥٠/ب]

فكان قوله ﷺ: «إما أن تصلي معي» - وهو يعلم أنه يصلي معه - يريد صلاة الفرض، حتى أمَرَ غيرك يصلي بالقوم، أو تخفّف بقومك وتتنفّل معي، لأن المتنفّل الصلاة تجوز خلف المفترض<sup>(٣)</sup>، ألا ترى أنا أجمعنا على أن من دخل المسجد وقد صلى في بيته أنه يصلي مع الناس، وصلاته تطوع<sup>(٤)</sup>، ولم نر فريضة أجاز الأئمة كونها خلف المتنفّل، إلا ما ادعاه الشافعي بغير حُجة ولا أثر بيّن.

وهذا الحديث يدل على أن ذلك كان في أول الهجرة، ومن يحفظ القرآن قليل. وقد روى أبو هريرة، وابن عمر، وأبو سعيد الخدري، فأما أبو هريرة

(١) قوله: ولكن... يفيد أنه من كلام النبي ﷺ، وفي مصدر التخريج: ثم قال سليم: سترون غداً...

(٢) رواه الإمام أحمد رحمه الله في مسنده برقم ٢٠٦٩٩.

(٣) كذا في الأصل، والمعنى: أن التنفل بالصلاة يجوز خلف الإمام المفترض.

(٤) في الأصل: تطوعاً.



فإسلامه بعد أخذ بسنين، وأما ابن عمر وأبو سعيد وجابر فكلهم يوم أخذ غير بالغ، وعائشة رضي الله عنها روت، وكانت يوم أخذ لعشر سنين أو لإحدى عشرة سنة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد بضعا<sup>(١)</sup> وعشرين درجة»<sup>(٢)</sup>.

فتبين بهذا وبما قدمنا ذكره، أن الإمام والمأموم شركاء في الصلاة، وليس يجوز الاشتراك إلا فيما تستوي فيه النيات، / لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَتُسَوَّنَ صفوفكم، أو ليُخالفَنَّ الله بين وجوهكم»<sup>(٣)</sup>، أفتراه صلى الله عليه وسلم عليه يأمرهم بهذا في الصفوف التي لو اختلفت لكانت الصلاة تامة عند الأمة إذا كانوا يأتون بإمامهم، ويبيحهم اختلاف النيات، فيكون الإمام يصلي صلاة والمأموم يصلي غيرها، هذا ما لا يظنه ذو عقل وروية.

وقد عَيَّر الله قومًا في غير الصلاة فقال: ﴿تَحَسَّبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر: ١٤]، والصلاة من أجلِّ الفرائض، وقد فُضِّل الاجتماع فيها، أفيجوز ذلك على أن قلوبهم مختلفة؟ فأَيُّ اجتماع هذا؟!

(١) في الأصل: بضع.

(٢) حديث أبي هريرة متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٤٧، كتاب: الأذان، باب: فضل صلاة الجماعة، ومسلم في صحيحه في مواطن منها: (١٢٨/٢) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، وكذلك حديث ابن عمر، رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٤٥، الموضع السابق، ومسلم في صحيحه (١٢٢/٢)، كتاب: المساجد، باب: فضل صلاة الجماعة والتشديد في التخلف عنها، وأما حديث أبي سعيد فرواه البخاري في صحيحه برقم ٦٤٦ في الموضع السابق، وأما حديث عائشة فرواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٢٤٢٢١، والنسائي في سننه برقم ٨٣٩، كتاب: الإمامة، فضل الجماعة.

(٣) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، رواه البخاري في صحيحه برقم ٧١٧، كتاب: الأذان، باب: تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، ومسلم في صحيحه (٣١/٢)، كتاب: الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها.

وإذا صلى الإمام الظهرَ ومن وراءه العصر، أجزأته صلاته وعليهم الإعادة، لأنهم صلوا ولا إمام لهم في صلاتهم تلك، وصلى الإمام وحده فتمت صلاته وفسدت صلاتهم، لأنهم ائتموا بمن ليس هو لهم بإمام.

ولو كان يجوز ما قاله هذا الرجل ما احتيج إلى صلاة الخوف، وكان النبي ﷺ يصلي بطائفة الفرض، وبطائفة متطوعاً، ويكون للمتطوع مثل ثواب المفترض خمسة وعشرين درجة، وهذا منافي<sup>(١)</sup> لقول رسول الله ﷺ: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا الفرض»<sup>(٢)</sup>.

وهذه المسألة يكثر شغبها والاحتجاج فيها، والاختصار أولى، وفي ذلك كفاية إن شاء الله عز وجل.

وقال زيد بن ثابت عن النبي ﷺ: «أفضل صلاة المرء/ في بيته إلا المكتوبة»<sup>(٣)</sup>. [١٥١/ب]

وقال: «صلاة المرء في بيته تفضل على صلاته حيث يراه الناس كفضل الجميع في الفرض على صلاة الرجل وحده»<sup>(٤)</sup>.

وسئل النبي ﷺ [فقال]<sup>(٥)</sup>: «أحب الصلاة إلى الله صلاة المرء في بيته، مَرَحَى عليه ستوره، يناجي ربه».

(١) في الأصل: منافي.

(٢) أخرجه بلفظ المصنف أبو داود في سننه برقم ١٠٤٤، كتاب: الصلاة، صلاة الرجل التطوع في بيته، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، (ت الأرنؤوط)، بقوله: «المكتوبة» بدل «الفرض».

(٣) متفق عليه، رواه البخاري برقم ٧٣١، كتاب: الأذان، باب: صلاة الليل، ومسلم (١٨٨/٢)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته.

(٤) رواه الطبراني في معجمه الكبير برقم ٧٣٢٢.

(٥) سقطت من الأصل.

وما تطوَّع النبي ﷺ في المسجد قطُّ إلا في رمضان لَيْسَنَّ ذلك ، ثم خَشِيَ  
أن تُفَرَضَ فتركها ، فَسَنَّا عمرُ رضي الله عنه وجمع الناسَ عليها ، وقال : انقطع الوحي ،  
وأَمِنَّا أن تُفَرَضَ .

فهذه أشياء كلها ، لو عرفها الشافعي ولم تَغِبْ عنه لترك قوله ، والله أعلم .





# سورة الأنفال



- قال الله عز وجل:

﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية

### [سبب النزول]

هذه الآية نزلت يوم بدر، وهي أول غزاة كانت فيها غنيمة، وكان النبي ﷺ قال لهم: «من قتل قتيلاً فله كذا، ومن أسر أسيراً فله كذا»<sup>(١)</sup>، وكان سعدٌ أصاب سيفاً، فأراد أن ينفله، فافترق الناس يومئذ ثلاث فرق، فرقة انفردت بالعدو والقتال، وفرقة أحاطت بالغنائم لما تخلى العدو عنها هارباً، وفرقة أحاطت برسول الله ﷺ، فلما رجع الذين لحقوا بالعدو قالوا: لنا النفل، نحن طلبنا العدو، وبنا نفاهم الله وهزمهم، وقال الذين أحدقوا برسول الله ﷺ: ما أنتم بأحقّ به منا، بل هو لنا، نحن أحدقنا برسول الله ﷺ / ألا ينال العدو منه غيرة، وقال الذين استولوا على العسكر والنهب: فو الله ما أنتم بأحقّ به منا، بل هو لنا، نحن حويناه، واستولينا عليه، وتنازع سعدٌ ورجلٌ من الأنصار في السيف الذي أخذه سعد، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، فقسمه رسول الله ﷺ عن وفاق<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه أبو داود برقم ٢٧٣٨، كتاب: الجهاد، باب: في النفل، (ت الأرنؤوط)، عن ابن عباس ؓ.

(٢) كذا بالأصل، وفي المصدر: على فواق. رواه الإمام أحمد برقم ٢٢٧٦٢ عن عبادة بن الصامت ؓ.

## [مِمَّ يَكُونُ النَّفْلُ؟]

وكان بعد ذلك يُنْفَلُ في البداءة، وإذا نفلوا وأخذ رسول الله ﷺ يوم حُنين وبرة من جنب بعير فقال: «يا أيُّها الناس، ما لي فيما أفاء الله عليكم إلا الخُمُسُ، والخُمُسُ مردود عليكم، فأدّوا الخياط والمخيّط، وإياكم والغُلُول، فإنه عارٌّ على أهله يوم القيامة»<sup>(١)</sup>، وقال: «وعليكم بالجهاد في سبيل الله فإنه باب من أبواب الجنة، ويذهب الله به الغمّ والهَمَّ»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: كان رسول الله ﷺ يكره الأنفال ويقول: «لِيَرُدَّ مُقْوِي الْمُؤْمِنِينَ عَلَى ضَعِيفِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

وروى ذلك أبو أمامة الباهلي، وعُبادَةُ بن الصامت، وأنس، وابن عباس، وغيرهم بتقارب المعاني فيه، وروى سعد بعضه.

وروى عُبَادَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَلَ فِي الْبَدَاءَةِ الرَّبْعَ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثَّلَاثَ<sup>(٤)</sup>. ووافقه جماعة في هذه الرواية، ثم اختلفوا بعد رسول الله ﷺ، فقال قوم: لا نَفَلَ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وقال آخرون: ذلك منسوخ بقوله عز وجل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، فيعلم أن الأربعة الأخماس قد استحقتها الجيش.

[١٥٢/ب]

وقال النبي ﷺ وسئل عن الغنيمة فقال: «لِلَّهِ خُمُسُهَا، وَلِلْجَيْشِ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ»، قيل: فهل أحد أحق به من أحد؟ قال: «لا ولا السهم تنزعه من

(١) من حديث رواه الإمام أحمد برقم ٦٧٢٩، وأبو داود برقم ٢٦٩٤، كتاب: الجهاد، باب: في فداء الأسير بالمال (ت الأرنؤوط)، عن عبد الله بن عمرو ؓ.

(٢) رواه الإمام أحمد في مواطن منها رقم ٢٢٧١٩، عن عُبَادَةَ بن الصامت ؓ.

(٣) من حديث عبادة في اختلاف الصحابة في المغنم المتقدم قريباً.

(٤) من حديث الاختلاف المتقدم أيضاً.



جنبك فليست بأحقَّ به من أخيك المسلم<sup>(١)</sup>، فجاء هذا الحديث، وحديث عبادة، وعبد الله بن عمرو، مؤكِّدًا لأربعة الأخماس، فلم يبقَ للسلب والنفل موضع إلا من الخمس، وجاز أن يكون منه لقول الله: ﴿وَعَلَّمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾، فالرسول عليه السلام يجتهد فيه، فيصرفه ويضعه حيث أراه الله، لأن قوله: ﴿لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾، فإنما أريد به أنه يصرف في مرضاة الله ومرضاة الرسول ﷺ.

وقال سعيد بن المسيب: إنما كان النفل من الخمس، ولا نفل إلا من الخمس.

ونفل أنس بن مالك في بعض المغازي، فأعطاه أمير السرية، فأبى أن يأخذ إلا من الخمس بعد القسم، وقد كان إلى النبي ﷺ فنسخ ذلك بما جعل للجيش، وجعل إلى النبي ﷺ الخمس يصنع فيه ما شاء، فصار الخمس بمنزلة الأنفال التي كانت بيدر، وتنفل النبي ﷺ من بدر سيفه ذا الفقار.

ومما بين ذلك، أن النبي ﷺ أعطى المؤلفة يوم حنين من الخمس، فلو لم يكن إليه أن يعطي إلا من شيء هو له، وهو خُمُسُ الخُمُسِ على ما قال الشافعي<sup>(٢)</sup>، لم يجز له أن يعطي المؤلفة، إذ لم يُسمِ<sup>(٣)</sup> الله لهم في الخمس شيئًا، وسمى لهم في الصدقات/ ولم يرو أنه أعطاهم من الصدقات شيئًا قل ولا كثر، ولم يكن له أن يقول: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ»<sup>(٤)</sup> في شيء قد

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى في مواطن منها رقم ١٢٨٦٢، كتاب: قسم الفية والغنيمة، باب: إخراج الخمس من رأس الغنيمة، (ط العلمية).

(٢) الأم (١٥١/٤).

(٣) في الأصل: يسمى.

(٤) من حديث متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه برقم ٣١٤٢، كتاب: فرض الخمس، باب: من لم يخمس الأسلاب، ومسلم (١٤٧/٥)، كتاب: الجهاد والسير، باب: استحقاق القتال سلب القتيل، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

سُمِّيَ لقوم بأعيانهم ، فكان إلى الرسول ﷺ قسمته ووضعه فيما يراه من المسلمين وغيرهم ، إذ كان كله له ، ومعنى له : يحكم فيه ، فيدفع منه إلى المسلمين وغيرهم ، ألا تراه ﷺ قال : « ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، وهو مردود عليكم »<sup>(١)</sup> .

ومثل هذا مثل قوله : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ [البقرة: ٩٨] ، فذكرنا في الجملة ثم خَصَّ بالذكر ، كذلك خَصَّ ذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل .

وكذلك قال تبارك اسمه : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق: ١-٢] ، فجمع كل شيء ثم خَصَّ النفاثات في العقد والحاسد ، ومثل هذا كثير في القرآن ، فكأنه قيل : لله وللرسول فيما يراه من المسمَّين وغيرهم .

وقال محمد بن مسلمة : ومما يبين ذلك قول النبي ﷺ : « يذهب كِسْرَى فلا كِسْرَى بعده ، وإذا ذهب قَيْصَرٌ فلا قَيْصَرٌ بعد ، أما والذي نفسي بيده لَتُنْفَقَنَّ كنوزهما في سبيل الله »<sup>(٢)</sup> ، فإذا كانت كنوزهما قد أُخذت عَنْوة وَمَلَكَ الجيش أربعة أخماسه ، وهل يُنْفَقُ في سبيل الله إلا الخمس ، ولم يُسَمَّ سبيل الله لا في القربى ولا في الخمس ، ولكنه كان مما إلى الرسول ﷺ وولاية الأمر من بعده وهم المخاطبون ، فبيَّن عليه السلام واستنوا به .

ومما يبين أن ذلك إلى الرسول ﷺ ، أنه لم يُذكر في الصدقات ، ولم يُعْطِ الرسول ﷺ منها إلا من سُمي بحسب الاجتهاد في ذلك .

(١) تقدم .

(٢) متفق عليه من حديث أي هريرة رضي الله عنه ، رواه البخاري في مواطن كثيرة منها رقم ٣١٢٠ ، كتاب : فرض الخمس ، باب : قول النبي ﷺ : « أحلت لكم الغنائم » ، ومسلم (١٨٧/٨) ، كتاب : الفتن وأشراف الساعة ، باب : لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل .

ومما يبين ذلك أيضاً، إعطاء المؤلفة السلب، ولو كان مقصوداً على قوم لم يعدل به عنهم.

ومما يبين ذلك أيضاً قوله في القرآن: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر: ٧]، جعله إلى الرسول مجملاً ثم رده مفرقاً فقال: ﴿وَلِلرَّيِّ الْقُرَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَنْ السَّبِيلِ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَاخْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فبين أن الرسول ﷺ يقسمه فيما يراه من تفضل وزيادة، لقوله: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَاخْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، ولو كانت في تلك الوجوه لم يقل: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَاخْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقد حصلت لقوم مُسمين.

فإن قال قائل: إن حديث أبي قتادة يدل على أن السلب ليس من الخمس، لأنه لو كان من الخمس لقوم ذكر<sup>(١)</sup> ذلك في الحديث.

قيل له: ليس كل شيء كان ذكر في الحديث، وإنما أتى في الحديث ما يُحتاج إليه، وترك الباقي لمعرفة الناس به، وأنه يفعل ذلك كله فيما جعل إليه دون ما استحقه قومٌ لجهادهم، ألا تراه ﷺ يشفع إلى الناس في أسارى حنين، وأمر العرفاء<sup>(٢)</sup> أن يُعرفوه أجوبة الناس، ليعلم أنهم قد أذنوا في ذلك، فجعل إعطاء المؤلفة قلوبهم وحديث أبي قتادة على ما تدل عليه الشواهد والدلائل.

وقد قال ابن عمر بأجود الأسانيد: «وجهنا<sup>(٣)</sup> رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً»، فقد علم بهذا أنه نفلهم من الخمس.

(١) في الأصل: وذكر.

(٢) العرفاء: قال في اللسان (١١١/١٠): «جمع عريف، وهو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس، يلي أمورهم، ويتعرف الأمير منه أحوالهم، فيعمل بمعنى فاعل، والعرفاء عمله».

(٣) كذا في الأصل، والصواب: نفلنا.

وزعم الشافعي أن ذلك من خمس الخمس، وهو مما لرسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>، وهو خطأ من جهات منها: أنه لم يعرف الحساب، لأن السهمين إذا كانت اثنا عشر بعيراً، عُلِمَ أن الخُمُسَ ثلاثةُ أباَعر، وكيف يكون خُمُسَ ثلاثة واحد، ومن العجب أنه جعل لرسول الله ﷺ منه ما<sup>(٢)</sup> يقاسم به الأيتام والمساكين، ولم يرفع رسول الله ﷺ عن مشاركة المساكين والأيتام، وجعله لهم نظيراً، والوجه الثالث: الرد على رسول الله ﷺ قوله، لأنه قال: «لي الخُمُسُ كُلُّهُ، وهو مردود عليكم»، وإنما يأخذ من الدنيا ما يكفيه وعياله بالمعروف، بل دون الكفاية ترفعاً وتنزهاً عن الدنيا، إذ كانت حقيرة عند الله حين قال جل من قائل: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُثَوِّبَهُمْ سُقُطًا مِّنْ فَضْلِهِ﴾ [الزُّحُرْف: ٣٣] إلى آخر الآية، وإنما أعطاه مفاتيح خزائن الأرض لعلمه بأن سيردها، فيدخر له ذلك في آخرته.

وأما قول الشافعي في قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه»<sup>(٣)</sup>، وأن ذلك على العموم، فواضح الخطأ، لأن رسول الله ﷺ قد غزا غزوات كثيرة وقع فيها مغنم، ولم يقل ذلك إلا مرة واحدة، فقد يجوز أن يكون ذلك في ذلك اليوم وحده، وليس على الوجوب على مر الدهور.

ألا تراه قال لخالد: «أعطه»/، ثم قال: «لا تعطه»، لأن أبا قتادة<sup>(٤)</sup> كان خاطبه في أمر المددي القاتل وهدده، فلما قال أبو قتادة لخالد: ألم أف لك يا خالد؟ قال: «لا تعطه»، ولو كان واجباً ما عاقب بقول أبي قتادة فمنع، وإنما

[١٥٤/ب]

(١) الأم (١٥٥/٤).

(٢) في الأصل: منهما.

(٣) تقدم قريباً.

(٤) الحادث وقع لعوف بن مالك الأشجعي الأنصاري كما ذكرت المصادر المتعددة، كما لم يذكر المترجمون أن كنيته أبا قتادة.

كان له أن يتفضل به ، فلما تسبّب<sup>(١)</sup> بما يقدح في الإمارة منعه ، ألا تراه قال عليه السلام عقيب ذلك : «ما لكم وأمرائي ، إنما لكم صفوة أمرهم ، وعليهم كدره»<sup>(٢)</sup>.

ولو كان السلب على العموم ، لما جاز للإمام أن يُدخل الأسلاب في القسم ويوقفها لأهلها ، إذا كان كل مقتول له قاتل لا محالة ، وما أقل ما تطرد أقاويل هذا الرجل إذا انفرد بمقالة !

وأما قسم الخمس ، فقد كُفينا به تكلم به القاضي إسماعيل في كتابه كفاية ، والله أعلم .



(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) رواه مسلم (١٤٩/٥) ، كتاب: الجهاد والسير ، باب: استحقاق القاتل سلب القتيل .

## ١٦ - قال الله عز وجل:

﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقُنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾

قال أبو سعيد الخدري: نزلت هذه الآية يوم بدر، ولم يكن لهم فئة ينحازون إليها، لأن الفئة رسول الله ﷺ، وهو معهم، فليس يجوز لهم التولي عنه، ولا أن يرغبوا بأنفسهم عن نفسه إذا حضر، ثم زال ذلك في بعوثة، وصار المسلمون بعد بدر ينحازون إلى فئة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عمر: كنت في جيش فلقينا العدو فانحرفنا، فقلنا يا رسول الله: نحن الفرّارون؟ قال: «بل أنتم العكّارون، بل أنتم العكّارون، لا تفعلوا، أنا فئتكم»<sup>(٢)</sup>.

وقال عمر رضي الله عنه: أنا فئتكم، وأنا فئة كل مسلم<sup>(٣)</sup>.

وقال عطاء: هذه الآية منسوخة<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠٠/٦).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده في مواطن منها رقم ٥٣٨٤، وأبو داود برقم ٢٦٤٧، كتاب: الجهاد، في التولي يوم الزحف (ت الأرنؤوط)، والترمذي برقم ١٧١٦، أبواب: الجهاد، باب: ما جاء في الفرار من الزحف، وقال: «هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد»، وقال أيضاً: «والعكّار: الذي يفر إلى إمامه لينصره، ليس يريد الفرار من الزحف»، وأصله في اللغة من العكر، وهو: الكرُّ، فيرى أنه قرَّ، لكنه يعطف ويكرُّ على العدو، انظر اللسان (٢٤٠/١٠).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠١/٦)، وابن أبي حاتم تفسير (١٦٧١/٥).

(٤) رواه ابن جرير في الموضع السابق.

[١/١٥٥]

٤١ - قال الله عز وجل: /  
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾

هذه الآية وواجباتها، في جزء لإسماعيل، فيها كفاية.

\* \* \* \* \*

٦٦ - قال الله عز وجل:

﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾

قال ابن عباس رضي الله عنه: أُمِرُوا إِذَا كَانُوا عَشْرِينَ أَلَا يَفِرُّوا مِنْ مِائَتِينَ، وَأَنْ يَثْبُتُوا وَيَصْبِرُوا، ثُمَّ خَفَّفَ عَنْهُمْ، فَأُمِرُوا أَلَا يَفِرُّ مِائَةً مِنْ مِائَتِينَ، وَجَعَلَ لِقَلْبِ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لِرَجُلَيْنِ مِنَ الْكُفَّارِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: إِنْ فَرَّ رَجُلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ فَقَدْ فَرَّ، وَإِنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَلَمْ يَفِرَّ.

وقال ابن شبرمة: والأمر بالمعروف والنهي هكذا، فإذا صبر المسلمون على مثليهم من العدد أَوْرَثَهُمُ الصَّبْرُ النَّصْرَ، وَفَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ بِمَا وَعَدَ مِنَ الْغَلْبَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.





٦٧ - قال الله تبارك وتعالى:

﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَىٰ حَتَّىٰ يُمِخَّ فِي الْأَرْضِ﴾

[سبب النزول]

قال مجاهد: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرى الرأي فيوافق رأيه ما ينزل من القرآن، فلما كان يوم بدر شاور رسول الله ﷺ الناس في الأسارى، فقال: لا تقتلهم، وخذ منهم الفداء، فقال عمر رضي الله عنه: اقتلهم، والإثنان: القتل<sup>(١)</sup>، فنزلت الآية.

وقال عبد الله بن مسعود - رواه أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله -: لما كان يوم بدر قال رسول الله ﷺ: «ما ترون في الأسرى؟»، فقال أبو بكر رضي الله عنه: قومك/ وأهلك، استبقهم لعل الله أن يتوب عليهم، وقال عمر رضي الله عنه: يا رسول الله، كذبوك وأخرجوك وقتلوك قدّمهم نضرب<sup>(٢)</sup> أعناقهم، وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله، تنظر وادياً كثير الحطب فأضرمه عليهم ناراً، فقال العباس: ما تقول قطعك رحمتك؟! قال: فدخل رسول الله ﷺ ولم يرد عليهم شيئاً، فقال أناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال ناس: يأخذ بقول عمر، وقال أناس: يأخذ بقول عبد الله بن رواحة.

(١) الإثنان: القتل، من كلام مجاهد، رواه عنه ابن جرير (٢٨٦/٦)، وابن أبي حاتم (١٧٣٢/٥)، وروى الأثر بتمامه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٣٣٩٣٦، كتاب:

السير، باب: من كره الفداء بالدراهم وغيرها.

(٢) في الأصل: فضرب، والتصويب من مصدر التخريج.

فخرج رسول الله ﷺ وقال: «إِنَّ اللَّهَ لِيُثَبِّتَ قُلُوبَ رِجَالٍ حَتَّى تَكُونَ أَلْيَنَ مِنَ اللَّيْنِ، وَإِنَّ اللَّهَ لِيَشَدِّدَ قُلُوبَ رِجَالٍ حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ مِنَ الْحِجَارَةِ، مِثْلُكَ يَا أَبَا بَكْرٍ مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ﴿فَمَنْ يَبْعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومثلك يا أبا بكر مثل عيسى عليه السلام حيث يقول: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، ومثلك يا عمر كمثل نوح صلى الله عليه وسلم قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، ومثلك يا عمر مثل موسى عليه السلام إذ يقول: ﴿رَبَّنَا أَنْطِقْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، أنتم عالة، فَلَا يَنْفَلِتَنَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبِ عُنُقٍ»، فقال عبد الله - يعني ابن مسعود -: يا رسول الله، إلا سهيل بن بيضاء، فإني سمعته يذكر الإسلام، فسكت رسول الله ﷺ، قال: فما رأيتني في يوم أخوف مني في ذلك اليوم أن تقع علي/ الحجارة من السماء، حتى قال الرسول ﷺ: «إلا سهيل بن بيضاء»، [١/١٥٦] فأنزل الله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنِّي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُنْخَضَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآيتين<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: فقد كان سبق في علم الله وكتبه فيما جرى به القلم، أن سيحل ذلك لرسول الله ﷺ، وأعلمه ذلك، ولم يُنكره عليه، وقد كان سبق الكتاب بالمغفرة لأهل بدر وكل ما فعلوه، وسبقت لهم الشهادة، وسبق حكمه ألا يعذب أحداً على شيء قبل أن يتقدم إليهم فيه، ولم يكن تقدم فيهم، فأخبر عز وجل أنه لو لم يكن أحلها لهم، أو كان قد تقدم بالنهي لعذبهم، لأن الأمم كانت قبلهم لا تحل لهم الغنائم والفداء، فكانوا يحرقونها، بل قيل: كانت نار

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٣٦٣٢، والترمذي مختصراً برقم ٣٠٨٤، أبواب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأنفال، وقال: «هذا حديث حسن، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه».

من السماء تأتي فتحرقها، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «أحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، ونُصرتُ بالرعب من مسيرة شهر»، روى ذلك حذيفة بن اليمان، وأبو هريرة، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

وكان كلام أبي بكر موافقاً لغيب الله فيهم، فأسلم أسارى بدر كلُّهم، وحسُن إسلامهم، وحُمِدَت مقامتهم، ولم يمُت منهم أحدٌ على كُفر.




---

(١) رواه مسلم في صحيحه (٢/٦٣)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة عن أبي هريرة رضي الله عنه، والبخاري برقم ٤٣٨، كتاب: الصلاة، باب: قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض»، ومسلم في الموضع السابق، عن جابر رضي الله عنه.

٧٣- قال الله تبارك وتعالى:  
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾

قال أبو مالك، قال: قال رجل: نورث أرحامنا من المشركين، فنزلت:  
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وهذا في المواريث جعلها أبو مالك، ويدخل في هذا المعنى: الموالاة والمعاقدة، فمن والى قوماً ودخل في جملتهم فهو منهم، وإن كان الكفر كله عندنا ملة واحدة، كلهم كافر، فكفرهم يفترق على ضروب: فالنصارى جنس، وهم كفرة ومن تولاهم، فمن لم يلزمه اسم الإيمان فهو منهم، وكذلك اليهود، وكذلك المجوس والصابئون كلهم كافر، وكلُّ له مذهب في كفره.

وأما قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧]، فهم العرب

الذين لا يقبل منهم الجزية، ليس فيهم غير القتل أو الإسلام، إلا من دخل منهم في الملل المأمور بأخذ الجزية منها قبل البعث، فأولئك منهم وحكمهم كحكمهم، لأنه قد كان في ربيعة النصرانية، وكان في اليمن اليهودية، وكان في تميم المجوسية في طائفة منهم، لاختلاطهم بالأكاسرة، وكانت قريش وكنانة وقيس وعيلان ومن جاورهم عبدة أوثان، فمن بُعث النبي ﷺ وهو من قوم فهو منهم، تؤخذ منهم الجزية كما تؤخذ منهم، ذلك الأمر عندنا، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

[١٥٧/أ]

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٩٧/٦)، وزوى عن ابن عباس قوله: نزلت في مواريث مشركي أهل العهد، الموضع السابق.

(٢) بعد هذا كتب ناسخ الأصل: تم الجزء الأول من مختصر أحكام القرآن، من كتاب =

٧٥- قال الله عز وجل:

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

### [أساس الموارثة]

هذه الآية ناسخة ما كان قبلها من الموارثات بالحلف والهجرة، وصارت الموارثة بالإسلام والمساواة في الملة.

وقد قال بعض العراقيين: إنه يُورَثُ بهذه الآية ذوي الأرحام دون المَوالِي فقالوا: لو أن رجلاً أعتق عبداً، فمات المُعتَق وتُرك مَولاه الذي أعتقه، وترك خالته وعمته، أن المال للخالة والعمة دون المَولى.

وإنما نزلت هذه الآية لأنهم كانوا يتوارثون بالحلف، ثم صارت الموارثة بالهجرة بقوله عز وجل: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦]، فكان الرجل يموت فيُخلف ابناً أو أخاً، ثم يهاجر وابن عم له هجرة، فيرثه دون أولئك.

وكذلك كان بالحلف قبل الهجرة، وكان الرجل يحالف الرجل فيقول: ترثني وأرثك، فلما فُتحت مكة وجاء الناس يدخلون في الإسلام أفواجا، نسخ الله ذلك بهذه الآية<sup>(١)</sup>، فصار الناس يتوارثون بالإسلام خاصة، وبطل ما كان قبل

= القاضي إسماعيل بن إسحاق، اختصار القاضي أبي الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري البصري رحمة الله عليه، رحم الله كاتبه وقارئه وكاسبه، ولجميع المسلمين، يا رب العالمين، وصلى الله على نبيه محمد وآله وسلم، يتلوه في الثاني: قال الله عز وجل: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾.

(١) انظر: تفسير ابن جرير (٣٠٠/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٣٧/٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ من سورة النساء.

ذلك، وإنما هي في ذوي الأرحام الذين سماهم دون من لم يُسم، ولا دخل بالمعنى، ثم بين النبي ﷺ فقال: «فما أَبَقَت الفرائض فلاؤلى عَصَبَةِ ذَكَرٍ»<sup>(١)</sup>.

[١٥٨/ب]

ولو كان كما قال العراقيون مع قول/ رسول الله ﷺ: «فما أَبَقَت الفرائض فلاؤلى عَصَبَةِ ذَكَرٍ»، وقوله: «الولاء لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ»<sup>(٢)</sup>، لكان ينبغي لهم إذا خَلَفَ الرجل ابنَ عمٍّ وابنةَ عمٍّ، أن يكون المال بينهما، وكذلك إن خلف عمًّا وعمَّةً، وكذلك إن خلفَ عمةَ وابن عمٍّ، أن يكون المال للعمَّة، وكذلك إن خلفَ ابنةَ وأختًا وابن عمٍّ، أن يكون المال كله لل بنت أو الأخت، دون ابن عمٍّ المتوفى، وهم لا يقولون شيئاً من ذلك، ولو قاله قائل لخالف كتاب الله عز وجل، وليس بين المسلمين خلاف علمته في ذلك.

وإذا كان هذا هكذا، فقد عَلَّمَنَا أن الله سبحانه إنما أراد بالآية ذوي الأرحام الذين يرثون بكتابه، دون غيرهم ممن لا نَسَبَ بينهم وبين المتوفى، والولاء فقد جعله الله تبارك وتعالى على لسان نبيه ﷺ إذ هو المبيِّن ما أراد الله عز وجل تبييناً.

وإنما فسر هذه الآية أهل العلم من عروة، ومجاهد، والحسن، وقتادة، وزيد بن أسلم، وسائر من فسرها بأنها ناسخة لما كان أُجْرِي من الموارثة بالهجرة، وعرفوا أن هذه الآية نزلت وكانت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار يتوارثون، فارتفع ذلك بعد فتح مكة، وأنزل الله عز وجل: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ يعني: من أسمى، ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس رضيهما الله عنهما، رواه البخاري في صحيحه في مواطن منها رقم ٦٧٣٢، كتاب: الفرائض، باب: ميراث الولد من أبيه وأمه، ومسلم (٥٩/٥)، باب: الفرائض، كتاب: ألحقوا الفرائض بأهلها.

(٢) رواه الدارمي في مسنده برقم ٣٢٠٣، كتاب: الفرائض، باب: بيع الولاء، وابن حبان في صحيحه ٤٩٥٠، باب: البيع المنهي عنه، ذكر العلة من أجلها نهى عن بيع الولاء وهبته، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم ٢٠٨٤٥، كتاب: البيوع والأقضية، بيع الولاء وهبته.

[١/١٥٩] وزيد بن أسلم شرح القصة من أولها إلى آخرها، وكيف كانت الموارثة/ بالحلف الأول ثم صارت بالهجرة، فكان الرجل إذا هاجر يرثه ابن عمه دون ابنه وأخيه، ثم زال ذلك كله.

ولقد توفي مولى لعمارة بنت حمزة بن عبد المطلب<sup>(١)</sup> وخلف بنتاً، فأعطاه النبي ﷺ النصف، ودفع النصف الآخر إلى عمارة بنت حمزة.

٣٧- روى ذلك إسماعيل بن إسحاق قال: نا سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أبي قزارة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الله بن شداد قال: توفي مولى لعمارة بنت حمزة، وذكر الحديث.

وقد حُكي عن بعض العراقيين أنه قال في هذا الحديث: إنما أطعمها ذلك طعمة، أفكان قائل هذا القول يتوهم أن النبي ﷺ يطعم إنساناً مال إنسان آخر؟ ما أعظم هذا القول!



(١) ذكر ابن الأثير في أسد الغابة (١٩٩/٦) عن الخطيب البغدادي أن الواقدي انفرد بتسمية عمارة، وسماها غيره أمامة، وأن غير واحد من العلماء ذكروا أن حمزة كان له ابن اسمه عمارة، وأن هذا هو الصواب.





## فهرس الموضوعات

أ	تقديم الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء .....
٥	مقدمة المحقق .....
٩	القاضي بكر بن العلاء القشيري عصره وترجمته .....
٩	أ- نظرة في عصر القاضي .....
٩	الحالة السياسية .....
١١	الحالة العلمية .....
١٤	ب - مصادر ترجمة القاضي .....
١٧	ج- اسمه ونسبه ومولده ووفاته .....
١٨	د - شيوخه .....
٢١	هـ - تلاميذه .....
٢٧	و- مصنفاته .....
٣٠	ز- منزلته .....
٣٢	كتاب أحكام القرآن .....
٣٢	أ- نسبة الكتاب .....
٣٦	ب- أحكام القاضي بكر، وأحكام القاضي إسماعيل .....
٤٠	ج- منهج القاضي في أحكامه .....
٤٧	د- النقول عن القاضي بكر .....
٥٠	هـ - مصادر القاضي في أحكامه .....
٥١	و- نسخة الكتاب ونماذج منها .....
٥٣	نماذج من النسخة .....

- ح- منهجي في تحقيق الكتاب..... ٥٩
- ط- روايتي «لأحكام القرآن»..... ٦١
- مقدمة المصنف..... ٦٥
- البسمة وسورة الفاتحة..... ٦٩
- سورة البقرة..... ٧٥
- ٦٧- قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾..... ٧٧
- السنة في الزكاة..... ٧٧
- ١٠٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مِثْلِكَ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِ هَرُوتَ وَمَرُوتَ﴾..... ٧٨
- حدُّ الساحر..... ٧٨
- ١٠٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾..... ٨٢
- نسخ القرآن..... ٨٣
- ١١٥- قوله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾..... ٨٤
- سبب النزول..... ٨٤
- ١٤٤- قوله عز وجل: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَيِّسَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾..... ٨٥
- الإيمان قول وعمل..... ٨٦

- ١٥٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرَّةَ مِنْ سَعَابِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ أَلْبَيْتَ أَوْ  
أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ..... ٨٧
- سبب النزول..... ٨٧
- السَّعي بين الصفا والمروة..... ٨٨
- ١٧٣- قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا  
أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ..... ٨٩
- لمن تحل الميتة؟ ..... ٨٩
- ١٧٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَنْ لَوْ  
بِالْحُرِّ وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ ..... ٩١
- سبب النزول..... ٩١
- ١٧٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ  
إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ ..... ٩٤
- من هو العافي؟ ..... ٩٥
- ١٧٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى بِعَدَاكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ..... ٩٦
- القتل بعد أخذ الدية ..... ٩٦
- ١٧٩- قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ ..... ٩٧
- ١٨٠- قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا  
الْوَصِيَّةُ﴾ ..... ٩٨
- مقدار المال الموصى فيه..... ٩٨

١٨٠- قال الله تبارك وتعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلزَّالِمِينَ وَالْأَفْرِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى

الْمُتَّقِينَ﴾..... ١٠٠

لمن الوصية؟..... ١٠٠

١٨٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا﴾..... ١٠٤

الحيف في الوصية..... ١٠٤

١٨٣- ١٨٤- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ

كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾..... ١٠٦

هل كتب رمضان على من قبلنا؟..... ١٠٧

فدية العجز عن الصيام..... ١٠٨

١٨٥- قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى

وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ

أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾..... ١١١

رخصة إفطار رمضان..... ١١١

١٨٥- قال الله عز وجل: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾..... ١١٤

نزول القرآن..... ١١٤

١٨٥- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ

عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾..... ١١٥

صيام المسافرين..... ١١٥

١٨٥- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾..... ١٢٣

التكبير يوم العيد..... ١٢٣

- ١٨٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الْرَفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ ..... ١٢٥
- الجماع في ليل رمضان..... ١٢٥
- ١٨٧- وأما قوله عز وجل: ﴿حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ ..... ١٢٧
- الإصباحُ جُنْبًا..... ١٢٧
- متى يُمَسَّك وَيُفْطَر الصائم؟..... ١٢٨
- ١٨٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوهَا فِي الْمَسْجِدِ﴾ ..... ١٣٠
- هل يُعْتَكَف بغير صوم؟..... ١٣٠
- مُدَّةُ الْعَتَاكَف..... ١٣٠
- الوطء في الْعَتَاكَف..... ١٣٠
- ١٨٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ..... ١٣٣
- الحيلة بِالْحُجَّة..... ١٣٣
- ١٨٩- قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ ..... ١٣٥
- البناء على رؤية الأهله..... ١٣٥
- ١٨٩- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَيْسَ الذِّبْ بِأَنْ تَأْتُوا مِنْ طُهْرٍهَا وَلَكِنَّ الذِّبَّ مَنْ أَنْتَقَى وَأَتُوا أَبْشُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ ..... ١٣٧
- سبب النزول..... ١٣٧
- ١٩٠- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ﴾ ..... ١٣٨
- قتال المقاتلين دون سواهم..... ١٣٨
- ١٩١- وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ ..... ١٤٠

- ١٩٥- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ... ١٤١
- ١٩٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْمَعْرَةَ لِلَّهِ﴾ ..... ١٤٣
- حكم العمرة..... ١٤٣
- ١٩٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ..... ١٤٧
- معنى الإحصار..... ١٤٧
- الأحاديث في الإحصار..... ١٤٨
- الإحصار وفوات الحج..... ١٥٠
- ١٩٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ ..... ١٥٤
- موضع ذبح النسك..... ١٥٤
- ١٩٦- قال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾ ..... ١٥٨
- إحلال المحصر بعدو..... ١٥٨
- موضع نحر الهدي..... ١٦٢
- ١٩٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ..... ١٦٤
- جنس الهدي..... ١٦٤
- الاشتراك في الهدي..... ١٦٥
- عَوْدٌ إِلَى جنس الهدي..... ١٧٣
- ١٩٦- قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَحْذَرِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ ..... ١٧٥
- صيام المتمتع الذي لم يجد الهدي..... ١٧٥
- ١٩٦- قال الله عز وجل: ﴿وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ ..... ١٨٢
- ١٩٦- قال الله عز وجل: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ..... ١٨٣

- المُتَمَتِّع..... ١٨٣
- ١٩٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ ..... ١٨٧
- أشهر الحج..... ١٨٧
- الإحرام قبل أشهر الحج وقبل الميقات ..... ١٨٨
- بم ينعقد الإحرام؟..... ١٩٠
- ١٩٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ..... ١٩٣
- ١٩٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَزَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الرِّزْقِ التَّقْوَى﴾ ..... ١٩٦
- ١٩٨- قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ..... ١٩٧
- التجارة في الحج..... ١٩٧
- ١٩٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ ..... ١٩٨
- الإفاضة من عرفة إلى مزدلفة..... ١٩٨
- ١٩٨- قال الله عز وجل: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ ..... ٢٠٠
- ١٩٩- قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ ..... ٢٠١
- الموقف ومكان الإفاضة..... ٢٠١
- ٢٠٠- قال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ ..... ٢٠٣
- ٢٠٣- قال الله عز وجل: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ..... ٢٠٤
- الأيام المعدادات والمعلومات..... ٢٠٤
- ٢٠٣- فأما قوله: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ ..... ٢٠٦
- ٢١٦- قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ ..... ٢٠٨

- فرض الجهاد..... ٢٠٨
- ٢١٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ..... ٢١١
- سبب النزول..... ٢١١
- ٢١٩- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ ..... ٢١٢
- ٢١٩- قال الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ ..... ٢١٣
- ٢٢٠- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَاطَبُواهُمْ
- فَاِخْوَانَكُمْ﴾ ..... ٢١٤
- الخلطة مع مال اليتيم..... ٢١٤
- ٢٢١- قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمَنَّ﴾ ..... ٢١٦
- المشركات والكتايبات..... ٢١٦
- ٢٢٢- قال الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ﴾ ..... ٢١٩
- الحيض والطهر..... ٢١٩
- ٢٢٣- وأما قوله: ﴿سَأَوْكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ ..... ٢٢٢
- ٢٢٤- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا
- وَتَتَّقُوا﴾ ..... ٢٢٣
- ٢٢٥- قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ ..... ٢٢٤
- أنواع الأيمان وأحكامها..... ٢٢٤
- ٢٢٦-٢٢٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَأَوْ
- فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَّحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ..... ٢٢٧
- متى يقع الطلاق في الإيلاء؟..... ٢٢٧



- ٢٢٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصِدْنَ بَأْنَفْسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ٢٢٩..  
 عدة المطلقات..... ٢٢٩
- ٢٢٨- قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ ..... ٢٣٢
- ٢٢٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرِيحِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ ..... ٢٣٣  
 الرجعة..... ٢٣٣
- ٢٢٨- قال الله عز وجل: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ ..... ٢٣٤  
 حقوق الزوجة وواجباتها..... ٢٣٤
- ٢٢٩- قال الله عز وجل: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ ..... ٢٣٥  
 طلاق السنة..... ٢٣٥
- سبب نزول الآية..... ٢٣٥
- ٢٢٩- وأما قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ سِتْرًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ..... ٢٣٧  
 الحُلَع..... ٢٣٧
- الطلاق ثلاثاً..... ٢٣٩
- ٢٣١- قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتُمْ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتِدُوا﴾ ..... ٢٤١
- ٢٣٢- وقيل في الآية التي بعد هذه الآية: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتُمْ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ أَنْ يَكُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ﴾ ..... ٢٤٢
- سبب النزول..... ٢٤٢

- ٢٣٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ..... ٢٤٣
- الرضاع..... ٢٤٣
- ٢٣٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ ..... ٢٤٦
- ٢٣٤- قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ..... ٢٤٧
- عِدَّة الحامل والمتوفى عنها زوجها ..... ٢٤٧
- ٢٣٥- قال عز من قائل: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ ..... ٢٤٩
- التعريض بالنكاح..... ٢٤٩
- ٢٣٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ..... ٢٥٢
- ٢٤١- وقال عز من قائل: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ..... ٢٥٢
- متعة المطلقة..... ٢٥٢
- ٢٣٧- قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ أَوْ يُعْطُوا الَّذِي يَدُوهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ..... ٢٥٧
- من الذي بيده عقدة النكاح؟..... ٢٥٧

- ٢٣٨- قال الله عز وجل: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ٢٦٢
- الصلاة الوسطى..... ٢٦٢
- ٢٣٨- قال الله عز وجل: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ..... ٢٦٥
- معنى القنوت..... ٢٦٥
- ٢٣٩- قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ زُرْجَانًا﴾ ..... ٢٦٦
- الصلاة عند اشتداد الخوف..... ٢٦٦
- ٢٦٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ
- مِنَ الْأَرْضِ﴾ ..... ٢٦٧
- ٢٧٢- قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ ..... ٢٦٩
- الصدقة على غير المسلمين..... ٢٦٩
- ٢٧٥- ٢٧٩- قال الله تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا
- يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ ..... ٢٧٢
- ما سلف من الربا..... ٢٧٢
- عقوبة الربا..... ٢٧٣
- ٢٨٠- قال الله عز وجل: ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ ..... ٢٧٤
- إنظار المُعْسِر..... ٢٧٤
- ٢٨٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُتُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَىٰ أَجَلٍ
- مُّسَمًّى فَاصْكُتُوا﴾ ..... ٢٧٦
- مشروعية الدين..... ٢٧٦
- ٢٨٢- قال الله عز وجل: ﴿فَاصْكُتُوا وَلْيَكُنْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْمَدْلِ﴾ ..... ٢٧٨

- شروط الكاتب..... ٢٧٨
- أحكام الكاتب والشاهد ومن عليه الحق..... ٢٧٨
- معنى السَّقَّة وأنواعه..... ٢٧٩
- ٢٨٢- قال الله عز وجل: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ..... ٢٨١
- شرط الإشهاد..... ٢٨١
- ٢٨٢- قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ ..... ٢٨٤
- حكم أداء الشهادة..... ٢٨٤
- ٢٨٢- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُمُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ آبَائِهِ﴾ ..... ٢٨٥
- حكم الكتابة والإشهاد..... ٢٨٥
- الحكمة من الإشهاد والرهن..... ٢٨٦
- القضاء بالشاهد واليمين..... ٢٨٦
- القضاء بالمرأتين واليمين..... ٢٨٧
- اختلاف المرتهنين في الدين..... ٢٨٧
- عدل الكاتب والشاهد..... ٢٨٩
- شرط صحة الرهن..... ٢٨٩
- ٢٨٤- قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُعِيلَ هُوَ فَالْيَمْلِكُ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ ..... ٢٩١
- سورة آل عمران..... ٢٩٣
- ٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ ..... ٢٩٥
- ٩٧- قال الله عز وجل: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ ..... ٢٩٨

٩٧- قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾..... ٣٠٠

إقامة الحدود في الحرم..... ٣٠٠

٩٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾..... ٣٠١

٩٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾..... ٣٠٣

٩٧- قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْكَافِرِينَ﴾..... ٣٠٥

٢٨- قال الله عز وجل: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُتُؤَمِّنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾..... ٣٠٧

١٠٢- قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾..... ٣٠٨

سورة النساء..... ٣٠٩

٣- قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ

مَتًى وَتِلْكَ وَرِيعٌ﴾..... ٣١١

الزواج بالولية..... ٣١١

٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ<sup>٤</sup> ذَلِكَ أَذَقَهُ

أَلَّا تَعْدِلُوا﴾..... ٣١٣

٤- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ<sup>٥</sup> فَخَلَّةٌ<sup>٦</sup> فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ

نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَسًا<sup>٧</sup> مَرِيئًا﴾..... ٣١٥

٥- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا<sup>٨</sup> وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا

وَاكْشُرُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَرْعُوفًا﴾..... ٣١٦

٦- قال الله عز وجل: ﴿وَابْتُلُوا آلَ نَبِيِّكُمْ<sup>٩</sup> حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا

إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾..... ٣١٨

٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعَفِ<sup>١٠</sup> وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾..... ٣١٩

٧- قال الله عز وجل: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ ..... ٣٢١

سبب النزول..... ٣٢١

٨- قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقَرْبَىٰ﴾ ..... ٣٢٢

١١- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ<sup>٤</sup>

فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ<sup>٥</sup> وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ ..... ٣٢٤

١١- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يُوْثِرُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ﴾ ..... ٣٢٦

١١- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُّ﴾ ..... ٣٢٧

١٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُّورِثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ

أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ﴾ ..... ٣٢٨

١٧٦- قال الله عز وجل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَّةِ<sup>٦</sup> إِنْ أَسْرُوا هَلَكَ

لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ<sup>٧</sup> وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ<sup>٨</sup> فَإِنْ كَانَتَا

أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ<sup>٩</sup> وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ<sup>١٠</sup>

يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ ..... ٣٢٩

١٢- وقال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُّورِثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ

أَوْ أُخْتٌ﴾ ..... ٣٣١

١٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ..... ٣٣٤

١٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ ..... ٣٣٦

١٥- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَحِشَةُ مِنْ نِّسَائِكَ﴾ ..... ٣٣٨

١٦- قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَقَاذُوهمَا﴾ ..... ٣٣٩

١٧-١٨- قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلٍ﴾ ..... ٣٤٠

- ١٩- قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ ٣٤١
- ١٩- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْضُوا لَهُمْ لِحْظَهُمْ لِيُزْهِبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ ..... ٣٤٢
- ١٩-٢٠- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَعَايِرُوهُمْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ ..... ٣٤٣
- ٢٢- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ؕ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ..... ٣٤٥
- ٢٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ..... ٣٤٦
- ٢٣- وقد قال الله جل وعز: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ٣٤٧
- ٢٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ ..... ٣٤٨
- ٢٣- قال الله عز وجل: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ ..... ٣٥١
- سبب النزول ..... ٣٥١
- ٢٣- قال الله عز وجل: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ..... ٣٥٢
- ٢٤- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ ٣٥٤
- ٢٤- قال الله عز وجل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ ..... ٣٥٥
- ٢٤- قال الله جل وعز: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ..... ٣٥٧
- قال الله جل وعز: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ..... ٣٥٩
- ٢٥- قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ مِنَ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ ..... ٣٦٠
- ٢٥- قال الله عز وجل: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ..... ٣٦٦
- ٢٥- قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْنَّ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ..... ٣٦٩

- زنا الإماء والعبيد..... ٣٦٩
- ٢٩- قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَعْضُكُمْ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾..... ٣٧٢
- ٢٩- قال الله جل وعز: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾..... ٣٧٣
- ٣١- قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنْ يَحْتَبِرُوا كَذِبًا مَا يُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا﴾..... ٣٧٥
- ٣٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾..... ٣٧٨
- ٣٣- قال الله عز وجل: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِي وَمَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾..... ٣٧٩
- ٣٤- قال الله عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾..... ٣٨٠
- القِوامة..... ٣٨٠
- تأديب الرجل امرأته..... ٣٨١
- ٣٥- قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾..... ٣٨٤
- بعث الحكمين..... ٣٨٤
- ٤٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾..... ٣٩١
- ٤٣- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾..... ٣٩٢
- دخول الجنب المسجد وصلاته..... ٣٩٢
- ٤٣- قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾..... ٣٩٤
- تيمم المريض..... ٣٩٤
- ٤٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾..... ٣٩٥



- ٤٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾..... ٣٩٨
- أحكام التيمم..... ٣٩٨
- ١١٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾..... ٤٠١
- عموم المغفرة للمذنبين من أمته ﷺ..... ٤٠١
- ٥٨- قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾..... ٤٠٢
- ٥٩- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾..... ٤٠٣
- طاعة الله ورسوله ﷺ..... ٤٠٣
- طاعة أولي الأمر..... ٤٠٤
- ٩٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾..... ٤٠٥
- القتل الخطأ..... ٤٠٥
- الدية..... ٤٠٦
- ٩٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾..... ٤٠٨
- دية المؤمن مع أهل الكفر، والمعاهد، والذمي..... ٤٠٨
- ٩٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾..... ٤١٣

٩٣- قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ ٤١٤

هل للقاتل توبة؟..... ٤١٤

٩٥- قال الله سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ ..... ٤١٦

العدر في الجهاد..... ٤١٦

١٠١-١٠٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا وَإِذَا كُنْتَ

فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ ..... ٤١٧

صفة صلاة الخوف..... ٤١٨

١٠٢- قال الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ

مَرْضًى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ ..... ٤٢٣

سبب النزول..... ٤٢٣

١٠٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعودًا

وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾ ..... ٤٢٤

أوقات الصلاة..... ٤٢٤

١١٩- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَبْتَكَنَّ عَادَاتِ الْأُنْقَمِ﴾ ..... ٤٢٦

١١٩- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَعْبِرْتُمْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ ..... ٤٢٧

١٢٣- قال الله عز وعلا: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ

سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ..... ٤٢٩

- ١٢٧- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَسْتَغْفِرُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُغْفِرُكُمْ فِيهِنَّ  
وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ﴾ ..... ٤٣١
- ١٢٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا  
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ ..... ٤٣٢
- مصالحة المرأة زوجها ببعض حقها ..... ٤٣٢
- ١٢٩- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ  
ضَعِيمًا أَوْ لَا﴾ ..... ٤٣٥
- العدل بين النساء ..... ٤٣٥
- ١٣٥- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ نَعَرَصْتُمْ﴾ ..... ٤٣٦
- ١٤٨- قال الله عز وجل: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ ..... ٤٣٧
- ١٧٦- قال الله عز وجل: ﴿وَسْتَغْفِرُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُغْفِرُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ ..... ٤٣٨
- الكلاله ..... ٤٣٨
- سورة المائدة ..... ٤٣٩
- ١- قال الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ ..... ٤٤١
- الوفاء بالعقود ..... ٤٤١
- القضاء في صوم التطوع ..... ٤٤١
- الرجوع في الهبة ..... ٤٤٢
- بيع المدبر والمكاتب ..... ٤٤٢
- الخيار في البيع ..... ٤٤٢
- ١- قال الله تبارك وتعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ ..... ٤٤٤

- ٢- قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ ٤٤٥..
- ٢- قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ٤٤٦.....
- الإطلاق من الحظر يفيد الإباحة لا الوجوب ٤٤٦.....
- ٢- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاؤُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ ٤٤٧.....
- سبب النزول ٤٤٧.....
- ٣- قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ٤٤٨.....
- تحريم الميتة ٤٤٨.....
- ٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ تَسْتَنَفِسُوا بِالْأَنْزَلِ﴾ ٤٥٠.....
- ٣- قال الله تبارك وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ٤٥١.....
- ٤- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُوهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ ٤٥٢.....
- الصيد الذي أكل الكلب منه ٤٥٢.....
- ٥- قال الله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ ٤٥٥.....
- ذبائح أهل الكتاب ٤٥٥.....
- ٥- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِّحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ ٤٥٧.....
- الزواج بغير المسلمات ٤٥٧.....

- ٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾..... ٤٥٩
- موجبات الوضوء..... ٤٥٩
- ٦- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾..... ٤٦٢
- صفة الوضوء..... ٤٦٢
- ٣٣-٣٤- قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ٤٦٨
- حد الحرابة..... ٤٦٨
- ٣٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾..... ٤٧٥
- حد السرقة..... ٤٧٥
- ٤١-٤٨- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرِّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ يُسْعِرُونَ فِي الْكَفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَقْوَمِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا وَاسْتَعْتَبُوا لِلْكَذِبِ﴾... ٤٨٠
- الحكم بين أهل الذمة..... ٤٨٠
- سبب النزول..... ٤٨١
- ٨٧- قال الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزِنُوا طَئِبَتْ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾..... ٤٩٤
- النهي عن تحريم الطيبات..... ٤٩٤
- ٨٩- قال الله عز وجل: ﴿عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ﴾..... ٤٩٦
- كفارة اليمين..... ٤٩٦

٨٩- قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ

أَهْلِيكُمْ﴾ ..... ٥٠١

مقدار الكفارة..... ٥٠١

٨٩- قال الله عز وجل: ﴿أَوْ كَسَوْنَهُمْ﴾ ..... ٥٠٣

الكسوة في الكفارة..... ٥٠٣

الحكمة من ذكر الكسوة قبل تحرير الرقبة..... ٥٠٤

٨٩- قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ ..... ٥٠٥

صيام الكفارات..... ٥٠٥

٩٠- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصْحَابُ وَالْأَزْلَمُ

رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ..... ٥٠٦

تحريم الخمر..... ٥٠٦

تحريم الميسر..... ٥٠٧

٩٣- قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا

إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا﴾ ..... ٥٠٩

سبب النزول..... ٥٠٩

٩٤- قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَتَبْلُوَنَّهُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ ..... ٥١١

٩٥- قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ ..... ٥١٢

تحريم الصيد للمحرم..... ٥١٢

٩٥- قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ ..... ٥١٣

جزاء قتل الصيد..... ٥١٣

٩٥- قال الله عز وجل: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾... ٥١٥

جزاء قتل الصيد..... ٥١٥

٩٥- قال الله تبارك وتعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾.... ٥١٧

٩٥- قال الله عز وجل: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾..... ٥١٨

الحكمان في قتل الصيد..... ٥١٨

٩٦- قال الله عز وعلا: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ﴾... ٥١٩

صيد البحر وطعامه للمحرم..... ٥١٩

٩٧- قال الله عز وجل: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّ بَئِيتَ الْحَرَامِ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾..... ٥٢١

١٠١- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِن يُبَدَّ لَكُمْ

سُؤُكُمْ﴾..... ٥٢٢

١٠٣- قال الله عز وجل: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِغَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾.... ٥٢٤

تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة الحامي..... ٥٢٤

١٠٥- قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ

إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾..... ٥٢٥

١٠٦- قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ

حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾..... ٥٢٦

شهادة غير المسلم..... ٥٢٦

سورة الأنعام..... ٥٢٩

١٢١- قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾... ٥٣١

- التسمية عند الذبح..... ٥٣١
- سبب النزول..... ٥٣٢
- ١٤١- قال الله عز وجل: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ﴾..... ٥٣٤
- زكاة الزروع والثمار..... ٥٣٤
- ١٤٥- قال الله عز وجل: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾..... ٥٣٦
- ما لم يذكر تحريمه من الأطعمة..... ٥٣٦
- ١٤٥- قال الله عز وجل: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾..... ٥٣٨
- النجاسة المعفو عنها..... ٥٣٨
- ١٥٢- قال الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾..... ٥٤٠
- ١٥٣- قال الله جل وعز: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ  
فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾..... ٥٤١
- ١٥٩- قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ فِي شَيْءٍ  
إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾..... ٥٤٢
- سورة الأعراف..... ٥٤٥
- ٣٢-٣١- قال الله عز وجل: ﴿يَبْنَیْ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾..... ٥٤٧
- سبب النزول..... ٥٤٧
- ستر العورة..... ٥٤٨
- طهارة الثوب..... ٥٤٩
- ٣٣- قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾..... ٥٥٢
- ١٥٧- قال الله عز وجل: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾..... ٥٥٣



- ٢٠٤ - قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٥٥٤
- سبب النزول..... ٥٥٤
- القراءة خلف الإمام..... ٥٥٤
- سورة الأنفال..... ٥٦٩
- ١ - قال الله عز وجل: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ٥٧١
- سبب النزول..... ٥٧١
- مم يكون النفل؟..... ٥٧٢
- ١٦ - قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقَوْلٍ أَوْ مُتَحَرِّيًا
- إِلَىٰ فَتْنَةٍ﴾..... ٥٧٩
- ٤١ - قال الله عز وجل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾..... ٥٨٠
- ٦٦ - قال الله عز وجل: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبَرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾..... ٥٨١
- ٦٧ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنِّي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُتَخَفَ فِي
- الْأَرْضِ﴾..... ٥٨٢
- سبب النزول..... ٥٨٢
- ٧٣ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَٰئِكَ بِعِصْيٍ﴾..... ٥٨٥
- ٧٥ - قال الله عز وجل: ﴿وَأُولَٰئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ
- شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾..... ٥٨٦
- أساس الموارثة..... ٥٨٦
- فهرس الموضوعات..... ٥٩٠













